

نصوص اللسان

IUHD2143

نحوين السنة

المحتويات

- الدرس الأول : معنى: "السُّنَّة"، في اللغة والاصطلاح ١٦-٧
- الدرس الثاني : السُّنَّة النَّبَوِيَّة، ومكانتها في الإسلام ٢٧-١٧
- الدرس الثالث : عناية أهل السنة والجماعة بالسُّنَّة النَّبَوِيَّة في عصر الصحابة والتابعين ومن بعدهم ٥٣-٢٩
- الدرس الرابع : الرِّحْلَة في طلب الحديث، وإنكار الاحتجاج بالسنة النبوية ٨١-٥٥
- الدرس الخامس : ردّ أخبار الآحاد ١٠١-٨٣
- الدرس السادس : الطَّعن في أحاديث ذات موضوع واحد ١٣٠-١٠٣
- الدرس السابع : الطَّعن في أحاديث صحيحة، وفي مصادر السُّنَّة ١٦٧-١٣١
- الدرس الثامن : الطَّعن في حَمَلَة السُّنَّة النَّبَوِيَّة مِنَ الصَّحَابَةِ { فَمَنْ بَعْدَهُمْ ١٩٦-١٦٩
- الدرس التاسع : الوضع في السُّنَّة النَّبَوِيَّة، وكتابة الحديث في حياة الرسول ﷺ ٢٢٢-١٩٧
- الدرس العاشر : كتابة الحديث في عصر الصحابة { ٢٤١-٢٢٣

ندوين السنة

- الدرس الحادي عشر : كتابة الحديث في عصر التابعين، والتدوين ٢٤٣-٢٧٦
في المائة الثانية للهجرة
- الدرس الثاني عشر : أشهر المسانيد، والتدوين في القرن الثالث ٢٧٧-٣٠٨
الهجري
- الدرس الثالث عشر : تابع التدوين في القرن الثالث الهجري ٣٠٩-٣٢٦
- الدرس الرابع عشر : التدوين في القرنين الرابع والخامس الهجريين ٣٢٧-٣٥٤
- الدرس الخامس عشر : تدوين السنة بعد القرن الخامس إلى نهاية ٣٥٥-٣٩٧
القرن التاسع الهجري
- قائمة المراجع العامة : ٣٩٩-٤٠١

معنى: "السُّنَّة"، في اللغة والاصطلاح

عناصر الدرس

- العنصر الأول** : أهمية مادة "تدوين السنة"، ومعنى: "السُّنَّة" في اللغة والاصطلاح عند الإطلاق ٩
- العنصر الثاني** : هل بين "السُّنَّة" و"الحديث" فرق، ومعنى: "السُّنَّة" في اصطلاح المحدثين، والفقهاء، والأصوليين، والعقديين ١٢

أهمية مادة تدوين السنة، ومعنى: "السنة" في اللغة والاصطلاح عند الإطلاق

مقدمة عن أهمية مادة: "تدوين السنة":

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره. ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلّل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﷺ وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد:

فإن هذا العلم يُبين: كيف كانت كتابة الحديث في زمن النبي ﷺ وكذلك في زمن الصحابة وكبار التابعين، وأنّ ما ورد من كراهة ذلك أو النهي عنه إمّا أنه لا يصحّ، وإمّا أنه محمول على أسباب ثم زالت تلك الأسباب؛ وهذا ما سيتجلّى فيما بعد - إن شاء الله تعالى.

كذلك يُبين: أن القرآن والسنة في مرتبة واحدة من حيث الحجية والاعتبار في إثبات الأحكام الشرعية.

كذلك يُبين - وبجلاء - أنّ كلّ ما تعلق به أصحاب الأهواء والفِرَق المخالفون لأهل السنة والجماعة من شكوك أو شُبُهات، لا يخرج عن أن يكون طعنًا منهم في رواية السنة بالهوى والبهتان، أو أنه معارضة للسنة بعقولهم القاصرة الناقصة المتناقضة، أو أنه كذب وافتراء على رسول الله ﷺ وقول على الله وعلى رسوله بغير علم.

ثم إنه من بعد ذلك كلّهُ يُبين: جهود العلماء في خدمة السنة طوال القرون التسعة الأولى، التي بذل فيها أولئك العلماء جهوداً جبارة من أجل خدمة السنة، ومن أجل تدوينها، ومن أجل تقريبها للناس.

معنى: "السنة":

أول ما نتحدث عنه هو: ما معنى: "السنة" في اللغة والاصطلاح؟ وسوف نتناول ذلك في عدة نقاط:

أولاً: معنى "السنة" في اللغة:

بالرجوع إلى معاجم اللغة ودواوين العريية، نجد أنّ لهذا اللفظ معاني عدة، أشهرها ثلاثة:

أ. **السيرة**: قاله الجوهري في (الصّحاح: ٢١٣٩/٥)، وابن منظور في (اللسان: ٢٢٥/١٣)، وابن فارس في (مجل اللغة: ٤٥٥/١)، والفيروز آبادي في (القاموس: ١٥٥٨)، وغيرهم... كلّهم مادة: (س - ن - ن).

ب. **الطريقة والعادة**: ذكره ابن منظور في (اللسان: ٢٢٦/١٣)، والفيومي في (المصباح المنير: ٢٩٢).

ج. **الطبيعة**: ذكره ابن منظور في (اللسان: ٢٢٦/١٣)، وغيره...

- ثم إنّ منهم من أطلق السنة على: مُطلق السيرة، سواء كانت حسنة أو قبيحة، محمودة أم مذمومة. انظر: (مختار الصحاح: ٣١٧) و(التعريفات: ١٢٢) و(اللسان: ٢٢٥/١٣) و(المصباح: ٢٩٤) و(الكليات: ٤٩٧).

- ومنهم: من خصّ ذلك بالطريقة الحمودة المستقيمة. قال الأزهرى: "السنة: الطريقة الحمودة المستقيمة؛ ولذلك قيل: فلان من أهل السنة، معناه: من أهل الطريقة المستقيمة الحمودة". وانظر: (اللسان: ٢٢٦/١٣).

ومن المعنى الأول: قول خالد بن عتبة -وقيل: خالد بن زهير الهذلي-:

نحوين السنة

المدرس الأول

فلا تُجْزَعَنَّ مِنْ سِيرَةٍ أَنْتَ سِرَّتَهَا ❖ فَأَوَّلُ رَاضٍ سَنَةٍ مَنْ يَسِيرُهَا
كَذَا فِي (اللسان: ٢٢٥/١٣)، وَفِي (الصَّحَاحِ) وَغَيْرِهِ:

فَلَا تُجْزَعَنَّ مِنْ سَنَةٍ ... ❖
وَمِنْ الثَّانِي: قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

فَجَاءَ بِسَنَةِ الْعُمَرَيْنِ فِيهَا ❖ شَفَاءً لِلصَّدُورِ مِنْ السَّقَامِ
(النَّقَائِضُ ١٠١٣)

وَهُنَاكَ مَعْنَى أَخْصَصَ مِنْ مُجَرَّدِ السَّيْرِ، وَهُوَ: أَنَّ كُلَّ مَنْ ابْتَدَأَ أَمْرًا عَمِلَ بِهِ قَوْمٌ
بَعْدَهُ، قِيلَ: هُوَ الَّذِي سَنَّهُ. قَالَ: نُصِيبُ بَنَ رِبَاحٍ مَوْلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ مِرْوَانَ:

كَأَنِّي سَنَنْتُ الْحَبَّ أَوَّلَ عَاشِقٍ ❖ مِنْ النَّاسِ إِذْ أَحْبَبْتُ مِنْ بَيْنِهِمْ وَخَذِي
(اللسان: ٢٢٥/١٣).

وَمِنْهُ قَوْلُ لَبِيدٍ:

مِنْ مَعْشَرِ سَنَّتِ لَهِمْ آبَاؤُهُمْ ❖ وَلِكُلِّ قَوْمٍ سَنَةٌ وَإِمَامُهَا
وَمِنْهُ قَوْلُ حَسَّانَ:

إِنَّ الذَّوَائِبَ مِنْ فَهْرٍ وَإِخْوَتَهُمْ ❖ فَذُ بَيْنُوا سَنَةً لِلنَّاسِ تُنَبِّحُ

ثانيًا: مأخذ اللفظ:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا اللَّفْظُ مَأْخُودًا مِنْ قَوْلِهِمْ: "جَاءَتِ الرِّيحُ سَنَاتِنَ" أَيْ: عَلَى
طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ.

أَوْ مِنْ قَوْلِهِمْ: "سَنَّ الرَّجُلُ إِبْلَهَ": إِذَا أَحْسَنَ رِعَايَتَهَا وَالْقِيَامَ عَلَيْهَا.
أَوْ مِنَ السَّنَنِ، وَهُوَ: الطَّرِيقُ.

ثالثاً: معنى "السُّنَّة" في الاصطلاح عند الإطلاق:

إذا أُطْلِقَت "السُّنَّة" في لسان الشرع من غير تقييد لها باصطلاح طائفة معينة من العلماء، فالمراد بها: كل ما جاء عن النبي ﷺ مما لم يُذكر في القرآن الكريم.

قال ابن الأثير: "تكرّر في الحديث ذكر السُّنَّة وما تصرّف منها؛ والأصل فيها: الطريقة والسيرة. وإذا أُطْلِقَت في الشرع، فإنما يُراد بها: ما أمر به النبي ﷺ ونهى عنه، وندب إليه، قولاً وفعلًا مما لم ينطق به الكتاب العزيز؛ ولهذا يقال في أدلة الشرع: الكتاب والسُّنَّة، أي: القرآن والحديث".

قال الشاطبي: "يطلق لفظ: "السُّنَّة" على ما جاء منقولاً عن النبي ﷺ على الخصوص مما لم يُنصّ عليه في الكتاب العزيز، بل إنّ ما نصّ عليه من جهته ﷺ كان بياناً لما في الكتاب أو لا، وإذا أُريد سُنَّة غير النبي ﷺ فإنها تُقيّد بذلك ولا تُطلق؛ فيقال: سُنَّة الخلفاء، وسُنَّة العُمَريّين...

هل بين السُّنَّة والحديث فرق، ومعنى: "السُّنَّة" في اصطلاح المحدثين، والفقهاء، والأصوليين، والعقديين

هل بين السُّنَّة والحديث فرق؟

هذه المسألة ممّا وقع فيه خلاف بين العلماء؛ ولكن بعد البحث والنظر، وجدتُ أنه يُمكن إرجاع الأقوال في ذلك إلى قولين:

القول الأوّل: أنهما مختلفان:

وأصله: أنّ عبد الرحمن بن مهدي البصري "ت ١٩٨ هـ" سئل عن سفيان الثوري والأوزاعي ومالك، فقال: "سفيان: إمام في الحديث وليس بإمام في السُّنَّة. والأوزاعي: إمام في السُّنَّة وليس بإمام في الحديث. ومالك: إمام فيهما جميعاً".

ثم انقسم أصحاب هذا القول إلى فريقين :

الفريق الأول : يرى أنّ السُّنَّة أعمّ من الحديث ، والحديث داخل فيها. قال عبد الرحمن بن مهدي : "لم أرَ قطّ أعلم بالسُّنَّة ولا بالحديث الذي يدخل في السُّنَّة من حماد بن زيد".

وقد اختلفوا في تعليل ذلك على أقوال :

١. فقال بعضهم : لأنّ الحديث هو : ما نُقل عن النبي ﷺ فقط ، أمّا السُّنَّة فهي : ما كان عليه العمل المأثور مطلقاً في الصدر الأول ؛ سواء أكانت عن النبي ﷺ أو عن الصحابة.

دليل هذا القول :

أ. قول عليّ بن أبي طالب < لعبد الله بن جعفر ، لما جلد شارب الخمر أربعين : "جلد رسولُ الله ﷺ أربعين ، وأبو بكر أربعين ، وكمّلها عُمر ثمانين ؛ وكلُّ سُنَّة".

ب. قول الإمام مالك - رحمه الله - : "والسُّنَّة عندنا : أنّ كلّ مَنْ شرب شراًباً مُسكرًا فسُكر أو لم يسُكر ، فقد وجب عليه الحدُّ".

٢. لأنّ الحديث ينصرف عند الإطلاق إلى ما نُقل عن النبي ﷺ بعد النُّبوّة - البعثة - والسُّنَّة شاملة لما كان قبل النُّبوّة ، ولما كان بعد النُّبوّة. وهذه عبارة شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى : ٦/١٨) ، ولكن ذلك لا يدلّ على أنه يرى التّفريق.

٣. لأن الأحاديث هي: الألفاظ، والسُّنة هي: مدلولات تلك الألفاظ. وهذه عبارة المعلّم "ت ١٣٨٦هـ"، كما في (الأنوار الكاشفة: ٢٧)، ولكنه لم ينصّ على مسألة التفريق.

الفريق الثاني: يرى أنّ الحديث أعمّ من السُّنة، وتعليل ذلك:

١. أنّ السُّنة هي: ما نُقل عن النبي ﷺ فقط، أمّا الحديث فهو: ما نُقل عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين؛ وهو ما يُطلق عليه: "الخبر"، في أحد الأقوال. قال الكتّاني: ومنها كُتب تُعرف بـ"السُّنن"، وهي في اصطلاحهم: الكتب المرتّبة على الأبواب الفقهيّة من الإيمان، والطهارة، والصلاة، والزكاة، إلى آخرها... وليس فيها شيء من الموقوف؛ لأنّ الموقوف لا يُسمّى في اصطلاحهم: "سُنّة"، ويُسمّى: "حديثاً".
 ٢. أنّ الحديث يشمل كلّ ما ورد عن النبي ﷺ من قوله، أو فعله، أو تقريره، أو وصفه، حتى الحركات والسكنات يقظةً ومناماً. والسُّنة لا تشمل هذا كلّها؛ فهو أعمّ منها. قاله السخاوي في (فتح المغيث: ٩/١).
- القول الثاني: أنهما مترادفان: فالسُّنة والحديث بمعنى واحد، وإن اختلفت الأسماء. قال السخاوي: "كثيراً ما يقع في كلام أهل الحديث ما يدلّ لترادفهما". وهذا هو مذهب أكثر العلماء.

خامساً: معنى "السُّنة" في اصطلاح المحدثين، والفقهاء، والأصوليين، والعقديين

قبل الخوض في ذلك، فإنّ السُّنة إذا أُطلقت لا تكاد تنصرف إلّا إلى سُنّة المصطفى ﷺ فيقال مثلاً: فلان صاحبُ سُنّة، والإسلام: كتابٌ وسُنّة، وعليك بالسُّنة! وأصبّت السُّنة، ونحو ذلك...

وإلا فإنَّ السُّنَّةَ قد تُطلق على: السُّنَّةِ الإلهية، كقوله تعالى: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ يَحْدِلَ سُنَّةَ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٢]. وتُطلق على: فعل الخلفاء: ((عليكم بسُنَّتِي وسُنَّةَ الخلفاء الراشدين...!)). وتُطلق على: سُنَّة القبيلة، وهي ما تُسمَّى بالعادات والأعراف. وتُطلق على: ما يُقابل "البدعة". وتُطلق على: فعل الصحابة مطلقاً. كما أنَّ تعريف السُّنَّة يختلف بحسب اختلاف علوم المعرِّفين أنفسهم: فهي عند المُحدِّثين غير ما عند الفقهاء، غير ما عند الأصوليين، غير ما عند العقديين.

والسبب في هذا يعود إلى اختلاف أنظار هؤلاء واهتماماتهم: فالمُحدِّثون نظروا إلى الرسول من حيث إنه الهادي القدوة الأسوة في كلِّ شيء؛ فنقلوا كلَّ ما يتعلق بذلك، سواء أثبت حُكماً أم لا. والفقهاء نظروا إلى أقواله وأفعاله التي تدلُّ على حُكم شرعيّ. والأصوليون نظروا إلى الرسول المُشرِّع الذي يضع القواعد للمجتهدين من بعده.

والعقديون نظروا إلى أنه صاحب الهدى الأقوم والطريق الأمثل، فما كان موافقاً لعمله فهو الصحيح المقبول، وما خالفه فهو المذموم المردود.

معنى: "السُّنَّة" في اصطلاح المُحدِّثين:

هي: "كلُّ ما أثر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية أو خلقية، أو سيرة؛ سواء أكان ذلك قبل البعثة أم بعدها".

تعريف: "السنة" عند الفقهاء: هي: "كل ما ثبت عن النبي ﷺ ولم يكن من باب الواجب". أو هي: "ما في فعله ثواب، وفي تركه عتاب لا عقاب". أو هي: "ما يُثاب فاعله ولا يعاقب تاركه".

ولها مُسمّيات أخرى عند بعض الفقهاء: فهناك سنة الهدى "المؤكدة"، كالأذان، والإقامة، والسُنن الرواتب. وهناك السُنن الزائدة على الهدى "غير المؤكدة"، كصلاة الليل، والضحى، والسواك المطلق. وسنة العين، كالسُنن الرواتب. وسنة الكفاية، كسلام واحد من جمع. وسنة عبادة واتّباع، كالطلاق في طهر بلا وطء. وسنة المشايخ، كالعدد المُعيّن في السواك.

تعريف: "السنة عند الأصوليين: هي: "كل ما صدر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي".

تعريف: "السنة" عند العقديين: هي: ما يقابل البدعة. والبدعة: كل ما أحدثه الناس في الدين مما لم يؤثر عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه، سواء أكان قولاً، أو فعلاً، أو اعتقاداً. ومنه قولهم: فلان على سنة، إذا عمل وفق هدي النبي ﷺ وأصحابه.

وبهذا يتضح من خلال التعريفات السابقة: أنّ اصطلاح المحدثين أوسع الاصطلاحات في تعريف السنة وأجمعها وأشملها.

السُّنَّة النَّبَوِيَّة، ومكانتها في الإسلام

عناصر الدرس

- العنصر الأول : الأسباب التي بَوَّأت السُّنَّة مكانتها في الإسلام،
وحُجَّتَيْهَا من القرآن والحديث ١٩
- العنصر الثاني : منزلة السُّنَّة بالنسبة للكتاب في التشريع،
والمذاهب في ذلك ٢٣
- العنصر الثالث : الإجماع على حُجِّيَّة السُّنَّة ٢٦

الأسباب التي بَوَّأت السُّنَّة مكانتها في الإسلام، وحُجَّتُها من القرآن والحديث

الأسباب التي بَوَّأت السُّنَّة لهذه المكانة في الإسلام

للسُّنَّة في الإسلام مكانة عالية ومَنْزلة سامية، والسبب في ذلك يعود لأُمُور:

١. لأنها أحد قِسْمَي الوحي الإلهي المنزل على الرسول ﷺ؛ ويدلّ لذلك:

قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وقوله: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢]؛ قال الشافعي: "سمعت مَنْ

أَرْضَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ يَقُولُ: الْحِكْمَةُ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ". وذهب إلى

ذلك كثير من السلف كالحسن، وقتادة، ويحيى بن أبي كثير.

وقوله ﷺ: بَعْدَ مَا أَمَرَ بِالتَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ: ((وَلَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ)).

وقوله: ((أَلَا وَإِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ)).

ولهذا يقول حسان بن عطية المحاربي (ت بعد ١٢٠هـ): "كان جبريل # يَنْزِلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالسُّنَّةِ كَمَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ بِالْقُرْآنِ، يُعَلِّمُهُ إِيَّاهَا كَمَا يُعَلِّمُهُ الْقُرْآنَ".

٢. لِحَاجَةِ الْقُرْآنِ إِلَيْهَا: فَإِنَّ الْقُرْآنَ أَحْجُجٌ إِلَى السُّنَّةِ مِنْهَا إِلَيْهِ؛ فَأَرْكَانُ الْإِسْلَامِ مِثْلًا جَاءَتْ فِي الْقُرْآنِ مُجْمَلَةً، فَبَيَّنَتِ السُّنَّةُ تَفَاصِيلَهَا وَدَقَائِقَهَا.

٣. لِأَنَّهَا جَاءَتْ بِأَحْكَامٍ وَتَشْرِيعَاتٍ جَدِيدَةٍ: كِتَحْرِيمِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَتَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا، وَتَحْرِيمِ الرِّضَاعِ مَا يُحَرِّمُ النَّسَبَ.

٤. لأنها صادرة عن الرسول ﷺ الذي أمرنا الله بطاعته وأتباعه.

قال المعلّم: لا نزاع بين المسلمين في أنّ ما ثبت عن النبي من أمر الدّين فهو ثابت عن الله ﷻ لقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]. (الأنوار الكاشفة: ٢٨).

الشواهد على حُجّة السّنة:

أولاً: من القرآن:

١. قوله تعالى: ﴿مَّا آفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧].

٢. وقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾ [النساء: ٨٠].

٣. وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

٤. وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

٥. وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

٦. وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ نَنْزَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

٧. وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

٨. وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَإِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۖ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

٩. وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢٠].

١٠. وقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُّوْنَ﴾ [النحل: ٤٤].

١١. وقوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

١٢. وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

١٣. وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ (٢) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤].

ثانياً: أقوال النبي ﷺ

١. عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ((لَا أَلْفَيْنَ

أَحَدَكُمْ مُتَكَبِّراً عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ أَمْرٌ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ، أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي. مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ)).

٢. وعن المقدم بن معد يكرب: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ

الْقُرْآنَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ! أَلَا يَوْشِكُ رَجُلٌ شُبْعَانٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ! فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ! أَلَا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا حَرَّمَ اللَّهُ!)).

٣. وعن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: ((لَعَلَّ أَحَدَكُمْ يَأْتِيهِ

حَدِيثٌ مِنْ حَدِيثِي وَهُوَ مُتَكَبِّرٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ فَيَقُولُ: دَعُونَا مِنْ هَذَا! مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ)).

٤. وعن العرياض بن سارية: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((أَوْصِيَكُمْ بِتَقْوَى

اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا! فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسِيرَى اخْتِلَافًا كَثِيراً؛ فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ! تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ! وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ! فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ!)).

والنصوص من السنة كثيرة في الحث على الالتزام بالسنة وتبليغها. وأكتفي هنا بما ذكرت. ومن أراد الاطلاع على المزيد من هذه النصوص، فليراجع: (حُجَّةُ السُّنَّة) لعبد الغني بن عبد الخالق.

منزلة السنّة بالنسبة للكتاب في التشريع، والمذاهب في ذلك

المذهب الأول: أنّ السنّة قاضية على الكتاب: تُقيّد مُطلقه، وتُخصّص عامّه، وتُبيّن مُجمّله، وتُوضّح مُشكّله، إلى غير ذلك... وعلى هذا جمهور السلف، منهم سعيد بن جبير، والأوزاعي، ومكحول، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهم...

المذهب الثاني: أنّ السنّة مبيّنة للكتاب، بمعنى أنها تشرّحه وتوضّحه؛ ولعلّ المراد هنا: أنها تقتصر على مجرّد البيان والتّوضيح، فهي راجعة إلى الأوّل داخلة فيه، أو أنها مقصورة على هذا الجانب، بينما الأولى قد تستقلّ بالتشريع؛ فعلى هذا تكون في مرتبة أقلّ من الأولى.

المذهب الثالث: أنّ السنّة في المرتبة الثانية بعد الكتاب. وأشهر من قال به: الشاطبيّ قديماً في (الموافقات)، وتابعه على هذا جمع من المتأخّرين، مثل: عبد العزيز الخولي، وعلي حسب الله، والسايس، وغيرهم...

والقول الراجح عند الأكثر هو: أنّ السنّة قاضية على الكتاب، وأنها تأتي بأحكام وتشريعات لم يأت بها القرآن.

ومن الأدلة والأمثلة على استقلال السنّة بالتشريع: ما ذكره الإمام ابن القيم - رحمه الله - في كتابه (إعلام الموقعين)، حيث قال: "والسنّة مع القرآن على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون موافقة له من كلّ وجه، فيكون توارد القرآن والسنّة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلّة وتضافرها.

الثاني: أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن وتفسيراً له.

الثالث: أن تكون موجبة لحكم سكّت القرآن عن إيجابه ، أو مُحَرِّمة لما سكّت عن تحريمه ؛ ولا تخرج عن هذه الأقسام. فلا تُعارضُ القرآنَ بوجه ما ؛ فما كان منها زائداً على القرآن ، فهو تشريع مبتدأ من النبي ﷺ تجب طاعته فيه ، ولا تحلّ معصيته. وليس هذا تقدماً لها على كتاب الله ، بل امثال لما أمر الله به من طاعة رسوله. ولو كان رسول الله ﷺ لا يُطاع في هذا القسم ، لم يكن لطاعته معنى ، وسقطت طاعته المختصة به ؛ وإنه إذا لم تجب طاعته إلا فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه ، لم يكن له طاعة خاصة تختصّ به ، وقد قال الله تعالى : ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء : ٨٠] ، وكيف يُمكن أحداً من أهل العلم أن لا يقبل حديثاً زائداً على كتاب الله ؟ فلا يقبل حديث تحريم المرأة على عمّتها ولا على خالتها ، ولا حديث التحريم بالرضاعة لكل ما يحرم من النسب ، ولا حديث خيار الشرط ، ولا أحاديث الشُّفعة ، ولا حديث الرهن في الحضر - مع أنه زائد على ما في القرآن - ولا حديث ميراث الجدة ، ولا حديث تخيير الأمة إذا عتقت تحت زوجها ، ولا حديث منع الحائض من الصوم والصلاة ، ولا حديث وجوب الكفّارة على من جامع في نهار رمضان ، ولا أحاديث إحداد المتوفى عنها زوجها - مع زيادتها على ما في القرآن من العدة.

فهلاً قلتم : إنها نسخ للقرآن ، وهو لا يُنسخ بالسنة. وكيف أوجبتم الوتر - مع أنه زيادة محضة على القرآن - بخبر مختلف فيه ؟ وكيف زدتم على كتاب الله فجوزتم الوضوء بنبذ التمر بخبر ضعيف ؟ وكيف زدتم على كتاب الله فشرطتم في الصّدّاق أن يكون أقله : عشرة دراهم ، بخبر لا يصحّ البتّة ، وهو زيادة محضة على القرآن ؟ وقد أخذ الناس بحديث : ((لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ)) ، وهو زائد على القرآن. وأخذوا كلهم بحديث توريثه ﷺ بنت الابن السُّدس مع البنت ، وهو زائد على ما في القرآن.

وأخذ الناس كلهم بحديث استبراء المسيبة بحیضة، وهو زائد على ما في كتاب الله. وأخذوا بحديث: ((مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا، فَلَهُ سَلْبُهُ))، وهو زائد على ما في القرآن من قسمة الغنائم. وأخذوا كلهم بقضائه الزائد على ما في القرآن، مِنْ أَنَّ أَعْيَانَ بَنِي الْأَبَوَيْنِ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعِلَّاتِ: الرجل يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه. ولو تَبَعْنَا هَذَا لَطَالَ جَدًّا... فَسُنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَجَلَ فِي صَدُورِنَا وَأَعْظَمُ وَأَفْرَضُ عَلَيْنَا أَنْ لَا نَقْبَلَهَا إِذَا كَانَتْ زَائِدَةً عَلَى مَا فِي الْقُرْآنِ، بَلْ عَلَى الرَّأْسِ وَالْعَيْنَيْنِ. وكذلك فُرض على الأمة الأخذ بحديث القضاء بالشَّاهد واليمين، وإن كان زائداً على ما في القرآن؛ وقد أخذ به أصحاب رسول الله ﷺ وجمهور التابعين والأئمة" - إلى أن قال -: "بل أحكام السنّة التي ليست في القرآن - إن لم تكن أكثر منها - لم تنقص عنها؛ فلو ساء لنا ردّ كلّ سنّة زائدة كانت على نص القرآن، لبطلت سنن رسول الله ﷺ كلّها، إلّا سنّة دلّ عليها القرآن؛ وهذا هو الذي أخبر النبي ﷺ بأنه سيقع، ولا بدّ من وقوع خبره".

وقال الإمام الشافعيّ - رحمه الله - في كتابه (الرسالة): "وسنن رسول الله مع كتاب الله وجهان:

أحدهما: نصّ كتاب، فاتّبعه رسول الله كما أنزل الله.

الثاني: جملة، بيّن رسول الله فيه عن الله معنى ما أراد بالجملة، وأوضح كيف فرضها: عاماً أو خاصاً، وكيف أراد أن يأتي به العباد. وكلاهما اتّبع فيه كتاب الله. قال: "فلم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أنّ سنن النبي من ثلاثة وجوه، فاجتمعوا منها على وجهين.

والوجهان يجتمعان ويتفرعان:

أحدهما: ما أنزل الله فيه نصّ كتاب، فبيّن رسول الله ﷺ مثل ما نصّ الكتاب.

الثاني: مما أنزل الله فيه جملة كتاب، فبين عن الله معنى ما أراد.

وهذان الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما.

الثالث: ما سنّ رسول الله ﷺ فيما ليس فيه نصّ كتاب.

وقال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر: "البيان منه ﷺ على ضربين:

الأول: بيان المَجْمَل في الكتاب العزيز، كالصلوات الخمس في مواقيتها، وسجودها، وركوعها، وسائر أحكامها، وكيانه للزكاة، وحدّها، ووقتها، وما الذي تؤخذ منه الأموال، وبيان مناسك الحجّ؛ قال رسول الله ﷺ: إِذْ حَجَّ النَّاسُ: ((خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ!)).

الثاني: زيادة على حُكْم الكتاب، كتحریم نكاح المرأة على عَمَّتِها وخالَتِها، وتحریم الحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ، وكلّ ذي ناب من السُّباع، إلى أشياء يطول ذكرها... وقد أمر الله ﷻ بطاعته واتباعه أمراً مطلقاً مُجَمَّلاً، لم يُقَيَّد بشيء، كما أمرنا باتباع كتاب الله، ولم يُقَل: ما وافق كتاب الله، كما قال بعض أهل الزيغ."

الإجماع على حجية السنة

أجمع مَنْ يُعْتَدُّ بقوله في الإجماع على حُجِّيَّةِ السُّنَّةِ، وأنها لازمة القبول، واجبة الاتباع؛ لم يخالف في ذلك أحد.

يقول الشافعي - رحمه الله -: "أجمع الناس على أنّ مَنْ استبانت له سُنَّةُ رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدّعها لقول أحدٍ من الناس".

وقال أيضاً: "لم أسمع أحداً نسبَه الناس أو نسب نفسه إلى علم، يُخالف في أن فرض الله ﷻ اتباع أمر رسول الله ﷺ والتسليم لحُكْمه، بأنّ الله ﷻ لم يجعل

لأحد بعده إلا اتباعه ، وأنه لا يلزم قولٌ بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ وأن ما سواهما تبع لهما ، وأن فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في الخبر عن رسول الله ﷺ واحد ، لا يختلف في أن الفرض والواجب : قبول الخبر عن رسول الله ﷺ .

وقال الإمام ابن حزم - رحمه الله - في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [النساء : ٥٩] ، قال : " الأمة مُجمِعة على أن هذا الخطاب مُتوجّه إلينا وإلى كل من يُخلَق ويُركَّب روحه في جسده إلى يوم القيامة ، من الجنّة والنّاس ، كتوجّهه إلى من كان على عهد رسول الله ﷺ وكل من أتى بعده # وقبلنا ، ولا فرق ."

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : " وليعلم أنّه ليس أحدٌ من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً يتعمّد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته ، دقيق ولا جليل ."

فالخلاصة : أنّ السنة حُجّة عند العلماء ، وهم مُجمِعون على هذا الأمر ، سواء في ذلك الصحابة ، أو من جاء بعدهم من العلماء ، إلا أنهم قد يختلفون في صحّة الحديث ، أو في دلالة على الحكم المستنبط منه .

عناية أهل السنة والجماعة بالسنة النبوية في عصر الصحابة والتابعين ومن بعدهم

عناصر الدرس

- العنصر الأول :** عناية الصحابة بالسنة النبوية، وطرق تلقيهم لها ٣١
في حياته ﷺ
- العنصر الثاني :** طرق تلقي الصحابة للسنة بعد وفاته ﷺ، ٣٥
وتثبتهم في قبول الحديث
- العنصر الثالث :** عناية التابعين فمن بعدهم بكتابة السنة ٤٠
وتدوينها: "دراسة الإسناد، نقد الرجال، ضبط
المتون"
- العنصر الرابع :** عناية التابعين ومن بعدهم بحفظ السنة ٤٨
ومدارستها، ووقوفهم في وجه حركة وضع
الحديث

عناية الصحابة بالسنة النبوية، وطرق تلقيهم لها في حياته ﷺ

لقد اعتنى السلف الصالح بالسنة النبوية عناية تامة، وبذلوا ما في وسعهم في سبيل حفظها وضبطها ونشرها.

أولاً- عناية الصحابة بالسنة النبوية:

لقد كان الصحابة يتعلمون من النبي ﷺ القرآن الكريم: آيات معدودات يتفهمون معناها، ويتعلمون فقهها، ويطبّقونه على أنفسهم. ثم يحفظون غيرها. وفي ذلك يقول أبو عبد الرحمن السلمي: "حدثنا الذين كانوا يُقرئونا القرآن، كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وغيرهما: أنهم كانوا إذا تعلّموا من النبي ﷺ عشر آيات، لم يتجاوزوها حتى يتعلّموا ما فيها من العلم والعمل... قالوا: فتعلّمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً".

وكان بعضهم يُقيم عند الرسول ﷺ يتعلّم أحكام الإسلام وعبادته، ثم يعود إلى أهله وقومه يُعلّمهم ويُفقههم؛ ومن هذا: ما أخرجه البخاري، عن مالك بن الحويرث، قال: ((أتينا النبي ﷺ وَنَحْنُ شَبَابٌ مُتْقَارِبُونَ، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً، فَظَنَّ أَنَا اشْتَقْنَا أَهْلَنَا، وَسَلَّأْنَا عَمَّنْ تَرَكْنَا فِي أَهْلِنَا، فَأَخْبَرَنَا وَكَانَ رَفِيقًا رَحِيمًا، فَقَالَ: ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ فَعَلِّمُوهُمْ، وَمُرُوهُمْ وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي، وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ ثُمَّ لِيُؤْمَكُم أَكْبَرُكُمْ)).

وكان الصحابة يحرصون على حضور مجالس رسول الله ﷺ حرصاً شديداً، إلى جانب قيامهم بأعمالهم المعاشية من الرعاية والتجارة وغيرها... وقد يعسر على بعضهم الحضور، فيتناوبون مجالسه ﷺ كما كان يفعل ذلك عمر < قال:

"كنت أنا وجارٌ لي من الأنصار في بني أمية بن زيد - وهي من عوالي المدينة - وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ: ينزل يوماً، وأنزل يوماً؛ فإذا نزلتُ جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزلَ فعلَ مثلَ ذلك"، رواه البخاري.

ويقول البراء بن عازب الأوسيّ < : "ما كلَّ الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ. كان يُحدِّثنا أصحابنا، وكنا مشغولين في رعاية الإبل. وأصحاب رسول الله ﷺ كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من رسول الله ﷺ فيسمعونه من أقرانهم، ومَن هو أحفظ منهم. وكانوا يُشدِّدون على مَن يسمعون منه". وفي رواية عنه: "ليس كلُّنا كان يسمع حديث رسول الله ﷺ كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكنَّ الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدِّث الشاهد الغائب".

وعن أنس بن مالك < : "ليس كلَّ ما تُحدِّثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه - منه - ولكن كان يُحدِّث بعضنا بعضاً، ولا يتَّهم بعضنا بعضاً". وفي رواية عن قتادة: "أنَّ أنساً حدَّث بحديث، فقال له رجل: أسمعْتَ هذا من رسول الله؟ قال: نعم. أو حدَّثني مَن لم يكذب. والله ما كنَّا نكذب، ولا كنَّا ندري ما الكذب!".

وكان الصحابة يتذكرون دائماً ما يسمعون من رسول الله ﷺ. قال أنس بن مالك: "كنَّا نكون عند النبي ﷺ فنسمع منه الحديث، فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه".

وإلى جانب هذه المجالس، كان الصحابة يتلقَّون السَّنة عن رسول الله ﷺ من وجوه كثيرة، منها:

١. حوادث كانت تقع للرسول نفسه، فُيُيِّنُ حُكْمُهَا، وينتشر هذا الحُكْمُ بين المسلمين بِنِ سَمْعِهِ مِنْهُ. وقد يكون هؤلاء كَثْرَةً، تُمَكِّنُهُمْ كَثَرَتُهُمْ مِنْ إِذَاعَةِ الْخَبَرِ بِسُرْعَةٍ، وقد يكونون قَلَّةً فَيَبْعَثُ الرَّسُولُ الْكَرِيمَ ﷺ مَنْ ينادي في الناس بذلك الحُكْمَ، مثال ذلك :

أ. ما رواه أبو هريرة < : ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ يَبِيعُ طَعَامًا، فَسَأَلَهُ كَيْفَ تَبِيعُ؟ فَأَخْبَرَهُ، فَأَوْحَى إِلَيْهِ أَنْ أَدْخِلْ يَدَكَ فِيهِ؛ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ، فَإِذَا هُوَ مَبْلُوطٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ مِنَّا مَنْ غَشَّ)).

ب. ما رواه القاسم بن محمد: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ: ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ مُسْتَتِرَةٌ بِقِرَامٍ فِيهِ صُورَةُ تَمَائِيلَ، فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ، ثُمَّ أَهْوَى إِلَى الْقِرَامِ فَهَتَكَ يَدَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ)).

٢. قد يرى رسول الله ﷺ أو يسمع صحابياً يُخطئ، فيُصَحِّحُ لَهُ خَطَأَهُ، ويُرْشِدُهُ؛ وَمِنْ ذَلِكَ :

ما رواه عُمر بن الخطاب < أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا تَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ، فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظُفْرِ عَلَى قَدَمِهِ، فَأَبْصَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: ((ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ!)). فَرَجَعَ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ صَلَّى.

٣. حوادث كانت تقع للمسلمين، فيسألون الرسول عنها، فيُفْتِيهِمْ وَيُجِيبُهُمْ، مُبَيِّنًا حُكْمَ مَا سَأَلُوا عَنْهُ. مِنْ هَذِهِ الْحَوَادِثِ مَا يَخْتَصُّ بِالسَّائِلِ نَفْسُهُ، وَمِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِغَيْرِهِ، وَجَمِيعُهَا مِنَ الْوَقَائِعِ الَّتِي تَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ فِي حَيَاتِهِ؛ فَتَرَى الصَّحَابَةَ لَا يَخْجَلُونَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، بَلْ يَسْرِعُونَ إِلَى الْمَعْلَمِ الْأَوَّلِ، لِيَقِفُوا عَلَى حَقِيقَةِ تَطْمَئِنِّ قُلُوبِهِمْ إِلَيْهَا، وَتَتَلَجَّ صُدُورُهُمْ عِنْدَهَا.

وقد ينجل الصحابي من الرسول ﷺ فيكلف غيره عبء السؤال، من ذلك :

أ. ما رواه علي بن أبي طالب، قال: كُنْتُ رَجُلًا مَدَّاءً، فَأَمَرْتُ الْمُعَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ لِمَكَانِ ابْنَتِهِ فَسَأَلَهُ. فَقَالَ: ((فِيهِ الْوُضُوءُ)).

ب. ما رواه قيس بن طلق، عن أبيه: أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: بَيْنَا أَنَا فِي الصَّلَاةِ، ذَهَبَتْ أَحَكُّ فَخَذِي، فَأَصَابَتْ يَدِي ذَكَرِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((هَلْ هُوَ إِلَّا بَضْعَةٌ مِنْكَ)).

٤. قد يختصم مسلمان في قضية أو حكم، فيرجعان إلى رسول الله ﷺ ليفصل بينهما ويبيِّن وجه الصواب، من ذلك: ما رواه المسور بن مخرمة: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: ((سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ "الْفُرْقَانِ" عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأُهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَ نَبِيًّا، وَكَذْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمَهَلْتُهُ حَتَّى أَنْصَرَفَ ثُمَّ لَبَّيْتُهِ بِرِدَائِهِ، فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتُهَا، فَقَالَ لِي: أَرْسِلْهُ. ثُمَّ قَالَ لَهُ: اقْرَأْ. فَقَرَأَ. قَالَ: هَكَذَا أُنْزِلَتْ. ثُمَّ قَالَ لِي: اقْرَأْ. فَقَرَأْتُ. فَقَالَ: هَكَذَا أُنْزِلَتْ؛ إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ؛ فَأَقْرَأُوا مِنْهُ مَا تَيَسَّرَ)).

٥. وقائع وحوادث شاهد فيها الصحابة تصرفات الرسول ﷺ وهذه كثيرة، في: صلاته، وصيامه، وحجّه، وسفره، وإقامته... فنقلوها إلى التابعين الذين بلغوها إلى مَنْ بَعْدَهُمْ؛ وهي تُؤَلَّفُ جَانِبًا كَبِيرًا مِنَ السُّنَّةِ، وَخَاصَّةً هَدْيِهِ ﷺ فِي الْعِبَادَاتِ وَالْمَعَامَلَاتِ، وَسِيرَتِهِ...

وقد بلغ من اقتدائهم به، أنهم كانوا يفعلون ما يفعل، ويتركون ما يترك، دون أن يعلموا لذلك سببًا، أو يسألوه عن علته أو حكمته، من ذلك:

أ. ما أخرجه البخاري، عن ابن عمر { قال: ((اتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فَاتَّخَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ مِنْ ذَهَبٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنِّي اتَّخَذْتُ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، فَنَبَذَهُ، وَقَالَ: إِنِّي لَنْ أَلْبَسَهُ أَبَدًا، فَنَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ)).

ب. ما أخرج أبو داود، عن أبي سعيد الخدري < قال: ((بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ، إِذْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ، فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ الْقَوْمُ؛ أَلْقَوْا نِعَالَهُمْ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ، قَالَ: مَا حَمَلَكُمْ عَلَى إِلْقَاءِ نِعَالِكُمْ؟! قَالُوا: رَأَيْنَاكَ أَلْقَيْتَ نَعْلَيْكَ فَأَلْقَيْنَا نِعَالَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَدْرًا - أَوْ قَالَ أَدَى - وَقَالَ: إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ، فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَدْرًا أَوْ أَدَى فَلْيُمْسَحْهُ وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا)).

طُرُقُ تَلَقِّي الصَّحَابَةِ لِسُنَّةِ بَعْدَ وَفَاتِهِ ﷺ وَتَثْبُتُهُمْ فِي قَبُولِ الْحَدِيثِ

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِتَلَقِّي الصَّحَابَةِ { لِسُنَّةِ بَعْدَ وَفَاتِهِ ﷺ فَإِنَّا نَجِدُهُمْ { إِضَافَةً إِلَى مَا سَبَقَ ذِكْرَهُ - يَسْلُكُونَ مَجَالَاتٍ أُخْرَى لِلْعَنَايَةِ بِسُنَّةِ الْمُصْطَفَى ﷺ وَالْحِفَازِ عَلَيْهَا؛ مِنْ ذَلِكَ: حِفْظُهَا، وَالتَّثْبُتُ مِنْ ذَلِكَ؛ حَتَّى كَانَ أَحَدُهُمْ يَرْحَلُ فِي الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ مَسَافَةَ شَهْرٍ لِيَتَثَبَّتْ مِنْ حِفْظِهِ، وَكَذَلِكَ كَتَابَتُهَا فِي الصَّحُفِ وَالْأَجْزَاءِ، ثُمَّ تُنْشَرُهَا بَيْنَ النَّاسِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْمَجَالَاتِ... كُلُّ ذَلِكَ وَفُقْ مِنْهُجِ عِلْمِي دَقِيقٌ.

لَقَدْ اسْتَشْعَرَ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ { عَظَمَ الْمَسْئُولِيَّةَ الْمُلَقَاةَ عَلَى عَوَاتِقِهِمْ لِحِفْظِ الشَّرِيعَةِ - كِتَابًا وَسُنَّةً - وَتَطْبِيقِهَا، ثُمَّ تَبْلِيغِهَا إِلَى الْأُمَّةِ؛ أَدَاءً لِلْأَمَانَةِ الَّتِي اخْتَارُوا

لها، كما أداها رسول الله ﷺ إليهم. وقد كانوا { خير من حمل هذه الأمانة، وخير من أداها بعد النبي ﷺ وكان هذا الاستشعار لعظم المسؤولية مُنطلقاً مما وعوه عن رسول الله ﷺ في مثل قوله: ((بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ))، وقوله: ((نَضَّرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتي فَوَعَاها وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَهَا؛ فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ!)).

وكذلك في مثل قوله ﷺ: ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ!))، وقوله: ((كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ))، وقوله: ((مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَذَّابِينَ)). وغير ذلك من الأحاديث...

لذلك كله، كان الصحابة { مع حرصهم على تبليغ دين الله للأمة، شديدي التحري والتثبت فيما يروونه عن رسول الله ﷺ فكانوا لا يحدثون بشيء إلا وهم واثقون من صحته عن رسول الله ﷺ ولا يقبلون من الأخبار إلا ما عرفوا صحته وثبوته.

نماذج من تثبت الصحابة وشدة تحريمهم في رواية الحديث:

١. عن أنس < قال: لولا أنني أخشى أن أخطئ، لحديثكم بأشياء سمعتها من رسول الله ﷺ أو قالها رسول الله ﷺ وذلك أنني سمعته يقول: ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ!)).

٢. عن ابن سيرين، قال: كان أنس قليل الحديث عن رسول الله ﷺ. وكان إذا حدث عن رسول الله ﷺ قال: أو كما قال رسول الله ﷺ.

٣. عن الشعبي وابن سيرين: أنَّ ابن مسعود كان إذا حدَّث عن رسول الله ﷺ في الأيام، تَرَبَّد وجهه، وقال: وهكذا أو نحوه، وهكذا أو نحوه.

٤. عن الشعبي، قال: "جالستُ ابن عمر سنة، فلم أسمعهُ يَذْكُر حديثاً عن رسول الله ﷺ".

٥. قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: "أدركتُ مائة وعشرين من الأنصار من أصحاب محمد ﷺ ما منهم أحدٌ يُحدِّث بحديث إلا ودَّ أنَّ أخاه كفاه إياه، ولا يُستفتى عن شيء إلا ودَّ أنَّ أخاه كفاه إياه".

وفي رواية: "يُسأل أحدهم المسألة، فيردّها هذا إلى هذا، حتى ترجع إلى الأوّل".

٦. عن السائب بن يزيد، قال: "خرجتُ مع سعد إلى مكة، فما سمعته يُحدِّث حديثاً عن رسول الله ﷺ حتى رجعنا إلى المدينة".

٧. عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: "قلنا لزيد بن أرقم: حدِّثنا عن رسول الله ﷺ فقال: كَبُرْنَا ونسينا؛ والحديث عن رسول الله ﷺ شديد".

نماذج من تثبت الصحابة وشدة تحريمهم في قبول الحديث:

كما كان احتياط الصحابة في التحديث، احتاطوا وتثبتوا كذلك في قبولهم الأخبار عن رسول الله ﷺ وسنعرض هذا فيما يلي:

١. تثبت أبي بكر الصديق في قبول الأخبار:

كان أبو بكر < قدوة حسنة للمسلمين في المحافظة على السنة، والتثبت في قبول الأخبار؛ خشية أن يقع ويقع المسلمون في خطأ يُؤدّي بهم إلا ما لا تُحمد عقباه. وسأورد بعض الأخبار التي تُبين لنا طريق الصحابة ومنهجهم في ذلك.

أ. قال الحافظ الذهبي: كان أبو بكر < أول من احتاط في قبول الأخبار؛ فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب: أن الجدّة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث، فقال: ما أجِدُ لك في كتاب الله شيئاً، وما علمتُ أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئاً. ثم سأل الناس، فقام المغيرة فقال: سمعتُ رسول الله ﷺ يُعطيها السّدى، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر < .

ب. عن يونس بن يزيد، عن الزهري: أن أبا بكر حدّث رجلاً حديثاً، فاستفهمه الرجلُ إياه، فقال أبو بكر: "هو كما حدّثتك. أي أرضٍ تُقلّني إذا أنا قلتُ ما لم أعلم؟".

٢. تثبّت عُمر بن الخطاب في قبول الأخبار:

أ. روى الإمام البخاري، عن أبي سعيد الخدري، قال: كنت في مجلسٍ من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عُمر ثلاثاً، فلم يُؤذن لي، فرجعت. فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثاً فلم يُؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: ((إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يُؤذن له، فليرجع!)). فقال: والله لتُقيمَنّ عليه بيّنة! أمِنكم أحدٌ سمعه من النبي ﷺ؟ فقال أُبَيّ بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم! - فكنت أصغر القوم - فقامت معه. فأخبرت عُمر أن النبي ﷺ قال ذلك. فقال عُمر لأبي موسى: أما إنّي لم أتْهمك، ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ.

ب. روى مسلم عن المسور بن مخرمة، قال: استشار عمر بن الخطاب الناس في ملاص المرأة، فقال المغيرة بن شعبة: شهدت النبي ﷺ قضى فيه بغرة: عبد أو أمة. قال: فقال عمر: اثبتني بمن يشهد معك. قال: فشهد له محمد بن مسلمة.

ج. عن مالك بن أوس، قال: سمعت عمر يقول لعبد الرحمن بن عوف، وطلحة، والزبير، وسعد: نشدْتُكم بالله الذي تقوم السماء والأرض به، أعلمتم أن رسول الله ﷺ قال: ((إِنَّا لَا نُورِثُ؛ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً)). قالوا: اللهم نعم!.

٣. تثبت عثمان < في قبول الأخبار:

عن بسر بن سعيد، قال: أتى عثمان المقاعد، فدعا بوضوء، فتمضمض واستنشق، ثم غسل وجهه ثلاثاً، ويديه ثلاثاً ثلاثاً، ثم مسح برأسه، ورجليه ثلاثاً ثلاثاً. ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ هكذا يتوضأ. يا هؤلاء، أكذاك؟ قالوا: نعم، لنفّر من أصحاب رسول الله ﷺ عنده.

٤. تثبت علي بن أبي طالب < في قبول الأخبار:

عن علي بن أبي طالب < قال: كنت إذا سمعتُ من رسول الله ﷺ حديثاً نفعتني الله بما شاء منه. وإذا حدثني غيره استحلفتُهُ، فإذا حلف لي صدّقته. وإنّ أبا بكر حدثني، وصدق أبو بكر: أنه سمع النبي ﷺ قال: ((ما من رجلٍ يُذنب ذنباً، فيتوضأ فيُحسِن الوُضوء، ويُصَلِّي ركعتين فيستغفر الله ﷻ إلّا غفر له)).

ومَّا سَبَقَ، يَتَّضِحُ بَجَلَاءٍ: أنَّ السُّنَّةَ في عهد رسول الله ﷺ كانت محفوظةً عند الصحابة جُنْبًا إلى جُنْبٍ مع القرآن الكريم؛ وإن كان نصيب كلِّ صحابيٍّ منها يختلف عن نصيب الآخر: فمنهم المُكثِر من حِفْظها، ومنهم المُقِلُّ، ومنهم المتوسِّط في ذلك. ومن ثَمَّ، نستطيع تأكيد أنهم قد أحاطوا بالسُّنَّة، وتكلَّفوا بنقلها إلى التابعين.

ويُخطئ مَنْ يدَّعي أنَّ بعض السُّنن فات الصحابة جميعًا، بعد أن رأينا مدى عنايتهم بها، وحرصهم عليها. فكيف يغيب عنهم شيء منها؟ وهم الذين صحبوا رسول الله ﷺ نيفًا وعشرين عامًا قبل الهجرة وبعدها، فحفظوا عنه أقواله وأفعاله، ونومه ويقظته، وحركته وسكونه، وقيامه وقعوده، واجتهاده وعبادته، وسيرته، وسراياه ومغازيه، ومزاحه، وزجره، وخُطْبَه، وأكله وشربه، ومعاملته أهله، وتأديبه فرسه، وكتبه إلى المسلمين والمشركين، وعهوده ومواثيقه، وألحاظه وأنفاسه، وصفاته؛ هذا سوى ما حفظوا عنه من أحكام الشريعة، وما سألوه عن العبادات، والحلال والحرام، أو تحاكموا فيه إليه؛ فكانوا بحقٍّ خير خلفٍ لخير سلفٍ { .

عناية التابعين فمن بعدهم بكتابة السُّنة وتدوينها: دراسة الإسناد، نقد الرجال، ضبط المتن

لم يكن التابعون فمن بعدهم من العلماء أقلَّ اهتمامًا من الصحابة بالسُّنة النبوية، بل ساروا على النهج الذي سار عليه أسلافهم في العناية بالسُّنة حفظًا وضبطًا لها، وتحريًا، وتدقيقًا في متونها وأسانيدها.

ولو ذهبنا نذكر الأدلة والشواهد على ذلك، لطال الأمر جداً... ولكننا نجتزئ في هذا الدرس على ضرب الأمثلة، وسوق التماذج التي تُوضّح هذا الأمر وتُجليه. وقد أخذتُ عناية التابعين فمن بعدهم بالسنة النبوية أشكالاً كثيرة، منها:

١. كتابة السنة وتدوينها في الصحف، والأجزاء، والكتب :

وهذا باب واسع سوف يأتي بيانه فيما بعد بالتفصيل.

٢. العناية بدراسة الإسناد، ونقد الرجال :

لم يكن المسلمون في صدر الإسلام - منذ عهد الرسول ﷺ إلى فتنة عثمان - يُكذّب بعضهم بعضاً، بل كانت الثقة تملأ صدورهم، والإيمان يعمر قلوبهم، حتى إذا ما وقعت الفتنة، وتكوّنت الفرق والأحزاب، وبدأ الكذب على رسول الله ﷺ يتخذ مطية لأهل الأهواء، وقف الصحابة والتابعون من هذه الظاهرة وقفة قويّة للحفاظ على الحديث الشريف، وأصبحوا يُشدّدون في طلب الإسناد من الرواة، والتزموه في الحديث؛ لأنّ السند للخبر كالنسب للمرء. ويُخبرنا الإمام محمد بن سيرين عن ذلك، فيقول: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمّا وقعت الفتنة، قالوا: سمّوا لنا رجالكم؛ فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ منهم".

وهذا لا يدلّ على أنّ الصحابة والتابعين لم يكونوا يُسندون الأحاديث قبل الفتنة، بل كان بعضهم يُسند ما يروي تارة ولا يُسنده أخرى؛ لأنهم كانوا على جانب كبير من الصدق والأمانة والإخلاص.

وهناك أمثلة واضحة تُبين إسنَاد الصحابة للروايات قبل الفتنة، من هذا: ما حدّث به عليّ < البراء بن عازب: أنّ فاطمة أخبرته: ((أنّ رسول الله ﷺ أمرها أن تحلّ، فحلّت، ونصحت البيت بنضوح)). وكان أبو أيوب الأنصاري يحدث عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ ما لم يسمعه من رسول الله ﷺ. وقد حدّث الصحابة بعضهم عن بعض.

فهذا الأثر يُبين أنّ المسلمين قبل الفتنة لم يلتزموا الإسناد دائماً، لِمَا كانوا عليه من الصدق والأمانة، علماً بأنّ الإسناد لم يكن طارئاً وجديداً على العرب بعد الإسلام، بل عرفوه قبل الإسلام، وكانوا أحياناً يُسندون القصص والأشعار في الجاهلية؛ وإنّما التزم هذا التّثبت في الإسناد بعد الفتنة في عهد صغار الصحابة وكبار التابعين.

وفي هذا، يروي الإمام مسلم، بسنده المتصل عن مجاهد، قال: "جاء بشير العدوي إلى ابن عباس فجعل يُحدّث ويقول: قال رسول الله ﷺ... قال رسول الله ﷺ... فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه. فقال: يا ابن عباس، ما لي لا أراك تسمع لحديثي، أحدّثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: إنا كنّا مرّة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلمّا ركب الناس الصّعب والدّلّول، لم نأخذ من الناس إلّا ما نعرف".

وفي رواية عن طاوس: "فجعل -بشير- يُحدّثه، فقال له ابن عباس: عُدّ لحديث كذا وكذا، فعاد له. ثم حدّثه، فقال له: عُدّ لحديث كذا وكذا، فعاد له. فقال له: ما أدري، أعرفت حديثي كلّهُ وأنكرت هذا، أم أنكرت حديثي كلّهُ وعرفت

هذا؟ فقال له ابن عباس: إنا كنا نُحدِّث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يُكذِّب عليه، فلمَّا ركب الناس الصَّعب والدَّلُول، تركنا الحديث عنه".

وكان بعدَهم التابعون يسألون عن الإسناد ويلتزمونه؛ ومن هذا: ما يرويه ابن عبد البر، عن الشعبي، عن الربيع بن خيثم، قال: ((مَنْ قَالَ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يُحيي ويُميت وهو على كلِّ شيء قدير" عشر مرَّات، كُنَّ لَهُ كَعْتَقُ رِقَابٍ - أَوْ رَقَبَةٍ -)). قال الشعبي: فقلت للربيع بن خيثم: مَنْ حَدَّثَكَ بهذا الحديث؟ فقال: عمرو بن ميمون الأودي. فقلت عمرو بن ميمون، فقلت: مَنْ حَدَّثَكَ بهذا الحديث؟ فقال: عبد الرحمن بن أبي ليلى. فقلتُ ابن أبي ليلى، فقلت: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قال: أبو أيوب الأنصاري، صاحبُ رسول الله ﷺ قال يحيى بن سعيد: هذا أوَّل ما فُتِّش عن الإسناد.

وقال أبو العالية: "كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ فما رضينا حتى رحلنا إليهم فسمعناها من أفواههم".

وكان التابعون وأتباعهم يتواصون بطلب الإسناد، قال هشام بن عروة: "إذا حَدَّثَكَ رجلٌ بحديثٍ، فقل: عمَّن هذا؟"، وكان الزهري إذا حَدَّثَ أتى بالإسناد، ويقول: "لا يصلح أن يرقى السطح إلا بدرجة".

وقال الأوزاعي: "ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد". وقال سفيان الثوري: "الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟". ويقول عبد الله بن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"، وعنه أنه قال: "بيننا وبين القوم: القوائم - يعني: الإسناد -".

وقد أتقن التابعون الإسناد، وبرزوا فيه، كما برزوا في غيره من علوم الحديث؛ وفي هذا يقول أبو داود الطيالسي: "وجدنا الحديث عن أربعة: الزهري، وقتادة، وأبي إسحاق، والأعمش. فكان قتادة أعلمهم بالاختلاف، والزهري أعلمهم بالإسناد، وأبو إسحاق أعلمهم بحديث علي وابن مسعود. وكان عند الأعمش من كل هذا..."

وأصبح الإسناد أمراً بدهياً مُسلماً به عند العامة والخاصة؛ ويظهر هذا فيما يرويه الأصمعي فيقول: "حضرت ابن عيينة وأتاه أعرابي، فقال: كيف أصبح الشيخ - رحمه الله -؟ فقال سفيان: بخير، نحمد الله. قال: ما تقول في امرأة حاضت قبل أن تطوف بالبيت في الحج؟ فقال: تفعل ما يفعل الحاج غير أنها لا تطوف بالبيت. فقال: هل من قدوة؟ قال: نعم، عائشة حاضت قبل أن تطوف بالبيت، فأمرها النبي ﷺ أن تفعل ما يفعل الحاج غير الطواف. قال: هل من بلاغ عنها؟ قال: نعم، حدثني عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة بذلك. قال الأعرابي: لقد استسمنت القدوة، وأحسنتم البلاغ، والله لك بالرشاد."

وقال المدائني: "سمع أعرابي رجلاً يحدث بأحاديث غير مُسندة، فقال: لِمَ تُرسلها بلا أزمة، ولا خطم؟".

وهكذا نرى أنّ الإسناد كان قد أخذ نصيبه من العناية والاهتمام في عهد التابعين، حتى أصبح من واجب المحدث أن يُبين نسب ما يروى؛ وقد شبّه بعضهم الحديث من غير إسناد بالبيت بلا سقف، ولا دعائم، ونظموه في قولهم:

والعلم إن فاته إسنادٌ مُسنده ❖ كالبيت ليس له سقف ولا طنب
وكان المحدث بإسناده الحديث يرفع العهدة عن نفسه، ويطمئن إلى صحة ما ينقل عند ما ينتهي سنده المتصل إلى رسول الله ﷺ.

٣. العناية بضبط المتن، ونقل ألفاظها كما هي :

كان الصحابة والتابعون وأتباعهم يتثبتون في قبول الأخبار: فكان أحدهم لا يروى الحديث إلا بعد الاستيثاق من ضبط حروفه وفهم معناه. وكان الواحد منهم إذا سئل يودّ لو أنّ أخاه كفاه مؤنة السؤال، حتى إنّ بعضهم كان يأبى أن يروي شيئاً عن رسول الله ﷺ مخافة الزيادة والنقصان.

وإذا ما استعرضنا الأخبار الواردة في هذا الباب، رأينا كثيراً من الصحابة حرصوا على نقل الحديث بألفاظه، وبعضهم ترخّص عند الضرورة في روايته بالمعنى. وكما روى بعض الصحابة الحديث باللفظ وبعضهم بالمعنى، نرى التابعين أيضاً قد نهجوا نهج الصحابة { ولكنّ لما لا شك فيه: أن جميع الصحابة حرصوا على أداء الحديث كما سمعوه من الرسول ﷺ حتى إن بعضهم ما كان يرضى أن يبدّل حرفاً بحرف، أو كلمة مكان كلمة، أو يُقدّم كلمة على أخرى وردت في الحديث قبلها.

وقد روي عن عمر < أنه كان يقول: "مَنْ سَمِعَ حديثاً فحدّث به كما سمع، فقد سلّم". ورُوي نحوه عن عبد الله بن عمر، وزيد بن أرقم.

وقد تشدّد بعض الرواة في المحافظة على نصّ الحديث بألفاظه، فمَنع زيادة حرف واحد، أو حذفه، وإن كان لا يغيّر المعنى؛ ومن هذا: ما رواه سفيان، قال: حدّثنا الزهري: أنه سمع أنس بن مالك يقول: ((نهى رسول الله ﷺ عن الدّبّاء والمُزَفَّت أن يُتَبَدَّ فيه))، فقيل لسفيان: أن يُنَبَذ فيه؟ فقال: لا! هكذا قاله لنا الزّهرري: ((يُتَبَدَّ فيه)).

وكان بعض الرواة شديدي الحرص على اللفظ الذي سمعوه، فلا يخففون حرفاً ثقیلاً، ولا يثقلون حرفاً خفيفاً، ولا يبدلون حركات الحروف التي يسمعونها، بل يروونها كما سمعوها، وإن كان ذلك التّغيير لا يبدّل معناها، نحو: (نمى - نمى) في حديثه عليه السلام: ((ليس الكاذب من أصلح بين الناس، فقال خيراً أو نمى خيراً)). قال حماد: سمعت هذا الحديث من رجلين، فقال أحدهم: ((نمى خيراً)) خفيفة. وقال الآخر: ((نمى خيراً)) مثقّلة.

وبلغ من حرص بعض المحدثين على لفظ الحديث: أنهم لم يكونوا يحدثون طلباً بهم إلا إذا كتبوا عنهم، إذ كانوا يكرهون أن يحفظوا عنهم؛ خوفاً من الوهم عليهم. ومن هذا: ما يرويه الخطيب البغدادي بسنده، عن ابن عيينة، قال: قال محمد بن عمرو: "لا والله! لا أحدثكم حتى تكتبوه! إني أخاف أن تكذبوا علي!" وفي رواية: "أخاف أن تغلطوا علي!".

ومنه: ما رواه الرامهرمزي بسنده، عن طلحة بن عبد الملك، قال: "أتيت القاسم وسألته عن أشياء، فقلت: أكتبها؟ قال نعم. فقال لابنه: انظر في كتابه، لا يزيد عليّ شيئاً. قلت: يا أبا محمد إني لو أردت أن أكذب لم آتكم، قال: إني لم أرد، إنما أردت أن أسقط شيئاً يعدّله لك".

وكان الأعمش يقول: "كان هذا العلم عند أقوام، كان أحدهم لأن يخرج من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واواً، أو ألفاً، أو دالاً...".

وقد أدرك ابن عون ثلاثة ممن يُشدّدون في رواية الحديث على حروفه، وهم: القاسم بن محمد بالحجاز، ومحمد بن سيرين بالبصرة، ورجاء بن حيوة بالشام. وكان إبراهيم بن ميسرة وطاوس يحدثان الحديث على حروفه. وكان طاوس يعدّ الحديث حرفاً حرفاً. ويروى عن ابن عيينة قوله: "محدثو الحجاز: ابن شهاب،

ويحيى بن سعيد، وابن جريج، يجيئون بالحديث على وجهه". وكان مالك بن أنس يحرص على أداء حديث رسول الله ﷺ على حروفه.

شروط الرواية بالمعنى :

وإلى جانب هذه الأخبار، نرى أخباراً أخرى تدلّ على أنّ بعض الصحابة والتابعين رَوَوْا بعض الأحاديث بمعانيها، أو أنهم أجازوا إبدال كلمة بأخرى عند الضرورة. وكان أحدهم إذا اضطرّ إلى هذا، أشار إلى أنّ ما يرويه ليس لفظه ﷺ لذلك نرى بعض الصحابة يتورعون كثيراً عند ذكر حديث رسول الله ﷺ خشية الخطأ.

وهؤلاء الذين أجازوا رواية الحديث على المعنى عند الضرورة، كانوا يُبينون للسامعين أنهم رَوَوْا بعض الحديث على المعنى، بقولهم بعد التحديث: "أو كما قال"، ونحو هذا... ومنهم مَنْ كان لا يُبيح لِمَنْ يسمع أن يكتب عنه الحديث، حتى لا يظنّ أنّ ما رواه لفظ الرسول ﷺ فكان عمرو بن دينار يحدث على المعنى ويقول: "أحرّج على مَنْ يكتب عني".

ولا بدّ من أن نقرّر أنّ مَنْ أباح رواية الحديث على المعنى، أباحها بشروط، ولم يُطلق هذا لأيّ إنسان. وأجازوا ذلك للضرورة، كأن يندّ اللفظ عن الذاكرة، أو يغيب لفظ الحديث عن المحدّث عند الحاجة إلى روايته فيرويه بالمعنى؛ والضرورة تُقدّر بقدرها... قال الإمام الشافعي في صفات الراوي: "أنّ يكون مَنْ حدّث به ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يُحدّث به، عالماً بما يُحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون مِمَّنْ يؤدّي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى؛ لأنه إذا حدّث به على المعنى - وهو غير عالِم بما يُحيل

معناه - لم يدرّ لعلّه يُحيل الحلالَ إلى الحرام، وإذا أدّاه بحروفه فلم يَبْقَ وجهه يُخاف فيه إحالته الحديث...".

قال الرامهرمزي: "وقد دلّ قول الشافعيّ في صفة المُحدِّث مع رعايته اتّباع اللفظ، على أنه يسوغ للمُحدِّث أن يأتي بالمعنى دون اللفظ، إذا كان عالماً بلغات العرب ووجوه خطابها، بصيراً بالمعاني والفقه، عالماً بما يُحيل المعنى وما لا يُحيله؛ فإنه إذا كان بهذه الصّفة، جاز له نقل اللفظ، فإنه يحترز بالفهم عن تغيير المعاني وإزالة أحكامها. ومن لم يكن بهذه الصّفة كان أداء اللفظ له لازماً، والعدول عن هيئة ما يسمعه عليه محظوراً؛ وإلى هذا رأيت الفقهاء من أهل العلم يذهبون. ومن حُجَّتْهم في جواز ذلك: أن الله ﷻ قد قصّ من أنباء ما قد سبق قصصاً كرّر ذكر بعضها في مواضع بألفاظه مختلفة، والمعنى واحد، ونقلها من ألسنتهم إلى اللسان العربيّ، وهو مُخالف لها في التقديم والتأخير، والحذف والإلغاء، والزيادة والنقصان، وغير ذلك...".

عناية التابعين ومن بعدهم بحفظ السنّة ومدارستها، ووقوفهم في وجه حركة وضع الحديث

سار التابعون وأتباعهم على نهج الصحابة، فكانوا يُوصون أولادهم وتلاميذهم بحفظ السنّة وحضور مجالس العلم؛ فقد أوصى عروة بنيه بهذا كما أوصى طُلابه. وكان علقمة يُشجّع طُلابه على مذاكرة الحديث ودراسته. كما كان عبد الرحمن بن أبي ليلى يقول: إحياء الحديث: مذاكرته؛ فتذاكروه!. واشتهرت بين العلماء عبارة: "تذاكروا الحديث! فإنّ الحديث يُهيج الحديث" وأكثر من هذا، كان بعض الآباء يُشجّعون أبناءهم على حفظ الحديث، ويقدمون إليهم جوائز كلّما حفظوا شيئاً منه. من هذا: ما رواه النضر بن الحارث، قال: سمعت إبراهيم بن أدهم،

يقول: قال لي أبي: يا بني، اطلب الحديث! فكلما سمعت حديثاً، وحفظته فلك درهم! فطلبت الحديث على هذا.

مذاكرة الحديث:

وكان التابعون وأتباعهم يُذكرون حديث رسول الله ﷺ جماعات وأفراداً. عن أبي صالح السمان، قال: حدثنا ابن عباس يوماً بحديث فلم نحفظه، فتذاكرناه بيننا حتى حفظناه. وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عطاء، قال: "كنا نكون عند جابر بن عبد الله فيحدثنا، فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه".... وعن مسلم البطين، قال: "رأيت أبا يحيى الأعرج - وكان عالماً بحديث ابن عباس - اجتمع هو وسعيد بن جبيرة في مسجد الكوفة، فتذاكرا حديث ابن عباس".

وقال مرة عبد الرحمن بن أبي ليلى: "إحياء الحديث: مذاكرته، فتذاكره! فقال عبد الله بن شداد: يرحمك الله! كم من حديث أحييته من صدري قد كان مات". وقد تطول مجالس المذاكرة من أول الليل حتى نداء الفجر. وكان من طلاب العلم من ينتظر انصرام الليل ليلقى إخوانه فيذاكرهم. وكان إبراهيم النخعي يقول: إنه ليطول عليّ الليل حتى ألقى أصحابي فأذاكرهم. ومما يروى عن شعبة بن الحجاج: أنه خرج من عند عبد الله بن عون، وقد عقد يديه جميعاً، فكلّمه بعض إخوانه، فقال: "لا تُكلّمني، فإني قد حفظت عن ابن عون عشرة أحاديث أخاف أن أنساها".

هكذا كان يُذاكر أصحاب الحديث حديث رسول الله ﷺ حتى يثبت في صدورهم ولا ينسوه.

وكان بعضهم يتخذ التحديث بما سمع وسيلة إلى حفظه ، فإذا لم يجد مَنْ يُحدثه حدث خادمه أو بنيه. وفي هذا : يُروى عن الإمام الزهري أنه كان يبتغي العلم من عروة وغيره ، فيأتي جارية له نائمة فيوقظها ، فيقول لها : حدثني فلان بكذا ، وفلان بكذا ، فتقول : ما لي ولهذا؟ فيقول : قد علمت أنك لا تنتفعين به ، ولكن سمعت الآن ، فأردت أن أستذكره. ولا يجد إسماعيل بن رجاء مَنْ يذاكر الحديث معه ، فيجمع غلمان المكاتب ويُحدثهم كي لا ينسى حديثه.

وكثيراً ما كانت تُعقد مجالسُ المذاكرة ، وتقام المناظرات بين أصحاب الحديث لتُعرف طُرقه ، ويُكشف عن القوي والضعيف منها ؛ وفي هذا يقول يزيد بن هارون : أدركت الناس يكتبون عن كل - من المشايخ الأقوياء والضعفاء - فإذا وقعت المناظرة حصلوا.

وقوف التابعين فَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي وَجْهِ حَرَكَةِ وَضْعِ الْحَدِيثِ :

مقاومة الكذابين :

إلى جانب احتياط التابعين فَمَنْ بَعْدَهُمْ ، وتثبتهم في قبول الأخبار ، كان بعضهم يحاربون الكذابين علانية ويمنعونهم من التحديث ، ويستعدون عليهم السلطان. قال الشافعي : "لولا شعبة ، ما عُرف الحديث بالعراق ؛ كان يجيء إلى الرجل فيقول : لا تُحدث وإلا أستعديت عليك بالسلطان". وكان شعبة شديداً على الكذابين ؛ قال عبد الملك بن إبراهيم الجدي الثقة المأمون : "رأيت شعبة مغضباً مُبادراً ، فقلت : مه يا أبا بسطام ! فأراني طينة في يده ، وقال : أستعدي على جعفر بن الزبير ، يكذب على رسول الله ﷺ" وفي رواية : "على هذا - يعني : جعفر بن الزبير - وضع على رسول الله ﷺ أربعمئة حديثاً كذب !".

وعن حماد بن زيد قال : كَلَّمْنَا شُعْبَةَ أَنَا ، وَعَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ ، وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ فِي رَجُلٍ ، فَقُلْنَا : لَوْ كَفَفْتَ عَنْهُ ؟ قَالَ : فَكَأَنَّهُ لَانَ وَأَجَابَنَا . قَالَ : فَذَهَبْتُ يَوْمًا أُرِيدُ الْجُمُعَةَ ، فَإِذَا شُعْبَةُ يَنَادِي مِّنْ خَلْفِي ، فَقَالَ : " ذَاكَ الَّذِي قُلْتُمْ لِي فِيهِ ، لَا أَرَاهُ يَسْعَنِي " . وَكَانَ شُعْبَةُ يَفْعَلُ هَذَا كُلَّهُ حِسْبَةَ اللَّهِ .

وعن أحمد بن سنان ، قال : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : استعديت على عيسى بن ميمون في هذه الأحاديث التي يُحدثُها عن القسم ، فقال : لا أعود .

وكان الإمام سفيان الثوري شديدًا على الكذابين ، لا يتوانى عن إظهار عيوبهم ؛ وفي هذا يقول ابن أبي غنية : " ما رأينا رجلاً أصفق وجهًا في ذات الله ، من سفيان الثوري - رحمه الله - " وحدث حماد المالكى - وكان كذابًا - حديثًا ، فجاءه عمرو الأنماطي ، وقال له : " والله لا تفارقني حتى أستعدي عليك ! فأقر أنه لم يسمعه من الحسن ، وحلف لا يحدث به . قال : فكتبت عليه كتابًا ، وأشهدت عليه شهودًا " .

وكان بعض المحدثين لا يتحملون كذب هؤلاء ، فيضربونهم ويهددونهم بالقتل ؛ روى الإمام مسلم بإسناده المتصل ، عن حمزة الزيات ، قال : " سمع مرة الهمداني من الحارث (الأعور) شيئًا ، فقال له : اقعد بالباب . قال : فدخل مرة وأخذ سيفه . قال : وأحس الحارث بالشر ، فذهب " .

وكان نتيجة هذا أن توارى كثير من الكذابين ، وكفوا عن كذبهم ، كما أصبح عند العامة وعيٌ جيدٌ يميزون به بين المتطفلين على الحديث وأهله ورجاله الثقات . ويدل على هذا : ما رواه ابن حجر ، عن يزيد بن هارون ، قال : " كان جعفر بن

الزبير وعمران بن حدير في مسجد واحد مُصلاًهما، وكان الزحام على جعفر بن الزبير، وليس عند عمران أحد. وكان شعبة يمرّ بهما، فيقول: يا عجباً للناس! اجتمعوا على أكذب الناس، وتركوا أصدق الناس. قال يزيد: فما أتى عليه قليل حتى رأيت ذلك الزحام على عمران، وتركوا جعفرًا، وليس عنده أحد". وكان الناس لا يجرؤون على الكذب في زمن سفيان الثوري؛ لأنه كان شديدًا على الكذابين: يكشف عنهم، ويبيّن عوارهم؛ وفيه قال قتيبة بن سعيد: "لولا سفيان الثوري، لمات الورع".

مقاومة القصاصين:

أمّا القصاصون: فقد ظهرت حلقاتهم في أواخر عهد الخلافة الراشدة، وكثرت هذه الحلقات فيما بعد في مختلف مساجد الأقطار الإسلامية. وكان بعض القصاص لا يهتم إلا أن يجتمع الناس عليه، فيضع لهم ما يرضيهم من الأحاديث التي تستثير نفوسهم، وتحرك عواطفهم. وقد كان معظم البلاء من هذا الصنف الذي يكذب على رسول الله ﷺ ولا يرى في ذلك إثمًا ولا بهتانًا.

ومّا يؤسف له: أنّ هؤلاء القصاص - على تعاملهم وكذبهم على رسول الله ﷺ - قد وجدوا آذانًا تسمع لهم، وتصدقهم وتُدافع عنهم، وكان هؤلاء من جهلة العامة التي لا يهتمها البحث والتقصي.

ومّا وضعه القصاص: حديث: "إنّ في الجنة شجرة يخرج من أعلاها الحلل، ومن أسفلها خيل بلق من ذهب مسرّجة ملجمة بالدرّ والياقوت، لا تروث ولا تبول، ذوات أجنحة، فيجلس عليها أولياء الله فتطير بهم حيث شاءوا...".

وقد قاوم رجال الحديث القصّاص، وبيّنوا كذبهم، فلقوا من أتباعهم الإنكار والأذى؛ وفي ذلك حوادث طريفة، منها: أنّ الشعبي أنكر على أحد القصّاص في بلاد الشام، فقامت عليه العامة تضربه، ولم يدعه أتباع القصّاص حتى قال الشعبي برأي شيخهم، نجاتاً بنفسه.

وكان رجال الحديث ينهون طلابهم وإخوانهم عن مجالسة القصّاص؛ من ذلك: ما رواه عاصم، قال: "كنا نأتي أبا عبد الرحمن السلمي ونحن غلّمة أيفاع، فكان يقول لنا: لا تجالسوا القصّاص غير أبي الأحوص! وإياكم وشقيقاً! قال: وكان شقيق هذا يرى رأي الخوارج، وليس بأبي وائل".

وكان من هؤلاء القصّاص المتكسّبين من يحفظون أسانيد مشهورة، ويلصقون بها ما يضعون من الأحاديث العجيبة بكلّ وقاحة وصفاقة وجه، كما فعل القاصّ المذكور مع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وكما فعل قاصّ آخر حكى عنه أبو حاتم البستي جهله وكذبه. قال أبو حاتم: دخلت مسجداً، فقام بعد الصلاة شابّ فقال: "حدثنا أبو خليفة، حدثنا أبو الوليد، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس، وذكر حديثاً. قال أبو حاتم: "فلما فرغ دعوته، قلت: رأيت أبا خليفة؟ قال: لا. قلت: كيف تروي عنه ولم تره؟ فقال: إنّ المناقشة معنا من قلة المروءة! أنا أحفظ هذا الإسناد، فكلما سمعت حديثاً ضمّته إلى هذا الإسناد".

وقد بيّن أيوب السخيتاني أثر القصّاص في إفساد الحديث، فقال: ما أفسد على الناس حديثهم إلّا القصّاص. وقال أيضاً: ما أمت العلم إلّا القصّاص.

والأحاديث التي وضعها القصّاص في القرن الأوّل قليلة، ازدادت فيما بعد؛ وقد كشف عنها رجال هذا العلم، وبيّنوا واضعيها وتبّعوهم، حتى تميّز الصحيح من الباطل.

الرحلة في طلب الحديث، وإنكار الاحتجاج بالسنة النبوية

عناصر الدرس

- العنصر الأول :** الرحلة في طلب الحديث: أهميتها، نشأتها، ٥٧
أسبابها
- العنصر الثاني :** الرحلة في طلب الحديث: أهدافها، بعض من قام ٦٨
بها، وبعض المؤلفات فيها
- العنصر الثالث :** الاحتجاج بالسنة، وموقف أهل الزندقة وأصحاب ٧٢
الأهواء منها

الرحلة في طلب الحديث: أهميتها، نشأتها، أسبابها

لقد كانت الرحلة في طلب الحديث ومعرفة السنن شيئاً لا بد منه في أول الأمر، وذلك امتثالاً لقول الحق ﷻ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

ولأنه لا سبيل إلى تحصيل العلم، وجمع السنن التي تفرقت في الأمصار بتفرق رواتها من الصحابة والتابعين، إلا بالرحلة إليهم ومُشافهتهم.

كما أن الرحلة في طلب الحديث كانت من لوازم طريقة المحدثين ومنهجهم في التحصيل العلمي، حتى إنك لتجد في ترجمة كل محدث كلاماً طويلاً في ذكر أسماء الأمصار التي رحل إليها، ونادراً ما تجد محدثاً لا توجد له رحلة، وإذا ذكر أصحاب كتب التراجم والرجال ترجمته نصّوا على ذلك على سبيل الاستغراب والتعجب، فيقولون: "فلان ليست له رحلة".

قال الحافظ ابن الصلاح: "وإذا فرغ من سماع العوالي والمهمات التي ببلده، فليرحل إلى غيره".

روينا عن يحيى بن معين، أنه قال: "أربعة لا تأنس منهم رشداً: حارس الدرب، ومنادي القاضي، وابن المحدث، ورجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث".

وروينا عن أحمد بن حنبل > أنه قيل له: أيرحل الرجل في طلب العلو؟ فقال: بلى والله، لقد كان علقمة والأسود يبلغهما الحديث عن عمر > فلا يقنعهما حتى يخرجوا إلى عمر فيسمعانه منه.

عن إبراهيم بن أدهم < قال: إنّ الله تعالى يدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث.

وقال الحافظ العراقي في (التبصرة والتذكرة):

وأخلص التّبة في طلبها ❖ وجدّ وابدأ بعوالي مصركا
وما يُهمّ ثم شدّ الرّحلا ❖ لغيره ولا تساهل حملا
ولقد كانت الرّحلة في طلب الحديث قائمةً في عهده ﷺ فكان بعض من يسمع
بالرسالة الجديدة، يُسافر إلى الرسول ﷺ لسمع القرآن الكريم، ويتفهّم تعاليم
الإسلام، ثم ينصرف إلى قومه بعد أن يُعلن إسلامه، كما فعل ضمام بن ثعلبة.

فالرحلة في عهد الرسول كانت عامّة من أجل معرفة تعاليم الدين الجديد.

وأما في عهد الصحابة والتابعين وأتباعهم، فقد تّمت رحلات كثيرة من العلماء في
طلب الحديث خاصّة، وكثيراً ما كانوا يقطعون المسافات الطويلة لسماع حديث،
أو التأكد من حديث وضبطه، أو للالتقاء بصحابيٍّ وملازمته للأخذ عنه؛ لأن
الصحابة في عهد التابعين توزّعوا في البلدان، ونقلوا في صدورهم الحديث
النّبوي؛ فكان لا بدّ لمن أراد أن يجمع حديث محمد ﷺ من أن ينتقل من بلد إلى
آخر، وراء الصحابة الذين سمعوا منه ورأوه وأخذوا الأحكام عنه. ثم رحل
أتباع التابعين إلى التابعين، ولازموهم، وأخذوا عنهم، حتى تمّ جمع الحديث في
مراجعته الكبرى؛ ومع هذا لم تنقطع رحلة العلماء في سبيل المذاكرة والعرض
على الشيوخ المشهورين.

ومما يُروى في رحلة الصحابة :

ما حدث به عطاء بن أبي رباح، قال : خرج أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر، يسأله عن حديث سمعه من رسول الله ﷺ ولم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيره وغير عقبة. فلما قدم إلى منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري - وهو أمير مصر - فأخبره فعجل عليه، فخرج إليه فعانقه، ثم قال له : ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال : حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري وغير عقبة، فابعث من يدلني على منزله. قال : فبعث معه من يدلّه على منزل عقبة. فأخبر عقبة، فعجل فخرج إليه فعانقه، فقال : ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال : حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري وغيرك، في ستر المؤمن. قال عقبة : نعم. سمعت رسول الله ﷺ يقول : ((مَنْ سَتَرْ مُؤْمِنًا فِي الدُّنْيَا عَلَى خِزْيَةٍ سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)). فقال له أبو أيوب : صدقت. ثم انصرف أبو أيوب إلى راحلته، فركبها راجعاً إلى المدينة، فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلا بعريش مصر.

لقد خشي أبو أيوب أن يكون نسي شيئاً من حديث ستر المؤمن، فأحب أن يتأكد من ذلك، وبتب من صحّة ما يحفظه عن الرسول الكريم، فرحل من الحجاز إلى مصر، يقطع الفيافي والقفار في سبيل ذلك.

وعن ابن عقيل : أنّ جابر بن عبد الله حدثه : أنه بلغه حديث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال : "فابتعت بعيراً، فشددت إليه رحلي شهراً حتى قدمت الشام، فإذا عبد الله بن أنيس، فبعثت إليه أنّ جابراً بالباب. فرجع الرسول فقال :

جابر بن عبد الله؟ فقلت: نعم. فخرج فاعتقني. قلت: حديث بلغني لم أسمعه، خشيت أن أموت أو تموت. قال: سمعت النبي ﷺ يقول: ((يَحْشُرُ الله العباد - أو الناس - عِراءَ غُرْلًا بُهْمًا. قلنا: ما بُهْمًا؟ قال: ليس معهم شيء. فيناديهم بصوت يسمعه من بُعد - أحسبه قال: كما يسمعه مَنْ قُرْب - : أنا الملك، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة. ولا ينبغي لأحد من أهل النار يدخل النار، وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة. قلت: وكيف؟ وإنما تأتي الله عِراءَ بُهْمًا؟ قال: بالحسنات والسيئات)).

وتنشط الرحلات في طلب الحديث بين التابعين وأتباعهم، حتى لقد كان أحدهم يخرج، وما يُخرجه إلا حديث عند صحابيٍّ يريد أن يسمعه منه؛ لأنه سمعه من رسول الله ﷺ وفي هذا: يُروى عن أبي العالية قوله: "كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ بالبصرة، فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة، فسمعناها من أفواههم".

خرج الشعبي في ثلاثة أحاديث ذكرت له، فقال: لعلي ألقى رجلاً لقي رسول الله ﷺ. وروى الزهري، عن سعيد بن المسيب، قال: إن كنت لأسير ثلاثاً في الحديث الواحد. وأقام أبو قلابة بالمدينة وليس له بها حاجة، إلا رجل عنده حديث واحد ليسمعه منه. ويُروى أن مسروقاً رحل في حرفة؛ ويظهر أن مسروقاً كان كثير الترحال، ولذلك قال عامر الشعبي: ما علمت أن أحداً من الناس كان أطلب لعلم في أفق من الآفاق من مسروق. ويروى عن الشعبي أنه حدث بحديث ثم قال لمن حدثه: "أعطيتك بغير شيء، وإن كان الراكب ليركب إلى المدينة فيما دونه".

وكان الصحابة الكرام يشجعون على طلب العلم، وعلى الرحلة من أجله، من هذا: ما روي عن عبد الله بن مسعود أنه قال: "لو أعلم أحدا أعلم بكتاب الله تعالى مني تبلغه الإبل، لأتيته". وكانوا يُرحّبون بطلاب العلم.

فعن كثير بن قيس، قال: كنت جالسا عند أبي الدرداء في مسجد دمشق، فأتاه رجل، فقال: يا أبا الدرداء. أتيتك من المدينة، مدينة رسول الله ﷺ لحديث بلغني أنك تحدّث به عن النبي ﷺ قال: فما جاء بك تجارة؟ قال: لا، قال: ولا جاء بك غيره؟ قال: لا، قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا؛ سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا لِطَالِبِ الْعِلْمِ، وَإِنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ يَسْتَغْفِرُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ حَتَّى الْحِيتَانِ فِي الْمَاءِ، وَإِنَّ فَضْلَ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ إِنَّ الْعُلَمَاءَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورَثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا إِنَّمَا وَرَثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِظٍّ وَافٍ)).

وعن زرّ بن حبیش قال: أتيت صفوان بن عسال المرادي، فقال: ما جاء بك؟ قلت: أنبط العلم. قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((مَا مِنْ خَارِجٍ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ إِلَّا وَضَعَتْ لَهُ الْمَلَائِكَةُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا بِمَا يَصْنَعُ)) وأخبار العلماء ورحلاتهم كثيرة، يضيق المقام بذكرها.

وسياتي فيما بعد بيانُ بأسماء أشهر من رحل من الصحابة والتابعين فمن بعدهم - إن شاء الله.

ثانياً: أسباب الرحلة:

للرحلة في طلب العلم أسباب كثيرة، من أهمها:

- أ. في جيل الصحابة، كانت لسماع حديث لم يسمعه الصحابي من رسول الله ﷺ أو للتثبت من حديث يحفظه الصحابي، وليس في بلده من يحفظه، فيشد الرحال إلى من يحفظه، ولو كان على مسيرة شهر.
- ب. أما في التابعين، فذلك بسبب تفرق الصحابة في الأمصار، وكل منهم يحمل علماً من ميراث النبوة، فاحتجج إلى علمهم فرحل إليهم.

ظهرت أسباب أخرى فيما بعد هذين الجيلين، منها:

١. ظهور الوضع في الحديث، حيث كثر أصحاب الأهواء الذين انتحلوا أحاديث تؤيد أهواءهم ونسبوها إلى الرسول ﷺ فنشط العلماء في الرحلة للتحقق من تلك الأحاديث ومعرفة مصادرها ومخرجها.
٢. طلب الإسناد العالي، فيرحل لأجله، كما قال الإمام أحمد: "طلب الإسناد العالي سنة عمّن سلف".

ومن أمثلة هذين السببين النموذجان التاليان:

الأول:

عن المؤمل بن إسماعيل، قال: "حدثني ثقة بفضائل سور القرآن الذي يروى عن أبي بن كعب، فقلت للشيخ: من حدثك؟ فقال: حدثني رجل بالمدائن، وهو حي. فصرت إليه، فقلت: من حدثك؟ فقال: شيخ بواسط، وهو حي. فصرتُ

إليه، فقال: حدّثني شيخ بالبصرة. فصرت إليه، فقال: حدّثني شيخ بعبادان. فصرت إليه، فأخذ بيدي فأدخلني بيتاً، فإذا قوم من المتصوّفة ومعهم شيخ، فقال: هذا الشيخ حدّثني. فقلت: يا شيخ! من حدّثك؟ فقال: لم يُحدّثني أحد، ولكنّا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن، فوضعنا لهم هذا الحديث ليصبروا وجوههم إلى القرآن".

الثاني:

أخرج الحافظ ابن حبان بإسناده إلى أبي نصر بن حماد الوراق البجلي، قال: "كنا بباب شعبة بن الحجاج، ومعني جماعة نتذاكر السنّة، فقلت: حدّثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ قال: ((مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ؛ دَخَلَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شَاءَ)).

فخرج شعبة وأنا أحدث بهذا الحديث، فصفعني، ثم قال: يا مجنون، سمعت أبا إسحاق يحدث عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر؟ فقلت: يا أبا إسحاق، سمعت عبد الله بن عطاء يحدث عن عقبة بن عامر. قال: سمعت عبد الله بن عطاء؟ قلت: عبد الله بن عطاء سمع عقبة بن عامر. فقال: اسكت! فقلت: لا أسكت! فالتفت إليّ مسعر بن كدام فقال: يا شعبة، عبد الله بن عطاء حيّ بمكة. فخرجت إلى مكة، فلقيت عبد الله بن عطاء، فقلت: حديث الوضوء. فقال: عقبة بن عامر فقلت: يرحمك الله، سمعت منه؟ قال: لا، حدّثني سعد بن إبراهيم. فأتيت مالك بن أنس -وهو حاجّ- فسألته عن سعد بن إبراهيم، فقال لي: ما حجّ العام. فلما قضيت نسكي، مضيت إلى المدينة، فلقيت سعد بن إبراهيم فقلت: حديث الوضوء. فقال: من عندكم خرج. حدّثني زياد بن مخرق.

فانحدرت إلى البصرة، فلقيتُ زياد بن مخراق، وأنا شاحب اللون، وسيخ الثياب، كثير الشعر. فقال: من أين؟ فحدثته الحديث، فقال: ليس هو من حاجتك، قلت: فما بدّ. قال: لا، حتى تذهب تدخل الحمام وتغسل ثيابك، ثم تجيء فأحدثك به. قال: فدخلت الحمام وغسلت ثيابي، ثم أتيتُه، فقال: حدثني شهر بن حوشب، عن أبي ربحانة. فقلت: هذا حديث صعد ثم نزل، دمروا عليه، ليس له أصل!".

بيان بأسماء العلماء والطلّاب الذين ارتحلوا من بلد إلى بلد لسماع حديث واحد:

هذا بيان بأسماء العلماء والطلّاب الذين ارتحلوا من بلد إلى بلد لسماع حديث واحد، كما ورد ذكرهم في كتاب (الرحلة في طلب الحديث) للخطيب البغدادي، مُرتبًا إيّاهم على حروف المعجم، مقدّمًا الصحابة على غيرهم.

اسم صاحب الرحلة	البلد المرتحل منه	البلد المرتحل إليه	اسم المرتحل إليه	الغرض	ص
أبو أيوب الأنصاري	المدينة	مصر	عقبة بن عامر	سماع حديث	١١٨
أبو أيوب الأنصاري	المدينة	مصر	فضالة بن عبيد	سماع حديث	١٢٤
جابر بن عبد الله الأنصاري	المدينة	الشام	عبد الله بن أنيس	سماع حديث	١١٠

اسم صاحب الرّحلة	البلد المرتحل منه	البلد المرتحل إليه	اسم المرتحل إليه	الغرض	ص
جابر بن عبد الله الأنصاري	المدينة	مصر	مسلمة بن مخلد الأنصاري	سماع حديث	١١٣
عبيد الله بن عدي بن الخيار	لعلّها المدينة	العراق	عليّ بن أبي طالب	سماع حديث	١٣٠
الحسن البصري	البصرة	الكوفة	كعب بن عجرة	في مسألة	١٤٣
ابن الدّيلمى	فلسطين	الحجاز	عبد الله بن عمرو بن العاص	سماع حديث	١٣٥
زرّ بن حبيش الأسدي	لعلّها الكوفة	المدينة	صفوان بن عسال المرادي	السؤال عن حديث	٨٣
زرّ بن حبيش الأسدي	لعلّها الكوفة	المدينة	أبيّ بن كعب، وباقي الصحابة	السماع منهم	٩٢
سليمان بن داود الشاذكوني	البصرة	الكوفة	حفص بن غياث	سماع حديث	١٦٠
شعبة بن الحجّاج	البصرة	مكة	عبد الله بن عطاء	سماع حديثه	١٥٢
شعبة بن الحجّاج	مكة	المدينة	سعد بن إبراهيم	الحديث نفسه	١٥٢

اسم صاحب الرحلة	البلد المرتحل منه	البلد المرتحل إليه	اسم المرتحل إليه	الغرض	ص
شعبة بن الحجاج	المدينة	البصرة	زياد بن مخراق	الحديث نفسه	١٥٣
زيد بن الحباب العكلي	لعلها الكوفة	المدينة	أسامة بن زيد المدني	سماع حديث	١٥٨
زيد بن الحباب العكلي	المدينة	مصر	موسى بن علي اللخمي	الحديث نفسه	١٥٨
صالح بن محمد البغدادي (٢٩٣هـ)	لعلها بخارى	خراسان		سماع حديث	١٦٣
أبو العالية الرياحي (٩٠هـ)	البصرة	المدينة	الصحابه	علو الإسناد	٩٣
عبد الله بن أبي سفيان الشعراني	الشام	عين زربة بالثغر	إبراهيم بن سعيد الجوهري	سماع الحديث	١٦٤
عبد الله بن المبارك (١٨١هـ)	مرو		هارون بن المغيرة البجلي	سماع أثر	١٥٦

نَدْوِين السَّنَةِ

الْمُدْرَسُ الرَّابِعُ

اسم صاحب الرَّحْلَةِ	البلد المرْتَحِلُ منه	البلد الْمُرْتَحِلُ إليه	اسم المرتحِل إليه	الغرض	ص
أبو عثمان التَّهْدِي (٩٥هـ)		مكة	أبو هريرة	سماع الحديث	١٣٢
أبو معشر زياد بن كليب (١١٩هـ)	الكوفة	البصرة	أبان بن أبي عياش	سماع الحديث	١٤٨
المغيرة بن مقسم الضبي (١٣٦هـ)	لعلها الكوفة	القادسية	عمارة بن الققعاق الكوفي	سماع الحديث	١٤٦
وكيع بن الجراح (١١٩هـ)	لعلها الكوفة	البصرة	عبد الله بن عون البصري	السماع منه	٩٤
رجل	المدينة	دمشق	أبو الدرداء	السؤال عن حديث	٨١

إذا لم يصرِّح الخطيب باسم البلد، فإنني أضع كلمة: "لعل" قبلها، واسم البلد هنا هو: موطن الطالب غالباً.

ملاحظة:

لم أدخل في هذا الجدول مَنْ رحل إلى شيخ ولم يظفر بلقائه لسبب ما ، وقد أفرد لهم المؤلف باباً مستقلاً ، (ص ١٦٦ فما بعد).

الرحلة في طلب الحديث: أهدافها، بعض من قام بها، وبعض المؤلفات فيها

فوائد الرحلة، وأهدافها:

كان لرحلات العلماء في طلب الحديث أثرٌ بعيد في انتشار السُّنة ؛ فمما لا شك فيه : أنَّ الراوي يرى مَنْ يروي عنه ، ويقف على سيرته ، ويسأل أهل بلده عنه ، وكثيراً ما كانوا يتشدّدون في السؤال عن الراوي ، حتى يقال لهم : أتريدون أنْ تُزوّجوه؟

كذلك كان للرحلات فائدة عظيمة في معرفة طرق كثيرة للحديث الواحد ؛ فقد يسمع الراوي من علماء المصر الذي رحل إليه زيادات لم يسمعها من علماء مصره. وكثيراً ما يجد عندهم ما لم يجدّه عند شيوخه. وقد تقع مناظرات بين علماء الأمصار ، تُعارض فيها طرق الحديث الواحد ؛ فيُحصّل فيها القوي ويُعرّى الضعيف ، ويزداد طلاب العلم معرفة لأسباب ورود الأحاديث ، حين يلقون مَنْ سمع من رسول الله ﷺ أو أفاته أو قضى له.

ويكفي الرحلة فائدة: أن تساعد على نشر الحديث وجمعه ، وتمحيصه والتثبت فيه ؛ فكان لرحلات الصحابة والتابعين وأتباعهم أثرٌ جليل في المحافظة على السُّنة وجمعها. وتدُلُّنا تراجم الرواة على الصُّعاب التي كانوا يستعذبونها في سبيل حفظ

السُّنَّة، وسماع أحاديث رسول الله ﷺ من منابعها الصحيحة. ويكفي أن نقرأ في ترجمة أحدهم: "هو فلان اليمني"، ثم المكي، ثم المدني، ثم الشامي، ثم الكوفي، ثم البصري، ثم المصري، لنعرف مقدار ما قاسى في قطع الفيافي، والبعد عن الأهل والأوطان، وما تحمَّله من مشاق حتى أصبح من رجال الحديث في عصره. فلم يصلنا الحديث النبوي في مصنفاته وكُتبه، مرثباً بأسانيده، وعلى أبواب جامعة كل منها في موضوع خاص، إلا بعد أن خدَّمه الصحابة، والتابعون، وأتباعهم، والعلماء من بعدهم، ووقفوا عليه حياتهم؛ فجزاهم الله عنا خير الجزاء، وأسكنهم فسيح جنانه.

والخلاصة:

أنَّ الرحلة قد حقَّقت أهدافاً كثيرة، يمكن إجمالها فيما يلي:

١. تحصيل علوِّ الإسناد، وقدم السماع. - قاله الخطيب البغدادي.
٢. لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم، والاستفادة عنهم - قاله الخطيب أيضاً.
٣. شيوع الأحاديث في الأمصار، فالمصري - مثلاً - يدخل الشام فيحصل فيها بعض الأحاديث التي ليست في بلده، ثم ينشر تلك الأحاديث عند الرجوع إلى بلده، وكذا بقية الأمصار.
٤. تكثير طرق الحديث وأسانيده، ممَّا يزيده قوَّة على قوَّة؛ وهذا يفيدنا في التعارض بين الأحاديث، وفي تقوية الأحاديث الضعيفة.
٥. معرفة الرجال معرفة دقيقة؛ لأنه يخالطهم ويسألهم ويجلس إليهم؛ فإذا تكلم في الرجال فيما بعد تكلم عن علم.

٦. الحصول على تشريع موحد في جميع الأقطار؛ لأن الصحابة قد تفرقوا في

الأمصار، وكل واحد انفرد بأشياء ليست لدى الآخرين. فلو لم يرحل الطلاب من التابعين فمن بعدهم، لانفرد كل مصر بأحكام خاصة قد تختلف مع المصر الآخر، ولأصبح التشريع مختلفاً باختلاف الأمصار.

٧. تقليل أثر العصبية والمنافسة في الحديث بين الأمصار؛ لأن الراحلين من البلدان كان كل واحد منهم يتحمل ويؤدي للآخر ما سمعه ورواه؛ فيمتزج بالتالي علم الأمصار، ويصبح شيئاً واحداً، على عكس ما نراه في المدارس الفقهية من العصبية للآراء.

٨. معرفة الحديث الموضوع معرفة أكيدة لا شك فيها، وذلك بتتبع الإسناد عن طريق الارتحال إلى رجاله - كما مرّ في قصة المؤمل بن إسماعيل وشعبة بن الحجاج.

٩. جمع ما تفرّق من الأحاديث والسّنن في الأمصار عن طريق الرحلة إليها، حتى جمعت فيما بعد في كتب ودواوين؛ ولولا الرحلة في جمعها، ل بقيت محصورة في مصرها، ولاندثرت بعد ذلك.

١٠. ردع الوضّاعين والكذّابين، وإيقافهم عند حدّهم؛ فلا يستطيعون الكذب، لأنّ أمرهم سيفتضح عند سؤالهم عن شيوخهم ومن رَوَوْا عنه - كما مرّ في قصة المؤمل بن إسماعيل.

١١. نقل بعض الصُّور والحقائق الجغرافية والتاريخية عن البلاد التي رحل إليها، وإن كان هذا يُعدّ قليلاً؛ لأن هدف المحدثين هو: سماع الحديث.

بعض المؤلفات في الرحلة:

لا نعلم أحداً ألف في الرحلة في طلب الحديث ، سوى الخطيب البغدادي في كتابه : (الرحلة في طلب الحديث). وإنما لم يؤلف المتقدمون في الرحلة لأنّ الهدف من رحلاتهم كان سماع الحديث والتثبت منه.

ولكن هناك كتب الرحلات الخاصة التي يذكر فيها الشخص رحلته ك(المشيخة البغدادية) ، و(المشيخة الأصبهانية) و(معجم السفر) ، جميعها لأبي ظاهر السلفي "ت ٥٧٦هـ".

وإنما اعتنى هؤلاء المتأخرون بمثل هذه الكتب ؛ لأن رحلاتهم كانت للبحث عن الأسانيد والإجازات والسماعات.

ومن كتب الرحلات الخاصة:

١. (ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة ، في الوجهة الوجيعة إلى الحرمين مكة وطيبة) لابن رشيد الفهري "ت ٧٢١هـ" ، في ستة مجلدات ، ثلاثة منها مطبوعة.

٢. (رحلة التجيبي) "ت ٤٩٣هـ" ، ولعلّ هذا الكتاب هو نفسه : (التثبت) أو (برنامج التجيبي).

٣. (رحلة ابن الصلاح إلى الشرق) ، قال حاجي خليفة في (كشف الظنون) : وهي عظيمة النفع في سائر العلوم ، مفيدة جداً.

٤. (اتباع الأثر في رحلة ابن حجر) هو العسقلاني ، رحل إلى دمشق.

٥. (الرحلة الفيومية والمكية والدمياطية) ، للسيوطي.

الاحتجاج بالسنة، وموقف أهل الزندقة وأصحاب الأهواء منها

مقدمة: سبق أن ذكرنا نصوصاً كثيرة تدلّ على مكانة السنّة في الإسلام، ووجوب طاعة الرسول ﷺ وعناية السلف بالسنّة النبوية، فظهر بذلك كله أنّ السنّة الصحيحة حُجّة يجب العمل بها، وأنها الأصل الثاني بعد القرآن مباشرة، ومن أنكر حُجّيّتها كان خارجاً عن الإسلام.

قال ابن حزم -رحمه الله-: "ولو أنّ امرأً، قال: "لا نأخذ إلّا ما وجدنا في القرآن"، لكان كافراً بإجماع الأمة، ولكان لا يلزمه إلّا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر؛ لأنّ ذلك هو أقلّ ما يقع عليه اسم: "الصلاة"، ولا حدّ للأكثر في ذلك، وقائل هذا كافر مشرك، حلال الدم والمال".

ومع بيان ذلك وظهوره، فقد شدّت طائفة ممن ينتسبون إلى الإسلام، وهي التي تنبأ النبي ﷺ بظهورها، وأنكرت حُجّيّة السنّة، وقالوا: "حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ! فما وجدنا فيه من حلال أحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرّمناه". وذهبت طائفة أخرى إلى القول: بأنّ السنّة لا تُقبل إلّا إذا وافقت القرآن؛ وهو في معنى قول الطائفة السابقة؛ لأنها إذا وافقته يكون الدليل على الحقيقة هو القرآن، فالعمل بها عملٌ بالقرآن؛ فليزِم عليه إهدار السنّة كلّها، ولكنّ هذا إهدار مُقنّع، خبيث النية سيئ الطويّة.

وانطلقت فئات أخرى مُعرّضة تُشكّك في صدق بعض الصحابة، وتطعن بهم الطعن الفاحش. وممن استُهدف منهم: الصحابي الجليل، راوية الإسلام: أبو هريرة < .

كما أنّ الحركات الهدّامة المعادية للإسلام استهدفت السُّنّة، تُحاربها وتُشكّك فيها؛ وقد اتخذت ذلك سلاحاً من أسلحتها المتعدّدة التي تريد بها القضاء على الإسلام، أو تحريفه وتشويهه. وسبب هذه الحملة الشرسة على السنة دون القرآن هو: أنّ هذه الحركات الهدّامة ما كان لها أن تنال من القرآن، ولا أن تُثير حوله الشكوك، فلقد كان إعجازه وتواتره وحفظ الله له يقف سداً منيعاً أمام أهوائهم ورغباتهم؛ لذلك فقد ظنّت هذه الحركات أنها تستطيع أن تجد بُغيّتها في هدم الدّين عن طريق التشكيك في السُّنّة، فانطلقت حملاتها المسعورة بهذه الدعاوى الزائفة التي لا تقف على قدميّها أمام الحُجّة الساطعة، والنّقاش العلميّ السليم.

فزعم بعضهم: أنّ الكتاب المجيد شمل كلّ ما يحتاج إليه المسلمون جملةً وتفصيلاً، فلا مجال لإقحام السُّنّة في مصدرية التشريع، وأخذ الأحكام، وأنها لم تكن وحياً منزلاً، ولا يَسَعُ المسلم إلّا اتباع ما أنزله الله، وأنّ التحاكم إلى السُّنّة والقضاء بوقفيها يؤدّي إلى الاشتراك في الحكم، وقد نهى الله عنه: ﴿يَهْءَءَ إِنْ الْحَكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]

وأنها لم تكن شرعاً عند النبي ﷺ وقد فهمها الصحابة على هذا الأساس؛ لذا نُهوا عن كتابتها.

وأنّ الحديث تكيف بظروف البعثة، فكان إرشاداً لِمَن شاهد الرسول وعينه، وأنّ الأحاديث قد انتقدت سنداً ومُتناً، وأنّ المحدثين قدحوا في رجالها ومُتونها؛ وما كان كذلك، ودخله آراء الرجال، لا يصلح ديناً. كما أنّ السُّنّة تزرع الفرقة بين المسلمين، وتنزع الوفاق من صفوفهم، والقرآن يحضّ على الوحدة وجمع شمل الأمة. فما عاق دون تحقيق أمر القرآن يجب نفيه... إلى آخر هذه المزاعم الباطلة...

كما لجأ بعض أولئك الأعداء إلى التظاهر بالإسلام وإبطان خلافه، ثم أخذوا يشيرون الشُّبُهات، ويثبِّتون الشكوك بين المسلمين عن طريق الطعن في السنَّة أو بعضها.

وكان من بين أولئك الذين تظاهروا بالإسلام، وكان لهم أثر كبير في إثارة الشكوك والشُّبُهات حول السنة المطهرة ورواتها:

١. عبد الله بن سبأ اليهودي، وأمره معروف مشهور.
 ٢. سوسن النصرانيّ: الذي تلقى عنه معبد الجهنني بدعة القدر.
 ٣. إبراهيم النّظام المعتزليّ: ذكر الإمام الذهبي عن بعض علماء الإسلام: أنه كان يُخفي برهميّته بالاعتزال ليُفسد دين الإسلام.
 ٤. بشر المريسي: ذكر الخطيب البغدادي في ترجمته: أنه ابن يهوديّ من الكوفة. وكان يُخفي زندقته بالاعتزال.
 ٥. الجهم بن صفوان: الذي أخذ آراءه عن الهنود، وقد أفسد هذا الرجل في دين الإسلام ما لم يُفسده غيره.
- وغير هؤلاء كثير من أولئك الذين كانوا يُخفون زندقته، ففضح الله أمرهم على أيدي جهابذة علماء الحديث من أهل السنة والجماعة.
- أتى الخليفة هارون الرشيد بأحد الزنادقة ليقتله، فقال الزنديق: أين أنت من ألف حديث وضعتها؟ فقال الرشيد: فأين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك، ينخلانها ويُخرجانها حرفاً حرفاً.

وبحسب التَّبَع، فقد وجدتُ أن جهود هؤلاء الأعداء في مجابهة السُّنة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١. رفض السُّنة وإنكارها كلّها.
 ٢. إنكار أخبار الآحاد منها.
 ٣. الطَّعن في طائفة من الأحاديث ذات موضوع معيّن، كأحاديث الرؤية، وأحاديث الصّفات، ونحوها...
 ٤. الطَّعن في حديث من الأحاديث الصحيحة، كحديث الدّباب، أو حديث سحر النبي ﷺ ونحو ذلك....
 ٥. الطَّعن في مصدر من مصادر السنة، كصحيح البخاري مثلاً.
 ٦. الطَّعن في راوٍ أو أكثر من رواة السُّنة، لا سيما الصحابة { .
 ٧. وضع أحاديث على رسول الله ﷺ وإصاقها بالسُّنة؛ وهذه الأحاديث إما أنها تناقض السُّنة نفسها، أو تناقض العقل الصريح، أو الحسّ المعلوم بالضرورة؛ وذلك ليعاد باللائمة على السُّنة أو على رواتها.
- وسوف أتحدث فيما يلي عن كل نقطة من هذه النقاط:

رفض السُّنة وإنكارها كلّها:

وخلاصة قول أهل هذا الرأي: أنّ القرآن وحده يكفي، وهو الإسلام وحده، ولا حاجة إلى السُّنة، إلّا أنّ بعض القائلين بهذا يستثنون السُّنة العمليّة، كتفاصيل الصلاة والزكاة، ونحوهما...

العصور الماضية :

وقد بدأت بذور هذا الرأي في أواخر عصر الصحابة ، وذلك من خلال مواقف بعض الأفراد ، كما تدلّ على ذلك النصوص التالية :

١. عن الحسن البصري: "أنّ عمران بن حصين < كان جالساً ومعه أصحابه ، فقال رجل من القوم: لا تحدّثونا إلا بالقرآن! قال: فقال له: ادنّه! فدنا، فقال: أرايت لو وُكِلْتُ أنت وأصحابك إلى القرآن، أكنت تجد فيه صلاة الظهر أربعاً، وصلاة العصر أربعاً، والمغرب ثلاثاً، تقرأ في اثنتين؟ أرايت لو وُكِلْتُ أنت وأصحابك إلى القرآن، أكنت تجد الطواف سبعاً، والطواف بالصفّ والمروة؟ ثم قال: أي قوم! خذوا عنا! فإنكم والله إن لا تفعلوا لتضلّن".

٢. وعن أيوب السخيتاني: "أنّ رجلاً قال لمطرف بن عبد الله بن الشخير: لا تحدّثونا إلّا بما في القرآن! فقال له مطرف: إنا والله لا نريد بالقرآن بدلاً، ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منا".

٣. وعن أبي عمرو الأوزاعي، قال: "قال أيوب السخيتاني: إذا حدثت الرجل بالسنة، فقال: دعنا من هذا، وحدّثنا بالقرآن! فاعلم أنه ضالّ مضلّ".

ويبدو أنّ هذه حالات فردية، لم تتخذ طابعاً جماعياً إلّا أواخر القرن الثاني؛ لكننا لم نقف على معلومات كافية عن هذه الطائفة، إلّا ما ورد في كتاب "جامع العلم" من كتاب (الأم) للإمام الشافعي، حيث قال: باب حكاية قول الطائفة التي ردّت الأخبار كلّها. ثم شرع في الردّ عليهم - رحمه الله -.

وَتُعْتَبَرُ الرافضة مِمَّنْ رَدَّ السَّنةَ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ مِنْ مُعْتَقَدِهِمْ : الْحُكْمُ بِالرَّدِّ عَلَى الصَّحَابَةِ { إِلَّا نَفَرِيسِير ؛ وَعَلَى ذَلِكَ فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنْ طَرِيقِهِمْ مِنَ السُّنَّةِ فَهُوَ مُرَدُّودٌ ؛ لَا سِيَّما وَهُمْ يَتَّهَمُونَهم أَيْضًا بِالْكَذِبِ وَالْخِيَانَةِ فِي تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ ، وَأَنَّهُمْ كَتَمُوا تِسْعَةَ أَعْشَارِ الْقُرْآنِ . وَأَمَّا مَا يَعْمَلُونَ بِهِ مِمَّا يُسَمَّوْنَهُ حَدِيثًا أَوْ سُنَّةً ، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ دِينٌ جَدِيدٌ ، اخْتَلَقَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبْيَا الْيَهُودِيُّ ، وَلَفَّقَهُ مِنَ الْيَهُودِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ ، ثُمَّ وَضَعُوا لَهُ فِيْمَا بَعْدَ أَسَانِيدِ مِنْ طَرِيقِ آلِ الْبَيْتِ ، وَهِيَ كَذِبٌ وَزُورٌ ، وَآلُ الْبَيْتِ مِنْهُمْ وَمِنْ دِينِهِمْ بَرَاءٌ .

وَالْإِسْلَامُ كُلُّهُ - كِتَابًا وَسُنَّةً - لَيْسَ لِلأُمَّةِ طَرِيقٌ لِمَعْرِفَتِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا الصَّحَابَةُ ؛ فَمَنْ رَدَّ مَا جَاءَ مِنْ طَرِيقِهِمْ ، فَمِنْ أَيْنَ لَهُ طَرِيقٌ يَعْرِفُ بِهِ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ وَلِمَزِيدٍ تَفْصِيلٌ عَنْ مَوْقِفِ الرَّاغِضَةِ مِنَ السُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ ، فَلْيَرِاجِعْ : (مَنْهَاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ) ، لِلْإِمَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ ، أَوْ مُخْتَصَرَهُ لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَنِيْمَانِ ، وَمَا كَتَبَهُ الْحَافِظُ السِّيُوطِيُّ فِي كِتَابِهِ : (مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِالسُّنَّةِ) ، وَ(الرُّوضُ الْبَاسِمُ فِي الذَّبِّ عَنْ سُنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ) لِلْحَافِظِ ابْنِ الْوُزَيْرِ الْيَمَنِيِّ ، الْمُتَوَفَى سَنَةَ "٨٤٠هـ" .

العصر الحاضر:

لَمْ يَكْدِ يَنْتَهِي الاستعمار الغربي من إتمام وإحكام سيطرته على بلاد المسلمين ، حتَّى شرع - وذلك عبر طلائعه مِنَ الْمُبَشِّرِينَ وَالْمُسْتَشْرِقِينَ - فِي إِحْيَاءِ مَا انْدَثَرَ مِنَ الْبَدْعِ وَالْأَرْاءِ الْمُنْحَرِفَةِ وَالْفِرَقِ وَالطَّوَائِفِ الْمَعَادِيَةِ لِلْإِسْلَامِ الَّتِي كَانَ قَدْ غَرَسَهَا مِنْ قَبْلِهِمْ أَسْلَافُهُمْ مِنْ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ مِنْ : يَهُودٍ وَنَصَارَى وَمَجُوسٍ وَصَابِئَةٍ .

وكان من تلك البدع والآراء المنحرفة التي أحيها الاستعمار عن طريق مَنْ باعوا ذمَّهم من جهلة المسلمين للاستعمار نظير حفنة من الجنيهات ، تلك المقولة التي تنادي برفض السنّة والاكتفاء بالقرآن وحده ، فهو كافٍ بزعمهم ، وهم في الحقيقة يقصدون ردَّ الدين كله كتاباً وسنة .

ففي شبه القارة الهندية : استطاع الإنجليز أن يشتروا مجموعة من يزعمون أنفسهم من علماء المسلمين ، ثم اتَّخذوهم مطيَّةً لإنكار الجهاد ، بالسيف وإقناع المسلمين بذلك ؛ وكان ذلك بعد أن عانى الإنجليز الأمرين على يد الحركات الجهادية التي كانت تخرج ضدهم في أنحاء الهند .

وكان من أبرز المنادين بإبطال الجهاد : جراح علي ، وميرزا غلام أحمد القادياني . ثم تطوَّر الأمر إلى إيجاد مجموعة أخرى تنادي بردَّ السنّة مُطلقاً والاقتصار على القرآن . وكان على رأس هذه المدرسة : سيد أحمد خان ، وعبد الله جكر الوي ، وأحمد الدين الآمرتسري ، وآخرون... ثم جاء غلام أحمد برويز فأسس جمعية باسم : (أهل القرآن) ، كما أصدر مجلة شهرية ، ونشر عدَّة كتب في هذا الصدد . وقد كتب في الرد على هذه الجمعية كتباً كثيرة وأغلبها باللغة الأردية . ومن أجود ما كتب في الرد على هذه الطائفة - فيما وقفت عليه - (القرآنيون وشبهاتهم حول السنّة) رسالة ماجستير تقدم بها د. حازم حسين بخش إلى قسم العقيدة في جامعة أمّ القرى .

أما في بلاد العرب ، فقد تولَّى كُبر الدعوة إلى ردَّ السنّة والاقتصار على القرآن وحده طائفتان :

الطائفة الأولى :

مَن يزعمون أنفسهم مِن أتباع المدرسة الإصلاحية التي نشأت وترعرعت في أرض الكنانة مصر على يد كلٍّ من محمد عبده وشيخه المتسمَّى : بجمال الدين الأفغاني ؛ وقد انتشرت آراء هذه المدرسة من خلال وسيلتين :

الوسيلة الأولى :

مجلة المنار التي كان يرأسها مؤسسها الشيخ محمد رشيد رضا ، أحد أقطاب المدرسة الإصلاحية ؛ فقد نشرت هذه المجلة سلسلة من المقالات بعنوان : (الإسلام هو القرآن وحده) ، بقلم الدكتور توفيق صدقي. وقد أيد الشيخ رشيد رضا هذه المقالات ، إلا أنه زاد الطَّين بِلَّة حين قسم السُّنة إلى دين عام - السنة العملية - يجب قبوله ، ودين خاص - وهو ما عدا ذلك - لسنا ملزَمين بالأخذ به. لكن الشيخ رشيد رضا قد تراجع بعد ذلك عن هذا الرأي الخطير وغيره ، وأصبح فيما بعدُ أحدَ المنافحين عن السُّنة والمدافعين عنها.

الوسيلة الثانية :

كتاب (أضواء على السُّنة المحمدية) ، للمدعو : محمود أبو ريّة ، وهو أخصّ كتاب أُلف في حرب السُّنة ، والتشكيك فيها ، وفي روايتها في مصر. ولقد انبرى له علماء السُّنة فردّوا عليه ردوداً كثيرة ، منهم : الدكتور مصطفى السباعي ، والشيخ عبد الرحمن المعلمي ، والشيخ محمد عبد الرزاق حمزة ، وغيرهم... وكان ممّا قاله السباعي عن هذا الكتاب : "لما اطلّعتُ على كتابه ، هالني ما رأيت فيه من تحريف

للحقائق، وتلاعب بالنصوص، وجهل بتاريخ السنّة، وشتم وتحامل على صحابة رسول الله ﷺ من كبارهم كأبي بكر وعمر وعثمان، إلى صغارهم كأنس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو { وقد امتلأ قلبه بالحق على أكبر صحابي حفظ سنة رسول الله ﷺ نقلها لأهل العلم من صحابة وتابعين، حتى بلغوا - كما قال الشافعي - رحمه الله - ثمانمائة، كل واحد منهم جبل من جبال العلم والفهم والهداية؛ ذلك هو: أبو هريرة > فخلصت من قراءتي لذلك الكتاب، إلى أنّ صاحبه متآمر مع أعداء الإسلام الذين ما برحوا يعملون على هدم كيان السنّة النبوية، وعلى تشويه سمعة صحابة رسول الله الذين حملوا إلينا علمه وهدايته، وبذلوا في سبيل ذلك أوقاتهم وجهودهم ودماءهم وأموالهم، وأنّ الرجل جاهل مغرور كذاب، وجريء على تحريف النصوص التي ينقلها جرأة لم يصل إلى قلّة الحياء فيها كبار المستشرقين اللاهوتيين المتعصّبين، وأنه مع ذلك قليل الأدب، بذىء اللسان، يسعى إلى الشهرة عن هذا الطريق، كما سعى إليها ذلك الأعرابي الذي بال في بئر زمزم في موسم الحجّ، فلما سئل عن سبب جريته، أفاد بأنه فعل ذلك ليتحدّث الناس عنه، ولو باللعنات!. فحملتني أمانة العلم على أن أتعرّض بلمحة خاطفة له ولكتابه، بيّنت فيها: جهله، واقتراءه على الله وعلى رسوله، وعلى العلم والعلماء، وتحريفه لنصوصهم وأقوالهم. كما بيّنت أنه ليس لكتابه أيّ قيمة علميّة، وكيف، وهو مملوء بالكاذيب والمفتريات؟ وكشفت عن مدى غروره في زعمه أن كتابه لم يسبق له مثيل، وأنه كان يجب أن يؤلّف مثله قبل ألف سنة! ولكن حملة العلم من التابعين والأئمة المجتهدين وعلماء الفقه ورجال الحديث، خلال ألف سنة،

لم يُوهَبوا ذكاءً كذكائه الذي ادّخره الله له وحده دونهم منذ الأزل، ليكون له شرف هذا البحث العلمي الذي سيُغيّر وجه التاريخ، ويقلب الدراسات الإسلامية رأساً على عقب، ويجعل المستشرقين، ورواد الثقافة الحديثة يتجهون إليه كمُجدِّدٍ مصلح للإسلام في آخر الزمان!...

الطائفة الثانية:

بعض الكتّاب والأدباء، وهم من أبناء الكنانة أيضاً - ممّن نشأ وترعرع على أيدي أعداء الإسلام من يهود ونصارى من المستشرقين في جامعات فرنسا وألمانيا وبريطانيا، فتغذّت عقولهم وراى على قلوبهم شُبّهات وشكوك مشايخهم من المستشرقين، فعادوا إلى بلاد المسلمين ليكونوا رسلاً لأعداء الله ورسوله، فيبثوا تلك الشبّهات ويُثيروا تلك الشكوك بين المسلمين. وعلى رأس هؤلاء الأدباء الذين كانت كتبهم تنضح بالطعن على السُّنة ورواتها، ويُنادون برُدّها: كلّ من: طه حسين، وأحمد أمين، وغيرهما...

ردّ أخبار الآحاد

عناصر الدرس

- العنصر الأول : تاريخ ظهور القول بردّ خبر الآحاد ٨٥
- العنصر الثاني : مذاهب العلماء فيما يفيد خبر الآحاد ٨٧
- العنصر الثالث : الأدلة من الكتاب والسنة على: قبول خبر الآحاد، والعمل به ٩٠
- العنصر الرابع : إجماع سلف الأمة على: قبول أخبار الآحاد ٩٨

تاريخ ظهور القول برّد خبر الآحاد

لم يكن خلاف بين أحد من السلف في القرون الثلاثة المفضّلة في وجوب العمل بالسنة، دون تفريق بين ما سُمّي فيما بعد بخبر الآحاد، وما سُمّي بالمتواتر، ولا ما يُسمّى بأصول الدين وفروعه - وكلّها تقسيمات مُحدثة مبتدعة - بل لما بزغت بعض رءوس الفتنة في عصور السلف الأولى، ورُدّت السنة أو بعضها، هبّوا جميعاً في وجوههم، وحذّروا منهم.

فهذا أيوب السخيتاني يقول: "إذا حدّثَ الرجل بالسنة، فقال: "دعنا من هذا، وحدّثنا بالقرآن! فاعلم أنه ضالّ مُضِلّ".

وهذا الإمام الشافعي - رحمه الله - يعقد فصلين في الرّدّ على هؤلاء المبتدعة الذين أحدثوا القول برّد السنة أو بعضها: الفصل الأوّل في الرّدّ على الطائفة التي رُدّت السنة مطلقاً، وذلك في كتاب: "جامع العلم" المطبوع ضمن كتاب (الأم) له، والآخر في الرّدّ على من رَدّ خبر الخاصة - الآحاد - وذلك في كتابه: (الرسالة).

وهكذا بقيّة السلف كانوا يُحاصرون هؤلاء في معاقلهم، ويحذّرون المسلمين منهم ومن يدّعونهم.

والمتنبّع لتاريخ ظهور بدعة القول برّد خبر الآحاد يلاحظ الأمور التالية:

أولاً: أنّ هذا القول لم يظهر إلّا على يد المبتدعة وأصحاب الأهواء والمتّهمين في دينهم من جهميّة، أو معتزلة، أو مُتكلّمين؛ وأغلب رؤساء هذه الطوائف، إمّا

مُتَّهَمٌ بالزندقة، أو بأخذ آرائه وعقيدته من أعداء الإسلام، أو على الأقل مُتَّهَمٌ بَرَقَّةٍ دِينِهِ، كما قال الإمام الذهبي عن الجاحظ: "كان ماجناً قليل الدين...".

وذكر الخطيب بإسناده إلى ابن أبي الدُّيَال: أنَّ الجاحظ كان لا يصلي.

ثانياً: أنَّ حقيقة هذا القول هو: ردُّ السُّنَّةِ بِمَجَرَّدِ العقل أو الهوى؛ إذ ردَّهم لخبر الآحاد لتجويزهم عقلاً أنَّ يكذب راويه أو يغلط؛ ثم إنهم يؤوِّلون المتواتر أو يُفَوِّضُونَهُ لِمَجَرَّدِ مخالفته لعقولهم التي هي مُختلفة ومتناقضة وقاصرة.

ثالثاً: أنَّ هذا القول طوال القرون الثلاثة بل الأربعة الأولى، لم يُكتب له الانتشار والظهور - كما حصل فيما بعد - وهذا بفضل الله، ثم بفضل جهود السلف الذين هَيَّأَهم الله لحِفْظِ السُّنَّةِ وتبليغها للأُمَّة، فكانوا يجاهدون لإحياء السُّنَنِ وقمع البدع في مهدها - رحمهم الله، وجزاهم عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء. ولم يُكتب لهذا القول - فيما أعلم - الانتشار والظهور إلا في عصور الضعف، وظهور البدع، وتسلُّط أصحاب الأهواء وأهل البدع على رقاب المسلمين، وذلك من أوائل القرن الخامس الهجري فما بعده.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في معرض الردِّ على أهل هذا الرأي من مُعاصريه: "وَعُذْرُهُمْ: أَنَّهُمْ يَرْجِعُونَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ إِلَى مَا يَجِدُونَهُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الْحَاجِبِ، وَإِنْ ارْتَفَعُوا دَرَجَةً صَعِدُوا إِلَى السَّيْفِ الْأَمْدِيِّ، وَإِلَى ابْنِ الْخَطِيبِ الرَّازِيِّ. فَإِنَّ عِلَالَ سَنَدِهِمْ صَعِدُوا إِلَى الْغَزَالِيِّ، وَالْجَوِينِيِّ، وَالْبَاقِلَانِيِّ؛ وَإِلَّا فَالسَّلَفُ مُجْمَعُونَ عَلَى قَبُولِ خَبَرِ الْآحَادِ وَالْعَمَلِ بِهِ، دُونَ تَفْرِيقِ بَيْنِهِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ".

رابعاً: انتشار القول برَدِّ خبر الآحاد في القرن الخامس وما بعده، وهي الفترة الزمنية التي سيطر عليها علم الكلام، ومنطق اليونان على العلوم الإسلامية، وعلى كثير من علماء الأُمَّة في تلك الفترة من الزمن، فأفسد ذلك المنطق وعلم

الكلام أغلب العلوم الإسلامية ؛ ولا أدلّ على ذلك من أنّ الوقت الذي سيطر فيه علم المنطق وعلم الكلام على الأمة ، والذي يبدأ من بداية القرن الخامس إلى نهاية القرن السابع تقريباً ، هو وقت جمود الأمة الإسلامية فكرياً وعملياً ، وهو وقت انتشار البدع وانتفاش الباطل وأهله من باطنية ومتفلسفة ومتصوفة ؛ وهذا الوقت هو الذي استغلّه أعداء الأمة من الصليبيين والمغول ، فهجموا عليها وأطاحوا بخلافتها.

ولم تستيقظ الأمة من ذلك الركود والجمود ، وتنفض غبار المنطق وعلم الكلام ، إلاّ على يد تلك المدرسة السلفية السائدة على منهج أهل السنة والجماعة - أهل القرون المفضّلة - تلك هي مدرسة شيخ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه ، وذلك في نهاية القرن السابع وبداية القرن الثامن من الهجرة.

وقد كان من أكثر العلوم الإسلامية تأثراً بعلم الكلام : علم أصول الفقه ، ثم أصول الحديث بعد القرن الخامس.

مذاهب العلماء فيما يفيد خبر الآحاد

بعد انتشار هذا القول في الأمة ، اختلف العلماء فيما يفيد خبر الآحاد ، على ثلاثة أقوال:

الأول : أنه لا يفيد إلاّ الظنّ

وهؤلاء فريقان:

١. المعتزلة ومن نهج نهجهم: يقولون: إنّه ظنّ، فلا يفيد علماً، ولا يوجب عملاً؛ ولذلك ردّوه في العقائد والأحكام.

٢. متكلّموا الأشاعرة: يقولون: نعم، إنه ظنٌّ، ولكن يجوز العمل بالظنّ الرّاجح في الأحكام دون العقائد.

وحُجّة هذا المذهب: أنّك لو سُئِلْتَ عن أعدل رواية الآحاد، أيجوز في حقّه الكذب والغلط؟ لا اضطررت أن تقول: نعم. فيُقال: قطعك إذاً بصدقه مع تجويزك عليه الكذب والغلط، لا معنى له.

الثاني: أنّه يُفيد العلم، ويوجب العمل، إن كان الرواة عدولاً ضابطين:

قال أبو محمد بن حزم: قال أبو سليمان الخطابي، والحسين بن علي الكرايسي، والحاتر المحاسبي، وغيرهم: إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معاً؛ وبهذا نقول. وقد ذكر هذا القول: أحمد ابن إسحاق، المعروف بابن خويز منداد، عن مالك بن أنس.

ثم شرع بعد ذلك في ذكر البراهين على قبول السلف لخبر الواحد من الصحابة ومن بعدهم.

وأغلب ما ذكر من الأدلة والبراهين - وهي مهمّة ومفيدة - قد ذكرها الإمام الشافعي - رحمه الله - في: (الرسالة).

الثالث: التفصيل بأنه إذا احتفت بخبر الواحد قرائن دالة على صدقه، أفاد اليقين، وإلا أفاد الظنّ

ومن أمثلة ما احتفت به القرائن: أحاديث (الصحيحين)؛ لأنّ القرائن دالة على صدقها لجلالتهما في هذا الشأن، وتقديمهما في تمييز (الصحيحين) على غيرهما، وتلقّي العلماء لكتابيهما بالقبول؛ وهذا التلقّي وحده أقوى في إفادة العلم من

مُجَرَّد كَثْرَةُ الطُّرُق ، كما قاله غير واحد. واختار هذا القول: ابنُ الحَاجِب ، وإمام الحَرَمَيْن ، والآمدي ، والبيضاوي ، وأبو العباس ابن تيمية -رحمهم الله- . وحمل بعضهم الرواية عن أحمد على ما قامت القرائن على صدقه خاصّة دون غيره.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وأمّا قول السائل :

إذا صحّ الحديث هل يكون صدقاً؟ :

فجوابه: أنّ الصحيح أنواع :

فمن الصحيح: ما تواتر لفظه: كحديث: ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)).

ومن الصحيح: ما تواتر معناه: كأحاديث الشّفاة، وأحاديث الرُّؤية، وأحاديث نبع الماء من بين أصابعه، وغير ذلك...

فهذا يفيد العلم ويُجزم بأنه صدق، لأنه متواتر، إمّا لفظاً وإمّا معنًى.

ومن الصحيح: ما تلقّاه المسلمون بالقبول، فعملوا به، كما عملوا بحديث الغرّة في الجنين: وكما عملوا بأحاديث الشّفة، وأحاديث سجود السهو، ونحو ذلك... فهذا يُفيد العلم ويُجزم بأنه صدق؛ لأنّ الأُمَّة تلقّته بالقبول تصديقاً وعملاً بموجبه؛ والأُمَّة لا تجتمع على ضلالة. فلو كان في نفس الأمر كذباً، لكانت الأُمَّة قد اتّفقت على تصديق أهل الكذب والعمل به، وهذا لا يجوز عليها.

ومن الصحيح: ما تلقّاه بالقبول والتصديق أهل العلم بالحديث: كجمهور أحاديث (الصحيحين).

جميع أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتائب، وسائر الناس تبعاً لهم في معرفة الحديث. وإذا أجمع أهل العلم على شيء، فسائر الأمة تبع لهم؛ فإجماعهم معصوم، لا يجوز أن يُجمعوا على خطأ.

ومن الصحيح: ما اتفق العلماء على صحته: فهو مثل ما اتفق عليه العلماء من الأحكام؛ وهذا لا يكون إلا صدقاً. وجمهور متون (الصحيح) من هذا الضرب، وعامة هذه المتون تكون مروية عن النبي ﷺ من عدة وجوه، رواها هذا صاحب وهذا صاحب، من غير أن يتواطأ؛ ومثل هذا يوجب العلم القطعي.

ومما قد يُسمى صحيحاً: ما يُصحّحه بعض علماء الحديث، وآخرون يخالفون في تصحيحه فيقولون: "هو ضعيف وليس بصحيح": مثل: ألفاظ رواها مسلم في صحيحه ونازعه في صحته غيره من أهل العلم، إما مثله أو دونه أو فوقه؛ فهذا لا يُجزم بصدقه إلاّ بدليل... انتهى ملخصاً.

الخلاصة: أنّ السلف مُجمعون على قبول خبر الآحاد والعمل به، دون تفريق بينه وبين غيره؛ والأدلة على هذا الأصل كثيرة جداً من الكتاب والسنة والإجماع. وهذا ما سنذكره فيما هو آتٍ.

الأدلة من الكتاب والسنة على: قبول خبر الآحاد، والعمل به

أ. الأدلة من الكتاب:

١. قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، أمر تعالى الطائفة النافرة أو الباقية بالتفقه في الدين، وإنذار قومها بما تفقهت فيه، وعلل الإنذار بحصول الحذر من القوم. والأمر يقتضي وجوب المأمور به،

وهو: التفقه ثم الإنذار الذي هو الإخبار بالأمر المخوف. والتعليل بقوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ ليس للترجي، فإنه محال في حق الله تعالى، لما يشعر به من عدم علمه بالعاقبة؛ بل هو للطلب، فيفيد وجوب المطلوب، وهو: الحذر، اعتماداً على إنذار الطائفة. ولفظ: "الطائفة" يعم الواحد والاثني، لقوله تعالى: ﴿وَلِإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: ٩]، فإنه يصدق على ما إذا اقتتل اثنان، وأيضاً فإنّ الفرقة أقلها: ثلاثة. وقد أمرت كل فرقة أن يخرج بعضها؛ فظهر بذلك وجوب التفقه على هذه الطائفة، ووجوب إنذارها لقومها الذي يسبب الحذر الذي جعل الإنذار علة لحصوله.

٢. قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، وفي قراءة: "فتثبتوا"؛ فلما أمر بالتثبت في خبر الفاسق، دلّ على أن خبر العدل بخلافه، وإلا لم يكن لتخصيص الفاسق معنى؛ حينها يجب التثبت في الجميع.

٣. وأيضاً، فلو كان خبر الواحد لا يقبل مطلقاً، لم يحتج إلى تعليل التثبت فيه بالفسق، لأنّ علة الرد موجودة فيه قبل الفسق؛ فكان التعليل تحصيلاً للحاصل.

٤. قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَأَهْدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أَُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، فكل من أخفى شيئاً من الدين مع الحاجة إليه، فهو متوعد بما في الآية؛ ولو لم يجب العمل بخبره، لم يكن في إظهاره فائدة.

٥. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ

لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرِ بْنِ إِنَّهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا﴾ [الأحزاب: ٥٣]،

ويجوز الاكتفاء بإذن الشخص الواحد ودعوته، لعدم تعيين العدد في النص. قال الحافظ في (الفتح): "وهذا مُتَّفَقٌ علي العمل به عند الجمهور، حتى اكتفوا فيه بخبر مَنْ لَمْ تُثَبِّتْ عدالته لقيام القرينة فيه بالصدق". انتهى.

وَمَنْ تَبَعَ الآيات، وَجَدَ فِيهَا كَثِيرًا مِنْ هَذَا الضَّرْبِ. وَإِذَا كَانَ فِي بَعْضِهَا اِحْتِمَالَاتٍ، فَإِنَّهُ بِمَجْمُوعِهَا تَقْوَى دَلَالَتُهَا، فَيَتَحَصَّلُ مِنَ الْجَمِيعِ دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ.

ب. الأدلة من السنة النبوية:

اشتهر عن النبي ﷺ قبول خبر الواحد والعمل به في مواضع كثيرة، سيأتي لها أمثلة - إن شاء الله تعالى - ولكننا سنبدأ قبل ذلك بما حكى الله عن بعض الأنبياء السابقين مما يدل على قبولهم لخبر الواحد؛ فمن ذلك:

الأدلة مما حكى الله عن الأنبياء السابقين:

أن موسى # قبل خبر الرجل الذي جاء ﴿مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَمْوسَى إِنَّكَ أَلَمَّا يَأْتِرْمُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِلَى لَكَ مِنَ النَّصِيحِينَ ﴿٢٠﴾ فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٢٠ - ٢١].

وكذا قبل خبر نصف رجل، حيث صدق بنت صاحب مدين التي قالت له: ﴿إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِجَزِيكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥]، وقبل خبر أبيها في دعواه أنهما ابتناه، فتزوج إحداها بناءً على خبره.

وقبل يوسف # خبر الرسول الذي جاءه من عند الملك، وقال له: ﴿ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ الَّتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ [يوسف: ١٥٠]. وثبت في (صحيح مسلم): أن النبي ﷺ قال: ((وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السِّجْنِ مَا لَبِثَ يَوْسُفُ، لِأَجْبَتْ الدَّاعِي)).

أما الأدلة من السنة، فهي كثيرة:

وحسبك أن الإمام البخاري قد أفرد في آخر (صحيحه) كتاباً خاصاً سماه: (كتاب أخبار الآحاد). ونحن نورد هنا ما تيسر منها، مع الإشارة أحياناً إلى دلالتها باختصار:

١. حديث مالك بن الحويرث، حيث وفد مع بعض قومه إلى النبي ﷺ وفيه قال: ((إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيُؤْذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤْمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ))، متفق عليه.

٢. وعن ابن مسعود < قال: قال رسول الله ﷺ: ((لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سَحُورِهِ؛ فَإِنَّهُ يُؤْذِّنُ بَلِيلٌ، لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ وَيُوقِظَ نَائِمَكُمْ))، رواه البخاري وغيره.

٣. وعن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: ((إِنَّ بِلَالًا يُؤْذِّنُ بَلِيلٌ؛ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤْذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ))، متفق عليه.

ودلالة هذه الأحاديث في الأمر بتصديق المؤذن وهو واحد، والعمل بخبره في فعل الصلاة، والعلم بدخول وقت الصلاة، وأول وقت الإفطار والإمساك، مع أن هذه من العبادات التي تختل بتغير وقتها.

ولم يزل المسلمون في كل زمان ومكان يُقلّدون المؤذنين، ويعملون بأذانهم في أوقات مثل هذه العبادات؛ وإن هذه لأوضح دليل على وجوب العمل بخبر الواحد. وقد كثرت الأحاديث عن النبي ﷺ قولاً وفعلًا، في الدلالة على تكليف الآحاد بالتبليغ، والتحذير من ردّ السنّة التي يُبلّغها الآحاد أو غيرهم...

٤. روى الشافعي، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: ((نضّر الله عبداً سمع مقالتي، فحفظها ووعاها وأداها؛ فربّ حامل فقه غير فقيه! وربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه!)).

وقد رواه أحمد، والدارمي، وأهل السنن إلا النسائي، عن زيد بن ثابت بنحوه. وورد معنى ذلك مرفوعاً عن أنس، وأبي سعيد، وجبير بن مطعم، والنعمان بن بشير، وغيرهم... روى ذلك: الإمام أحمد، والترمذي، والحاكم، وغيرهم...

ووجه دلالة:

أنّه أمر كلّ عبد يسمع مقالته أن يُبلّغها، مع إمكان كونه غير فقيه. والعبد حقيقة للشخص الواحد، ولا يأمره إلا وخبره مما تقوم الحجّة به.

٥. وعن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه: أن النبي ﷺ قال: ((لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ مُتَكِنًا عَلَى أَرِيكته، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي، يَقُولُ: "لَا أَدْرِي! مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ!". أَلَا وَإِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ)). رواه الشافعي، وأحمد، وأبو داود، والترمذي، والحاكم، وغيرهم... فانظر كيف ذكره على وجه الدّم، لِرَدِّه أمر الرسول ﷺ الذي لم يجدّه في القرآن؛ فمن ردّ خبر الواحد الثّقة، صدّق عليه الدّم الوارد في هذا الحديث.

٦. ومثل ذلك: قوله ﷺ: ((مَنْ سَأَلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ، أُلْجِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ))، وهو حديث مشهور، رواه عن النبي ﷺ: أبو هريرة، وابن مسعود، وعبد الله بن عمرو بن العاص بنحوه، أخرجه بعض أهل السنن والمسانيد. وذكر ابن عبد البر بعض طرقه في أول كتابه: (جامع بيان العلم). وترتب الوعيد على كتم العلم: دليل على أن بيانه مما يجب قبوله والعمل به، ولو من واحد؛ فإنه لو لم يقبل منه لم يكن في إظهاره فائدة، فلم يستحق هذا العقاب.

وقد اشتهر بعث النبي ﷺ الأحاد من صحابته، واعتماده على أخبارهم فيما يترتب على تحققها؛ فمن ذلك:

٧. ما في (الصحيحين) وغيرهما، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، في قصة العسيف. وفيه قال النبي ﷺ: ((وَاعْذُ يَا أُنَيْسَ - لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ - إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا!)). فاعترفت فرجمها. فقد اعتمد ﷺ خبره في اعترافها، مع ما فيه من إقامة حدٍّ، وقتل نفس مسلمة.

٨. ما رواه الإمام أحمد، والشافعي، ومالك، وغيرهم... عن رجل من الأنصار: أنه قبل امرأته وهو صائم، فأرسل امرأته تسأل، فدخلت على أم سلمة. فأخبرتها أم سلمة: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ". فما زاده إلا شراً، وقال: لسنا مثل رسول الله ﷺ يُحِلُّ اللَّهُ لِرَسُولِهِ مَا شَاءَ. فرجعت المرأة إلى أم سلمة، فوجدت رسول الله ﷺ عندها، فقال: ((مَا بَالُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ؟ فَأَخْبَرْتَهُ أُمُّ سَلَمَةَ. فَقَالَ: أَلَا أَخْبَرْتِهَا أَنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ؟ فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: قَدْ

أخبرتها، فذهبت إلى زوجها فأخبرته، فزاده ذلك شراً، وقال: لسنا مثل رسول الله ﷺ يُحِلُّ الله لرسوله ما شاء. فغضب رسول الله ﷺ ثم قال: والله إنني لأتقاكم الله، ولأعلمكم بحُدوده!). ففيه أن خبر أم سلمة مما يجب قبوله، وكذلك خبر امرأته، وهي واحدة.

٩. ما رواه البخاري وغيره، عن جابر: ((أن النبي ﷺ قال يوم الأحزاب: مَنْ يَأْتِينِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ؟ فقال الزبير: أنا. -مرتين- فقال ﷺ: إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٍّ، وَحَوَارِيِّي: الزُّبَيْرُ)). فانظر كيف اكتفى بخبر الزبير عن الأحزاب، وهو واحد!.

١٠. ولقد تواتر عنه ﷺ أنه كان يبعث الآحاد إلى الجهات القريبة والبعيدة، ويحملهم أمور الدعوة والتبليغ، ويعتمد الناس أخبار أولئك الأفراد، من غير أن يكون تفرّدُهم مسبباً لوجود الشك في خبر أحدهم؛ فمن ذلك:

١١. ما رواه الشافعي في: (الرسالة)، بإسناد صحيح عن عمرو بن سليم الزرقي، عن أمّه، قالت: بينما نحن يمينى إذا علي بن أبي طالب على جمل يقول: "إن رسول الله ﷺ يقول: ((إن هذه أيام طعمٍ وشراب، فلا يصومن أحد!))." فاتبع الناس وهو على جملة يصرخ فيهم بذلك. وهو ﷺ لا يبعث الواحد إلا وقد عرف لزوم قبول خبره فيما بلغه عنه، وإلا يكون بعثه عبثاً.

١٢. ومثله: حديث يزيد بن شيبان، قال: ((كنّا في موقف لنا بعرفة، بعيد عن موقف الإمام، فأتانا ابن مربع الأنصاري، فقال: أنا رسول رسول

الله ﷺ إليكم، يأمركم أن تقفوا على مشاعركم؛ فإنكم على إرث من إرث أبيكم إبراهيم))، رواه أهل السنن الأربعة وغيرهم...

١٣. وفي (الصحيحين): أنه ﷺ قال لأهل نجران: ((لأبعثن إليكم رجلاً أميناً حق أمين!))، فبعث أبا عبيدة؛ وهو دليل على وجوب قبول ما بلغهم عنه.

١٤. وروى البخاري وغيره، عن سلمة بن الأكوع: أن النبي ﷺ قال لرجل من أسلم: ((أذن في قومك يوم عاشوراء: أنه من أكل فليتم بقيّة يومه! ومن لم يكن أكل فليصم!)). وبعث ﷺ أبا بكر سنة تسع على الحج، فأقام للناس مناسكهم نيابة عنه ﷺ. وبعث عليّاً تلك السنة، فنبذ إلى قوم عهودهم، وبلغ عنه أول سورة "براءة"، وبعث قيس بن عاصم، والزبرقان بن بدر، ومالك بن نويرة، إلى عشائريهم لتعليمهم الأحكام وقبض الزكاة، وبعث معاذاً، وأبا موسى، وعماراً، وغيرهم إلى جهات متفرقة باليمن، ونحو ذلك كثير...

واشتهر أيضاً الأمراء في السرايا والبُعوث، وأمره بطاعتهم في ما يُخبرون عنه. ومن أشهر ذلك: كُتبه التي يبعثها إلى الملوك في زمانه، التي يتولّى كتابتها واحد، ويحملها شخص واحد غالباً، كما بعث دحية الكلبي بكتابه إلى هرقل عظيم الروم، وعبد الله بن حذافة إلى كسرى.

وذكر الشافعي: أنه بعث في دهر واحد اثني عشر رسولاً، إلى اثني عشر ملكاً يدعوهم إلى الإسلام. وهكذا كُتبه التي يبعثها إلى ولاته وعمّاله بأوامره وتعليماته، يكتُبها واحد، ويحملها واحد، ولم يتوقف أحدٌ منهم في قبولها. واستمر على هذا عمل المسلمين بعده إلى اليوم، من غير نكير؛ فكان إجماعاً.

إجماع سلف الأمة على قبول أخبار الآحاد

بعد أن أوردنا الأدلة من الكتاب والسنة على قبول أخبار الآحاد والعمل به ، إليك الأدلة من الإجماع على ذلك :

نُقل عن الصحابة والتابعين من الآثار الدالة على اكتفائهم بخبر الواحد ، ما لا يُحصى إلا بكلفة ؛ فنشير إلى طرف من ذلك :

١. ففي (الصحيحين) ، عن ابن عمر ، قال : ((بينما الناس بقاء في صلاة الصبح ؛ إذ جاءهم آتٍ فقال : إن النبي ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآنٌ ، وقد أمر أن يستقبل القبلة ، فاستقبلوها ! وكانت وجوههم إلى الشام ، فاستداروا إلى الكعبة)). وقد رُويت هذه القصة عن البراء ، وأنس ، وابن عباس ، وعمارة بن أوس ، وعمرو بن عوف ، وسعد بن أبي وقاص ، وسهل بن سعد ، وعثمان بن حنيف ، وغيرهم ، من طرق كثيرة.

فانظر كيف اعتمدوا خبر هذا الشخص عن قبلة كانت متحققة الثبوت عندهم ؛ ولا شك أن قد اطلع النبي ﷺ على ذلك ، ولم يُنقل أنه أنكر عليهم.

٢. في (الصحيحين) أيضاً ، عن أنس ، قال : ((كنتُ أسقي أبا طلحة ، وأبا عبيدة ، وأبي بن كعب شرباً من فضيخ ، فجاءهم آتٍ فقال : إنَّ الخمر قد حرمت. فقال أبو طلحة : قُم يا أنس إلى هذه الجرار فأكسرها!)). فقد أقدموا على إتلاف مالٍ محترم ، تصديقاً لذلك المخبر ، وهم من أهل القدم في الإسلام ، ولم يقولوا : بُقي على حلها حتى يتواتر الخبر ، أو نلقَى رسول الله ﷺ مع قريهم منه ؛ ولم يُنقل أن أنكر عليهم عدم التثبت.

٣. وعن أبي موسى في قصة دخول النبي ﷺ ذلك الحائط ، وقوله : لأكوننَّ بواب رسول الله ﷺ . فجاء أبو بكر فقلت : على رسلك حتى أستأذن لك رسول الله ﷺ . فذهبتُ فاستأذنتُ له ، فقال : ((ائذنْ له وبشره بالجنة ! ثم جاء عمر ، ثم عثمان ، فكان شأنهما كذلك)) . متفق عليه مطوَّلًا . فقد اعتمد هؤلاء الصحابة الأجلاء خبر أبي موسى وحده في الإذن .

٤. ومثله : حديث عُمر ، الطويل المتفق عليه : ((لما احتجر النبي ﷺ في مشربة له ، ف جاء عُمر فقال للغلام : استأذنْ لعمر . فأذنْ له فدخَلَ)) . فقد قبل عمر خبر هذا الغلام وحده ، مع أنَّ الله نهى عن دخول بيوت النبي ﷺ إلا بإذن .

٥. وفي حديث عُمر المذكور : أنه كان له جار من الأنصار ، يتناوب معه النزول إلى رسول الله ﷺ : إذا غاب أحدهما ، أتاه الآخر بما حدث وتجدد من الوحي والأخبار ؛ وهو ظاهر في أنَّ كلاً منهما يعتمد نقل صاحبه .

٦. وروى أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي وصحَّحه أنَّ عمر < كان يجعل الدية للعاقلة ، ولا يورث الزوجة منها ، حتى أخبره الضحاك بن سفيان : ((أنَّ رسول الله ﷺ كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دِيَّتِهِ)) ، فرجع إليه عمر .

٧. وروى أحمد أيضًا ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وغيرهم ، عن ابن عباس : أنَّ عمر قال : أذكر الله امرأ سمع من النبي ﷺ في الجنين شيئًا . فقام حمل بن مالك فقال : كنت بين جارتين لي ، فضربتُ إحداهما الأخرى بمسطح ، فألقتُ جنينًا ميتًا ؛ ((فقضى فيه رسول الله ﷺ بغرة)) . فقال عمر : " لو لم نسمع منه لقضينا بغيره " .

٨. وهكذا رجع عُمر بالناس حين خرج إلى الشام فبلغه أنّ الوباء قد وقع بها، لما أخبره عبد الرحمن بن عوف: أنّ النبي ﷺ قال: ((إذا سمعتم به ببلدة، فلا تقدموا عليه))، متفق عليه.

٩. وقبل خبر عبد الرحمن أيضاً، في أخذ الجزية من مجوس هجر، بعد أن قال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم؟ رواه البخاري، وأحمد، والدارمي، وأبو داود، والترمذي، وغيرهم...

١٠. وروى البخاري أيضاً، وأحمد، وغيرهما، عن ابن عمر: أنّ سعداً حدثه عن رسول الله ﷺ: ((أنّه يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ))، وأنّ ابن عمر سأل عن ذلك عمر، فقال: نعم إذا حدثك سعد عن النبي ﷺ شيئاً، فلا تسأل عنه غيره.

١١. وروى أحمد، والشافعي، ومالك، وأهل السنن، وغيرهم: حديث الفريضة بنت مالك، وفيه: أنّ النبي ﷺ قال لها: ((امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله)). قالت: فاعتدلت فيه أربعة أشهر وعشراً. قالت: فلما كان عثمان، أرسل إليّ يسألني عن ذلك، فأخبرته، فاتّبعه وقضى به. فقد قبل عثمان < خبر هذه المرأة، وقضى به بين الصحابة.

١٢. وكذا قبل زيد بن ثابت خبر أمّ سليم بنت ملحان في: ((أنّ النبي ﷺ أمرها وهي حائض أن تنفر، وتَدْعَ طواف الوداع))، بعد ما اختلف مع ابن عباس في ذلك. والخبر رواه الشافعي، وأحمد، والبيهقي وغيرهم...

١٣. وكذا رجّع كثير من الصحابة إلى خبر عائشة في الاغتسال من التقاء الختانين، وقد كانوا لا يروونه؛ متفق عليه.

١٤. وثبت عن ابن عمر: أنه قال: "كُنَّا نُخَابِرُ وَلَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا، حَتَّى زَعَمَ رَافِعٌ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا، فَتَرَكْنَاهَا مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ". فَانْظُرْ كَيْفَ اعْتَمَدَ خَبَرَ رَافِعٍ وَحْدَهُ، وَتَرَكَ مَا كَانَ يُعْتَقَدُهُ مَبَاحًا، تَقْدِيمًا لِمَا تُسَبِّحُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

١٥. وَرَجَعَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى خَبَرِ أَبِي سَعِيدٍ فِي تَحْرِيمِ رَبَا الْفَضْلِ؛ وَقَدْ اشتهر عنه القول بإباحته.

١٦. وَهَكَذَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَمَّا حَكَمَ عَلَى مَخْلَدِ بْنِ خِفَافٍ: أَنْ يَرَدَّ غَلَّةَ ذَلِكَ الْعَبْدِ الَّذِي ظَهَرَ فِيهِ عَلَى عَيْبٍ، فَأَخْبَرَهُ عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ: ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى أَنَّ الْخِرَاجَ بِالضَّمَانِ))، فَانْقَضَ حُكْمُهُ، وَقَدَّمَ الْحَدِيثَ الْمَرْفُوعَ، وَإِنْ كَانَ خَبَرُ وَاحِدٍ.

وَبِالْجُمْلَةِ، فَعَمَلُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لَا يُمَكِّنُ إِنكَارَهُ، بَلْ إِنَّهُمْ يُشْتَعُونَ عَلَى مَنْ رَدَّهُ، وَيُغْلِظُونَ عَلَيْهِ فِي الْإِنْكَارِ. وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ قَالَ: إِنَّ هَذَا خَبَرُ وَاحِدٍ يُمْكِنُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ، فَلَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ حَتَّى يَتَوَاتَرَ. وَلَوْ قَالَ أَحَدٌ مِنْهُمْ ذَلِكَ لُنُقِلَ إِلَيْنَا.

وَلَوْ كَانَ اعْتِمَادُهُمْ عَلَى غَيْرِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ فَقَطْ، لُنُقِلَ إِلَيْنَا. بَلْ إِنَّ مَا يُبْطِلُ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ: تَصْرِيحُ بَعْضِهِمْ بِأَنَّ اعْتِمَادَهُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا عَلَى النَّصِّ كَمَا قَالَ عُمَرُ: "لَوْ لَمْ نَسْمَعْ هَذَا، لَقَضَيْنَا بغيره".

الطعن في أحاديث ذات موضوع واحد

عناصر الدرس

- العنصر الأول :** بعض المسائل التي خالف فيها المعتزلة الأحاديث ١٠٥
الصحيحة، ومذهبهم في رؤية الله في الآخرة
- العنصر الثاني :** موقف السلف من مسألة رؤية الله في الآخرة ١٠٨
- العنصر الثالث :** الأدلة من السنة على تحقق رؤية الله في الآخرة، ١١٠
والجواب عن شبه المعتزلة
- العنصر الرابع :** الأدلة على نزول عيسى # آخر الزمان، والرد ١٢٢
على من أنكر ذلك من المتأخرين

بعض المسائل التي خالف فيها المعتزلة الأحاديث الصحيحة ومذهبهم في رؤية الله في الآخرة

أ. بعض المسائل التي خالف فيها المعتزلة الأحاديث الصحيحة:

مِمَّن سلك هذا المسلك: طوائف وأفراد، قديمًا وحديثًا؛ ولعلَّ أشهرَ مَنْ جَنَحَ لذلك هم:

المعتزلة، حيث أنكروا صفات الله تعالى الأزلية، سواء منها ما كان من صفات الذات أو من صفات الأفعال - كما أنكروا الشفاعة لأهل الكبائر يوم القيامة، وزعموا أنَّ الأحاديث الواردة فيها مُضطربة، وأنها معارضة بأحاديث أخرى أثبت منها! وكذلك الحال بالنسبة لعذاب القبر؛ فقد ذهبوا إلى أنَّ الأخبار التي تدلُّ على ذلك مُجملة؛ ولذا فقد انقسموا حوله إلى ثلاث فرق:

فمنهم مَنْ أنكره، ومنهم مَنْ جَوَّزه، ومنهم مَنْ أثبته في الجملة.

كما أنكروا رؤية الله تعالى في الآخرة، وردّوا أو تأوّلوا جميع النصوص الواردة في ذلك، سواء ما جاء منها في الكتاب أو في السنّة، كلٌّ ذلك بِشُبّهٍ عقليّة، وآراء فاسدة، لا تصمّد أمام البحث والمناقشة.

وقد تابعهم جماعة من المتأخّرين، فأنكروا أحاديث من هذا القبيل، مثل أحاديث نزول عيسى # في آخر الزمان، وأحاديث الدّجال، وأحاديث المهدي، وغير ذلك.

ونستعرض بعض الشُّبُه التي استند إليها المعتزلة في مسألتين من تلك المسائل، ثمّ نستعرض بعد ذلك الردّ عليهم بالتفصيل، مستفيدين ذلك من كتب العلماء وكلامهم:

المسألة الأولى: رؤية الله تعالى في الآخرة.

المسألة الثانية: نزول عيسى # في آخر الزمان.

ب. مذهب المعتزلة في مسألة رؤية الله في الآخرة:

لقد أجمعت المعتزلة على القول بنفي رؤية الله تعالى بالأبصار يوم القيامة، وقد نصّ المعتزلة أنفسهم على هذا بالإجماع، كما أشارت كثير من كتب الفرق إليه. وزعموا أنّ القول بإثباتها قولٌ حادث ومُبتدع بعد الرسول ﷺ وصحابته. ولقد خيّم طاغوت التجسيم على أذهان المعتزلة، فرأوا في إثبات الرؤية حصوله، فنفّوها كما نفّوا إثبات الصفات بمثل ذلك.

يقول عبد الجبار، قاضي المعتزلة:

"لا أحد يدّعي أنه يرى الله سبحانه، إلّا من اعتقده جسمًا بصورة مخصوصة، أو يعتقد فيه أنه يحلّ في الأجسام".

وتطاول بعضهم، فكفر من قال برؤية الله؛ لأنه مُشبه لله بخلقه، والمُشبه كافر. وقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بأدلة عقلية وأدلة نقلية. ومن جملة الأدلة النقلية: آيات وأحاديث زعموا أنها تنفي الرؤية. كما أنّهم ردّوا الأحاديث الصحيحة الصريحة المتواترة التي تُثبت الرؤية.

مناقشة شُبهاتهم التي ردّوا بها هذه الأحاديث :

قال القاضي عبد الجبار: "ومّا يتعلّقون به - يعني بذلك : أهل السّنة والجماعة - : أخبارٌ مرويةٌ عن النبي ﷺ وأكثرها يتضمّن الجبر والتشبيه ؛ فيجب القطع على أنه ﷺ لم يقله ، وإن قال فإنه قاله حكاية عن قوم ، والراوي حذّف الحكاية ، ونقل الخبر" !! انتهى كلامه.

ثم ذكر : أنّ أعظم ما يتمسّك به من يُثبت الرؤية : حديث : ((إتكم سَرَوْنَ رَبَّكُمْ يوم القيامة ، كما ترون القمر ليلة البدر)). ثم حاول الجواب عنه بعدة أجوبة :

أحدها : إنه يتضمّن الجبر والتشبيه ؛ لأن القمر لا يُرى إلا مُدَوَّرًا عاليًا مُنَوَّرًا ، ولا يجوز أن يُرى الله على هذا الحدّ. فلا بدّ من القطع على أنّ هذا الخبر كذب عن النبي ﷺ وأنه لم يقله ، وإن قاله إنما هو حكاية عن قوم.

الثاني : إنه يُروى عن قيس بن أبي حازم ، عن جرير بن عبد الله ، عن النبي ﷺ. ثم طعن في قيس من وجهين :

الوجه الأول : أنّه كان يرى رأي الخوارج ؛ ودليله على ذلك : أنه قال -أي قيس - : "منذ سمعت عليًّا على منبر الكوفة يقول : انفروا إلى بقية الأحزاب - يعني : أهل النهروان - دخل بغضه قلبي". فقال عبد الجبار : "ومن دخل بغضُ أمير المؤمنين قلبه ، فأقلّ أحواله أن لا يُعتمد على قوله ، ولا يُحتجُّ بخبره".

الوجه الثاني : قيل : إنه خولط في عقله آخر عُمره ، والكتبه يكتبون عنه كعادتهم في حال عدم التمييز ، ولا ندري أنّ هذا الخبر رواه وهو صحيح العقل أو مختلط.

الوجه الثالث : لو صحّ وسلم ، فهو خبر آحاد ، وخبر الواحد لا يقتضي العلم ، ومسألة الرؤية طريقها القطع والثبات.

الوجه الرابع: إنه معارض بأخبار رؤيت، منها: ما رواه أبو قلابة، عن أبي ذر: أنه قال: ((قلت للنبي: هل رأيت ربك؟ فقال: نورٌ هو، أنى أراه؟)). أي: أنور هو؟ كيف أراه؟!.

وعن جابر بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ: أنه قال: "لن يرى الله أحدٌ في الدنيا، ولا في الآخرة".

الوجه الخامس: إن المراد بالرؤية في الحديث: العلم، وليست الرؤية البصرية.

قال عبد الجبار: "ثم تناولناه نحن على وجهٍ يوافق دلالة العقل، فنقول: المراد به: سترون ربكم يوم القيامة، أي: ستعلمون ربكم يوم القيامة، كما تعلمون القمر ليلة البدر؛ وعلى هذا قال: ((لا تضامون في رؤيته))، أي: لا تشكون في رؤيته، فعقبه بالشك، ولو كان بمعنى رؤية البصر لم يجز ذلك. والرؤية بمعنى: العلم، مما نطق به القرآن، وورد به الشعر".

قال الزمخشري: "((سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر)) بمعنى: ستعرفونه معرفة جلية هي في الجلاء، كإبصاركم القمر إذا امتلأ واستوى". فحمل الرؤية على: المعرفة، بينما حملها عبد الجبار على: العلم.

موقف السلف من مسألة رؤية الله في الآخرة

وقبل الرد على هذه الشبهة وتفنيدها، أحب أن أنبه هنا على موقف السلف من رؤية الله في الآخرة:

لقد اتفق سلف هذه الأمة وأئمتها من أهل السنة والجماعة على: أن الله سبحانه يُرى في الدار الآخرة؛ يراه المؤمنون رؤيةً حقيقيةً تليق به ﷻ من غير إحاطة ولا كيفية.

كما اتفقوا على أنه لا يراه أحدٌ بعَيْنِي رأسه في الدنيا ، وذلك لقوله تعالى لموسى : ﴿لَنْ تَرِنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]. ولقول النبي ﷺ : ((تعلّموا أنه لن يرى أحدٌ منكم ربّه ﷻ حتى يموت)).

وهي - وإن كانت جائزة عقلاً وليست بمستحيلة - إلا أنّ البشر لا يُطبقون رؤيته في هذه الدار ، لعجز أبصارهم وضعفها. ولذا ، من ادّعى رؤية الله في الدنيا بعيني رأسه فدعواه باطلة باتفاق أهل السنة والجماعة ، وهو ضالّ.

وإنما الخلاف في رؤية نبينا ﷺ لربّه ﷻ بعينه في الدنيا ؛ فأثبت ذلك قومٌ ونفاه آخرون. والصحيح : أنه لم يره بعينه لقوله في حديث أبي ذرٍّ : ((نورٌ، أنى أراه؟)) ، وفي رواية : ((رأيت نوراً)).

وموضوع رؤية الله في الآخرة من أشرف مسائل أصول الدين ، وهي أعظم أنواع النعيم الذي خصّ الله به أوليائه وحرّمه أعداءه.

قال الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - : "مَن كَذَّبَ بالرؤية فهو زنديق". وقال : "نؤمن بها - أي : الرؤية - وأحاديثها ، ونعلم أنها حقٌّ ؛ فنؤمن بأن الله يُرى ، نرى ربنا يوم القيامة لا نشك فيه ولا نرتاب". وقال : "مَن زعم أنّ الله لا يُرى في الآخرة فقد كفر بالله ، وكذّب بالقرآن ، وردّ على الله أمره ؛ يُستتاب ، فإن تاب وإلا قُتل".

قال الأوزاعي - رحمه الله - : "إني لأرجو أن يحجب الله ﷻ جهماً وأصحابه أفضل ثوابه الذي وعده أوليائه ، حين يقول : ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ (٢٢) إِلَى رَبِّهِنَّ نَظَرٌ﴾ [القيامة: ٢٢] ، فجدّد جهّم وأصحابه أفضل ثوابه الذي وعده أوليائه".

وقال الربيع بن سليمان: "حضرت محمد بن إدريس الشافعي، وقد جاءته رقعة من الصعيد فيها: ما تقول في قول الله -تبارك وتعالى- : ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ لَمَّحُجُونَ﴾ [المطففين: ١٥]؟".

قال الشافعي: "فلما أن حُجِبوا هؤلاء في السَّخَط، كان في هذا دليل على أنه يروونه في الرضا". قال الربيع: قلت: يا أبا عبد الله، وبه تقول؟ قال: "نعم، وبه أدين الله. لو لم يوقن محمد بن إدريس أنه يرى الله لما عبد الله تعالى".

وقال السفاريني -رحمه الله-: "ورؤية الله رب العالمين أعظم وأجل وأشرف وأنعم نعيم الجنة قدرًا، وأعلاه وأعلاه خطرًا وأمرًا، وهي الغاية القصوى والنهاية العظمى التي شمر إليها السابقون، وتنافس فيها المتنافسون. واتفق الأنبياء والمرسلون، والصحابة والتابعون، وأئمة السلف والدين، على ثبوتها في دار القرار، من غير شك ولا إنكار. وإنما أنكرها أهل البدع والضلالة، والتجهم والاعتزال". وقد تضافرت على إثباتها أدلة الكتاب والسنة، وأجمع على ذلك سلف الأمة.

الأدلة من السنة على تحقق رؤية الله في الآخرة، والجواب عن شبه المعتزلة

أ. الأدلة من السنة النبوية على تحقق رؤية الله في الآخرة:

الأدلة من السنة التي تدل على رؤية الله في الآخرة كثيرة متوافرة، بلغت حد التواتر، في الصحاح والسُنن والمسانيد؛ وقد اعتنى يجمعها أئمة، كالدارقطني، وأبي نُعيم، وأبي بكر الآجري، وغيرهم... وقد رواها عن النبي ﷺ نحو ثلاثين صحابيًا، ونص على تواترها جماعة من الأئمة.

من تلك الأحاديث :

ما رواه البخاري ، بسنده إلى جرير ، قال : ((كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ، قَالَ : إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ ، لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ ؛ فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَافْعَلُوا!)).

وفي رواية عنه < قال : قال النبي ﷺ : ((إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ عِيَانًا)).

وروى بسنده إلى أبي هريرة : ((أَنَّ النَّاسَ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ. هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هَلْ تُضَارُّونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ؟ قَالُوا : لَا ، يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ : فَهَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟ قَالُوا : لَا ، يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ : فَإِنَّكُمْ تَرُونَهُ كَذَلِكَ)) ، الحديث.

وروى بسنده إلى أبي موسى الأشعري ، عن النبي ﷺ قال : ((جَنَّاتٌ مِنْ فَضَّةٍ أُنْتِهَمَا وَمَا فِيهِمَا ، وَجَنَّاتٌ مِنْ ذَهَبٍ أُنْتِهَمَا وَمَا فِيهِمَا ، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِءَاءَ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةٍ عَدْنٍ)).

ب. الجواب عن شبه المعتزلة حول أحاديث الرؤية :

١. زعمهم أنه يُفِيدُ التَّشْبِيهَ :

يردّ عليه : نص الحديث فقد قال ﷺ : ((إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ الْقَمَرَ)) ، فلم يُشَبَّهْ اللهُ ﷻ بِالْقَمَرِ ، وإنما شَبَّهَ رُؤْيَيْهِ بِرُؤْيَا الْقَمَرِ ؛ ف(كاف التشبيه) دخلت

على (ما) المصدرية أو الموصولة، بـ((تَرْوُن)) التي تتأول مع صلتها إلى المصدر الذي هو: الرؤية. فيكون بذلك قد شبه الرؤية بالرؤية، لا المرئي بالمرئي.

٢- زعمهم بوجوب القطع على أنه ﷺ لم يقله، وأنه كُذِب عليه :

يجاب عنه بما يلي :

أولاً: لقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنة، وأجمع الصحابة والذين من بعدهم على إثبات رؤية الله في الآخرة للمؤمنين.

ثانياً: إن الأحاديث التي دلّت على ثبوت الرؤية تبلغ حدّ التواتر، أخرجها أصحاب الصحاح والسّنن والمسانيد، واعتنى بجمعها أئمة من العلماء، كالدارقطني، وأبي نعيم الأصبهاني، وأبي بكر، والآجري، وغيرهم الكثير...
قال الحافظ ابن حجر: "جمع الدارقطني طرق الأحاديث الواردة في رؤية الله تعالى في الآخرة، فزادت على العشرين. وتتبعها ابن القيم في (حادي الأرواح)، فبلغت الثلاثين؛ وأكثرها جياذ. وأسند الدارقطني عن يحيى بن معين، قال: "عندي سبعة عشر حديثاً في الرؤية صحاح".

ثالثاً: لقد تلقى صحابة رسول الله ﷺ والتابعون لهم بإحسان، وسلف الأمة وأئمتها، أحاديث الرؤية بالقبول وعدم الإنكار، واتفق عليها أهل السنة والجماعة.

وقد ذكر النووي -رحمه الله- : أنه رواها نحو من عشرين صحابياً. وعدّ ابن القيم -رحمه الله- من رواها فبلغوا سبعة وعشرين رجلاً من الصحابة { . بل لم يُرو عن أحد منهم نفي حديث منها، فكانوا على إثباتها مجتمعين متفقين.

قال علي بن المديني: "سألت عبد الله بن المبارك عن رؤية الله تعالى، فقال: ما حجب الله عني أحداً إلا عذبه، ثم قرأ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ (١٥) ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ (١٦) ثُمَّ بَقِيَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴿المطففين: ١٥ - ١٧﴾، قال: الرؤية.

فقلت له يا أبا عبد الله: إن عندنا قوماً من المعتزلة يُنكرون هذه الأحاديث: ((إن الله ينزل إلى سماء الدنيا))، و((أهل الجنة يرون ربهم))! فحدثنني بنحو عشرة أحاديث في هذا، وقال: أما نحن، فقد أخذنا ديننا هذا عن التابعين، والتابعون أخذوه عن أصحاب رسول الله ﷺ فهم عمّن أخذوه؟!.

وقال عباد بن العوام: "قدم علينا شريك، فقلنا: إن قوماً يُنكرون هذه الأحاديث: ((إن الله ينزل إلى السماء الدنيا))، والرؤية، وما أشبه هذه الأحاديث! فقال: إنما جاءنا بهذه الأحاديث من جاءنا بالسنة في الصلاة والزكاة والحج. وإنما عرفنا الله بهذه الأحاديث".

وقال حنبل: "قلت لأبي عبد الله -يعني: أحمد- في الرؤية. قال: "أحاديث ص حاح، نؤمن بها ونُقرّ. وكل ما روي عن النبي ﷺ بأسانيد جيدة نؤمن به ونُقرّ".

وقال ابن القيم -رحمه الله- في أحاديث الرؤية: "فإن الذي جاء بهذه الأحاديث هو الذي جاء بالقرآن والشرعة، والذي بلغها هو الذي بلغ الدين، فلا يجوز أن يُجعل كلام الله ورسوله عِضِينَ، بحيث يؤمن ببعض معانيه ويكفر ببعضها؛ فلا يجتمع في قلب العبد بعد الإطلاع على هذه الأحاديث وفهم معناها، إنكارها والشهادة بأنّ محمداً رسول الله أبداً".

٣. قول عبد الجبار: "وإن قال، فإنه قاله حكاية عن قوم، والراوي حذف الحكاية ونقل الخبر".

الجواب: أنّ هذه مجرد دعوى لا تستند على دليل ، ولم ترد في رواية من روايات الحديث المتعددة ؛ فإنها لو كانت صحيحة لذكرت ولو مرة واحدة في طريق من طرقه ، فدلّ ذلك على بطلانها.

٤. وأما طعنهم في قيس بن أبي حازم ، راوي حديث جرير الحديث الأول

فإنه يردّ عليه بالآتي :

أولاً: أنّ قيساً - رحمه الله - من ثقات رواة الحديث ، وقد وثّقه جهابذة العلماء ، وإليك طرفاً من أقوالهم فيه :

وصفه الذهبي - رحمه الله - فقال : "العالم الثقة الحافظ : أبو عبد الله البجليّ... أسلم وأتى النبي ﷺ ليُبايعه ، فقبضَ نبي الله وقيس في الطريق. ولأبيه حازم صحبة. وقيل : إنّ لقيس صحبة ، ولم يثبت ذلك. وكان من علماء زمانه.

وقال سفيان بن عيينة - رحمه الله - : " ما كان بالكوفة أحدٌ أروى عن أصحاب رسول الله ﷺ من قيس بن أبي حازم".

وقال أبو داود - رحمه الله - : "أجود التابعين إسناداً قيس".

وقال يحيى بن معين - رحمه الله - : "قيس بن أبي حازم أوثق من الزهري ، ومن السائب بن يزيد". وكذا وثقه غير واحد.

ثانياً: أخرج له البخاري ، ومسلم ، وبقية أصحاب الكتب الستة ، وغيرهم... ولو كان مطعوناً فيه ، لما أخرج له صاحباً (الصحيحين) في أصولهما.

ثالثاً: حديث قيس السابق ، أخرجه البخاري في صحيحه ، ويكفي ذلك لصحته وتوثيق رواته ، وهو القائل : "ما أدخلت في كتاب (الجامع) إلّا ما صحّ".

رابعاً: لم ينفرد قيس عن جرير < بذكر الرؤية، وإنما تواترت الأحاديث عن جمع من الصحابة، منهم: أبو سعيد، وأبو هريرة، وأنس، وصهيب، وبلال، وغير واحد.

خامساً: إن قيساً - رحمه الله - لم يكن يحمل على عليّ < كما يدعي عبد الجبار، بل المشهور عنه أنه كان يقدم عثمان عليه؛ وهذا قول جمهور أهل السنة، وكافة أهل الحديث والفقهاء؛ فإنهم يقدمون عثمان على عليّ { . وفي ذلك قول ابن عمر: "كنا نخير بين الناس في زمن النبي ﷺ: فنخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان { . فلم يأت قيس بمكر من القول حتى يكون سبباً للطعن فيه.

٥. قولهم بأنه خبر آحاد، وهو لا يقتضي العلم، والرؤية طريقها القطع والاثبات:

كونه خبر آحاد، وخبر الآحاد لا يقتضي العلم:

فالجواب: هذه شبهة باطلة، وقد تقدم الحديث عنها والرد عليها.

وأما كون الرؤية طريقها القطع والاثبات:

فالجواب: بأنّ أحاديث الآحاد الصحيحة كافية في إثبات العقائد، إضافة إلى ما سبق ذكره من أنّ أحاديث الرؤية تواترت تواتراً معنوياً؛ فبطلت بذلك شبهة أهل الاعتزال من جميع الأوجه.

٦. زعمهم بأنه معارض بأخبار رويت، منها:

أ. ما رواه أبو قلابة، عن أبي ذر، أنه قال: ((قلت للنبي: هل رأيت ربك؟ فقال: نور، أنى أراه؟))، أي: أنور هو؟! كيف أراه؟!.

ب. عن جابر بن عبد الله ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : "لن يرى الله أحدٌ في الدنيا ، ولا في الآخرة".

الجواب :

أ. بالنسبة لرواية أبي ذر : أخرجها مسلم - رحمه الله - عن أبي ذر ، بطريقتين : قال ﷺ في الرواية الأولى : ((نورٌ أتى أراه؟)) ، وفي الثانية : ((رأيتُ نوراً)).

قال النووي : "أما قوله ﷺ : ((نورٌ أتى أراه؟)) ، فهو بتنوين ((نور)) ، وبفتح الهمزة في : ((أتى)) وتشديد النون وفتحها. وأراه بفتح الهمزة ، هكذا رواه جميع الرواة في جميع الأصول والروايات.

ومعناه : حجابُهُ نور ؛ فكيف أراه؟!.

قال الإمام أبو عبد الله المازري - رحمه الله - : الضمير في : ((أراه)) : عائد على الله ﷻ ومعناه : أن النور مَنَعَنِي مِنَ الرؤية ، كما جرت العادة بإغشاء الأنوار الأبصار ومنعها من إدراك ما حالت بين الرائي وبينه. وقوله ﷺ : ((رأيتُ نوراً)) ، معناه : رأيتُ النورَ فحسب ، ولم أرَ غيره.

ولكن عبد الجبار لم تَطِبْ لنفسه رواية الحديث كما جاءت عن النبي ﷺ بل أبتْ يدعته إلا أن تحمله على تحريفها ، ثم تفسيرها تفسيراً يلائم تلك البدعة.

وحديث أبي ذر لا يُعارض حديث جرير السابق ، لأن حديث أبي ذر يتعلق بموضوع رؤية النبي ﷺ لربه ليلة المعراج ؛ فإنه نفى ﷺ أن يكون قد رأى ربه

بعيني رأسه، والذي منعه من ذلك: النور، وهو: الحجاب المذكور في رواية أبي موسى < عندما قال:

"قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات، فقال: ((إِنَّ اللَّهَ يَنَظِّرُكَ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ. حِجَابُهُ: النور - وفي رواية: ((النَّارُ)) - لو كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ)).

فقول النبي ﷺ: ((فَأَنَّى أَرَاهُ؟))، أي: فكيف أراه، والنور حجاب بيني وبينه يمنعني من رؤيته.

ب. وأما رواية جابر، فإنها لم تُروَ بهذا اللفظ عن أحد من أئمة الحديث. وإِثْمًا الذي ورد عند مسلم، من حديث الدَّجَّال، عنه ﷺ: أنه قال: ((تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ ﷻ حَتَّى يَمُوتَ)).

فزيادة: "ولا في الآخرة": زيادة مُنْكَرَة، لم ترد في الحديث، بل هي موضوعة، أُريد بها مناهضة الأدلة الثابتة في إثبات الرؤية؛ فأمثالها لا يجوز أن تُنسب إلى النبي ﷺ.

والذي يَعْجِبُ لَهُ الْإِنْسَانُ، مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُعْتَزِلَةِ، أَنَّهُمْ يَطْعَنُونَ فِي الثَّابِتِ مِنَ الْأَحَادِيثِ - بل والمتواتر منها - إِذَا خَالَفتْ بَدْعَتَهُمْ، بَيْنَمَا يَلْجَأُونَ إِلَى الْمَوْضُوعِ وَالضَّعِيفِ مِنَ الْأَحَادِيثِ لِلِاسْتِشْهَادِ بِهِ عَلَى بَاطِلِهِمْ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِلْهَوَى الَّذِي أَعْمَى أَبْصَارَهُمْ عَنْ رُؤْيَا الْحَقِّ، وَعَقُولَهُمْ عَنِ الْهَدْيِ؛ فَانْقَلَبَتْ عِنْدَهُمُ الْمَوَازِينُ

واختلطت عليهم الأمور، فأصبح الضلال هدى والباطل حقاً. وهكذا أصحاب البدع والأهواء، فإنهم يحدثون البدع أولاً، فإذا استقرت في أذهانهم بحثوا لها عمّا يسندها من أدلة لا يعبئون بصحتها أو ضعفها، أو من قالها، وإن وجدوا ما يخالف تلك البدع من أدلة صحيحة لووا أعناقها فحرفوها وبدّلوها وزادوا ونقصوا فيها لتكون حجة لهم لا عليهم. والسلامة أن يعافيك الله مما ابتلاهم به.

٧. قولهم: "المراد به ((سَرَوْنَ رَبِّكُمْ)): ستعلمون ربكم، أو تعرفون ربكم؛ ولذا قال: ((لَا تُضَامُونَ))، أي: لا تشكّون:

الجواب:

أولاً: لا شك أنّ "ترى" تكون بصرية، وتارة تكون قلبية، وتارة تكون من رؤيا الحلم، وغير ذلك... ولا يخلو الكلام من وجود قرينة تخلص المعنى المراد.

والقرينة في الحديث: قوله: ((سَرَوْنَ رَبِّكُمْ كما تَرَوْنَ القمر)).

وفي الرواية الأخرى: ((كما تَرَوْنَ الشَّمْس في الظَّهيرة ليس دونها سحاب))؛ فدلّ على أنّ المراد بها "ترى" البصرية.

ثانياً: إنّ "ترى" العِلْمِيّة تنصب مفعولين، بخلاف البصرية.

قال ابن التين: "... إن الرؤية بمعنى: العلم تتعدّى لمفعولين، تقول: "رأيتُ زيداً فقيهاً"، أي: علمته، فإن قلت: رأيتُ زيداً منطلقاً، لم يفهم منه إلا رؤية البصر. ويزيده تحقيقاً: قوله في الخبر: ((إنكم ستروْنَ رَبِّكُمْ عياناً))، لأن اقتران الرؤية بالعيان لا يحتمل أن يكون بمعنى: العلم".

ثالثاً: قوله: ((تضامون))، قال النووي: "بتشديد الميم وتخفيفها؛ فمن شددّها فتح التاء، ومن خففها ضمّ التاء. ومعنى المشدّدة: هل تضامون وتتلطفون في التوصل إلى رؤيته؟ ومعنى المخفّفة: هل يلحقكم ضيّم وهو المشقة والتعب؟".

فتفسير عبد الجبار للضيّم بمعنى: الشكّ، لا يستقيم.

قال الإمام الدارمي - رحمه الله -: "وهذا التفسير - أي: تفسير: ((تضامون))

بمعنى: تشكّون - مع ما فيه من معاندة الرسول ﷺ، فهو محال خارج عن المعقول؛ لأنّ الشكّ في ربوبية الله زائل عن المؤمن والكافر يوم القيامة؛ فكلّ مؤمن وكافر يومئذ يعلم أنّه ربّهم، لا يعتريهم في ذلك شكّ، فيقبل الله ذلك من المؤمنين، ولا يقبله من الكافرين، ولا يعذرهم بمعرفتهم ويقينهم به في ذلك اليوم. فما فضل المؤمن على الكافر يوم القيامة... في معرفة الرب؟ إذ مؤمنهم وكافرهم لا يعتريه في ربوبيّته شكّ".

قال ابن حزم: "ومحال أن تكون هذه الرؤية رؤية القلب؛ لأنّ جميع العارفين به تعالى يروّنه في الدنيا بقلوبهم، وكذلك الكفار في الآخرة بلا شكّ".

أقوال بعض العلماء المتأخّرين في إنكار نزول عيسى # آخر الزمان:

قال الشيخ المراغي: "هذه الأحاديث - أي: أحاديث نزول عيسى - لم تبلغ درجة الأحاديث المتواترة التي توجب على المسلم عقيدة؛ والعقيدة لا تجب إلا بنصّ من القرآن أو بحديث متواتر".

ثم قال: "وعلى ذلك، فلا يجب على المسلم أن يعتقد أنّ عيسى # حيّ بجسمه وروحه، والذي يخالف في ذلك لا يُعدّ كافراً في نظر الشريعة الإسلامية".

وذكر الأستاذ محمد عبده للحديث تخريجين، فقال:

"أحدهما: أنه حديث آحاد مُتعلّق بأمر اعتقادي؛ لأنه من أمور الغيب؛ والأمور الاعتقادية لا يُؤخذ فيها إلّا بالقطع؛ لأن المطلوب فيها هو اليقين، وليس في الباب حديث متواتر.

وثانيهما: تأويل نزوله وحُكمه في الأرض بغلبة روحه وسرّ رسالته على الناس، وهو ما غلب في تعليمه من الأمر بالرحمة والمحبة والسّلم، والأخذ بمقاصد الشريعة دون الوقوف عند ظواهرها والتمسك بقشورها دون لبابها، وهو حكمتها وما شرّعت لأجله. فالمسيح # لم يأت لليهود بشريعة جديدة، ولكنه جاءهم بما يرحّضهم عن الجمود على ظواهر ألفاظ شريعة موسى # ويوقفهم على فقّهم والمراد منها، ويأمرهم بمراعاته وبما يجذبهم إلى عالم الأرواح بتحرّي كمال الآداب. أي: ولما كان أصحاب الشريعة الأخيرة قد جمدوا على ظواهر ألفاظها، بل وألفاظ من كتب فيها معبراً عن رأيه وفهمه، وكان ذلك مزهقاً لروحها ذاهباً بحكمتها، كان لا بدّ لهم من إصلاح عيسوي بيّن لهم أسرار الشريعة وروح الدين وأدبه الحقيقي؛ وكل ذلك مطويّ في القرآن الذي حُجبوا عنه بالتقليد الذي هو آفة الحق وعدوّ الدين في كل زمان.

فزمان عيسى - على هذا التأويل - هو الزمان الذي يأخذ الناس فيه بروح الدّين والشريعة، لإصلاح السرائر من غير تقييد بالرسوم والظواهر".

وقال الشيخ محمد رشيد رضا: "ليس في القرآن نصّ صريح في أنّ عيسى رُفِع بروحه وجسده إلى السماء حيّاً حياة دنيوية بهما، بحيث يحتاج بحسب سنن الله تعالى إلى غذاء... وليس فيه نصّ صريح بأنه ينزل من السماء، وإنما هذه عقيدة أكثر النصارى. وقد حاولوا في كل زمان، منذ ظهر الإسلام إلى الآن، بثّها في المسلمين. ومن حاولوا ذلك بإدخالها في التفسير: وهب بن منبه، الركن الثاني

بعد كعب الأخبار ، لتشويه تفسير القرآن بما بثّه فيه من الخرافات. والأحاديث الواردة في نزوله # كثيرة في (الصحيحين) والسنن وغيرها ، وأكثرها واردة في أشراف الساعة ، وممزوجة بأحاديث الدجال. وفي تلك الأشراف ؛ ولا سيما أحاديث الدجال والمهدي ، اضطراب واختلاف وتعارض كثير.

ثم قال: "والخلاصة: أنه لا يجب على مسلم أن يقف على تلك الأحاديث وأمثالها ؛ لأنها ليست من أركان الإيمان ولا من أركان الإسلام... ولا يضرّه في إيمانه وإسلامه الاشتباه في صحتها ، وعدم القطع بروايتها ودلالاتها على ما قال الجمهور".

وقال الشيخ محمود شلتوت: "إن حياة عيسى ورفعته بجسمه إلى السماء ، ونزوله منها إلى الأرض آخر الزمان ، لم يثبت بشيء منها بدليل قطعيّ يكون عقيدة يطمئن إليها القلب حتى يكفر من أنكرها".

وقال: "ولعل أحقر ما رأينا من أسباب الإسراف في وصف الأحاديث بالتواتر: أنّ قوماً من المرتزقة باسم الدين وباسم الغيرة على أحاديث الرسول ﷺ استباحوا لأنفسهم في سبيل أغراضهم الدنيا أن يصطنعوا كلّ أساليب التلبيس والتّمويه في شأن أحاديث عيسى ، التي لا يمكن أن يكون منها متواتر حتى على أوسع الآراء في تحقّقه. وهي مع أحاديثها أكثر ويشد في معظمها ضعف الرواة ، واضطراب المتن ، ونكارة المعاني... وهكذا يخلعون عليها ثوباً مهلهلاً من القداسة ، لا رغبة في علم ، ولا غيرة على حق ، ولكن مكابرة وعناداً ، وإصراراً على التضليل ، وليقال على السنة العامة وأشباه العامة : إنهم حفاظ ، وإنهم محدّثون... إنّ تلك الأحاديث - كيفما كانت - ليست من قبيل المحكم الذي لا يحتمل التأويل ، حتى تكون قطعية الدلالة ؛ فقد تناولتها أفهام العلماء قديماً وحديثاً ، ولم يجدوا مانعاً من تأويلها".

أبرز الشُّبه التي استند إليها هؤلاء العلماء المتأخرون :

ويمكن أن نُجمل ما أثاره المُحدِّثون من شُبّه حول نزوله # في النقاط التالية :

١. ليس في القرآن نصّ صريح في رفعه إلى السماء بروحه وجسده ، ليحيا حياة دنيوية يحتاج معها إلى غذاء.
٢. ليس فيه نصّ صريح على نزوله ، وإنّما تلك عقيدة النصارى.
٣. أحاديثه لم تبلغ درجة التواتر ، حتى يؤخذ منها عقيدة بنزوله ؛ بل هي أحاديث آحاد مضطربة في متونها ، منكّرة في معانيها ، في معظمها يشتمد ضعف الرواة ، وليست بمُحكّمة الدلالة ؛ ولذا أولها العلماء قديماً وحديثاً.
٤. لا يجب على المسلم أن يعتقد أنه حيّ بروحه وجسده ، ومن خالف لا يُعدّ كافراً.

الأدلة على نزول عيسى # آخر الزمان ، والرد على من أنكروا ذلك من المتأخّرين

١. لقد جاءت آيات في كتاب الله ﷻ تدلّ على رفع عيسى # إلى السماء ؛ وقد بيّن العلماء أنه رُفِع بروحه وجسده :

الآية الأولى : قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَٰعِيسَىٰ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ [آل عمران : ٥٥] . وقد لخص الشيخ محمد خليل هراس آراء المفسّرين في بيان معنى هذه الآية فقال :

١. رأي الجمهور ، الذي اختاره ابن كثير ورواه عن الحسن ، وهو : الرأي الذي يُفسّر التّوفيّ والإنامة.

٢. رأي قتادة، وهو: أنَّ في الكلام تقديمًا وتأخيرًا؛ والتقدير: "إني رافعك ومُتوفيك"، أي: بعد النزول.

٣. رأي ابن جرير في أنَّ المراد بالتوفي هو: نفس الرفع. والمعنى: أني قابضك من الأرض، ومُستوفيك ببدنك وروحك. ويُنسب هذا التفسير إلى ابن زيد. وهو الذي حكاه ابن كثير عن مطر الوراق.

وهذه الأقوال الثلاثة مُتَّفقة على أنه رُفِعَ حيًّا، وإن كان بعضها أصحَّ وأولى بالقبول من بعض. فأصحُّها: الأوَّل، وهو قول الجمهور، ويليهِ قول قتادة، ويليهِ قول ابن جرير.

وكلمة: "الوفاة"، كما تُطْلَق على الموت، تطلق على النوم أيضًا، لأن معناها في اللغة من استيفاء الحق وافيًا، أي: كاملاً لا نقص فيه. ولذا قال صاحب (القاموس): "أوفى فلانًا حقَّه: أعطاه وافيًا، كوفاه ووافاه، فاستوفاه وتوفَّاه".

وقد جاءت في القرآن بمعنى: "النوم"، في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠].

كما جاءت على المعنيين في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الزمر: ٤٢].

فالمراد بالوفاة في الآية: النوم وليس الموت.

قال ابن كثير - رحمه الله - : " فأخبر تعالى أنه رفعه - أي : عيسى # بعد ما توفاه بالنوم - على الصحيح المقطوع به - وخلّصه ممّن كان أراد أذيّته من اليهود الذين وشّوا به إلى بعض الملوك الكفرة في ذلك الزمان .

الآية الثانية : ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ١٥٧ ﴾ [النساء : ١٥٧ ، ١٥٨] .

قال الهراس - رحمه الله - : " فالآية صريحة في أنه رفعه حيًّا ؛ لأنه ذكر الرفع وأثبتته مكان الذي نفاه من القتل والصلب . ولو كان عيسى # قد مات في الأرض ودُفن .

وأنّ المراد بالرفع : رفعُ روحه أو منزلته كما يزعم المنكرون ، لما حسنُ ذكر الرفع في مقابل نفى القتل والصلب ؛ لأنّ الذي يناسب نفى القتل والصلب عنه هو : رفعه حيًّا لا موته ، وإلّا لقال : " وما قتلوه وما صلبوه ، بل الله هو الذي أماته " .

وكيف يتوهم متوهم أنّ المراد بقوله تعالى : ﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ هو : رفع روحه ، وهو إنما ذكر لإبطال ما زعموه من قتله وصلبه ، ورفع الروح لا يُبطل القتل والصلب بل يجامعهما ؛ فإنهما لو قتلوه فرضًا ، لُرُفعت روحه إلى الله . على أنّ في إخباره ﷺ بأنه رفعه إليه ، ما يشعر باختصاصه بذلك ؛ والذي يمكن أن يختص به عيسى هو : رفعه حيًّا بجسده وروحه ؛ لأنّ أرواح جميع الأنبياء بل المؤمنين تُرفع إلى الله بعد الموت ، لا فرق بين عيسى وغيره ، فلا تظهر فيه الخصوصية .

وحياته # ليست كحياة مَنْ على الأرض يحتاج إلى الطعام والشراب، ويخضع للسنن والنواميس الكونية كسائر الأحياء، وإنما حياته حياة خاصة عند الله **وَعَلَى** لا يشعر بالضرورات الجسدية من طعام أو شراب أو نحوهما.

٢. جاءت آيات أيضاً تدل على نزوله إلى الأرض في آخر الزمان. من ذلك:

أ. قوله تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران: ٤٦].

وقوله تعالى: ﴿تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ [المائدة: ١١٠].

نقل الشيخ الهراس عن ابن جرير: أن عيسى # كَلَّمَ الناس في المهدي، وسيكلمهم إذا قتل الدجال وهو يومئذ كهل. ثم قال: "وهذا الذي نقلناه عن ابن جرير، هو: قول عامة أهل التفسير؛ كلهم يفسرون الآية به، ويجعلونها دليلاً على نزول عيسى #. وهذا هو الحق الذي لا مزية فيه؛ فإن قوله سبحانه: ﴿وَكَهْلًا﴾ معطوف على متعلق الظرف قبله، داخل معه في حكمه. والتقدير: ويكلم الناس طفلاً في المهدي، ويكلمهم كهلاً. فإذا كان كلامه في حال الطفولة عقب الولادة مباشرة آية، فلا بد أن المعطوف عليه - وهو كلامه في حال الكهولة - كذلك، وإلا لم يُحتج إلى التنصيص عليه، لأن الكلام من الكهل أمر مألوف معتاد، فلا يحسن الإخبار به، لا سيما في مقام البشارة؛ بل لا بد أن يكون المراد بهذا الخبر: أن كلامه كهلاً يكون آية ككلامه طفلاً، بمعنى: أنه سيرفع إلى السماء قبل أن يكتهل، ثم ينزل فيبقى في الأرض إلى أن يكتهل ويكلم الناس كهلاً. وقد ذهب جمهور المحدثين والمؤرخين إلى أنه # رُفِعَ وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة، وأنه سيمكث في الأرض إذا نزل أربعين سنة، كما جاء في الحديث الصحيح".

ب. قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَعَلَّمَ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمُوتُ بِهَا وَاتَّبِعُونِ هَٰذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [الزُّخْرُف: ٦١].

الصحيح: أن الضمير في قوله: ﴿وَإِنَّهُ﴾: يعود على عيسى # أي: أن خروجه من أعلام الساعة وأماراتها، لأنه ينزل قبيل قيامها.

والذي يدلّ على ذلك: أن سياق الآيات في ذكره، وصرف الكلام عما هو في سياقه إلى غيره بغير حُجّة غير جائز؛ ويؤيد هذا المعنى: القراءة الأخرى: ﴿وَإِنَّهُ لَعَلَّمَ لِّلسَّاعَةِ﴾، أي: أمارّة ودليل على وقوع السّاعة.

ج. قال تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٥٩].

قوله: ﴿قَبْلَ مَوْتِهِ﴾: ذكر العلماء فيها وجهين في عود الضمير:

الأول: قبل موت عيسى # .

الثاني: قبل موت الكتابي.

قال ابن جرير: "وأولى الأقوال بالصّحّة والصواب: قول من قال: تأويل ذلك: وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمننّ بعيسى قبل موت عيسى".

وقال ابن كثير: "ولا شك أنّ هذا الذي قاله ابن جرير هو الصحيح، لأنه المقصود من سياق الآية في تقرير بطلان ما ادّعته اليهود من قتل عيسى وصلبه، وتسليم من سلّم لهم من النصارى الجهلة لذلك، فأخبر الله أنه لم يكن الأمر كذلك، وإنما شُبّه لهم، فقتلوا الشّبّه وهم لا يتبينون ذلك. ثم إنه رفعه إليه، وإنه باق حيّ، وإنه سينزل قبل يوم القيامة - كما دلت عليه الأحاديث المتواترة - فيقتل مسيح الضلالة، ويكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية؛ يعني: لا

يقبلها من أحد من أهل الأديان، بل لا يقبل إلا الإسلام أو السيف. فأخبرت هذه الآية الكريمة أنه يؤمن به جميع أهل الكتاب حينئذ، ولا يتخلف عن التصديق به واحد منهم".

قال عبد الله الغماري: "إن احتمال عود الضمير في: ﴿مَوْتِهِ﴾ على الكتابي ضعيف، واحتمال عوده في: ﴿بِهِ﴾ على غير عيسى باطل. والاحتمالات الضعيفة والباطلة لا تنهض للحجّة، ولا تقوى للاستمسك؛ فتكون الآية الكريمة نصّاً في حياة عيسى ونزوله بمعونة ما ذكر. واللفظ يكون نصّاً بنفسه تارة، وبما ينضم إليه من القرائن تارة أخرى، وليس كلّ احتمال في اللفظ يؤثر في نصّيته كما يتوهم كثير ممن لم يحكموا قواعد علم الأصول".

وقد روى الإمام أحمد بسنده، من حديث أبي هريرة، ما يؤيد هذا التفسير. قال: قال رسول الله ﷺ: ((يَنْزِلُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ، فَيَقْتُلُ الْخَنَازِيرَ، وَيَمْحُو الصَّلِيبَ، وَتُجْمَعُ لَهُ الصَّلَاةُ، وَيُعْطَى الْمَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَ، وَيَضَعَ الْخَرَاجَ. وَيُنْزِلُ الرُّوحَاءُ، فَيَحْجُّ مِنْهَا، أَوْ يَعْتَمِرُ، أَوْ يَجْمَعُهُمَا)). قال القائل - حنظلة -: وتلا أبو هريرة: ﴿وَأَنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَ بِهِ. قَبْلَ مَوْتِهِ. وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾؛ فزعم حنظلة أنّ أبا هريرة قال: يؤمن به قبل موته: عيسى، فلا أدري. هذا كلّ حديث النبي ﷺ أو شيء قاله أبو هريرة.

٣. وأما أحاديث نزوله # فقد نصّ العلماء على تواترها:

قال ابن كثير - رحمه الله - بعد ذكره الأحاديث الدالة على نزوله، قال: "فهذه أحاديث متواترة عن رسول الله ﷺ من رواية أبي هريرة، وابن مسعود، وعثمان بن أبي العاص، وأبي أمامة، والنّوأس بن سمعان، وعبد الله بن عمرو بن العاص، ومُجمّع بن جارية، وأبي شريح، وحذيفة بن أسيد { وفيها دلالة

على صفة نزوله، ومكانه من أنه بالشام بل بدمشق عند المنارة الشرقية، وأن ذلك يكون عند إقامة صلاة الصبح. وهذا إخبار من النبي ﷺ بذلك، وتقرير وتشريع وتسويغ له على ذلك في ذلك الزمان".

وقال عبد الله الغماري، بعد أن استوعب كل ما ورد من أحاديث وآثار، وذكرها بطرقها وأسانيدها: "فهذه ستون حديثاً يرويه عن النبي ﷺ ثمانية وعشرون صحابياً وثلاثة تابعين، بألفاظ مختلفة وأسانيد متعددة، كلها تصرّح بنزول عيسى # تصرّحاً لا يحتمل تأويلاً".

فأحاديث نزوله # ثابتة بالتواتر المعنوي، ولو كانت آحاداً؛ لوجب علينا التسليم لها، والإيمان بمضمونها متى ثبتت صحّتها عن رسول الله ﷺ وإن دلت على عقيدة، خلافاً لمن أبى ذلك.

وأما زعم شلتوت بأنها أحاديث مضطربة في متونها، منكّرة في معانيها:

أجاب عن ذلك عبد الله الغماري في ردّه عليه، فقال: "وهذا غير صحيح؛ فإنّ تلك الأحاديث أو الروايات - على حدّ تعبيره - كلّها متّفقة على الإخبار بنزول عيسى، وأنه يقتل الدّجال والخنزير، ويكسر الصليب... إلخ، ما جاء فيها. غاية ما في الأمر، أنّ بعضاً منها يفصل وآخر يُجمل، وبعضاً يوجز وآخر يُطنب؛ وهذا كما يفعل القرآن العظيم، إذ يورد القصة الواحدة في سور متعدّدة بأساليب مختلفة يزيد بعضها على بعض، بحيث لا يمكن جمع أطراف القصة إلا بقراءة السور التي ذكرت فيها. فلعلّ صاحب الفتوى ظنّ مثل هذا التخالف - الذي يقوّي شأن الحديث، ويدلّ على تعدّد مخارجه - تعارضاً، فأخطأ، وأضعف خطأه حيث ادّعى أنه لا مجال معه للجمع بينها. وذلك أنه على فرض وجود تعارض، فالجمع

ممكن لو أمعن فكره، وأمضى نظره، وأخلص في بحثه؛ لكنه أرسل قوله بتعذر الجمع دعوى تتعثر في أذيال الخجل".

والزعم بأنها ليست مُحكمة الدلالة؛ ولذا أولها العلماء قديماً وحديثاً، زعم لا أساس له من الصحة، ودعوة باطلة ليس لها ما يسندها؛ كيف وقد نصت الأحاديث صراحة على نزوله # ولم يأت ما يعارض ذلك تصريحاً أو تلميحاً، وأجمعت الأمة على ما دلت عليه.

وتأويل من أولها إنما هو تحريف وتبديل، وردّ للنصوص الثابتة الصريحة، ولا حجة في قوله.

يقول الشيخ أحمد محمد شاكر: "وقد لعب المجددون، أو المجردون في عصرنا الذي نحيا فيه، بهذه الأحاديث الدالة صراحة على نزول عيسى بن مريم # في آخر الزمان قبل انقضاء الحياة الدنيا، بالتأويل المنطوي على الإنكار تارة، وبالإنكار الصريح أخرى! ذلك أنهم - في حقيقة أمرهم - لا يؤمنون بالغيب، أو لا يكادون يؤمنون. وهي أحاديث متواترة المعنى في مجموعها، يُعلم مضمون ما فيها من الدين بالضرورة، فلا يُجديهم الإنكار ولا التأويل".

٤. لا شك أن النصوص من القرآن والسنة دلت على رفعه إلى السماء، وأنه حيّ بروحه وجسده، وأنه سينزل في آخر الزمان:

وانعقد الإجماع على ذلك، فوجب على كل مسلم أن يؤمن بما دلت عليه تلك النصوص، وأن يجمع قلبه على اعتقاد ما جاء فيها. ومن المعلوم: أن إنكار ما ثبت من الدين بالضرورة يُعدّ كفراً.

قال الشيخ الشنقيطي: "يجب شرعاً اعتقاد أن عيسى عليه السلام لا زال حياً إلى الآن، وأنه لا بد أن ينزل في آخر الزمان، حاكماً بشرع نبينا -عليه الصلاة والسلام- ومجاهداً في سبيل الله تعالى، كما تواتر عن الصادق المصدوق. وإنما وجب اعتقاد ذلك، لأن الله تعالى أخبر في كتابه العزيز بقوله: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ (١٥٧) **بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ** [النساء: ١٥٧، ١٥٨].

وقد وردت الأحاديث المتواترة كما سبق... ولم يصح حديث بموته ثممكن معارضته لما صح بالتواتر من نزوله في آخر الزمان. وإذا أخبر القرآن أنه رُفع ولم يُقتل، وبين النبي ﷺ لنا أنه سينزل في آخر الزمان، وفصل لنا أحواله بعد نزوله تفصيلاً رافعاً لكل احتمال... وجب اعتقاد ذلك على كل مسلم؛ ومن شك فيه فيكون كافراً بإجماع الأمة؛ لأنه مما علم من الدين ضرورة بلا نزاع، وكل إيراد عليه من الملاحدة والجهلة باطل لا ينبغي لكل من اتصف بالعلم أن يلتفت إليه.

وقال عبد الله الغماري، في رده على شلتوت: "وبعد، فإني أرى أن كل من يُماري في هذا الأمر بعد هذا البيان، فإنه مُبتدع ضال، إن لم يكن كافراً -والعياذ بالله. فالواجب أن يُهجَر ويُجتنب. وليست المسألة مسألة خلاف يُعذر فيها المخالف، بل هي مسألة إجماع أجمعت عليه الأمة وتواترت به النصوص، كما أنها من جنس الأخبار التي لا مجال فيها للرأي والاجتهاد".

الطعن في أحاديث صحيحة، وفي مصادر السنة

عناصر الدرس

- العنصر الأول : الطعن في بعض الأحاديث الصحيحة: حديث ١٣٣
موسى # وملك الموت
- العنصر الثاني : الطعن في حديث وقوع الذباب في الإناء ١٤٢
- العنصر الثالث : الطعن في أعظم مصادر السنة: "الصحيحين" ١٥٨
- العنصر الرابع : الكلام على بعض أحاديث "الصحيحين"، ١٦٢
وتوجيهه، والردّ عليه

الطعن في بعض الأحاديث الصحيحة: حديث موسى # وملك الموت

أشهر من فعل ذلك، قديماً وحديثاً:

لقد وجه بعض الطوائف والأفراد نقده لأحاديث بعينها، بدعوى أنّ فيها نكارة، وأنها تخالف العقل والواقع! دون التفات منهم لكونها صحيحة ثابتة، ولا لكونها مما جاء في (الصحيحين) أو أحدهما، ولا لكونها مما احتجّ بها أهل الاختصاص، وهم: المحدثون، والحفاظ، والنقاد، الذين عليهم المعول في هذا الشأن.

وممن نحا هذا المنحى من المتقدمين: طوائف من أهل الكلام من الجهمية، والمعتزلة، وكذلك الشيعة. ومن المتأخرين: الشيخ: محمد رشيد رضا - في بدء أمره - ومحمود أبو ريّة، ومحمد توفيق صدقي، ومحمد الغزالي، وغيرهم...

وسوف أستعرض كلامهم هنا في حديثين صحيحين طعنوا فيهما، هما: حديث: فقء موسى # عين ملك الموت، وحديث: وقوع الذباب في الإناء. ثم أتبع ذلك بالرد العلميّ عليهم في ذلك.

حديث موسى # وملك الموت:

روى البخاري ومسلم، من حديث أبي هريرة < : أنه قال: ((أُرسل ملك الموت إلى موسى # فلما جاءه صكه ففقا عينه. فرجع إلى ربه، فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت. قال: فردّ الله إليه عينه، وقال: ارجع إليه، فقلّ له: يضع يده على متن ثور، فله بما غطّت يده بكلّ شعرة سنة. قال: أي رب!

ثم مه؟ قال: ثم الموت. قال: فالآن. فسأل الله أن يُدنيه من الأرض المقدسة رمية بحجر. فقال رسول الله ﷺ: فلو كنتُ ثمَّ، لأريتكم قبره إلى جانب الطريق تحت الكثيب الأحمر)).

هذا حديث صحيح، حكّم أهل الحديث بصحّته، وقد حمّله أهل السنّة على ظاهره، وأنّ موسى # فقاً عين ملك الموت المتمثّل في تلك الصورة حقيقة؛ وقد فعل ذلك - بإذن من الله تعالى.

وهذا خبر إنما يُدرك معناه من لم يُحرّم التوفيق لإصابة الحقّ.

فإن الله أرسل ملك الموت إلى موسى # رسالة ابتلاء واختبار، وهو سبحانه لا يريد إمضاء ما أمر به، كما أمر إبراهيم # من قبل بذبح ابنه أمر ابتلاء واختبار. وقد جاءه الملك في صورة لا يعرفه عليها، وكان موسى # غيوراً، وقد رأى رجلاً في داره لا يعرفه، فلطمه ففقأ عينه.

ومن المعلوم في شرعنا: أنّ من فقأ عين الدّاخِل داره بغير إذنه، أو الناظر إلى بيته من غير أمره، فلا حرج عليه. فما فعله موسى كان مُباحاً له لا حرج عليه في فعله؛ لأن ذلك ممّا يجوز اتّفاق الشرائع فيه.

فرجع ملك الموت إلى ربّه وأخبره بما فعل موسى # فأمره أمر ابتلاء واختبار آخر لموسى # بأن يضع يده على متن ثور، وله بما غطّت يده من شعره بكل شعرة سنّة. فلمّا علِم موسى # أنّه ملك الموت، وأنه جاء بأمر من عند الله، طابت نفسه بالموت ولم يستمهل، وقال: فالآن.

فلو علِمه موسى # في المرّة الأولى لما فعل ما فعل. هذا ما ذهب إليه أصحاب الحديث، خلافاً لمن زعم أنهم حمالة الخطب، ورعاة الليل، يجمعون ما لا

ينتفعون به ، ويروون ما لا يؤجرون عليه ، ويقولون بما يُبطله الإسلام ، جهلاً منه
لمعاني الأخبار ، وترك التفقه في الآثار ، معتمداً منه على رأيه المنكوس ، وقياسه
المعكوس.

قال النووي - رحمه الله - : "قال المازري : وقد أنكر بعض الملاحدة هذا
الحديث ، وأنكر تصوّره : قالوا : كيف يجوز على موسى فقء عَيْن ملك الموت ؟
قال : وأجاب العلماء عن هذا بأجوبة :

أحدها : أنه لا يمتنع أن يكون موسى # قد أذن الله تعالى له في هذه اللطمة ،
ويكون ذلك امتحاناً للملطوم ، والله سبحانه يفعل في خلقه ما يشاء ، ويمتحنهم بما
أراد.

والثاني : أن هذا على المجاز ؛ والمراد : أن موسى ناظره وحاجّه فغلبه بالحُجّة.
ويقال : فقاً فلانٌ عَيْن فلان ، إذا غالبه بالحُجّة. ويقال : عورتُ الشيء ، إذا
أدخلت فيه نقصاً. قال : وفي هذا ضعف ؛ لقوله عليه السلام ((فَرَدَّ اللَّهُ عَيْنَهُ)). فإن قيل :
أراد : ردَّ حُجَّتَهُ ، كان بعيداً.

والثالث : أن موسى # لم يعلم أنه ملك من عند الله ، وظن أنه رجل قصده
يريد نفسه ، فدافعه عنها ، فأدّت المدافعة إلى فقء عَيْنه ، لا أنه قصدها بالفقء.
وتؤيّد رواية : صكّه. وهذا جواب الإمام أبي بكر بن خزيمة وغيره من المتقدمين.
واختاره المازري والقاضي عياض. قالوا : وليس في الحديث تصريح بأنه تعمّد
فقء عَيْنه.

فإن قيل : فقد اعترف موسى حين جاءه ثانياً بأنه ملك الموت !.

فالجواب: أنه أتاه في المرة الثانية بعلامة علم بها أنه ملك الموت ، فاستسلم ، بخلاف المرة الأولى.

وقد أثار محمود أبو رية ، ومحمد الغزالي بعض الشبهات حول هذا الحديث ، أجمالها في النقاط التالية :

١ . أنه مروي عن أبي هريرة - وقد جادل البعض في صحته - ، وأن في متنه علة قاذحة تنزل به عن مرتبة الصحة . والعلة في المتن يُبصرها المحققون ، وتخفى على أصحاب الفكر السطحي .

٢ . أنه مُشكل وتفوح منه رائحة الإسرائيليات .

٣ . أن متنه يُثير الريبة ؛ لأنه يفيد أن موسى يكره الموت ، ولا يحب لقاء الله ؛ وهذا معنى مرفوض عند الأنبياء والصالحين ، لما جاء في الحديث الآخر : ((مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ ، أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ)).

٤ . أن الملائكة لا تعرض لهم العاهات التي تعرض للبشر من عمى وعور .

أما الشبهة الأولى :

١ . أنه مروي عن أبي هريرة - وقد جادل البعض في صحته - ، وأن في متنه علة قاذحة تنزل به عن مرتبة الصحة . والعلة في المتن يُبصرها المحققون ، وتخفى على أصحاب الفكر السطحي :

الجواب :

أولاً: هذا حديث صحيح ، تلقاه علماء الحديث بالقبول والتسليم ، لأنه ورد إليهم عن طريق الثقات الأثبات المأمونين ؛ ولذا أوردوه في دواوين الإسلام من صحاح وسنن وجوامع ، مسلمين بصحته معتقدين بمضمونه .

وقد رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما، والنسائي في سننه، والإمام أحمد في مسنده، وابن حبان في صحيحه، وعبد الرزاق في مصنفه، وابن قتيبة في (تأويل مختلف الحديث)، وغيرهم...

وقد تصدّى جمع من علماء الإسلام والأئمة الأعلام للردّ على مَنْ طعن فيه بالكذب، ودحضوا شبهاتهم، وكشفوا غوارهم، فلم يبق لدعي حجة بوجه.

ثانيًا: لم يُبين هؤلاء الطاعنون مَنْ هؤلاء الذين جادلوا في صحته، ولعلمهم يعنون مَنْ وصفهم المازري بالملحدين؛ فهؤلاء لا حجة في قولهم، ولو أجمعوا على ذلك، كيف وهم ملحدون؟! ومن العار - بل من الضلال - أن يكون سلف هذين في تصحيح الأحاديث وتضعيفها هؤلاء.

ثالثًا: ما هي العلة القادحة التي ادّعاها هؤلاء في متن هذا الحديث؟ ومَنْ سبقهم إليها من علماء الإسلام الذين يؤخذ بقولهم ويعتمد على تصحيحهم وتضعيفهم؟.

رابعًا: قول الغزالي: "العلّة في المتون يُبصرها المحققون، وتخفى على أصحاب الفكر السطحي".

مَنْ هُم المحققون الذين يعنيه الغزالي؟ لعله يعني النّظام وشيعته، الذين كشف ضلالهم ابن قتيبة وابن خزيمة وغيرهم حول هذا الحديث، أو لعله يعني مَنْ سمّاهم المازري بالملحدين؛ فإن لم يكونوا هؤلاء، فلم لم يكشف لنا عن أسمائهم، أو على الأقل اسم واحد منهم؟!

ثم مَنْ هم أصحاب الفكر السطحي؟ أظنه يعني: الإمام أحمد، والبخاري، ومسلمًا، والنسائي، وابن قتيبة، وابن خزيمة، والمازري، والقاضي عياض،

والنووي، وغيرهم من أئمة الإسلام وعلمائه، ممن روى هذا الحديث، وحكم بصحته، وآمن به، وردّ كيد الطاعنين فيه.

إنها إساءة بالغة تُوجّه لعلماء الإسلام وأئمتهم، ممن اعترفت لهم الأمة بالفضل، وأجمعت على جلالتهم وعلوّ قدرهم. وعلى النقيض من هذا، يُمدح أهل البدع والضلال ويُمجّدون. إنه جور وظلم وتجنُّ على العلم وأهله؛ نسأل الله السلامة والعافية.

٢. الزعم بأنه مُشكل، وأنه تفوح منه رائحة الإسرائيليات:

الجواب:

لا إشكال في الحديث - كما توهم أبو ريّة - والحديث مرفوع ثابت رفعه إلى النبي ﷺ كما جاء في رواية همام بن منبه. ورواية طاوس أيضاً لها حكم الرفع، لأنه ممّا لا مجال للرأي فيه، وما كان كذلك فله حكم الرفع؛ فهذا يبعد كونه من الإسرائيليات.

ولو كان كذلك، لما خفي على علماء الأمة وجهابذتها، ولسارعوا ببيان ذلك وإيضاحه؛ وهم أعلم بذلك وأوعى.

قال الشيخ المعلمي في ردّه على أبي ريّة: "قد علمنا أنّ كلام الأنبياء كلّ حقّ من مشكاة واحدة، وأنّ الرب الذي أوحى إلى أنبياء بني إسرائيل هو الذي أوحى إلى محمد ﷺ ولو جاز الحكم بالرائحة لما ساغ أدنى تشكّك في حكم البخاري، لأنه أعرف الناس برائحة الحديث النبوي، وبالنسبة إليه يكون أبو ريّة أخشم، فاقد الشّمّ أو فاسده".

٣. إن كراهية الموت أمر فطري في البشر، وقد شرع الله الدِّفاع عن النفس، ونهى عن إلقائها في التهلكة:

وقد اتخذ الأنبياء - مع أنهم أكثر الناس شجاعة - من الأسباب الواقية المشروعة ما يدفعون به الأخطار وغوائل الأعداء.

فالنبي ﷺ هاجر خفية، واختفى في الغار، وأعمى أخباره عن الأعداء، واتخذ حراساً يحرسونه حتى نزل قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧] فصرفهم عن حراسته، وظاهر يوم أحد بين درعين.

وقد وقع لموسى # من ذلك أمور، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا نُتْزَعَتْ رَأَاهَا جَانٌّ وَلَى مُدَبِّرًا لَمْ يَعْقِبْ يَمْوَسَى أَقْبَلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْأَمْنِينَ﴾ [القصص: ٢٣١].

وقال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَمْوَسَى إِنَّكَ أَلَمَّا يَأْتِمُرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنْ لَكَ مِنَ النَّصِيحِ كُنْ ﴿٢٠﴾ فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٢٠].

وهذا كله من الأسباب الشرعية المعقولة، التي لا تخدش في مقام الأنبياء، ولا مكانتهم.

وموسى # لم يعلم أن ذلك المعتدي عليه ملك الموت، ولذلك لطمه دفاعاً عن نفسه ورداً لغائلته، لا فراراً من موت، ولا رغبة في حياة؛ ولذا لما علم في المرة الثانية أنه ملك الموت رغب في لقاء ربه، واختار الموت دون الحياة.

ولا معارضة بين هذا الحديث وبين حديث: ((مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ)). وهذا بيانه:

روى مسلم، بسنده إلى عائشة > قالت: قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ أَحَبَّ لقاء الله أَحَبَّ لقاءه، وَمَنْ كَرِهَ لقاء الله كَرِهَ لقاءه. فقلت: يا نبي الله، أَكراهية الموت؟ فكلنا نكره الموت. فقال: ليس كذلك، ولكن المؤمن إذا بُشِّرَ برحمة الله ورضوانه وجنته، أَحَبَّ لقاء الله، فأحِبَّ لقاءه. وَإِنَّ الكافر إذا بُشِّرَ بعذاب الله وسخطه، كَرِهَ لقاء الله، وكَرِهَ لقاءه)).

وروى بسنده عنها > قالت: قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ أَحَبَّ لقاء الله أَحَبَّ لقاءه، وَمَنْ كَرِهَ لقاء الله كَرِهَ لقاءه. والموت قَبْلَ لقاء الله)).

وروى بسنده أيضًا، عن شريح بن هانئ، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ أَحَبَّ لقاء الله أَحَبَّ لقاءه، وَمَنْ كَرِهَ لقاء الله كَرِهَ لقاءه)). فأتيت عائشة فقلت: يا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ. أَسَمِعْتَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَذْكُرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ حَدِيثًا؟ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ هَلَكْنَا. فقالت: إِنَّ الْهَالِكَ مَنْ هَلَكَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وما ذاك؟ قال: قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ أَحَبَّ لقاء الله أَحَبَّ لقاءه، وَمَنْ كَرِهَ لقاء الله كَرِهَ لقاءه)). وليس منا أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ يَكْرَهُ الموت. فقالت: قد قاله رسول الله ﷺ، وليس بالذي تذهب إليه؛ ولكن إذا شَخَصَ البصر، وحشرج الصدر، واقتشعر الجلد، وتشنجت الأصابع، فعند ذلك مَنْ أَحَبَّ لقاء الله أَحَبَّ لقاءه، وَمَنْ كَرِهَ لقاء الله كَرِهَ لقاءه.

قال النووي -رحمه الله-: "هذا الحديث يُفسر آخره أوله، ويُبين المراد بباقي الأحاديث المطلقة: مَنْ أَحَبَّ لقاء الله، وَمَنْ كَرِهَ لقاء الله.

ومعنى الحديث: أَنَّ الكراهة المُعتبرة هي التي تكون عند النَّزع في حالة لا تُقبل توبته ولا غيرها، فحينئذ يُبشِّر كل إنسان بما هو صائر إليه وما أُعِدَّ له، ويكشف له عن ذلك".

ومن هنا، يتبين أنّ حب لقاء الله وكرهيته ليسا على إطلاقهما، وإنما ذلك مقيد بوقت محدود وزمن معين، وهو الذي نصّ عليه الحديث: **((إذا شَخَص البصر...))** إلخ.

وبين ذلك النووي - رحمه الله. وليست هي كراهية الموت التي طُبِعَ عليها البشر قبل تلك الحال. وقد خَطَأَ رسول الله ﷺ مَنْ فهم ذلك. والحال التي جابه فيها موسى ملك الموت - عليهما السلام - ليست هي الحال التي عناها النبي ﷺ يذكر الحديث.

٤. القول بأنّ الملائكة لا تعرض لهم العاهات التي تعرض للبشر، دعوى تحتاج إلى دليل. وما المانع في ذلك؟:

وهم خلق من خلق الله وُجدوا من عدم، فوهب الله لهم الحياة، ثم يموتون ويفتَنون بقدرة الله تعالى؛ فمن جاز عليه الموت، فغيره ممّا هو دونه من العاهات أولى بالجواز.

وقد جاء في القرآن والسنة ما يُثبت أنّ الملائكة يتمثلون في صور البشر، كما جاءوا إلى إبراهيم # ولوط # وكما تمثّل الملك لمريم - عليها السلام - في صورة رجل، كما قال سبحانه: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧].

وقد كان جبريل # يأتي النبي ﷺ في صورة دحية الكلبي، وفي صورة رجل من الأعراب، فما المانع أن يتمثّل ملك الموت في صورة رجل، ثم يأتي إلى موسى # وهو لا يعرفه، وقد ظنه عادياً يريد الاعتداء عليه، فدافعه عن نفسه، فلطمه ففقأ عينه.

وليس ذلك بغريب على موسى # فقد وكز القبطي فقضى عليه، ولم يكن يريد ذلك، كما قال سبحانه: ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾ (١٥) قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿﴾ [الفصل: ١٥، ١٦].

واللطمة إنما أذهبت العين التي هي تخيل وتمثيل، وليست حقيقة، فلما عاد ملك الموت إلى حقيقته، لم ينتقص منه شيء؛ فتأثير اللطمة إنما كان على ذلك الجسد العارض، وفقء العين عبارة عن عاهة عارضة للصورة التي تمثل بها الملك، وليست للصورة التي خُلق عليها. ونفي الحقيقة هنا ليس نفياً لحقيقة اللطمة، ولا لتأثيرها، وإنما هو نفي لوقوعها على ذات الملك في خلقته الحقيقية.

الطعن في حديث وقوع الذباب في الإناء

حديث وقوع الذباب في الإناء:

روى البخاري بسنده إلى أبي هريرة < : أن رسول الله ﷺ قال: ((إذا وقع الذباب في إناء أحدكم، فليغمسه كله ثم ليطرحه! فإن في أحد جناحيه شفاء، وفي الآخر داء)). هذا حديث ثابت عن النبي ﷺ وقد تلقته الأمة بالقبول، وآمنت بمضمون ما جاء فيه.

وهو معجزة من معجزات نبينا ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى، ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٤].

وقد طعن أهل البدع والضلال قديماً في صحته بحجة أنه مخالف للعقل والواقع، وأثاروا الشبه من حوله، فانبرى للرد عليهم وكشف شُبّههم ودخضها علماء أجلاء، فواجهوهم بالحُجج الدامغة والأدلة البيّنة، فأزالوا تلك الشُّبه وبيّنوا فسادها.

من أولئك العلماء الأفاضل: الإمام ابن قتيبة الدينوري - رحمه الله - فقد ذكر في كتابه (تأويل مختلف الحديث): أنه حديث صحيح، وأنه رُوي بالفاظ، ثم قال: "إِنَّ مَنْ حَمَلَ أَمْرَ الدِّينِ عَلَى مَا شَاهَدَ، فَجَعَلَ الْبَهِيمَةَ لَا تَقُولُ، وَالطَّائِرُ لَا يُسَبِّحُ... وَالذِّبَابُ لَا يَعْلَمُ مَوْضِعَ السَّمِّ وَمَوْضِعَ الشِّفَاءِ، وَاعْتَرَضَ عَلَى مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ، مِمَّا لَا يَفْهَمُهُ... فَإِنَّهُ مُنْسَلَخٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، مُعْطَلٌ... مُخَالَفٌ لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ وَلِمَا دَرَجَ عَلَيْهِ الْخِيَارُ مِنْ صَحَابَتِهِ وَالتَّابِعُونَ.

وَمَنْ كَذَّبَ بَعْضَ مَا جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ كَمَنْ كَذَّبَ بِهِ كُلُّهُ. وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا يُنْكِرُ هَذَا، إِلَّا قَوْمًا مِنَ الدَّهْرِيَّةِ، وَقَدْ اتَّبَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، وَالْجَهْمِيَّةِ".

ومن أولئك أيضاً: الإمام الطحاوي - رحمه الله - في كتابه (مشكل الآثار)، فقال - بعد ذكره للحديث ومن رواه من الصحابة، { : "قال قائل من أهل الجهل بأثر رسول الله ﷺ وبوجوهها: وهل للذباب من اختيار حتى يقدم أحد جناحيه لمعنى فيه، ويؤخر الآخر لمعنى فيه خلاف ذلك المعنى؟!.

فكان جوابنا في ذلك له بتوفيق الله ﷻ وعونه: "أنه لو قرأ كتاب الله ﷻ قراءة متفهم لما يقرأ منه لوجد فيه ما يدل على صدق قول رسول الله ﷺ هذا، وهو قوله ﷻ: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ

﴿٦٨﴾ ثُمَّ كُلِّ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلًّا يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴿٦٩﴾ [النحل: ٦٨ ، ٦٩].

وكان وحي الله إليها هو: إلهامه إياها أن تفعل ما أمرها به؛ فمِثْل ذلك: الذباب ألهمه ﴿٦٨﴾ ما ألهمه مما يكون سبباً لإتيانه لما أراد منه من غمس أحد جناحيه فيما يقع فيه مما فيه الداء، والتوقي بجناحه الآخر الذي فيه الشفاء".

وجاء المحدثون، من أمثال: محمد توفيق صدقي، ومحمود أبو ريّة، وغيرهما... فطعنوا في هذا الحديث، كما طعن فيه أسلافهم أهل الابتداع من قبل، ولم ينزجروا بردود العلماء السابقين، فزادوا شبه أولئك شبهاً أخرى أنتجت عقولهم التي جهلت حرمة النصوص، وران عليها ظلام قاتم، فلم تستوعب ولم تع معاني تلك النصوص، فسارعت إلى الإنكار والردّ والطعن كما هو ديدنها ومنهجها بكل نصّ جهلت معناه.

وخلاصة ما جاء في كلامهم من شبه حول هذا الحديث، يمكن إجمالها في الآتي:

١. كونه أخرج البخاري لا يمنع ذلك من التماس علة في رجاله تمنع من صحته، والعلة هي:

أ. أنه قد انفرد به ابن حنين.

ب. أنه من رواية أبي هريرة، وقد انفرد به.

٢. أنه حديث آحاد يُفيد الظنّ، فلا إشكال في ردّه، وهو غريب عن التشريع، لأنه يُنافي قاعدة تحريم الضارّ، واجتناب النجاسة، وغريب عن

الرأي ؛ لأنه يفرّق بين جناحي الذباب ، فيدّعي أنّ أحدهما به سمّ ضار ،
والآخر ترياق نافع .

٣ . أثبت العلم بطلانه ؛ لأن العلم يقطع بمضارّ الذّباب .

٤ . أنّ موضوع مَنّنه ليس من عقائد الإسلام ، ولا من عباداته ، ولا من
شرائعه ، ولا التزم المسلمون العلم به ؛ بل لم يعمل به أحد منهم ، لأنه لا
دخل له في التشريع ، وإنما هو في أمر من أمور الدنيا ، كحديث تأبير
النخل ؛ وبالتالي من ارتاب فيه لم يضع من دينه شيئاً .

٥ . أنّ تصحيحه : من المطاعن التي تُنفّر عن الإسلام ، وتكون سبباً في ردّة
بعض ضعفاء الإيمان ، ويفتح على الدّين شُبُهَةً يستغلّها أعداء الإسلام .

٦ . أنّ البحث فيه عقيم ، لا يجب أن يشتغل الناس به ، وقد وصلوا إلى
مخترعات ومُكتشفات من العلوم ؛ ولذا يجب تركّ البحث فيه إلى ما وصل
إليه العلم من أحكام لا تُنقض ولا تُردّ .

الجواب :

١ . لم ينفرد البخاري - رحمه الله - بإخراج هذا الحديث ، كما أنّ أبا هريرة لم
ينفرد بروايته عن النبي ﷺ وعبيد بن حنين لم ينفرد بروايته عن أبي هريرة أيضاً :
فقد أخرجه البخاري ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والدارمي ، والبيهقي ، وابن خزيمة ،
وأحمد ، وابن حبان ، والبغوي ، وابن الجارود ، من حديث أبي هريرة < .

وأخرجه النسائي، وابن ماجه، والبيهقي، وأحمد، وابن حبان، والبغوي، من حديث أبي سعيد < وأخرجه البزار، والطبراني، من حديث أنس بن مالك > .
ورواه عن أبي هريرة جماعة من التابعين.

ولو لم يرد هذا الحديث إلا في (صحيح البخاري)، لكان صحيحاً مقبولاً؛ إذ البخاري هو أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، وأحاديثه في أعلى درجات الصّحة.

ومن العجيب: أنّ هذا الحديث لم يستدركه على البخاري أحد من أئمة الحديث، ولم يقدح في سنده أحد منهم، بل هو عندهم مما جاء على شرط البخاري في أعلى درجات الصّحة.

ولو تفرد به أبو هريرة < لما وجدوا إلى الطعن في صحته سبيلاً.

يقول الشيخ ناصر الدين الألباني، بعد إخرجه الحديث:

فقد ثبت الحديث بهذه الأسانيد الصحيحة، عن هؤلاء الصحابة الثلاثة: أبي هريرة، وأبي سعيد، وأنس، ثبوتاً لا مجال لردّه، ولا للتشكيك فيه. كما ثبت صدق أبي هريرة < في روايته إياه عن رسول الله ﷺ خلافاً لبعض غلاة الشيعة من المعاصرين، ومن تبعهم من الزائغين، حين طعنوا فيه > لروايته إياه، واتهموه بأنه يكذب فيه على رسول الله ﷺ وحاشاه من ذلك! فهذا هو التحقيق العلمي يُثبت أنه بريء من كلّ ذلك، وأنّ الطاعن فيه هو التحقيق بالطعن

فيه ؛ لأنهم رمّوا صحابياً بالبهت ، وردّوا حديث رسول الله ﷺ لمجرد عدم انطباقه مع عقولهم المريضة !.

وقد رواه عنه جماعة من الصحابة - كما علمت - وليت شعري ، هل علم هؤلاء بعدم تفرّد أبي هريرة بالحديث ، وهو حجة لو تفرّد ، أم جهلوا ذلك ؟ ! فإن كان الأول فلماذا يتعلّلون برواية أبي هريرة إياه ، ويوهمون الناس أنه لم يتابعه أحد من الأصحاب الكرام ؟ ! وإن كان الآخر ؛ فهلاًّ سألوا أهل الاختصاص والعلم بالحديث الشريف ؟ !

وما أحسن ما قيل :

فإن كنت لا تدري فتلك مُصيبة ❖ وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم
وعبيد بن حنين ثقة لا مطعن فيه ، ولم يذكره الحافظ فيمن تكلم فيهم من رجال البخاري في مقدّمته ، ولم أقف على من طعن في توثيقه من العلماء. ولعمري ، لو تفرّد برواية الحديث عن أبي هريرة لقبّل تفرّده ؛ فإنّ تفرّد مثله لا يقدر في صحّة الحديث.

قال ابن الصلاح - رحمه الله - :

"إذا انفرد الراوي بشيء ، نُظر فيه ، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط ، كان ما انفرد به شاذاً مردوداً ، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما أمر رواه هو لم يروّه غيره ، فيُنظر في هذا الراوي

المنفرد : فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ، لم يقدح الانفراد فيه... وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به ، كان انفراؤه خارماً له مزحزحاً له من حيز الصحيح".

ولورد الحديث الصحيح بتفرد الراوي الثقة له ، لرد كثير من الأحاديث ، وتعطلت كثير من المسائل عن دلالتها.

٢. كونه حديث آحاد ، ومن أجل ذلك سهل رده :

الجواب :

هذا قول مردود ، وحجة داحضة ؛ وقد سبق الكلام عن حديث الآحاد وحجته.

وقولهم بأنه غريب عن التشريع ؛ لأنه يُنافي قاعدة تحريم المضار واجتناب النجاسة :

يرده كلام العلماء في هذا : يقول الإمام ابن القيم - رحمه الله - : "واعلم أنّ في الذباب عندهم قوة سمّية يدل عليها الورم والحكة العارضة عن لسعه ، وهي بمنزلة السلاح ، فإذا سقط فيما يؤذيه اتقاه بسلاحه ؛ فأمر النبي ﷺ أن تُقابل تلك السُمّية بما أودعه الله سبحانه في جناحه الآخر من الشفاء ، فيُغمس كله في الماء والطعام ، فيقابل المادة السُمّية المادة النافعة ، فيزول ضررها. وهذا طب لا يهتدي إليه كبار الأطباء وأئمتهم ، بل هو خارج من مشكاة النبوة. ومع هذا ، فالطبيب

العالم العارف الموفق يخضع لهذا العلاج ، ويقرّ لمن جاء به بأنه أكمل الخلق على الإطلاق ، وأنه مؤيّد بوحي إلهي خارج عن القوّة البشرية".

وقال الشوكاني - رحمه الله - : "والفائدة في الأمر بغمسه جميعاً هي : أن يتّصل ما فيه من الدواء بالطعام أو الشراب ، كما اتّصل به الدواء ، فيتعادل الضرر والنافع ، فيندفع الضرر".

والقول بنجاسة الذّباب لا دليل عليه ، لأنه لا ملازمة بين الضرر والنجاسة ؛ ولذا كان هذا الحديث من أدلّة العلماء على أنّ الماء القليل لا ينجس بموت ما لا نفس له سائلة فيه ، إذ لم يُفصّل الحديث بين موت الذّباب وحياته عند غمسه.

وقال ابن القيم - رحمه الله - : "هذا الحديث فيه أمران :

- أمر فقهيّ.

- وأمر طبّيّ.

فأمّا الفقهيّ : فهو دليل ظاهر الدلالة جدّاً على أنّ الذّباب إذا مات في ماء أو مائع ، فإنّه لا ينجسه ، وهذا قول جمهور العلماء ؛ ولا يُعرف في السلف مخالف في ذلك.

ووجه الاستدلال به : أنّ النبي ﷺ أمر بمقلّهِ ، وهو : غمسه في الطعام ، ومعلوم أنّه يموت من ذلك ؛ ولا سيما إذا كان الطعام حارّاً ؛ فلو كان ينجّسه لكان أمراً بإفساد الطعام ، وهو ﷺ إنما أمر بإصلاحه ، ثم عدّى هذا الحكم إلى كلّ ما لا نفس له سائلة ، كالنحلة ، والزنبور ، والعنكبوت ، وأشباه ذلك... إذ الحكم يعمّ بعموم علّته ، وينتفي لا تنفّاء سببه. فلما كان سبب التنجس هو الدم المحتقن في

الحيوان بموته ، وكان ذلك مفقوداً فيما لا دم له سائل ، انتفى الحكم بالتنجس لانتفاء علته .

والقول بأنه لا فرق بين جناحي الذباب ، بأن يحمل أحدهما سماً والآخر شفاء ، قول يناهض الحديث ، بل ويخالف الواقع من اجتماع كثير من المتضادات في الجسم الواحد ، كما هو مُشاهد معروف .

٣. القول بأن العلم يُثبت بطلانه ، لأنه يقطع بمضارّ الذباب :

قول من جهل معنى الحديث ، وعجز عن فهمه :

والحديث - كما أسلفت - لم ينفِ ضرر الذباب ، بل نص على ذلك صراحة . وهل علماء الطب وغيرهم أحاطوا بكل شيء علماً ، حتى يصبح قولهم هو الفصل الذي لا يجوز مخالفته ؟ ! بل هم معترفون كل الاعتراف بأنهم عاجزون عن الإحاطة بكثير من الأمور .

وهناك نظريات كانت تؤخذ على وجه التسليم تبين فسادها فيما بعد ؛ إذ علومهم خاضعة للتجارب والاختبارات ، بينما الذي نطق به رسول الله ﷺ وحي من عند الله تعالى ، العليم بخفاء ما غاب عن الخلق جميعاً .

ولا زال علماء الطب يُطلّون على العالم في كل يوم باكتشافات جديدة لعقاقير طبية وأدوية واقية لم تكن عُرفت من قبل . فلماذا لا يكون ما يحمله الذباب على جناحه من شفاء ممّا خفي علمه عن الأطباء حتى اليوم ؟ إذ عدم العلم بالشيء لا يستلزم العلم بعدمه .

ثم هل يتوقف إيماننا بصدق كل حديث ورد فيه أمر طبيّ عن النبي ﷺ حتى يكشف لنا الأطباء بتجاربههم صدقه أو بطلانه؟! وأين إيماننا إذا بصدق نبوة رسول الله ﷺ ووحى الله إليه؟!.

إنّ حديث رسول الله ﷺ برهان قائم بنفسه ، لا يحتاج إلى دعم خارج عنه ؛ فعلى الأطباء ، بل والناس جميعاً ، التسليم بما جاء في هذا الحديث ، والتصديق به إن كانوا مسلمين ، وإن لم يكونوا كذلك ، فيلزمهم التوقف إن كانوا عقلاء . والمسلم لا يهتم كثيراً بثبوت الحديث من وجهة نظر الطب ما دام ثبت عن رسول الله ﷺ . كلُّ هذا يقال على فرض أنّ الطب الحديث لم يشهد لهذا الحديث بالصحة .

ومع ذلك ، فقد وُجد من الأطباء المعاصرين من أيدّ مضمون ما جاء في هذا الحديث من الناحية الطبيّة ، وهنالك كثير من البحوث والمقالات في هذا الجانب ، منها المطوّل ومنها المختصر ، أختار من بينها ما ذكره أحدهم في محاضرة بجمعية الهداية الإسلامية بمصر ، حيث قال : "يقع الذباب على المواد القذرة المملوءة بالجراثيم التي تنشأ منها الأمراض المختلفة ، فينقل بعضها بأطرافه ، ويأكل بعضاً ، فيتكوّن في جسمه من ذلك مادة سامّة يسميها علماء الطب بـ"مبعد البكتيريا" ، وهي تقتل كثيراً من جراثيم الأمراض ، ولا يمكن لتلك الجراثيم أن تبقى حية أو يكون لها تأثير في جسم الإنسان في حال وجود "مبعد البكتيريا" ، وأن هناك خاصية في أحد جناحي الذباب ، هي : أن يحوّل البكتيريا إلى ناحيته .

وعلى هذا، فإذا سقط الذباب في شراب أو طعام وألقى الجراثيم العالقة بأطرافه في ذلك الشراب، فإنَّ أقرب مبيد لتلك الجراثيم وأوّل واقٍ منها هو: "مبعد البكتيريا" الذي يحمله الذباب في جوفه قريباً من أحد جناحيه؛ فإذا كان هناك داء فدواؤه قريب منه، وغمس الذباب كله وطرحه كاف لقتل الجراثيم التي كانت عالقة، وكاف في إبطال عملها".

فالعلم الحديث يؤيد ما جاء في الحديث ويعضده، فهل بقي للمتشبّثين بذلك من حُجّة يحتاجون بها؟ اللهم إلا الهوى.

٤. الزعم بأن موضوعه ليس من عقائد الإسلام، ولا من عباداته... إلخ:

زعم قصد ما وراءه من تحقير للحديث، وتهوين لأمره، وتنفير الناس عنه. وهي دعوى تُردّد وتُكرّر كلما عجزوا عن إقامة الدليل على عدم صحة حديث ما؛ ولذلك يكثرون من ذكر هذه العبارات التي لا تدل إلا على تنصّل صاحبها من اتباع سنّة رسول الله ﷺ والعمل بها.

والإسلام دين كامل، بعقائده وعباداته ومعاملاته وأخلاقه، لا يُحقر جزء من جزئياته، ولا فرع من فروعها، ولا يُستهان به. وقد أمر الله المؤمنين بالتمسك بكل شعب الإيمان وشرائع الإسلام، من غير تفريط في جانب منها مع القدرة على ذلك.

قال الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: ٢٠٨].

قال ابن كثير - رحمه الله - في معنى هذه الآية :

"يقول الله تعالى ، أمراً عباده المؤمنين المصدقين برسوله : أن يأخذوا بجميع عرى الإسلام وشرائعه ، والعمل بجميع أوامره ، وترك جميع زواجره ، ما استطاعوا من ذلك".

والقول بأنه لم يعمل به أحد من المسلمين ، قولٌ عارٍ عن الصحة ، ودعوى جريئة جاء الحق بخلافها.

روى عبد الله بن المثنى ، عن عمه ثمامة : أنه حدثه ، قال : كنا عند أنس ، فوقع ذباب في إناء ، فقال أنس بأصبعه فغمسه في ذلك الإناء ثلاثاً ، ثم قال : بسم الله. وقال : ((إن رسول الله ﷺ أمرهم أن يفعلوا ذلك)).

وروى أحمد ، من طريق سعيد بن خالد قال : "دخلت على أبي سلمة ، فأتانا بزبد وكتلة ، فأسقط ذباب في الطعام ، فجعل أبو سلمة يَمُقله بأصبعه فيه ، فقلت : يا خال ! ما تصنع ؟ فقال : إنّ أبا سعيد الخدري حدثني عن رسول الله ﷺ : ((إن أحد جناحي الذباب سُمّ والآخر شفاء ، فإذا وقع في الطعام ، فأمقلوه ؛ فإنه يُقدّم السُمّ ويؤخّر الشفاء)).

فأنس صحابي ، وأبو سلمة تابعي ، وقد عملا بمضمون هذا الحديث ، فكيف يزعم بأن أحدًا من المسلمين لم يعمل به ؟

هذه دعوى ، وغيرها الكثير ، يُطلقها أولئك القوم من غير علم ولا تحقيق ، ليُخضعوا بها السُدج من الناس ، ويحدث من جرّائها شرّ وفساد عريض.

والقول بأنه لا دخل له في التشريع ، وأنه من أمور الدنيا ، قول يحتاج إلى ما يدلّ عليه ؛ فالحديث فيه أمر من رسول الله ﷺ وهو تكليف على العباد بفعل ذلك ، ولم يأت ما يخالفه ، وثبت العمل به ، فما الذي يحظر دخوله تحت أمور التشريع .
والزعم بأن الأمور الدنيويّة من الآراء المحضّة ، وجعل ذلك قاعدة عامة ، لا يصحّ ؛ لأن أمور الدنيا منها ما هو خاضع لأحكام الشرع ، فهي داخلة تحت الأمر بطاعة رسول الله ﷺ والنهي عن مخالفته ؛ وأمره ﷺ قد يكون واجباً ، وقد يكون مستحباً .

وقياس حديث الذباب بحديث تأبير النخل غير صحيح ، وبيان ذلك :

روى مسلم ، من حديث طلحة بن عبيد الله ، قال : ((مررتُ مع رسول الله ﷺ يقوم على رؤوس النخل . فقال : ما يصنع هؤلاء؟ فقالوا : يلقحونه . يجعلون الذكر في الأنثى فيتلقح . فقال رسول الله ﷺ ما أظنّ يُغني ذلك شيئاً . قال : فأخبروا بذلك فتركوه . فأخبر رسول الله ﷺ بذلك ، فقال : إن كان ينفعهم ذلك فليصنّعوه ! فإنّي إنما ظننت ظنّاً . فلا تؤاخذوني بالظنّ . ولكن إذا حدّثكم عن الله شيئاً ، فخذوا به ، فإنّي لن أكذب على الله ﷻ)).

وفي حديث رافع بن خديج ، قال ﷺ : ((إنّما أنا بشر ، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به ، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي ؛ فإنّما أنا بشر)) ، قال عكرمة : "أو نحو ذلك".

وفي حديث عائشة وأنس } قال ﷺ : ((أنتم أعلم بأمر دنياكم)).

قال النووي - رحمه الله - :

"قال العلماء: قوله ﷺ: ((مِنْ رَأْيٍ)): أي: في أمر الدنيا ومعاشها، لا على التشريع؛ فأما ما قاله باجتهاده ﷺ ورآه شرعاً، يجب العمل به. وليس أبار النخل من هذا النوع، بل من النوع المذكور قبله، مع أن لفظة: "الرأي" إنما أتت بها عكرمة على المعنى، لقوله في آخر الحديث: قال عكرمة: "أو نحو هذا"، فلم يُخبر بلفظ النبي ﷺ محققاً. قال العلماء: ولم يكن هذا القول خبراً، وإنما كان ظناً، كما بينه في هذه الروايات. قالوا: ورأيه ﷺ في أمور المعاش وظنه كغيره؛ فلا يمتنع وقوع مثل هذا، ولا نقص في ذلك، وسببه تعلق همهم بالآخرة ومعارفها".

فما وقع في حديث التأيير كان ظناً منه ﷺ وهو صادق في ظنه، وخطأ الظن ليس كذباً، ويؤيد ذلك قوله ﷺ: ((فَأَنِّي لَن أَكْذِبُ عَلَى اللَّهِ))؛ وفي ذلك دليل على امتناع أن يكذب على الله خطأ؛ لأن السياق في احتمال الخطأ.

وقد رجع عن ظنه الذي ظنه في حديث تأيير النخل، وذلك في قوله: ((إِنْ كَانَ يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ، فَلْيُصْنَعُوا!)).

وهذا بخلاف ما جاء في حديث الذباب؛ فإنه أخبر بأن في أحد جناحيه داء والآخر شفاء، وهذا لا يكون إلا بوحي من الله تعالى، وهو أمر لا يحتمل خلاف ما أخبر به. ثم أمر بغمس الذباب؛ وهذا حكم بُني على العلة السابقة، ثم لم يأت ما ينقض هذا الأمر ولا ذاك الخبر؛ فوجب التسليم والإذعان، وعدم الرد والإنكار.

٥. القول بأنّ تصحيحه: من المطاعن التي تُنفّر عن الإسلام... إلى آخر ما ذكروا:

قول ساقط يحمل بين طياته استدراكاً على النبي ﷺ الذي كان أحرص الناس على دين الله ﷻ وأنصح الخلق إلى الخلق، وأكثر العباد خشية وتقوى ﷺ. وهو الذي حمى جناب الإسلام، وسدّ كلّ منافذ الطعن والقدح فيه. وهو أعلم الناس بذلك، وأحرص على هدايتهم وإبلاغهم دين الله ﷻ.

وليس في شريعة الله تعالى ما يُنفّر؛ إذ هي شريعة تقبلها القلوب السليمة، وتقتنع بها العقول الصحيحة؛ والتنفير لا يكون فيها، وإنما يكون في الحاملين لها، القائمين بأمرها.

ففي حديث أبي موسى < قال: كان رسول الله ﷺ إذا بعث أحداً من أصحابه في بعض أمره قال: ((بَشِّرُوا وَلَا تُنْفَرُوا، وَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا)).
ولذلك كان يغضب ﷺ غضباً شديداً إذا فعل أحدُ أصحابه ما يُنفّر.

من ذلك:

ما جاء في حديث أبي مسعود الأنصاري، قال: ((جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: إني لأتأخّر عن صلاة الصبح من أجل فلان ممّا يُطيل بنا. فما رأيت النبي ﷺ غضب في موعظة قطّ أشدّ ممّا غضب يومئذ. فقال: يا أيها الناس إنّ منكم منفرين! فأَيُّكم أمّ الناس فليوجز! فإنّ من ورائه الكبير والضعيف وذو الحاجة)).

٦ - القول بأن البحث فيه عقيم... إلخ:

قول من جهل مقام النصوص ، وضعف احترامه لها إن لم يكن قد عدم تماماً .
 إن ما بذله بعض الأطباء الأفاضل من جهود حول تأييد هذا الحديث من الناحية الطبية ، يجب أن يُشكروا عليه ولا يُذموا بما قدموا ؛ إذ كانوا يهدفون من وراء ذلك دفع الشبهة التي أُلصقت بهذا الحديث ، وبيان أن العلم الحديث لا ينفيه .
والحقيقة : إن هذه البحوث وإن كانت تزيد الإنسان إيماناً بصدق الحديث ، إلا أن الإيمان لا يتوقف عليها ؛ إذ الحديث حجة قائمة بنفسه .
 ويكفي في فضل هذه البحوث أنها نقضت ما زعمه أبورية من وجوب ترك البحث في هذا الحديث إلى ما وصل إليه العلم بأبحاثه الدقيقة وتجاربه الصحيحة التي لا يمكن نقضها ولا يردّ حكمها .

والذي يعجب منه الإنسان : أن نظريات الغرب المتناقضة المختلفة التي لا تستقر على حال ، تصبح عند هؤلاء أحكاماً مسلمة لا تُنقض ولا تُردّ . وحديث النبي ﷺ الصادق ، الذي لا ينطق عن الهوى ، يُطعن فيه ويُردّ بغير حجة ولا دليل .
 يقول الشيخ أحمد محمد شاكر : "والحقّ : أنه لم يُعجبهم هذا الحديث ، لما وقر في نفوسهم من أنه يُنافي المكتشفات الحديثة ، من الميكروبات ونحوها ، وعصمهم إيمانهم عن أن يجرؤوا على المقام الأسمى ، فاستضعفوا أبا هريرة .

والحق أيضاً : أنهم آمنوا بهذه المكتشفات الحديثة أكثر من إيمانهم بالغيب ، ولكنهم لا يصرحون ! ثم اختطوا لأنفسهم خطة عجيبة : أن يُقدموها على كل شيء ، وأن يؤولوا القرآن بما يُخرجه عن معنى الكلام العربي ، إذا ما خالف ما يسمونه : "الحقائق العلمية" ، وأن يردّوا من السنة الصحيحة ما يظنون أنه يخالف حقائقهم هذه ، افتراء على الله ، وحجاً في التجديد .

الطعن في أعظم مصادر السنة: "الصحيحين"

من الأشياء التي طعن فيها الطاعنون في السُّنة المُشرّفة: مصادرها التي جمعتها؛ لا سيّما (الصحيحين) منها، وذلك لأنهم يعلمون أنّ أصحّ كتب الحديث على الإطلاق: (الصحيحان: البخاري، ومسلم)؛ فإذا طُعن فيهما - وهما أصحّ الكتب، وليس فيهما إلا الصّحيح - كان الطعن فيما سواهما سهلاً ميسوراً، بل لا يُحتاج إلى ذلك في غيرهما.

وقد ظهر هذا التّيار بصُورٍ مختلفة وبأشكال عدّة: فمنهم مَنْ طعن في أحاديث (الصحيحين)، وصرّحوا بعدم ثقتهم بالبخاري ومسلم - رحمهما الله - فضلاً عن أن يثقوا بكتائيهما؛ لذا كان عليهم أن يتشّبثوا من صحة الحديث وعدمه بأنفسهم، سواء كان الحديث فيهما أو في أحدهما، وذلك طبقاً لقواعد وضعوها في تصوّراتهم وأذهانهم.

وبناء على هذا؛ حكموا بالضعف أو الوضع على أحاديث كثيرة ممّا اتّفق على صحتها عامّة أهل العلم، حتى قال بعضهم: وهل يوجد في الدنيا رجل يُحترم قوله يقول: إنّ كلّ ما في البخاري ومسلم صحيح؟! كما كتبوا مقالات في مجلات وصُحف مأجورة، وبعناوين برّاقة: "ليس كلّ ما في (الصحيحين) صحيحاً"، و"لا يثبت في (الصحيحين) إلا الصحيح!"، و"تنقية السُّنة من الأحاديث الصحيحة!"; وغير ذلك من الدعاوى المُغرضة.

ومن العجيب: أنّ هؤلاء الكُتّاب ليسوا من أهل العلم، بل ليسوا من أهل الدّين: فبعضهم كان شيعياً مُلحداً! ثم أصبح بين عشية وضحاها من مشايخ

الإسلام، وصار يكتب عن الإسلام هذماً وتخريباً باسم الإسلام، والحمية على الإسلام!.

وَمِنْ صُورِ الطَّعْنِ فِي (الصَّحِيحَيْنِ): التَّشْكِيكُ فِي صَحَّتِهِمَا، وَأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى وَالْمُسْتَشْرِقِينَ قَدْ أَضَافُوا إِلَيْهِمَا مَا لَيْسَ فِيهِمَا، عِنْدَمَا طُبِعَ الْكِتَابَانِ فِي الْمَطَابَعِ الْحَدِيثَةِ.

وهذا التشكيك واضح البطلان، إذ مكتبات الإسلام شرقاً وغرباً تحوي آلاف النُّسخ المخطوطة من الكتابين وغيرهما مِنْ كُتُبِ السَّنَةِ الْمَشْرُوفَةِ.

وَمِنْ صُورِ الطَّعْنِ فِي (الصَّحِيحَيْنِ): تِلْكَ الْكُتُبُ الضَّخْمَةُ الَّتِي طُبِعَتْ عَلَى حِسَابِ الْكَنِيسَةِ، وَالَّتِي يَزْعَمُ أَصْحَابُهَا أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ إِنَّمَا هِيَ مِنْ وَضْعِ الْيَهُودِ لِقَنَوِهَا الصَّحَابَةُ الْكَرَامَ، وَنَقَلَهَا الصَّحَابَةُ { إِلَى غَيْرِهِمْ، فَوَضَعَهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي كُتُبِهِمْ!.

وَمَنْ خَاضَ فِي الْإِفْكِ أَيْضًا: مُحَمَّدُ رَشِيدُ رِضَا؛ فَإِنَّهُ قَالَ -دِفَاعًا عَنْ مُحَمَّدٍ تَوْفِيقٍ صَدَقِي، الَّذِي طَعَنَ فِي حَدِيثِ الدَّبَابِ الَّذِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ-: "إِنِّي أَعْلَمُ بِالْإِخْتِيَارِ أَيْضًا: أَنَّ ذَلِكَ الْمُسْلِمَ الْغَيُورَ لَمْ يَطْعُنْ فِي صَحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ كِتَابَةً، إِلَّا لَعَلَّمَهُ بِأَنَّ تَصْحِيحَهُ: مِنَ الْمَطَاعِنِ الَّتِي تُنْفَرُ النَّاسُ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَتَكُونُ سَبَبًا لِرَدِّ بَعْضِ ضَعْفَاءِ الْإِيمَانِ وَقَلِيلِي الْعِلْمِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَخْرَجًا مِنْ مِثْلِ هَذَا الْمَطْعَنِ إِلَّا بِأَنَّ فِيهِ عِلَّةٌ فِي الْمَتْنِ تَمْنَعُ صَحَّتَهُ، وَكَانَ هُوَ يَعْتَقِدُ هَذَا. وَمَا كَلَّفَ اللَّهُ مُسْلِمًا أَنْ يَقْرَأَ (صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ)، وَيُؤْمِنَ بِكُلِّ مَا فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَصَحَّ عِنْدَهُ، أَوْ اعْتَقِدَ أَنَّهُ يُنَافِي أَصُولَ الْإِسْلَامِ!".

وأصبح منه: قول بعضهم عن حديث الذباب هذا: "إنني آخذ بقول الطبيب الكافر في هذا الأمر، ولا آخذ بقول النبي!!". ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٢٥]، ولا حول ولا قوة إلا بالله!. إلى غير ذلك من الدعاوى الخبيثة، والأساليب والطرق الفجة الماكرة، التي نادى بها هؤلاء، والتي تتضمن الطعن في مصادر السنة ودواوين الإسلام...

قال الدكتور خليل إبراهيم خاطر في كتابه: "مكانة (الصحيحين)" مع بعض التصرف فيما كتب: "لقد تعرض (للصحيحين) صنفان من الناس:

بعض الحفاظ من أهل العلم المتقدمين ممن تأخروا عن البخاري ومسلم -رحمهما الله تعالى- فاستدركوا عليهما بعض الأحاديث، أخلاً -بنظرهم- بشرطهما فيه. وقد ردّ عليهم بعض الحفاظ ممن جاءوا بعدهم أيضاً: أنّ الطعون التي اعتمدوا عليها قد بنوها على قواعد لبعض المحدثين، وهي ضعيفة، مخالفة لما اتفق عليه الجمهور من أهل الحديث والفقه والأصول؛ فهي لا تضر بصحة هذه الأحاديث، وإن كان أكثر الطعن موجهاً نحو الرواة لا إلى المتون، أو تكون تلك القواعد التي اعتمدوا عليها، مختلفاً فيها، ورأي الجمهور بخلافها أيضاً.

وأما الصنف الثاني من الناس، فهم: بعض المحدثين المعاصرين، وهؤلاء منهم من أهل العلم، لكن هواه الطعن ليُعرف. ومنهم المحسوب على أهل العلم يتبع أسياده من الغرب الذين درس عندهم وتخرج على موائدهم. ومنهم الجاهل الذي يُلقن من غيره، ويُنشر باسمه، ويُشك أن تكون تلك الكتابات له أيضاً. ومنهم من كان مُنحرفاً ملحدًا، ثم صار في عشيّة وضحاها من شيوخ الإسلام الدّاعين إلى التجديد في كل علم من علومه، ممن ينتمي إلى "اللّوبي التجديدي" وهي: حركة "ثورية فلسفية صوفيّة".

ويجمع هؤلاء جميعاً - والعلم عند الله - هدف واحد، وغاية واحدة، شعروا بذلك أم لا. ونفذوا مخططات غيرهم عن علم أو جهل، ورموا بقوس واحدة أصابوا أم أخطئوا، ذلك هو: هدم السنّة، والطعن فيها، وتشويهها، ومن ثم القضاء على المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، وإن حلف بعضهم أن هذا ليس قصداً له، وإنما قصده: فتح باب الاجتهاد، والتجديد في الفكر، وإحياء المناظرات واستمرار الحوار.

حتى قال بعضهم: "هذه نماذج قليلة أقدمها للقراء، وليس في نيّتي مطلقاً أن أشكك أحداً في عقيدته، أو في المصدر الذي يستقي منه شريعته. ويشهد الله أن دافعي الأوّل لكتابة هذه السطور هو: إذكاء روح الاجتهاد الذي خمد في المسلمين، وأقعدهم عن البحث والنظر والاستقصاء كما كان يفعل السلف الصالح. أمّا إذا أراد المرجفون والحاقدون والمحنطون أن يُجهزوا طبول الحرب ضدّ هذه اليوميات، فأنا على استعداد لإغراقهم في بحر متلاطم من الأدلّة والبراهين". اهـ.

هذا ما قاله أحدهم، علماً أنه قد أتى بالكذب الصّراح، والافتراء المقيت.

كما ادّعى صاحب المقال: أن في (الصحيحين) أحاديث موضوعة وضعيفة، حيث يقول: "ولكي لا يكون كلامي هذا ثروة بلا صدى، وادعاءً بلا بيّنة، فإنني سأسوق هنا نماذج قليلة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي اتّفق عليها البخاري ومسلم...". ثم يحلف أنه لا يريد التشكيك، كما يقرّر في آخر مجثته تكفير من يطعن في السنّة وخروجه من الملة، وأنه يستوجب القتل كُفراً. ثم يهدّد الذين سماهم: "المرجفون والحاقدون والمحنطون"، وهم الذين ردّوا على مقالاته السابقة التي طعن بها في السنّة، من العلماء وأساتذة الجامعة الإسلامية في بلده، يهددهم جميعاً بالإغراق في البحر المتلاطم، علماً بأنه افتري وجود أحاديث في

(الصحيحين)، ثم زعم أنها ضعيفة أو موضوعة، وهي ليست في (الصحيحين)، بل ليست في الكتب الستة، بل لم يوجَد لبعضها رواية في كتب الحديث المعتمدة، وإنما ألصقها (بالصحيحين)، ثم زعم -افتراء وكذباً- ما زعم. فلا أدري هل هذا ثثرة، أم هو كلام أهل العلم والفضل الذين يريدون إذكاء روح الاجتهاد؟! ولكن لا يُستغرب هذا من مثله، إذا قلت إن هذا الكاتب كان مُلجداً ثم صار في عشيّة وضحاها من الذين يحملون لواء التجديد في الإسلام "فقهًا وأصولًا، وقرأنا وتفسيرًا، وحديثًا وفكرًا...". ولولا خطورة ما سطره هذا المُدعي، لما ذكرتُ هذا هنا، ولكنه متمادٍ في غيّه ويُدعّمه أناس آخرون. والمشتكى إلى الله!.

الكلام على بعض أحاديث "الصحيحين"، وتوجيهه، والردّ عليه

قال الإمام ابن الصلاح -رحمه الله- بعد بيان مراتب الصحيح، وأنّ أعلاها: المُتَّفَق عليه، وأنّ هذا القسم جميعه مقطوع بصحّته، ثم قال: ومن فوائدها: القول بأنّ ما انفرد به البخاري أو مسلم، مندرج في قبيل ما يُقطع بصحّته، لتلقي الأُمَّة كلّ واحد من كتابيّهما بالقبول، على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النّقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، والله أعلم.

فقد استثنى -رحمه الله- تلك الأحرف اليسيرة من القطع بصحّتها وإفادتها العلم، لكنّه -رحمه الله- لا يرى ضعفها، إنما يرى نزولها عن درجة أعلى الصحيح -أصحّ الصحيح- الذي يفيد القطع بصحّته، والقطع بإفادته العلم.

قال الإمام النووي - رحمه الله - : "قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث، أخلاً بشرطهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزمها".

وقد ألف الإمام الحافظ : أبو الحسن عليّ بن عمر الدارقطني في بيان ذلك : كتابه المسمّى : (الاستدراكات والتّبع)، وذلك في مائتي حديث ممّا في الكتّابين".

ولأبي مسعود الدمشقي أيضاً عليهما استدراك.

ولأبي عليّ الغساني الجياني في كتابه (تقييد المهمل)، في جزء : "العلل"، فيه استدراك، أكثره على الرواة عنهما. وفيه ما يلزمهما ؛ وقد أُجيب عن كلّ ذلك أو أكثره.

وقال - رحمه الله - في شرحه لـ (صحيح البخاري) : "قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث، فطعن في بعضها ؛ وذلك الطّعن مبنيّ على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جداً، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم. فلا تغتر بذلك!". انتهى كلامه.

وليس هذا من الإمام النووي - رحمه الله - تناقضاً في القبول، أو لاختلاف المقام، وأنه يدفع عن البخاري، ويقرّر على مسلم، كما فهمه بعض الحفاظ، وإنما قد يكون ذلك حسب الزمن، أو لاختلاف الاجتهاد ؛ وذلك لأنه قرر - رحمه الله - في فتاويه أنّ جميع الأحاديث الموجودة في (الصحيحين) صحيحة ؛ فلو كان - رحمه الله - يُقرّر على مسلم، لما حَكَم على الجميع بالصحة، فقال، جواباً لسؤال : هل في (صحيح البخاري، ومسلم)، والمسانيد المشهورة، و(سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي)، غير صحيح، أو أحاديث باطلة، أو بعضها دون بعض؟ فأجاب < : "أمّا البخاري ومسلم فأحاديثهما صحيحة. وأمّا باقي

السنن المذكورة، وأكثر المسانيد، ففيها الصحيح والحسن والضعيف والمنكر والباطل، والله أعلم". انتهى كلامه.

بل نقل الإجماع - رحمه الله - على صحة أحاديث الكتائب، فقال في (تهذيب الأسماء واللغات): "... وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتائب، ووجوب العمل بأحاديثهما".

وليس هذا قول الإمام النووي - رحمه الله - فحسب، بل هو رأي عامة أهل السلف، ومذهب أهل الحديث قاطبة، كما نقله شيخ الإسلام: سراج الدين البلقيني - شيخ الحافظ ابن حجر - ونقله الإمام ابن تيمية، وغيرهما - رحمهم الله تعالى. وسيأتي...

قلة الأحاديث المنتقدة وعددها:

الأحاديث المنتقدة قليلة ويسيرة، بالنسبة لما في الكتائب؛ فقد قال ابن الصلاح - رحمه الله - في معرض حديثه عن إفادة ما رواه الشيخان العلم اليقيني القطعي، فقال مستثناً: "سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل التقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره؛ وهي معروفة عند أهل الشأن - والله أعلم -".

وقد نظم الحافظ العراقي - رحمه الله - فقال:

وفي الصحيح بعض شيء قد روي ❖ مضعف
وقال - رحمه الله - شارحاً قوله: "بعض شيء": إشارة إلى تقليل ما ضعّف من
أحاديث (الصحيحين). ولما ذكر ابن الصلاح أنّ ما أسندها مقطوع بصحّته قال:

"سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد، كالدارقطني وغيره؛ وهي معروفة عند أهل هذا الشأن". انتهى.

وسبب الطعن في هذه الأحاديث، أغلبه راجع إلى الطعن في الرواة، والأسانيد. ولم يتعرض الطاعنون في هذه الأحاديث إلى متون الأحاديث، إلا نادراً، وسواء ذلك على الرواة عندهما أو عنهما.

وقد مرّ قبل قليل قول الإمام النووي - رحمه الله - : قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث... أكثره على الرواة عنهما، وفيه ما يلزمهما؛ وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره...

وفي مقدّمة "فيض الباري" لجامعه: الشيخ محمد بدر العالم الميرتهي: ثم إنّ الدارقطني تتبّع على البخاري في أزيد من مائة موضع، ولم يستطع أن يتكلم إلاّ في الأسانيد: بالوصل والإرسال، غير موضع واحد. وهو: ((إذا جاء أحدكم والإمام يخطب، فليصل ركعتين، وليتجوّز فيهما))، فإنه تكلم فيه ممّا يتعلّق بحال المتن.

قلت: ويشهد له: ما قال الحافظ في مقدمة (الفتح)، عند الجواب -تفصيلاً- على هذه الانتقادات:

القسم السادس منها: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن، فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح، لإمكان الجمع في المختلف من ذلك، أو الترجيح.

قال: على أنّ الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك من الكتابين كما تعرضوا لذلك في الإسناد. ثم ذكر عدّة أحاديث وقع فيها اختلاف

في ألفاظها، وهذا الاختلاف لا يضرّ، كما هو الحال في ثمن جمل جابر، وفي وفاء دين أبيه، ومقدار ذلك الدين.

وأما عدد هذه الأحاديث المنتقدة فهي: مائتا حديث وعشرة أحاديث.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : "فإنّ الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث، اختصّ البخاري منها بأقلّ من ثمانين، وباقى ذلك يختصّ بمسلم".

وقال - بعد ذكره للفصل الذي ساق فيه الأحاديث التي انتقدها الحافظ الدارقطني وغيره من النقاد على البخاري... وأوردها حديثاً حديثاً على حسب سياق الكتاب، وما حضره من الجواب عن ذلك - : هذا جميع ما تعقّبه الحفظ النقاد العارفون بعِلل الأسانيد، المطلعون على خفايا الطرق. وليست كلّها من أفراد البخاري، بل شاركه مسلم في كثير منها - كما تراه واضحاً ومرفوعاً عليه رقم مسلم، وهو صورة (م) - وعدة ذلك : اثنان وثلاثون حديثاً - فأفراده منها : ثمانية وسبعون فقط.

فالأحاديث المنتقدة من قبل الحفظ، كالدارقطني، وأبي مسعود الدمشقي، وأبي علي الغساني الجبلي وغيرهم، هي : مائتا حديث وعشرة أحاديث فقط : اشتركا - أي : البخاري ومسلم - في اثنين وثلاثين، واختصّ البخاري وحده بثمانين إلا اثنين، ومسلم بمائة حديث. وقد جمعها بعضهم في بيت شعر فقال :

فَدَعَدَ لِجُعْفَى، وَقَافَ لِمُسْلِمٍ ❖ وَبَلَ لَهَا فَاخْفَظَ - وَقُبِتَ مِنَ الرَّدَى

ف"دَعْد": حسب الحساب بالجُمْل تساوي: (٧٨)، و"قاف" تساوي (١٠٠)، و"بل" تساوي (٣٢).

وقد أجب عن هذه الاستدراكات والانتقادات من قِبَل الحفاظ المعاصرين لهم أو المتأخرين عنهم - والحمد لله.

بعض الحفاظ الذين ألفوا في الردّ على المتقدمين:

هذا؛ وقد ألف الحفاظ الكتب في الردّ على الدارقطني وغيره، وفي الدفاع عن هذه الأحاديث المنتقدة، مبيّنين صحة هذه الأحاديث، وضعف تلك الطعون الموجهة، والجواب عنها حديثاً حديثاً.

ومن هؤلاء الحفاظ:

١. الحافظ زين الدين العراقي، في كتابه: (الأحاديث المخرجة في (الصحيحين) التي تُكلم فيها بضعف وانقطاع).
٢. الحافظ ولي الدين أبو زرعة العراقي، في كتابه: (البيان والتوضيح لمن خرّج له في (الصحيح)، وقد مُسّ بضرب من التجريح).
٣. الحافظ رشيد الدين العطار المالكي.
٤. الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه: (هدي الساري)، وغيرهم...

الطعن في حَمَلَة السُّنَّة النَّبَوِيَّة مِنَ الصَّحَابَةِ { فَمَنْ بَعْدَهُمْ

عناصر الدرس

- العنصر الأول : اتهام الصحابة { بالكذب على النبي ﷺ ١٧١
- العنصر الثاني : الطعن في أبي هريرة < ١٨٠

اتهام الصحابة { بالكذب على النبي ﷺ

لم يسلم حتى صحابة رسول الله ﷺ من طعن أعداء السنة قديماً وحديثاً، بل وُجّهت إليهم سهام التّقد والتّلب، وهم حملة السنة ونقّلة الآثار الأوائل. وليّته كان نقداً هيئاً! - وإن كان نقدهم عظيماً كلّ - ؛ لكنه تجاوز كلّ ما يتوقّعه العقل وما لا يتوقّعه، إلى اتّهامهم بالكذب على رسول الله ﷺ والدّسّ في سنّته ما ليس منها!!

وغرض هؤلاء من ذلك ظاهر مكشوف، إذ يُريدون بذلك: هدم الدّين نفسه، وإبطال مصدره: "الكتاب والسنة". وقد فطن لذلك: الإمام أبو زرعة الرازي - رحمه الله - قديماً، فقال: "إذا رأيت الرّجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن الرسول ﷺ حقّ، والقرآن حقّ، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسّنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرّحوا شهودنا ليُبطلوا الكتاب والسنة. والجرح بهم أولى، وهم الزّنادقة".

والعجب: أنّ الذين وقعوا في الكذب والوضع في الحديث حقيقة، من روافض، وخوارج، وقُصّاص، وغيرهم... سلموا من تلب هؤلاء الطاعنين - خصوصاً المستشرقين منهم - ، ولم يسلم منهم أتقى الأمّة، وأصدق الأمّة، وأمناء الشريعة، وهم: صحابة رسول الله ﷺ!!

قال (زيهر): "لا نستطيع أن نغزو الأحاديث الموضوعّة للأجيال المتأخّرة وحدها، بل هناك أحاديث عليها طابع القِدَم، وهذه إمّا قالها الرسول، أو هي من عمل رجال الإسلام القُدّامى".

وقال: "وقد اعترف أنس بن مالك، الذي صاحب الرسول عن قرب عشر سنوات، عندما سُئل عما يحدث عن النبي هل حدثه به فعلاً؟، فقال: ليس كل ما حدثنا به سمعناه عن النبي، ولكننا لا نُكذِّب بعضنا".

وقال: "وإن معاوية قال للمغيرة بن شعبة: لا تهمل في أن تسب علياً، وأن تطلب الرحمة لعثمان، وأن تسب أصحاب علي وتضطهد من أحاديثهم، وعلى الضد من هذا: أن تمدح عثمان وأهله، وأن تقرّبهم وتسمع إليهم!".

الجواب على ذلك: إن عدالة أصحاب محمد ﷺ أمر مقطوع به، غير قابل للجدل والنقاش، لأن الله تعالى قد عدّلهم في قرآنه، وأثنى عليهم ومدّحهم في أكثر من آية، كقوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقوله سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ إِلَى اللَّهِ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقوله سبحانه: ﴿لَكِنَّ الْرَّسُولَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [التوبة: ٨٨ - ٨٩] والآيات كثيرة في ذلك.

كما عدّلهم رسوله ﷺ، وبيّن منزلتهم التي لا تُدانيها منزلة، فقال ﷺ: ((خير الناس: قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم)).

وقال ﷺ: ((لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي! فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ)). وقد أجمع أهل السنة والجماعة على عدالتهم وفضلهم وشرفهم.

قال ابن عبد البرّ - رحمه الله - : "قد كُنْينا البحث عن أحوالهم ، لإجماع أهل الحق من المسلمين - وهم أهل السنّة والجماعة - على أنّهم كلّهم عدول".

وقال ابن الصلاح - رحمه الله - : "ثم إنّ الأُمَّة مُجمِعة على تعديل جميع الصحابة ، ومَن لابس الفتن منهم فكذلك ، بإجماع العلماء الذين يُعتدّ بهم في الإجماع ، إحساناً للظنّ بهم ، ونظراً إلى ما تمهّد لهم من المآثر. وكأنّ الله ﷻ أتاح الإجماع على ذلك ، لكونهم نقلة الشريعة".

وقد استحقّوا هذا التعديل ، لِمَا قاموا به مِن دفاع عن الحقّ ، وإعلاء للدين ، وبذلوا في ذلك نفوسهم وأموالهم طاعة لله وانقياداً له.

قال الخطيب - رحمه الله - : "على أنه لو لم يرد من الله ﷻ ورسوله فيهم شيءٌ ممّا ذكرناه ، لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة ، والجهاد والنصرة ، وبذل المهج والأموال ، وقتل الآباء والأولاد ، والمناصرة في الدين ، وقوّة الإيمان واليقين القطع على عدالتهم ، والاعتقاد لنزاهتهم ، وأنهم أفضل من جميع المعدّلين والمزكّين الذين يحيئون بعدهم أبد الأبدين. هذا مذهب كافة العلماء ، ومَن يُعتدّ بقوله من الفقهاء".

وقد كانوا { أفضل هذه الأُمَّة بعد نبيّها ﷺ ، اختصّهم الله برفقة نبيّه ، وحملهم أمانة دينه ، لصِدْقِهِم وأمانتهم وإخلاصهم ، وتقواهم وورعهم.

يقول ابن مسعود < : "مَن كان منكم مُستتاً ، فليستَنّ بمن قد مات ؛ فإنّ الحيّ لا تُؤمن عليه الفتنة. أولئك أصحاب محمد ﷺ ، كانوا أفضل هذه الأُمَّة ، وأبرّها قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلّها تكلفاً. قوم اختارهم الله لصُحبة نبيّه وإقامة دينه ؛ فاعرفوا لهم فضلهم ، واتّبعوهم في آثارهم ، وتمسّكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم ، فإنّهم كانوا على الهدى المستقيم".

فإذا تبين ذلك، فإنه لا يتصور أحد في قلبه ذرة من خير أن يُقدِّم أحد من الصحابة { على وضع حديث، أو يكذب على رسول الله ﷺ من أجل هدف رخيص، أو غاية هابطة؛ وهم الذين سمعوا قوله ﷺ: ((إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ ككَذِبِ عَلَى أَحَدٍ؛ فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ!)).

ولا يُعقل أبدًا أن يخوض أحدهم في الكذب على رسول ﷺ، فيُطْفئ ذلك النور الذي أضاء قلبه وروحه؛ فإنَّ حبَّ الله ورسوله قد خالط قلوبهم واستقرَّ في سُوْدَانِهَا. فمحال، ثم محال: أن يقع منهم ذلك، وهم الدَّابُّون للكذب عنه، الباذلون دماءهم في سبيله!

قال عليّ < : "إذا حدَّثتكم عن رسول الله ﷺ، فلأنَّ آخرَّ من السماء أحبَّ إليَّ من أن أكذب عليه". بل ما كانوا يتعاملون بالكذب، ولا يعرفونه بينهم. أخرج الحاكم، عن البراء، قال: "ليس كلُّنا سمع حديث رسول الله ﷺ؛ كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكنَّ الناس كانوا لا يكذبون، فيحدِّث الشَّاهدُ الغائب". وعن قتادة: أنَّ أنسًا حدَّث بحديث، فقال له رجل: "أسمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، أو حدَّثني مَنْ لَمْ يَكْذِب. والله ما كنَّا نكذب، ولا كنا ندري ما الكذب".

وما كانوا يَسْكُتُونَ عن الباطل أبدًا، وقد عُرِفَ من سيرتهم أنهم كانوا من الجرأة في الحق بمكان، وتغليبهم إيَّاه على أقرب الأقربين وأصدق الأصدقاء، ويستحيل عليهم أن يسكتوا عن كذب فيما بينهم، وهم الذين لا يسكتون عمَّن يُخطئ في اجتهاد.

روى الذهبي: أن الحجاج خطب فقال: "إن ابن الزبير بدّل كلام الله". فقام ابن عمر فقال: "كذبت! لم يكن ابن الزبير يستطيع أن يُبدّل كلام الله، ولا أنت!". قال: "إنك شيخ قد خرفت! اقعد!".

قال: "أما إنك لو عدتَ عدتُ!".

ولو وقع الكذب من أحدهم - وحاشاهم - ، لا نكشف أمره ووصل إلينا خبره، كما نُقلت كثير من الأخبار، الجليل منها والدقيق.

وقد يدّعي أحدُ أن المنافقين كانوا في عهد النبي ﷺ، ولا يبعد أحدهم أن يكذب على رسول الله ﷺ، وأن يصطنع على لسانه من الأحاديث ما يشاء، ويُبثّه بين صفوف الصحابة، ولا يستحيل عليه ذلك وهو الذي لم يستقرّ الإيمان في قلبه.

ولكن يُجاب على هذا: بأنّ المنافقين كانوا معروفين عند النبي ﷺ بأعيانهم وأوصافهم، وعند الصحابة أيضاً.

قال كعب بن مالك < ، وهو أحدُ المُخلفين الثلاثة: "فطفقت إذا خرجت في الناس بعد خروج رسول الله ﷺ يحزنني أن لا أرى أسوة، إلّا رجلاً مغموصاً عليه في النفاق، أو رجلاً ممن عذر الله تعالى من الضعفاء".

وكانوا قلةً منعزلين عن الناس، ذليلين بينهم؛ ومع ذلك لم يروُوا شيئاً من حديث النبي ﷺ، ولم يُنقل عنهم شيء في كتب السُّنة، ولم يأتِ حديث واحد عن رجل مشكوك فيه البتّة؛ وإنما جاءت الأحاديث عن الصحابة الأجلاء المعروفين عند النبي ﷺ وبقية الصحابة بالصدق والعدالة، وأمرهم جلي لا غموض فيه.

ولكنّ المستشرقين يكذبون كما يكذب الزنادقة من قبل وأهل الأهواء، يريدون بذلك أن يُقوّضوا صرح هذا الإسلام، إذ الصحابة هم الذين أبلغونا إياه؛ فإذا زالت الثقة عنهم أصبح كلّ الذي بين أيدينا مشكوكاً فيه.

يقول محمد أسد (ليوبولد فايس): "إنّ السبب الأوّل لوجود حديث مكذوب، إنّما هو كذبة متعمّدة ترجع إلى مصدره الأوّل، أي: إلى الصحابيّ أو إلى أحد الرواة المتأخّرين. -أمّا فيما يتعلّق بالصحابي، فيمكن صرف التهمة عنه ابتداء-. وإنّا لن نتكلّف سوى شيء من النّظر الثاقب في الناحية النفسانية، لنردّ مثل هذه المزاعم إلى نطاق الوهم الخالص.

إنّ الأثر العظيم الذي تركته شخصية الرسول في أولئك الرجال إنّما هي حقيقة من أبرز حقائق التاريخ الإنسانيّ، ثم هي -فوق ذلك- ثابتة بالوثائق التاريخية. فهل يمر في خيالنا أنّ أولئك الرجال، الذين كانوا على استعداد لأنّ يُضحّوا بأنفسهم وما يملكون في سبيل الله، كانوا يتلاعبون بكلماته؟

لقد قال الرسول: ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ!)).

لقد عرف الصحابة ذلك، ولقد اعتقدوا ضمناً بكلام الرسول الذي كانوا ينظرون إليه على أنّه ينطق عن الله. أفمن المحتمل من وجهة النظر النفسانية إذاً أن يفعلوا هذا التّهمي الصريح نفسه؟".

هذا هو الإنصاف والعدل، وليس الجور والظلم الذي غطّى على عقل (زيهر) وأمثاله، فالتّوت أقوالهم، وانحرفت عباراتهم. ونحن نطالب هذا المستشرق ومَن لفّ لفّه: أن يُخرج مثلاً واحداً لحديث موضوع تورّط في وضعه أحد الصحابة! فإنّه عاجز عن ذلك. ولو وجد -وأتى له- لَمَلَأ الدنيا ضجيجاً وعُواءاً. ومّا يدلّ

على عجزه وفشله في الوصول إلى بُغْيَتِهِ : ما استدل به من قول أنس ومعاوية } ، وكلاهما حُجَّة عليه ، انكشف من خلالهما حقيقة هذا المستشرق الضَّالَّ.

أما قول أنس < ، فليس فيه دلالة على الوضع والكذب على النبي ﷺ ، بل فيه ما يردُّ ذلك وَيَنْفِيهِ ؛ فهو يقول - كما نقل عنه - : "ليس كل ما حدثنا به سمعناه عن النبي ، ولكننا لا نُكذِّب بعضنا" ، وقد مرَّ نحوه قريباً.

فأنس < يُبَيِّن أنهم ما كانوا يكذبون ، ولا توجد صفة الكذب بينهم ، لِصِدْقِهِمْ وتَثَبُّتِهِمْ ، حتى إنه ما كان يَتَّهَم أحدهم الآخر ، لثِقْنِهِمْ ووثوقهم ببعضهم ، وشهرة ذلك بينهم ، ولما يعرفون من أحوال بعضهم بعضاً ، لا كما يظن (زيهر) أنهم كانوا يثقون ثقة عمياء خلاف الحقيقة في بعضهم بعضاً.

وهنا مسألة لا بدَّ من التَّطَرُّق إليها ، ليقف (زيهر) ومَن سار في ركبه على حقيقة الأمر ، وذلك موضوع : مُرْسَل الصحابي ، وهو : الذي يخبر به عن قول النبي ﷺ أو فعله ، ما لم يسمعه أو يشاهده ، لِصَغَرِهِ ، أو غيابه ، أو تأخر إسلامه.

قال ابن الصلاح : "ثم إننا لم نُعَدِّ في أنواع المرسل ونحوه : ما يسمى في أصول الفقه : "مرسل الصحابي" ، مثل : ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعه منه ، لأن ذلك في حكم الموصول المسند ، لأنَّ روايتهم عن الصحابة ؛ والجهالة بالصحابي غير قاذحة ، لأن الصحابة كلهم عدول - والله أعلم -".

وقال ابن كثير : "وقد حُكِيَ عن بعضهم : الإجماع على قبول مراسيل الصحابة ، وذكر ابن الأثير وغيره في ذلك خلافاً. ويُحكى هذا المذهب عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني ؛ لاحتمال تلقِّيهم عن بعض التابعين".

وهذا الاحتمال المذكور أزاله السيوطي بقوله: "وفي الصحيحين من ذلك ما لا يُحصى، لأنّ أكثر رواياتهم عن الصحابة، وكلّهم عدول، وروايتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رووها يَبْنُوها؛ بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة، بل إسرائيليّات أو حكايات أو موقوفات".

وقال ابن حبان: "وإنما قبلنا أخبار أصحاب رسول الله ﷺ ما رووها عن النبي ﷺ وإن لم يبينوا السماع في كلّ ما روَوْا. ويَقِين نَعْلَم أنّ أحدهم ربّما سمع الخبر عن صحابي آخر، ورواه عن النبي ﷺ من غير ذكر الذي سمعه منه، لأنهم - < م أجمعين - كلّهم أئمة سادة قادة عدول، نَزّه الله ﷻ أقدار أصحاب رسول الله ﷺ عن أن يلزق بهم الوهن".

فتبيّن بهذا: أنّ رواية الصحابيّ عن النبي ﷺ صحيحة ثابتة، ولو لم يسمع ذلك من النبي ﷺ مباشرة، لعدالة جميع الصحابة في ذلك بدون استثناء.

وأما قول معاوية للمغيرة } ، فإذا رجعنا إلى النصّ كما أورده الإمام الطبري، فنجدّه كالآتي: "لا تتحم عن شتم عليّ وذمّه، والترحم على عثمان والاستغفار له، والعيب على أصحاب عليّ والإقصاء لهم وترك الاستماع منهم، وبإطراء شيعة عثمان < والإدناء لهم والاستماع منهم".

وعلى ذلك نورد عدة ملاحظات:

الأولى: هذا النص - على فرض صحّته - ليس فيه دليل على الوضع؛ فلم يأمر معاوية المغيرة بوضع الأحاديث في سبّ عليّ وشيعته ومدّح عثمان. وما زعمه تحميل للنص ما لا يحتمل.

الثانية: لقد حرّف هذا المستشرق النص ليؤيد به غرضه وهدفه السيئ؛ فالعبارة في الطبري: "والإقصاء لهم"، بينما زعم هو أنها: "وتضطهد من أحاديثهم"، والفرق بين اللفظين كبير، والبون شاسع.

فلا وجود لكلمة: "أحاديثهم" في النص؛ وعلى فرض وجودها، لا دلالة في ذلك؛ إذ المراد بـ"أحاديثهم": كلامهم ومحاوراتهم في مجالسهم، وليست الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ.

الثالثة: لا شك أنّ بين عليّ ومعاوية } خلاف سياسي، بل ووقعت بينهما حروب في ذلك، فما هي الغرابة أن يقع بين الفريقين تراشق بالألفاظ ونيل بالكلمات؛ وهذا معهود في كلّ حكومة مع خصومها.

وإن كان الحق والأسلم للمرء خلاف ذلك، وهو ما نصّ عليه الإمام الذهبي - رحمه الله - بعد ذكره طرفاً ممّا وقع بين مؤيدي الفريقين، فقال: "فنحمد الله على العافية، الذي أوجدنا في زمان قد انمحص فيه الحق، واتّضح من الطرفين، وعرفنا مأخذ كلّ واحد من الطائفتين، وتبصّرنا، فعذرنا، واستغفرنا، وأحببنا باقتصاد، وترحمنا على البغاة بتأويل سائغ في الجملة، أو بخطأ إن شاء الله مغفور، وقلنا كما علّمنا الله: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

وترضينا أيضاً عمّن اعتزل الفريقين،... وتبرأنا من الخوارج المارقين الذين حاربوا علناً وكفّروا الفريقين".

الطعن في أبي هريرة <

بعض المطاعن الموجهة إلى الصحابي الجليل : أبي هريرة < ، والجواب عنها :

لا يخفى على أحد : تلك المنزلة العالية التي تبوأها أبو هريرة < في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته ؛ فقد كان بحق حافظ الصحابة : حفظ السنّة والتزمها في شبابه وهرمه ، وفي غناه وفقره . فكان ورعاً تقياً ، كريماً متواضعاً ، له موافقه المشرفة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . اعتزل الفتن ، وسعى في الإصلاح ، ولزم الجماعة . كما كان زاهداً في الدنيا ، راغباً في الآخرة ، ناشراً للعلم ، معلماً للسنّة...

لكنّ بعض أهل الأهواء - قديماً وحديثاً - لم يُعجبهم أن يروا أبا هريرة في هذه المكانة السامية ، والمنزلة الرفيعة ، فدفعتهم ميولهم وأهواؤهم إلى أن يُصوّروه صورة تُخالف الحقيقة التي يعرفها الجميع ؛ بل جعلوا غرضه من صحبة الرسول ﷺ تحقيق مآرب شخصية له ، وصوّروا أمانته خيانة ، وكرمه رياءً ، وحفظه تدجيلاً ، وحديثه كذباً على رسول ﷺ . ورأوا في اعتزاله للفتن تحزباً ، وفي قوله الحق تحييزاً ، واعتبروه صنعة الأمويين الذين طووه تحت جناحهم ، فكان أداتهم الداعية لمآربهم السياسية ، ورأوا في فقره عاراً ، وفي تواضعه ذلاً ، وفي مرجه هذراً!!

هكذا رآه بعض أهل الأهواء قديماً ، كالنظام ، والمريسي ، والبلخي ، وتابعهم من المعاصرين بعض المستشرقين وأذئابهم أمثال : "جولد تسيهر" ، و"شبرنجر" ، وعبد الحسين شرف الدين ، وأحمد أمين ، ومحمود أبو ريّة ، وغيرهم...

ونحن هنا لسنا بصدد ذكر محاسن الرجل ؛ فهي كثيرة معلومة ، وقد ألفت في ذلك كتب مستقلة ، ولكن حسبنا أن نشير هنا إلى بعض تلك المطاعن الموجهة إليه مع الجواب عنها.

أ. كثرة حديثه :

أخذ النظام المعتزلي على أبي هريرة كثرة حديثه ، وتابعه بعض المعتزلة قديماً ، ومنهم : بشر المريسي ، وأبو القاسم البلخي . وقد ردّ ابن قتيبة على النظام في كتابه (تأويل مختلف الحديث) . ولقيت هذه الشبهة صدًى في نفوس بعض المتأخرين ، كعبد الحسين شرف الدين ، الذي سوّد صفحات كثيرة من كتابه (أبو هريرة) يشكك في مروياته ويستكثرها ، ويوهم القارئ أنّ ما رواه أبو هريرة أكثر مما رواه الصحابة الذين اشتغلوا بأمور الدولة وسياستها . ويثير هذه الشبهة نفسها : محمود أبو رية في كتابه : (أضواء على السنة الحمديّة) . ويستشهد هؤلاء جميعاً بأخبار ضعيفة أو موضوعة أحياناً ، وتأويلات وموازنات بالعلّة أحياناً أخرى . وتلتقي أهواء هؤلاء بأهواء بعض المستشرقين أمثال : "جولد تسيهر" ، الذي استكثر أيضاً مرويات أبي هريرة .

وقد حمل لواء الدفاع عن الحق قديماً وحديثاً بعض العلماء الذين كشفوا عن نوايا هؤلاء ، وبيّنوا الحق من الباطل ، ومازوا الخبيث من الطيب .

وخلاصة أقوالهم : أنّ أبا هريرة تأخّر إسلامه ، وروى عن رسول الله ﷺ (٥٣٧٤) حديثاً ، وهي أكثر كثيراً ممّا رواه الخلفاء الأربعة وغيرهم من الصحابة الذين سبقوه إلى الإسلام . ومما يقوله عبد الحسين في هذا : "فليُنظر ناظرٌ بعقله في أبي هريرة ، وتأخّره في إسلامه ، وخموله في حسبه ، وأمّيته ، وما إلى ذلك ممّا

يوجب إقلاله، ثم لينظر إلى الخلفاء الأربعة، وسبقهم، واختصاصهم، وحضورهم تشريع الأحكام، وحسن بلائهم في اثنين وخمسين سنة: ثلاث وعشرين كانت بخدمة رسول الله ﷺ، وتسع وعشرين من بعده، ساسوا فيها الأمة، وسادوا الأمم... فكيف يمكن والحال هذه، أن يكون المأثور عن أبي هريرة وحده أضعاف المأثور عنهم جميعاً؟ أفتونا يا أولي الألباب!! وليس أبو هريرة كعائشة، وإن أكثر أيضاً. فقد تزوجها رسول الله ﷺ قبل إسلام أبي هريرة بعشر سنين، فكانت في مهبط الوحي والتنزيل، ومختلف جبرائيل وميكائيل، أربعة عشر عاماً، وماتت قبل موت أبي هريرة بيسير، ثم وازن بينهما في الذكاء والفطنة.

ثم قال: "على أنها اضطرت إلى نشر حديثها، إذ بثت دعائها في الأمصار، وقادت إلى البصرة ذلك العسكر الجرّار؛ ومع هذا، فإن جميع ما روي عنها إنما هو عشرة مسانيد ومائتا مسند وألفا مسند. فحديثها كله أقل من نصف حديث أبي هريرة..."، ثم يرى بعد ذلك أنّ حديث أبي هريرة: "ما من أصحاب النبي أحد أكثر حديثاً عنه منّي، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب ولا أكتب"، يعارض كثرة حديث أبي هريرة، ويرى أنه إقرار صريح من أبي هريرة بأن ابن عمرو أكثر منه حديثاً، وقد بلغ مسند عبد الله بن عمرو (٧٠٠) حديث.

ثم يزعم أنّ العلماء حاروا في أمر أبي هريرة، ولم يروا مخرجاً له، اللهم إلا ما علّله العسقلاني، والشيخ زكريا الأنصاري، بأن عبد الله بن عمرو قطن مصر، بينما سكن أبو هريرة المدينة مقصد المسلمين؛ ومع هذا يرى كلام أبي هريرة صريحاً يحبط تأويل واعتذار العسقلاني والأنصاري.

ويعود ليقارن بين مقام أبي هريرة في المدينة وعبد الله بن عمرو في مصر، ويغمر جانب أبي هريرة، ويجعله من المتهمين عند من يفد إلى المدينة، ويقول: "وكثيراً ما كانوا ينقمون عليه إكثاره على رسول الله ﷺ، فيقولون: إنَّ أبا هريرة يكثر الحديث، ويقولون: ما للمهاجرين والأنصار لا يُحدثون مثل حديثه؟..." وينتهي عبد الحسين من تحقيقه هذا في كثرة أحاديث أبي هريرة إلى النتيجة الآتية، حيث يقول: "والحق، أنَّ أبا هريرة إنما اعترف لعبد الله في أوائل أمره بعد رسول الله ﷺ حين لم يكن مفرطاً هذا الإفراط الفاحش؛ فإنه إنما تفاقم إفراطه وطمع فيه على عهد معاوية، حيث لا أبو بكر ولا عمر ولا علي ولا غيرهم من شيوخ الصحابة الذين يخشاهم أبو هريرة".

من الغريب أن يعجب الكاتب لكثرة حديث أبي هريرة! ومن العجيب أن يثير هذا في القرن العشرين!! فهل يعجب من قوة ذاكرة أبي هريرة أن تجمع (٥٣٧٤) حديثاً!! أم يعجب أن يحمل هذه الكثرة عن الرسول ﷺ خلال ثلاث سنوات؟ إذا كان يعجب من قوة حافظه أبي هريرة، فليس هذا مجالاً للدهشة والطمع، لأنَّ كثيراً من العرب قد حفظوا أضعافاً مضاعفة ما حفظه أبو هريرة؛ فكثير من الصحابة حفظوا القرآن الكريم، والحديث الشريف، والأشعار، فماذا يقول المؤلف في هؤلاء؟ ماذا يقول في حفظ أبي بكر أنساب العرب؟ وعائشة > شعرهم؟ وماذا يقول صاحبنا في حماد الرواية، الذي كان أعلم الناس بأيام العرب، وأشعارها، وأخبارها، وأنسابها، ولغاتها؟ وماذا يقول فيه إذا علم أنه روى على كل حرف من حروف المعجم مائة قصيدة كبيرة سوى المقطعات من شعر الجاهلية دون الإسلام؟ وماذا يقول في حفظ حَبْر الأُمَّة عبد الله بن عباس؟ وحفظ الإمام الزهري، والشعبي، وقتادة بن دعامة السدوسي؟ فحفظ أبي

هريرة ليس بدعاً وليس غريباً ، وخاصة إذا عرفنا أنّ تلك الأحاديث الـ (٥٣٧٤) مروية عنه ، ولم تسلم جميع طرقها ؛ فأبو هريرة لا يُتهم في حفظه وكثرة حديثه من هذا الوجه.

وإذا كان المؤلف يعجب من تحمّل أبي هريرة هذه الأحاديث الكثيرة عن الرسول ﷺ خلال ثلاث سنوات ، فقد غاب عن ذهنه أنّ أبا هريرة صاحب الرسول ﷺ في سنوات ذات شأن عظيم ، جرّت فيها أحداث اجتماعية وسياسية وتشريعية هامة. وفي الواقع أن رسول الله ﷺ قد تفرّغ في تلك السنوات للدعوة والتوجيه بعد أن هادئته قريش ؛ ففي السنة السابعة وما بعدها انتشرت رسلُهُ في الآفاق ، ووفدت إليه القبائل من جميع أطراف جزيرة العرب ، وأبو هريرة في هذا كلّه يرافق الرسول ﷺ ، ويرى بعينه ، ويسمع بأذنيه ، ويعي بقلبه.

ثم إنّ ما رواه لم يكن جميعه عن النبي ﷺ ، بل روى عن الصحابة { ، ورواية بعض الصحابة عن بعض مشهورة مقبولة لا مأخذ عليها. فإذا عرفنا هذا ، زال العجب العجيب الذي تصوّره مؤلف كتاب : "أبو هريرة" ، وغيره.

ومن الخطأ الفاحش أن يُقارَن الخلفاء الراشدون وأبو هريرة في مجال الحفظ وكثرة الرواية ، لأسباب عدّة أهمها :

١. صحيح أنّ الخلفاء الراشدين الأربعة { سبقوا أبا هريرة في صحبتهم وإسلامهم ، ولم يُرو عنهم مثل ما روي عنه ، إلّا أنّ هؤلاء اهتمّوا بأمور الدولة ، وسياسة الحكم ، وأنفذوا العلماء والقرّاء والقضاة إلى البلدان ، فأدّوا الأمانة التي حملوها ، كما أدى هؤلاء الأمانة في توجيه شئون الأمة. فكما لا نلوم خالد بن الوليد على قلّة حديثه عن الرسول ﷺ لانشغاله

بِالْفَتْوحَاتِ ، لَا نَلُومُ أَبَا هَرِيرَةَ عَلَى كَثْرَةِ حَدِيثِهِ لَانْشَغَالِهِ بِالْعِلْمِ. وَهَلْ لِأَحَدٍ أَنْ يُلْزَمَ عَثْمَانُ بْنُ عَفَانَ ، أَوْ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ } لِأَنَّهُمَا لَمْ يَحْمِلَا لُؤَاءَ الْفَتْوحَاتِ شَرْقًا وَغَرْبًا!! لا. فَكُلُّ امْرَأٍ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ.

٢. انْصِرَافُ أَبِي هَرِيرَةَ إِلَى الْعِلْمِ وَاعْتِزَالُهُ السِّيَاسَةِ ، وَاحْتِيَاجُ النَّاسِ إِلَيْهِ لِامْتِدَادِ عَمْرِهِ ، يَجْعَلُ الْمَوَازَنَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ السَّابِقِينَ أَوْ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ غَيْرَ صَحِيحَةٍ ، بَلْ هِيَ خَطَأٌ كَبِيرٌ.

ثُمَّ إِنَّ عَبْدِ الْحُسَيْنِ شَرَفَ الدِّينِ وَأَبَا رِيَّةَ ، يَطْعَنَانِ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْمَجَالِ فِي حَسَبِهِ وَنَسَبِهِ وَأُمِّيَّتِهِ ، فَهَلْ لِهَذِهِ النَّوَاحِي أَثَرٌ فِي كَثْرَةِ الرِّوَايَةِ وَقِلَّتِهَا؟ لَمْ يَقُلْ بِهَذَا أَحَدٌ.

وَمَا رَدَدْنَا بِهِ عَلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ لِمُقَارَنَتِهِ بِالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ، يَرِدُ بِالنِّسْبَةِ لِمُقَارَنَتِهِ بِالسَّيِّدَةِ عَائِشَةَ > . وَنُضِيفُ: أَنَّ السَّيِّدَةَ عَائِشَةَ كَانَتْ تُفْتِي النَّاسَ فِي دَارِهَا ، وَأَمَّا أَبَا هَرِيرَةَ فَقَدْ اتَّخَذَ حَلَقَةً فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ ، كَمَا كَانَ أَكْثَرُ احْتِكَامًا بِالنَّاسِ مِنَ السَّيِّدَةِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ، بِصِفَتِهِ رَجُلًا كَثِيرَ الْغَدْوِ وَالرَّوَّاحِ. وَأَضِيفُ إِلَى هَذَا: أَنَّ السَّيِّدَةَ الْجَلِيلَةَ كَانَ جُلٌّ هَمُّهَا مَوْجَّهًا نَحْوَ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَكَانَ يَتَعَذَّرُ دُخُولُ كُلِّ إِنْسَانٍ عَلَيْهَا ، وَمَعَ هَذَا لَمْ يَكُفِّ الْمَوْلُفُ لِكِتَابِ: (أَبُو هَرِيرَةَ) لِسَائِهِ عَنْهَا ، بَلْ رَأَى أَنَّهَا أَكْثَرَتْ أَيْضًا!! وَهُوَ فِي هَذَا يُنَاقِضُ نَفْسَهُ.

ب. هل كان الصحابة يكذبون أبا هريرة ، ويردُّون أحاديثه؟

ذَكَرَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَيَّارِ النَّظَّامُ أَبَا هَرِيرَةَ ، فَقَالَ: "كَذَّبَهُ عُمَرُ ، وَعَثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، وَعَائِشَةُ { ."

وَقَالَ بَشْرُ الْمُرَيْسِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّهُ قَالَ: "أَكْذَبَ الْمُحَدِّثِينَ: أَبُو هَرِيرَةَ".

وقال أحمد أمين: "وقد أكثر بعض الصحابة من نقد أبي هريرة على الإكثار من الحديث عن رسول الله ﷺ، وشكوا فيه، كما يدل على ذلك ما روى مسلم في صحيحه: أن أبا هريرة قال: إنكم تزعمون أن أبا هريرة يُكثر الحديث عن رسول الله... وفي حديث آخر: يقولون: إن أبا هريرة قد أكثر...".

وقال عبد الحسين شرف الدين: "أنكر الناس على أبي هريرة، واستفطعوا حديثه على عهده... وحسبك أن في مُكذِّبيه عظماء الصحابة...". ثم قال: "وبالجملة، فإن إنكار الأجلاء من الصحابة والتابعين عليه، واتهامهم إيَّاه، مما لا ريب فيه؛ ما تورّع منهم عن ذلك أحد حتى مضواً لسييلهم... ولعلّ جلّ المعتزلة على هذا الرأي. قال الإمام أبو جعفر الإسكافي ما هذا نصه: "وأبو هريرة مدخول عند شيوخوا، غير مرضي الرواية. قال: ضربَه عُمر بالدرة، وقال: قد أكثرت من الرواية! فأحر بك أن تكون كاذباً على رسول الله ﷺ...".

وأما أبو ريّة فقد ساق بعض الأقوال السابقة، وبعض استدراكات الصحابة على أبي هريرة... واستشهد بفقرات لـ "جولد تسيهر" و "شبرنجر"، وسرد أقوالاً مختصرة لبعض ما دار بين الصحابة وأبي هريرة، ليكون من ذلك رأيه في أبي هريرة، ويجعله أول راوية أثمهم في الإسلام.

مما سبق، تبين لنا الشُّبه التي أوردها بعضهم على موقف الصحابة من أبي هريرة، وقد ساقوا تلك الشُّبه من غير أن يُبينوا لنا أسبابها، وإن بين بعضهم ذلك فإنما يحمل الحادثة على غير محلها؛ وهذا كله جرياً على عادتهم من بثّر النصوص، وأخذ ما يحلو لهم منها. ولا بدّ أن أشيد هنا إلى أن الصحابة لم يقفوا من أبي هريرة موقفاً خاصاً، كما أنهم لم ينظروا إليه من زاوية معيّنة، أو بمنظار

الشك والريبة، وسأكتفي هنا بضرب مثال واحد يُبين كذبهم وادّعاءهم، وهو موقف عمر < منه.

هل ضربَ عمرُ أبا هريرة لكثرة روايته؟

لم يثبت قطّ أنّ عمر < ضربَ أبا هريرة بدريته لأنه أكثر الحديث عن رسول الله ﷺ، وما ذكره أبو رية، وما ذكره عبد الحسين من ضربَ عمرَ لأبي هريرة، رواية ضعيفة، لأنها من طريق أبي جعفر الإسكافي، وهو غير ثقة.

وأما تهديد عمر < لأبي هريرة بالنقي، فهو ما رواه السائب بن يزيد، إذ قال: "سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي هريرة: لتترك الحديث عن رسول الله، أو لألحقنك بأرض دوس! وقال لكعب الأحبار: لتترك الحديث عن الأول، أو لألحقنك بأرض القردة!"، ولكن عبد الحسين وأبا رية قالا: إنه قال لأبي هريرة: "ألحقنك بأرض دوس، أو بأرض القردة!" نقلًا عن ابن عساكر، وأشار أبو رية إلى (البداية والنهاية)، وليس فيها هذا.

وليس في آية رواية تكذيب عمر لأبي هريرة أو ضربه، وكلّ ما في الأمر: نهاه عن كثرة الرواية. وقد قال ابن كثير عقب خبره: "وهذا محمول من عمر على أنه خشي من الأحاديث التي قد تضعها الناس على غير مواضعها، وأنهم يتكلمون على ما فيها من أحاديث الرخص، وأن الرجل إذا أكثر من الحديث ربّما وقع في أحاديثه بعض الغلط، أو الخطأ، فيحملها الناس عنه، أو نحو ذلك". اهـ.

وروي أنّ عمر أذن لأبي هريرة بعد ذلك في التحديث، بعد أن عرف ورعه وخشيته الخطأ، قال أبو هريرة: "بلغ عمر حديثي، فأرسل إليّ فقال: كنت معنا يوم كنّا مع رسول الله ﷺ في بيت فلان؟ قال، قلت: نعم. وقد علمتُ لم

تسألني عن ذلك؟ قال: ولم سألتك؟ قلت: إن رسول الله ﷺ قال يومئذ: ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ!)). قال: أما إذا، فاذهب فحدث!.

فَعُمِّرَ لَمْ يَطْعَنَ فِي أَبِي هُرَيْرَةَ، وَكُلَّ مَا صَدَرَ مِنْهُ إِنَّمَا كَانَ تَطْبِيقًا لِمَنْهَجِهِ مِنَ الثَّبَتِ فِي السُّنَّةِ وَالْإِقْلَالِ مِنَ الرِّوَايَةِ. وَأَبُو هُرَيْرَةَ نَفْسُهُ كَانَ يَذْكُرُ لِأَصْحَابِهِ شِدَّةَ عُمُرٍ فِي تَطْبِيقِ مَنْهَجِهِ.

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ عُمَرَ لَمْ يُكَذِّبْهُ، وَلَمْ يَطْعَنَ فِيهِ، وَلَمْ يُهَدِّدْهُ بِالنِّفْيِ إِلَى جِبَالِ دُوسَ: هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: "أَخَذْتُ النَّاسَ رِيحَ بَطْرِيقِ مَكَّةَ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ حَاجٌّ، فَاشْتَدَّتْ عَلَيْهِمْ. فَقَالَ عُمَرُ لِمَنْ حَوْلَهُ: مَنْ يُحَدِّثُنَا عَنِ الرِّيحِ؟ فَلَمْ يَرْجِعُوا إِلَيْهِ شَيْئًا. فَبَلَغَنِي الَّذِي سَأَلَ عَنْهُ عُمَرُ مِنْ ذَلِكَ، فَاسْتَحْشْتُ رَاحِلَتِي حَتَّى أَدْرَكْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أُخْبِرْتُ أَنَّكَ سَأَلْتَ عَنِ الرِّيحِ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ((الرَّيْحُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ، تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ، وَتَأْتِي بِالْعَذَابِ؛ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَلَا تَسْبُوهَا، وَاسْلُوا اللَّهَ خَيْرَهَا، وَاسْتَعِيزُوا بِهِ مِنْ شَرِّهَا))." إِنَّهُ لَمْ يُجِبْ عُمَرَ سِوَى أَبِي هُرَيْرَةَ، فَهَلْ يُعْقَلُ بَعْدَ هَذَا أَنْ يَكْذِبَ عُمَرَ، أَوْ يَهْدِّدَ بِالنِّفْيِ، وَقَدْ عَرَفَ حِفْظَهُ وَإِتْقَانَهُ!!؟

وَأَمَّا ادِّعَاءُ بَشَرِ الْمُرَيْسِيِّ تَكْذِيبَ الْفَارُوقِ لِأَبِي هُرَيْرَةَ، فَهُوَ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ، وَمَا رَوَاهُ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: "أَكْذَبَ الْمُحَدِّثِينَ: أَبُو هُرَيْرَةَ"، لَمْ يَذْكُرْ سَنَدَهُ، وَقَدْ تَصَدَّى لَهُ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ (٢٠٠-٢٨٠هـ) فَرَدَّ عَلَيْهِ رَدًّا قَوِيًّا.

ج. عمرو وأبو هريرة }

اتَّهَمَ عَبْدُ الْحُسَيْنِ شَرَفُ الدِّينِ وَأَبُو رِيَّةَ أَبَا هُرَيْرَةَ بِأَنَّهُ سَرَقَ عَشْرَةَ آلَافٍ دِينَارٍ حِينَمَا وَلِيَ الْبَحْرَيْنِ، فَعَزَلَهُ وَضَرَبَهُ بِالدَّرَّةِ حَتَّى أَدْمَاهُ.

لقد ذكرت جميع الروايات المعتمدة أنّ عمر < قاسمه كما قاسم غيره من الولاة، وليس فيها أنه ضربَه حتى أدماه. وكان أبو هريرة يقول: "اللهم اغفر لأمر المؤمنين". لم يحقّد على عمر <، مع أنه يعلم أنّ ما قاسمه إياه إنما هو عطاياه وأسهمه وبعض غلّة رقيقة. ولو أنّ عمر شكّ في أمانة أبي هريرة بعض الشكّ، لحاكمه وعاقبه العقوبة الشرعيّة، ولكنه عرّف فيه الأمانة والإخلاص، فعاد إليه بعد حين يطلبه الولاية، فأبى أبو هريرة قبولها كما أسلفنا!!

هذا وجه الحق الذي أخفاه عبد الحسين وأبورية؛ فعبد الحسين نقل رواية واحدة عن (العقد الفريد) لابن عبد ربّه؛ حيث وجد فيها ما يوافق هواه، ولم يتعرّض لبقية الروايات التي تُبين الحقيقة. واكتفى أبورية بالتقل عن عبد الحسين من غير أن يُشير إلى المصدر، ومن غير بحث أو مقارنة وتمحيص!!

د. هل تشييع أبو هريرة للأمويين؟

ومّا أثهم به أبو هريرة: أنه تشييع للأمويين ووالاهم، ووضع الحديث على الرسول ﷺ ضدّ خصومهم، وتأييداً لسياستهم.

ويظهر بطلان هذه الشبهة إذا علمنا أنه لا دليل على تشييع أبي هريرة للأمويين، بل ثبتت معارضته لهم في كثير من تصرفاتهم، ولم يكن دائماً على صلة حسنة بمعاوية. وإذا كان معاوية قد جعله على المدينة، فقد كان يعزله كلّما غضب عليه، ويولي مروان بن الحكم مكانه. كما أنّ أبا هريرة لم يكن يكره عليّاً وأهله إرضاءً للأمويين، بل كان مُحبّاً لأهل البيت. ومن هذا: ما رواه ابن كثير ممّا دار بين مروان بن الحكم وأبي هريرة، حين أراد المسلمون دفن الحسن مع النبي ﷺ؛ فكان مما قاله لمروان: "والله ما أنت بوالٍ، وإن الوالي لغيرك! فدعه! ولكنك

تدخل فيما لا يعنك ! إنما تريد بهذا إرضاء مَنْ هو غائب عنك ! - يعني : معاوية -".

وكذلك نرى أبا هريرة يُنكر على مروان في مواضع عدّة: فقد أنكر عليه عندما رأى في داره تصاوير، فقال له: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((يقول الله ﷻ: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يُخْلِقُ خَلْقًا كَخَلْقِي؟ فليُخْلَقُوا ذرّة!)). كما أنكر عليه حين أبطأ بالجمعة، فقام إليه قائلاً: "أتظللّ عند ابنة فلان تروحك بالمراوح وتسقيك الماء البارد، وأبناء المهاجرين والأنصار يُصهرون من الحرّ؟ فقد هممت أن أفعل وأفعل". ثم قال: "اسمعوا من أميركم!".

فهل هذا موقف للتشيع لبني أميّة، النازل على رغباتهم في الحديث، الداعي لهم؟ أم أنّ هذا موقف ملتزم الحق؟

لقد أنكر على الأمير تأخره، وحفظ له حقه، فأمر المسلمين بالسّماع إليه؛ وهذا دليل آخر على مكانة أبي هريرة بين المسلمين. فلو كان حقيراً مهيناً - كما صورّه أعداؤه - ما سمع منه المسلمون، وما تحمّله مروان.

وكان يجدر بمن اتّهم أبا هريرة بالتشيع للأمويّين أن يتّهمه بالتشيع لأهل البيت، لما روى عن رسول الله ﷺ في مناقبهم، ممّا ورد في صحاح السنّة، فهذا أولى لهم من أن يتّبّعوا الأحاديث الضعيفة والموضوعة على أبي هريرة في مدح الأمويّين، ليتّهموه بمولاتهم وتأييدهم، مع وضوح وضع تلك الأحاديث، ومعرفة الكذب الواضحين لها، وجلاء أمرها.

ونتيجة لهذا المنهج الملتوي حكم عليه عبد الحسين وأبو ريّة. ومما قاله عبد الحسين في أبي هريرة والأمويّين: "استعبد بنو أميّة أبا هريرة ببرّهم، فملّكوا قياده، واحتلّوا سمعه وبصره وفؤاده؛ فإذا هو لسان دعايتهم في سياستهم، يتطوّر فيها

على ما تقتضيه أهواؤهم: فتارة يفتتت الأحاديث في فضائلهم... وتارة يُلْفَق أحاديث في فضائل الخلفيتين نزولاً على رغائب معاوية وفتته الباغية".
هكذا أراد أن يُصوِّره عبد الحسين شرف الدين، وقد عرفنا في سيرته وأخلاقه ما يدفع هذا الافتراء.

هـ. هل وضع أبو هريرة الأحاديث كذباً على رسول الله ﷺ؟

لقد اتهم عبد الحسين وأبو ريّة أبا هريرة بالكذب على رسول الله ﷺ، إرضاءً للأمويين، ونكاية بالعلويين. وأبو هريرة من كل هذا براء. ولكنهما أوردَا أخباراً ضعيفة وموضوعة لا أصل لها. من هذا: ما ذكره عبد الحسين فقال: "قال الإمام أبو جعفر الإسكافي: إنّ معاوية حمّل قومًا من الصحابة وقومًا من التابعين على رواية أخبار قبيحة في عليّ، تقتضي الطعن فيه، والبراءة منه، وجعل لهم على ذلك جُعلاً يُرَغَّب في مثله، فاختلفوا له ما أَرْضاه. منهم: أبو هريرة، وعمر بن العاص، والمغيرة بن شعبة، ومن التابعين: عروة بن الزبير... إلى آخر كلامه".

وقال: "لما قدم أبو هريرة العراق مع معاوية عام الجماعة، جاء إلى مسجد الكوفة، فلما رأى كثرة من استقبله من الناس جثا على ركبتيه، ثم ضرب صلته مراراً، وقال: يا أهل العراق أتزعمون أنني أكذب على الله ورسوله، وأحرق نفسي بالنار؟ والله لقد سمعت رسول الله يقول: ((إن لكل نبيٍّ حرماً، وإنّ المدينة حرمي؛ فمن أحدث فيها حدثاً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين!!)). قال: وأشهد بالله أنّ عليّاً أحدث فيها!! فلما بلغ معاوية قوله، أجازته وأكرمه وولاه إمارة المدينة".

هذه أخبار مختلفة استشهد بها عبد الحسين ليدعم زعمه أن أبا هريرة كان عميلًا للأُمويين، وضاعًا للحديث، ولكن هذه الأخبار مردودة سندًا وممتًا.

١. أما من حيث السند: فإن ابن أبي الحديد صاحب (شرح نهج البلاغة) نقل هذه الأخبار عن شيخه محمد بن عبد الله أبي جعفر الإسكافي "٢٤هـ"، وهو من أئمة المعتزلة المتشيعين؛ والعداء مُستحكم بين المعتزلة وأهل الحديث من أواخر القرن الأول الهجري، ثم أصبح متوارثًا بعد هذا القرن. وأترك التعريف بأبي جعفر، وتزكيتَه لتلميذه ابن أبي الحديد، إذ يقول: ذكر شيخنا أبو جعفر الإسكافي -رحمه الله-، وكان من المُتحققين بموالاته عليّ # والمبالغين في تفضيله. وإن كان القول بالتفضيل عامًّا شائعًا في البغداديين من أصحابنا كافة، إلا أن أبا جعفر أشدهم في ذلك قولًا، وأخلصهم فيه اعتقادًا.

هذه شهادة تلميذ لأستاذه لا يرقى إليها الشك، ولا يعتريها الظن والتأويل؛ فالأستاذ من أهل الأهواء داعٍ إلى هواء، بل مُتعصب في ذلك، بشهادة أقرب الناس إليه وأعرفهم به. فإذا سبق لأمثاله أن كذبوا الصحابة في الحديث بل في نقل القرآن، فليس بعيدًا أن يكذبوا على أبي هريرة، ويفتروا عليه وعلى بعض الصحابة والتابعين. لكن روايته مردودة لسببين:

الأول: ضعف الإسكافي لعاملين:

العامل الأول: أنه معتزليّ يناصب أهل الحديث العداء.

والعامل الثاني: أنه شيعي محترف. فقد اجتمع فيه عاملان يكفي أحدهما لرد روايته.

الثاني: لم تُذكر هذه الروايات في مصدر موثوق بسند صحيح ، علمًا بأن الإسكافي لم يذكر لها سندًا. وهذا يرجح أنها موضوعة ، أو هي على الأقل ضعيفة لا يُحتج بها.

٢. وأما من حيث المتن: فلم يثبت أن معاوية حمل أحدًا على الطعن في أمير المؤمنين علي عليه السلام ، ولم يثبت عن أحد من الصحابة أنه تطوع بذلك ، أو أخذ أجرًا مقابل وضع الحديث ؛ والصحابة جميعًا أسمى وأرفع من أن ينحطوا إلى هذا الخضيض. ومعاذ الله أن يفعل هذا إنسان صاحب رسول الله ، وسمع حديثه وزجره عن الكذب. وإن جميع ما جاءنا من هذه الأخبار الباطلة ، إنما كان عن طريق أهل الأهواء الدّاعين إلى أهوائهم ، المتعصّبين لمذاهبهم ، فتجرّءوا على الحق ، ولم يعرفوا للصّحبة حرمتها ، فتكلّموا في خيار الصحابة ، واتّهموا بعضهم بالضلال والفسق ، وقذفوا بعضهم بالكفر ، وافتروا على أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم...

وقد كشف أهل الحديث عن هؤلاء الكذّبة ؛ لذلك ناصبت أكثر الفرق أصحاب الحديث العداء ، فتتبّعوا أحوالهم واخترعوا الأباطيل ، لتفقد الأمة الثقة بهم. ومن ذلك : ما فعله المعتزلة ، والروافض ، وبعض فرق الشيعة. ومن أراد الاطلاع على بعض هذا ، فليراجع كتاب (قبول الأخبار) لأبي القاسم البلخي.

ولكن الله أبقى إلّا أن يكشف أمر هذه الفرق ، ويُميط اللثام عن وجوه المُتستّرّين وراءها. فكان أصحاب الحديث هم جنود الله عزّ وجلّ ، بينوا حقيقة هؤلاء ، وأظهروا نواياهم وميولهم. فما من حديث أو خبر يطعن في صحابي ، أو يشكك في عقيدة ، أو يخالف مبادئ الدين الحنيف ، إلّا بيّن جهابذة هذا الفن يد صانعه ، وكشفوا عن علته.

فادّعاء هؤلاء مردود، حتى يثبت زعمهم بحجة صحيحة مقبولة. وكيف نتصور معاوية يحرّض الصحابة على وضع الحديث كذباً وبهتاناً وزوراً، ليطعنوا في أمير المؤمنين عليّ < ، وقد شهد ابن عباس { معاوية بالفضل والعقل والفقه - وقد ذكر ذلك البخاري في صحيحه - ، فهل هؤلاء أن يتهموا حبر الأمة وعالمها بالكذب، أو بالتشيع لمعاوية؟! هذا لا يمكن. وشهادة ترجمان القرآن صحيحة؛ وبهذا ننفي تهمة عبد الحسين.

وقد افترى الإسكافي على الصحابة الذين ذكّروهم، وبين ابن العربي في (العواصم من القواصم) جانباً من أمرهم، ومكانتهم وورعهم، كما بينت كتب التراجم سيرتهم. ثم إن روايات أهل الأهواء تسربت إلى التاريخ الإسلامي، وخاصة ما يتعلق بأخبار الأمويين، لأن كتب التاريخ كتبت بعد بني أمية، فشوهت سيرتهم، ومع هذا لم يعد التاريخ الرجال الأمناء المخلصين، الذين دونوا حوادثه بأسانيدها حتى يتميز الحق من الباطل. فليس كل خبر في كتاب يُقبل ويُؤخذ به، بل لا بد من دراسته دراسة علمية - حسب منهج المحدثين الدقيق - سنداً وممتناً.

ثم إننا نستبعد صحة هذا الخبر؛ فإن عروة ولد سنة (٢٢هـ)، فكان عمره في فتنة عثمان < (١٣ سنة)، وعندما استشهد أمير المؤمنين عليّ < كان عمره (١٨ سنة)، فكيف يحمل خليفة معاوية عروة ابن الزبير إلى وضع أحاديث تطعن في عليّ < ولا يزال عروة يافعاً على عتبة العلم لم يشتهر بعد؟! فكان أخرى بمعاوية - لو صحّ الخبر - أن يُغري من هو أشهر منه وأعلم، من كبار الصحابة والتابعين. وإن قال قائل: إنما استعان به أيام الخلافة بعد استشهاد الخليفة الراشد الرابع، فالجواب بدهي في أن كلمة المسلمين اجتمعت سنة (٤٠هـ) عام الجماعة،

حين بايع الحسن معاوية بالخلافة، وثبتت دعائم الحكم، فلم تبقَ هناك آية ضرورة للدعاية للأمويين، وهم الحكماء ويدهم الزمام.

ولو سلّمنا جدلاً: أنّ عروة قد قام بما ادّعاه المؤلّف، فهل يسكت عنه علماء الأُمَّة أصحاب رسول الله ﷺ، وبينهم الأبطال الشّجعان، وفيهم الأقوياء والأفذاذ؟! لقد كانت الأُمَّة الإسلامية قويّة في ذلك العصر، عرّف أبنائها الحوادث جميعها وعاصروها واختبروها، فلم تُعدّ تخفى دقائقها على أحد، وعرف المسلمون قادتهم من صحابة رسول الله ﷺ، فلم يكن من السهل أن يُغيّر بعض الصحابة والتابعين وجه الحق - كما زعم عبد الحسين - لإرضاء الخليفة، وإشباع ميوله ورغباته. وإنّ مَنْ يحاول إثبات صحّة هذا الخبر ليتجنّى على الأُمَّة جميعها، ويجعل مَنْ عاصروا تلك الحوادث بلهاً مُغفلين، يُعمّى عليهم الحقّ بالدعايات الكاذبة والأخبار الموضوعة، والواقع يُثبت خلاف ذلك، ويُثبت وضع الخبر وعدم صحّته.

ثم إنّ الخبر الثاني - وهو: قدوم أبي هريرة العراق - من رواية الإسكافي، وهو مردود عندنا، لضعف راويه؛ ولو سلّمنا صحّته فليس في هذا ما يُضير أبا هريرة، لأنّه يدفع عن نفسه ما أشاعه بعض خصوم الأمويين حوله. وإنّ الحديث الذي روي عن أبي هريرة ليس فيه الزيادة التي اختلقت في ذمّ الإمام عليّ لينال أبو هريرة أجره من معاوية أو غيره.

لقد قوّضت دولة الإسلام دولتي كسرى وقيصر، وقضت على عروش الملوك والأمراء الذين كانوا يحكمون الشعوب الخاضعة لهم، يُذيقونها العذاب، ويستنزفون خيراتها، ويسترقّون أبناءها. وكان حول هؤلاء الحكماء طبقة من الخواصّ والمستغلّين، الذين يفيدون من وراء أولئك الملوك والأمراء، وكانت لهم

وسائلهم الخاصة في استغلال رعاياهم. فعندما انتشر الإسلام، وخالط قلوب الأمم المظلومة، والشعوب المغلوبة على أمرها من قبل رُعاتها، تذوق هؤلاء نعمة الحرية، وشعروا بالكرامة الإنسانية، في حين أفلتت السلطة من يد الحكام، وخسروا مناصبهم، وضاعت تلك المنافع التي كانوا ينالونها باستغلال أبناء الشعب، الذي عرف قيمة الحياة بعد أن حطم قيود الظلم باعتناق الإسلام. ولم يرق الوضع الجديد أولئك المتسلطين، فأضمرُوا الحقد والكيد للإسلام والمسلمين. ولم يستطيعوا أن يحققوا آمالهم بقوة السيف، لقوة الدولة الإسلامية؛ فراحوا ينفرون المسلمين من العقيدة الجديدة، يدسّ الأباطيل والأكاذيب السخيفة على رسول الله، قاصدين من وراء ذلك إبعاد الناس عن الإسلام، إلا أنهم لم يوفقوا إلى ما أرادوا، وباءت محاولاتهم بالفشل أمام قوة الإسلام، وسُمّوا مقاصده وصفاء عقيدته.

وقد أثر الزنادقة منذ فترة مبكرة في وضع الحديث، محاولين انتقاص السنة وتشويه معالمها، والوضع من مكائنها عند أرباب العقول. فكان الزنادقة يستترون بالإسلام، ويُبطنون له ولأهله العداء؛ فهم كما قال ابن حبان: "يعتقدون الكفر، ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر. فكانوا يدخلون المدن ويتشبهون بأهل العلم، ويضعون الحديث على العلماء، ويروون عنهم، ليوقعوا الشك والريبة في قلوبهم، كي يضلّون ويضلّون، فيسمع الثقات منهم ما يروون، ويؤدّونها إلى من بعدهم، حتى تداولوها بينهم.

الوضع في السُّنة النبويّة، وكتابة الحديث في حياة الرسول ﷺ

عناصر الدرس

- العنصر الأول : أساليب الزنادقة للطعن في السُّنة ١٩٩
- العنصر الثاني : دور الشيعة في وضع الحديث ٢٠٢
- العنصر الثالث : نماذج من الأحاديث المكذوبة التي تُناقض الدين ٢٠٩
وتطعن فيه
- العنصر الرابع : الكتابة عند العرب قبيل الإسلام، وفي صدر الإسلام ٢١٣
- العنصر الخامس : كتابة الحديث في حياة الرسول ﷺ ٢١٤

أساليب الزنادقة للطعن في السُّنة

تعريف كلمة "زندقة":

الزندقة: لفظة فارسية مُعرَّبة، قيل: أصلها: "زندوين"، أي: دين المرأة.

وقيل: "زَند"، معناها: التفسير أو التأويل. فالزندقة معناها: التفسير الخارج عن الحدود الطبيعية للتأويل. وقد أطلقت عند تعريبها على: تأويل نصوص القرآن أو الحديث تأويلاً يُخالف المعنى المقصود مخالفة غير معقولة، أو تأويلاً مُنافياً للأصول الاعتقادية.

وقيل: الزنادقة هم: الذين يُبطنون الكفر ويُظهرون الإسلام، أو الذين لا يتدينون بدين، يفعلون ذلك استخفافاً بالدين يتقون به الناس.

لقد تعددت أساليب وطُرق هؤلاء الزنادقة في كيفية بثِّ سمومهم ونشرِ مفترياتهم؛ فمنهم مَنْ اتخذ التشيع ستاراً ينشر من ورائه مُفترياته، كما فعل ابن سبأ، وكما نُقل عن بيان بن سمعان: أنه ادَّعى إلهية عليٍّ، وأنَّ فيه جزءاً إلهياً مُتَّحداً بناسوته، وأنَّ ذلك في محمد بن الحنفية بعده، ثم في أبي هاشم بن محمد بن الحنفية من بعد أبيه. ثم انتقل الأمر من بعدهم إلى بيان نفسه. ثم ادعى النبوة في كتاب كتبه إلى ابن جعفر الباقر.

ومنهم مَنْ كان يدسُّ الأباطيل السَّخيفة على رسول الله ﷺ، قاصدين بذلك تشويه صورة الإسلام الناصعة، في عقائده وعباداته ومقاصده؛ فقد وضعوا أحاديث تتعلق بذات الله وصفاته، تتناقض مع عقيدة الإسلام الصحيحة، وهي تتم عما تنطوي عليه بواطنهم، بالإضافة إلى ما يقصدون من وراء ذلك من تنفير

العامّة عن الإسلام، وإظهاره بمظهر الدّين المتناقض الذي يشتمل على كثير من الأمور المتناقضة وغير المعقولة. ومن أمثلة ما وضعوا في ذلك.

ما روى ابن الجوزي بسنده، من طريق الحاكم، إلى أبي هريرة، قال: "قيل: يا رسول الله، ممّ ربّنا؟ قال: من ماء مرور، لا من أرض ولا من سماء. خلّق خيلاً فأجراها، فعرقت، فخلّق نفسه من ذلك العرق".

وكذلك ما أخرجه أيضاً بسنده، من طريق الخطيب والعقيلي وغيرهما، من حديث معاذ: "أنّ النبي ﷺ لما بعثه إلى اليمن، قال: إنهم سائلوك عن الحجر. فقل: إنها من عرق الأفعى التي تحت العرش". قال أبو القاسم البلخي: وما يستجيز أن يروي مثل هذا عن رسول الله ﷺ إلاّ من لا ييالي بدينه. ومتى قال المسلمون: إنّ تحت العرش أفعى؟! وهل يجوز أن يكون هذا إلاّ من دسيس الزنادقة ليُقبّحوا الإسلام.

ومّا تجدر الإشارة إليه: أنّ هؤلاء الزنادقة كثيراً ما نراهم يُقرّون بالوضع؛ بل إنّ غالبهم كان يقرّ بأنه وضع أحاديث كثيرة تركّها تجول بأيدي العامّة من الناس.

فهذا عبد الكريم بن أبي العوجاء، لما أراد محمد بن سليمان بن علي ضرب عنقه، قال: والله لقد وضعتُ فيكم أربعة آلاف حديث، أُحرّم فيها الحلال، وأُحلّ فيها الحرام. ولقد فطرْتُكم في صومكم، وصومْتُكم في يوم فطرْكم.

وهذا المهديّ يقول: أقرّ عندي رجلٌ من الزنادقة: أنه وضع أربعمئة حديث، فهي تجول في أيدي الناس.

ويقول حماد بن زيد: وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث.

ويقول ابن لهيعة: دخلت على شيخ وهو يكي، فقلت: ما يكيك؟ قال: وضعتُ أربعمئة حديث أدخلتها في برنامج الناس، فلا أدري كيف أصنع.

ويرى بعضُ الباحثين أنَّ إقرار الزنادقة بوضع الحديث، وإصرارهم على ذلك، إنما هو من تحديهم للمسلمين، وإصرارهم على زندقته.

ويرى آخرون: أنَّ إقرار بعضهم، واعترافهم بالوضع في الحديث بصُور هائلة وأرقام خيالية، هو جزء من مُخطّطهم الرهيب؛ فقد أبتْ زندقتهُم إلاّ تنفير الناس من معتقداتهم والطعن عليهم في دينهم. وقد بذلوا جُهدهم في ذلك حال تتّبعهم بحريّاتهم، فلما أخذوا وأيقنوا بالهلاك عملوا على تنفيذ مخطّطاتهم بالتشكيك فيما في أيدي الناس من الأحاديث والروايات. وليس معنى هذا أنهم لم يكذبوا مطلقاً، بل إنهم كذبوا على رسول الله ﷺ بعض الأحاديث، وهم بذلك يُعدّون وضّاعين إلاّ أنه لا ينبغي أن يُسلم لهم وضع هذه الأعداد الهائلة، لا سيما وأنّ بعضهم حصّرها في تحليل الحرام أو تحريم الحلال. ولو تتبّعنا الكتب التي عيّنت بجمع الأحاديث الموضوعّة، لم تبلغ هذا العدد، فضلاً عن أن تبلغ أحاديث الأحكام هذا الرقم.

فالزنادقة كما أفسدوا حال حياتهم، أرادوا أن يُفسدوا أيضاً بعد أخذهم وتقتيلهم، فألقوا القول رغبة في تشكيك الناس في سُنّة رسولهم ﷺ، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون.

وقد أحسن الخلفاء صنْعاً حينما أخذوهم، وقعدوا لهم كلّ مرصد، وأراحوا الأمة الإسلامية منهم، بإنزال أشدّ العقوبة بهم، وكفّوا المسلمين شرّهم. فقد سنّ الوالي خالد بن عبد الله القسري سُنّة حسنة فيهم حينما ضحّى بالجعد بن درهم سنة (١٥٢هـ). ثم صار خلفاء بني العباس على سُنّته لما أحسوا بخطرهم على

كيان الإسلام، فتعقبوهم قتلًا وتشريدًا. وأشهر مَنْ أعمل في رقابهم التأديب: الخليفة المهدي، الذي أنشأ ديوانًا خاصًا للزنادقة، يتتبع فيه أوكارهم ويقضي على رؤسائهم.

أمّا الأحاديث التي وضَعها الزنادقة، فهي متنوعة الأغراض: فمنها ما هو في العقائد، ومنها ما هو في الفقه والسلوك والآداب.

قال ابن قتيبة: "الحديث يدخله الشوبُ والفسادُ من وجوه ثلاثة، منها الزنادقة، واجتيالهم للإسلام، وتهجينه بدسّ الأحاديث المستشعّة والمستحيلة، كالأحاديث التي قدّمنا ذِكْرَها، من عرق الخيل، وعبادة الملائكة، وقفص الدّهب على جمل أورك، وزغب الصّدر، ونور الذراعين، مع أشياء كثيرة ليست تخفى على أهل الحديث". وسيأتي ذكر نماذج منها في العنصر الخامس.

دور الشيعة في وضع الحديث

سبق أن ذكرنا أنّ هناك طائفة من الزنادقة اتخذت التشيع ستارًا لبتّ باطلها في الناس، ووضع الأكاذيب على رسول الله ﷺ لهدم الدين من الداخل وتنفير الناس منه...

ولهذا، فقد انخرط كثير من الزنادقة في هذا المذهب الخبيث، ووضعوا عشرات الآلاف من الأحاديث الغريبة المستهجنة التي لا يُصدّقها عقل، من أجل إفساد الدين وإظهار تناقضه.

وقد أطبق العلماء على أنّ للشيعة أثرًا بارزًا في الكذب ووضع الحديث، ولم يخالف في ذلك أحد؛ بل إنّ نفرًا من الشيعة أنفسهم يُقرّون بأنّ بعض مَنْ انتسب

إليهم كان يفترى ويقول على رسول الله ﷺ وآل بيته ؛ والاعتراف كما يقال : سيّد الأدلة. يقول ابن أبي الحديد : إنّ أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة ؛ فإنّهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديثاً مختلفة في صاحبهم ، حملهم على وضعها عداوةً خصومهم. فلما رأت البكرية ما صنعت الشيعة ، وضعت لصاحبها في مقابلة هذه الأحاديث.

وهاك أقوال بعض أئمة الحديث المعتدّ بأقوالهم ، يصرّحون بدور الشيعة في وضع الحديث :

يقول الإمام الشافعي : وتُقبل شهادة أهل الأهواء ، إلّا الخطابية من الرافضة ، لأنهم يروون الشهادة بالزور لموافقيهم. وحكي أنّ هذا مذهب ابن أبي ليلى وسفيان الثوري ، وروى مثله عن أبي يوسف القاضي.

وأخرج الخطيب بإسناده إلى حرملة بن يحيى قال : سمعت الشافعي يقول : لم أرَ أحداً من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة.

وروى أيضاً بإسناده إلى عليّ بن الجعد ، قال : سمعت أبا يوسف يقول : أجزى شهادة أهل الأهواء ، أهل الصدق منهم ، إلّا الخطابية والقدرية. قال أبو أيوب : سئل إبراهيم عن الخطابية ، فقال : صنف من الرافضة.

كما روى الخطيب أيضاً ، بسنده إلى ابن المبارك ، قال : سأل أبو عصمة أبا حنيفة : ممّن تأمرني أن أسمع الآثار؟ قال : ممّن كلّ عدل في هواه ، إلّا الشيعة ؛ فإن أصل عقدهم : تضليل أصحاب محمد ﷺ.

وقال يونس بن عبد الأعلى : قال أشهب : سئل مالك > عن الرافضة؟ فقال : لا تكلمهم ، ولا ترو عنهم ، فإنهم يكذبون.

وقال يزيد بن هارون: يُكتب عن كلِّ مُبتدع إذا لم يكن داعية، إلاّ الرافضة؛ فإنهم يكذبون.

وقال شريك: احمل العلم عن كلِّ مَنْ لقيته، إلاّ الرافضة؛ فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً.

وقال أيضاً: أدركتُ الناس وما يُسمُّونهم إلاّ: "الكذّابين" - يعني: أصحاب المغيرة بن سعيد، يعني: المغيرة، وهم طائفة من غلاة الرافضة -.

وقال الذهبي: والرافضة يُقرُّون بالكذب حيث يقولون: ديننا: التقية، وهذا هو النفاق. ثم يزعمون أنهم هم المؤمنون، كما قيل: رمتني بدائها وانسلت.

هذه بعض الآثار الواردة عن سلف الأمة وخلفها تجاه الشيعة وأثرهم في وضع الحديث. ولو أمعنا النظر لرأينا أنّ ثمة مؤثرات حدثت بكثير من مُتسببي الشيعة إلى الوضع في الحديث.

وهذه المؤثرات يُمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ. مؤثرات خارجيّة.

ب. مؤثرات داخلية.

أ. المؤثرات الخارجيّة: وتتمثل فيما يلي:

(١) انخراط الكثير من أعداء الإسلام - بعد أن تظاهروا بالدخول فيه - في صفوف كثير من الشيعة، وانتحلوا مذهبهم وتظاهروا بحبّ آل بيت رسول الله ﷺ، وهم يهدفون بذلك نشر آرائهم الباطلة، وبثّ نظريّاتهم المعادية للإسلام؛ فاتخذوا

التَّشْيِيعَ ستاراً يعملون من خلفه لتحقيق أهدافهم، والوصول إلى مآربهم. وقد استغلّوا مكانة آل بيت رسول الله ﷺ في نفوس المسلمين، وبُعدهم عن السلطة بعد تنازل الحسن عن الحكم، فأشعلوا نار الفتنة وأذكوها، حتى اشتدَّ أوارها باسم آل البيت، ليلغوا ما أرادوا. فلم يكتفوا بتفريق كلمة المسلمين، حيث غدّوا يشتمُّ بعضهم بعضاً، ويلعن بعضهم بعضاً، بل يضرب بعضهم رقاب بعض، حتى بثّوا تعاليمهم المخالفة صراحة للإسلام، فسوّوا بين الأئمة وبين الأنبياء، بل جعل بعضهم الأئمة آلهة عبدوها من دون الله، وطعنوا في الذات العليّة، وجعلوها مكاناً للجهل والتناقض. وما تعدّد طوائف غلاة الشّيعة، والمبادئ التي نادّوا بها، إلّا دليلٌ قاطع على أنّ دعاة هذه الطوائف قوّم انتحلوا الإسلام بقصد هدمه وإفساده. ولما كان من الصعب الجهر بهذه الآراء ابتداءً، فقد زملوها ثوب التشييع، ودثروها حبّ آل البيت؛ فتقولوا على رسول الله ﷺ، وعلى أئمة أهل البيت ما لم يقولوا، وألصقوا بهم ما برأهم الله منه ممّا صدح به اليهود، ودعا إليه النصاري، واعتقده أصحاب الأديان الوثنيّة. ولا أدلّ على ما أقول، من تزعم ابن سبّا، والمغيرة بن سعيد، ومحمد بن أبي زينب أبي الخطاب، وغيرهم من أمثالهم، ممّن كانوا طالع سوء على الشّيعة الذين اتّبعوهم وجعلوهم أئمة لهم، بهم يهتدون وعلى سننهم يستنون.

(٢) انتحال بعض الكذّابين والفسقة مذهب التشييع والقيام بالدعوة لبعض أئمة آل البيت، والأخذ بترهاتهم، وإنما غرضهم من ذلك: الوصول إلى السّلطة، والحياة في ظلّ الإمرة. وقد سوّغوا لأنفسهم الكذب ووضع الحديث والحضّ عليه، بل تجاوزوا الأمر في ذلك حتى ادّعوا الإمامة، بل النبوة. ويكفي في ذلك مثلاً: قيام المختار الثقفي الكذّاب، الذي طلب من بعض الصحابة وأبنائهم أن

يُقَوُّوه بأحاديث يضعونها على لسان الرسول ﷺ ليلبغ بها الوصول إلى الأمانة والسلطة.

ب. المؤثرات الداخلية :

وهي تتمثل في بعض آراء انفرد بها الشيعة، ومحور هذه الآراء يتعلق بالإمامة وغيرها، إذ يترتب على ادّعائها لبعض رجال آل البيت: الوقوع في الكذب من حيث يشعرون أو لا يشعرون.

١. فقد جعلوا شرط الإمامة: الأفضلية، وقالوا بفضل عليّ < على الإطلاق، بعد رسول الله ﷺ. ولم يكتفوا بما صحّ من الآثار في فضله، حتى اختلقوا أحاديث يؤكدون فيها ذلك؛ فوضعوا أحاديث تبين المادّة التي خلّق منها، تدلّ على ميزته وفضله. كما وضعوا أحاديث في سبّقه للإسلام، واستقرار الإيمان في قلبه قبل غيره. ووضعوا أحاديث تنصّ على أنه خير الناس مطلقاً، ويكفرون من ينكر ذلك. ووضعوا أحاديث توعّد من لا يحبّه، فضلاً عمّن يبغضه ويشنّؤه.

٢. كما اقتضى إثباتهم الوصية له من رسول الله ﷺ: التّقوّل عليه بأنّ وضعوا أحاديث تنصّ على أنه وارثه، وأنه وصية من بعده. ولما عورضوا في دعوهم هذه بإجماع الصحابة على أبي بكر وعمر، ومبايعتهم لهما، حكموا بتخطئة الصحابة أو يكذبهم؛ بل تجرّأ بعضهم فحكم بكفرهم - مع أن الله تعالى صرّح بأنه رضي عنهم -، وأنّ عليّاً < نصّ بالوصية لمن بعده، وكذلك كلّ إمام ينصّ على من بعده.

٣. كما أنّ دعواهم بأنّ الأئمة مُحيطون بالأحكام المتعلقة بأفعال العباد، وأنّ النبي ﷺ لقنهم إياها، سواء فيما وقع أو فيما سيقع، وأنّ معرفة هذه الأحكام ممّا استأثر الأئمة به، فلا يعلمها غيرهم إلّا من طريقهم، كلّ هذا سوَّغ لبعض من انتسب إليهم: أن يضع في ذلك أحاديث ينسبها إليهم، ويُسلسل إسناده بأئمتهم.

فقد اشتهر لدى أئمة الحديث نُسخُ موضوعة ألصقت بآل البيت. من ذلك:

١. نسخة أحمد بن عامر بن سليمان الطائي، عن آل البيت.
٢. نسخة محمد بن سهل بن عامر البجلي، عن موسى الرضى، عن آبائه.
٣. نسخة أحمد بن علي بن صدقة، عن علي بن موسى الرضى، عن آبائه.
٤. وغير ذلك من النسخ التي حَكَمَ عليها الجهابذة بالوضع والكذب.
٥. كما أنّ قول الشيعة بالبداء قد سوَّغ لبعض المنتسبين منهم بالوضع والكذب على الله ﷻ، وعلى رسول الله ﷺ. فإذا كُشف أمره، وبَدَت عورته، وأُسْقِطَ في يده، زعم أنه بدا لله غير ما أخبر.
٦. زيادة على ذلك: قول بعضهم أنّ الأئمة يُحيطون بعلم الظاهر والباطن، سوَّغ لبعض أديائهم أن ينسبوا إلى أئمتهم كلّ تفسير للقرآن الكريم مُتَعَسِّف أو تأويل مُتَكَلِّف، زعمًا منهم أنّ ذلك تأويل الباطن المتلقّى عن أئمتهم.

كلّ هذه المبادئ وغيرها ممّا انفرد به الشيعة، سوَّغت لبعضهم الوضع في الحديث، والتقول على رسول الله ﷺ، وعلى أئمة آل البيت.

ولم يقتصر وضع الشيعة على هذه المسائل ، بل تجاوز الأمر إلى مسائل أخرى ،
يتلخص أهمها فيما يلي :

١ . الوضع في مثالب الشيخين : أبي بكر وعمر { ، وقد فُهما بالظلم ،
والخط من قدرهما وفضلهما ، وادّعاء إساءتهما لعلي وآل بيته ، مما لا
يخفى كذبه . وقد أشار ابن أبي الحديد إلى كذب الشيعة في ذلك ، فقال :
"فأما الأمور الشيعة المستهجنة التي تذكرها الشيعة ، من إرسال قنفذ إلى
بيت فاطمة... وأنّ عمر ضغطها بين الباب والجدار ، وجعل في عنق عليّ
حبلاً يُقاد به ، فكله لا أصل له عند أصحابنا ، ولا يُثبت أحدٌ منهم ، ولا
رواه أهل الحديث ولا يعرفونه ؛ وإنما هو شيء تنفرد الشيعة بنقله . وقد
ألُفت كتب في مثالب الشيخين ، لو بحثنا عن مؤلفيها لوجدناهم من
الشيعة .

٢ . لم يكتف الشيعة من النيل من معاوية بلغنه أو شتمه أو الطعن فيه ،
لخروجه على عليّ < ومحاربتة له ، حتى وضعوا أحاديث على لسان
رسول الله ﷺ ، يأمر فيها بقتله ، ويوعده على ولايته ، ويدعو عليه وعلى
عمر بن العاص بالأركاس والدّع في النار . بل لم يقتصروا على ذلك حتى
ألحقوا بني أمية كلهم ، وتقولوا عن رسول الله ﷺ أنه قال : "إنّ الله عناهم
بقوله : ﴿ وَالشَّجَرَةُ الْمَلْعُونَةُ فِي الْقُرْآنِ ﴾ [الإسراء : ٦٠] .

كلّ هذا وغيره يُبين لنا دور الشيعة في الحديث ، وأجدني غير غالي إذا
قلت : إنّ الشيعة كان لها نصيب وافر في ذلك ، وكتب الموضوعات أكبر شاهد
على هذا القول - والله أعلم .

نَمَازِجٌ مِّنَ الْأَحَادِيثِ الْمَكْذُوبَةِ الَّتِي تُنَاقِضُ الدِّينَ وَتَطْعَنُ فِيهِ

١. "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ نَفْسَهُ خَلَقَ الْخَيْلَ ، فَأَجْرَاهَا حَتَّى عَرَقَتْ ، ثُمَّ خَلَقَ نَفْسَهُ مِنْ ذَلِكَ الْعَرَقِ".
٢. "خَلَقَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْمَلَائِكَةَ مِنْ شَعَرِ ذِرَاعِيهِ أَوْ صَدْرِهِ ، أَوْ مِنْ نُورِهِمَا".
٣. "مَنْ قَالَ : "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" : خَلَقَ اللَّهُ مِنْ تِلْكَ الْكَلِمَةِ طَائِرًا لَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ لِسَانٍ ، لِكُلِّ لِسَانٍ سَبْعُونَ أَلْفَ لُغَةٍ ، يَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَهُ...".
- قال ابن القيم : "هذه المجازفات الباردة لا يخلو واضعها من أحد أمرين : إمَّا أَنْ يَكُونَ فِي غَايَةِ الْجَهْلِ وَالْحُمَقِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ زَنْدِيقًا قَصَدَ التَّنْقِيصَ بِالرَّسُولِ ﷺ بِإِضَافَةِ مِثْلِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ إِلَيْهِ".
٤. "الْبَازَنْجَانُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ". قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ : "قَبَّحَ اللَّهُ وَاضِعَهُ ! فَإِنَّ هَذَا لَوْ قَالَه "يُوحَنَسُ" أَمِيرُ الْأَطْبَاءِ ، لَسُخِرَ النَّاسُ مِنْهُ".
٥. "عَلَيْكُمْ بِالْعَدَسِ ! فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ : يُرَقِّقُ الْقَلْبَ ، وَيُكْثِرُ الدَّمْعَةَ ، قَدَسَ فِيهِ سَبْعُونَ نَبِيًّا". قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ : "أَرْفَعَ شَيْءٌ فِي الْعَدَسِ أَنَّهُ شَهْوَةُ الْيَهُودِ ، وَلَوْ قَدَسَ فِيهِ نَبِيٌّ وَاحِدٌ لَكَانَ شِفَاءً مِنَ الْأَدْوَاءِ ، فَيَكْفِ بِسَبْعِينَ نَبِيًّا ؟ وَقَدْ سَمَاهُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَذْنَى ﴾ ، وَنَعَى عَلَى مَنْ اخْتَارَهُ عَلَى الْمَنْ وَالسَّلْوَى ، وَجَعَلَهُ قَرِينَ الثُّومِ وَالْبَصْلِ ، وَيَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ وَضْعِ الَّذِينَ اخْتَارُوهُ عَلَى الْمَنْ وَالسَّلْوَى ، أَوْ أَشْبَاهِهِمْ".

٦. "رأيت ربّي يوم عرفة بعرفات، على جمل أحمر، عليه إزاران وهو يقول: قد سمحت، قد غفرت، إلا المظالم. فإذا كان ليلة المزدلفة، لم يصعد إلى السماء، حتى إذا وقفوا عند المشعر، قال: قد غفرت حتى المظالم". فقبح الله من وضعه! ما أجرأه على الله!

٧. "لو كان الأرز رجلاً لكان حليماً؛ ما أكله جائع إلا أشبعه". قال ابن القيم: "فهذا من السّمج البارد، الذي يُصان عنه كلام العقلاء، فضلاً عن كلام سيد الأنبياء".

٨. "المجرة التي في السماء من عرق الأفعى التي تحت العرش".

٩. "إذا غضب الله تعالى، أنزل الوحي بالفارسيّة، وإذا رضي أنزله بالعربيّة".

١٠. "عليكم بالوجوه الملاح، والحدق السّود! فإنّ الله يستحي أن يُعذّب مليحاً بالنار". قال ابن القيم: "لعه الله على واضعه الخبيث".

١١. حديث عوج بن عنق الطويل الذي فيه: "أنّ طولَه كان أكثر من ثلاثة آلاف ذراع، وأنّ نوحاً لما خوّفه الغرق، قال له: احملني في قصّعتك هذه! وأنه كان يأخذ الحوت من قرار البحر، فيشويه في عين الشمس..." إلخ. قال ابن القيم: "قصّد واضعه الطّعن في أخبار الأنبياء؛ فإنهم يجترئون على هذه الأخبار. وليس العجب من جرأة مثل هذا الكدّاب على الله، إنّما العجب ممن يدخل هذا الحديث في كتب من التفسير وغيره ولا يُبين أمره! ولا ريب أنّ هذا وأمثاله من وضع زنادقة أهل الكتاب، الذين قصدوا السّخرية والاستهزاء بالرّسل وأتباعهم".

١٢. حديث وضع الجزية عن أهل خيبر. قال ابن القيم: "وهذا كذب من عدة وجوه:

أحدها: أنَّ فيه: شهادة سعد بن معاذ، وسعد قد توفيَّ قبل ذلك في غزوة الخندق.

ثانيها: أنَّ فيه: "وكتب معاوية بن أبي سفيان"، هكذا، ومعاوية إنما أسلم زمن الفتح، وكان من الطلقاء.

ثالثها: أنَّ الجزية لم تكن نزلت حينئذٍ، ولا يعرفها الصحابة ولا العرب؛ وإنما أنزلت بعد عام تبوك، وحينئذٍ وضعها النبي ﷺ على نصارى نجران، ويهود اليمن. ولم تُؤخذ من يهود المدينة؛ لأنهم وادَّعوه قبل نزولها. ثم قُتل من قُتل منهم، وأجلَى بقيَّتهم إلى خيبر وإلى الشام، وصالحه أهل خيبر قبل فرض الجزية. فلما نزلت آية الجزية، استقرَّ الأمر على ما كان عليه، وابتدأ ضربها على من لم يتقدَّم له معه صلح؛ فمنها هنا وقعت الشبهة في أهل خيبر.

رابعها: أن فيه: "وضع عنهم الكُلف والسُّخَر"، ولم يكن في زمانه كُلف، ولا سُخَر، ولا مكوس.

خامسها: أنه لم يجعل عهدًا لازمًا، بل قال: "تقرَّكم ما شئنا"، فكيف يضع عنهم الجزية التي يصير لأهل الذمة بها عهدًا لازم مؤبَّد، ثم لا يُثبت لهم أمانًا لازمًا مؤبَّدًا؟

سادسها: أنَّ مثل هذا ممَّا تتوفَّر الهمم والدَّواعي على نقله، فكيف يكون قد وقع، ولا يكون علمه عند حملة السنَّة من الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، وينفرد بعلمه ونقله اليهود؟

سابعها: أنَّ أهل خيبر لم يتقدَّم لهم من الإحسان ما يوجب وضع الجزية عنهم؛ فإنهم حاربوا الله ورسوله، وقتلوه وقاتلوا أصحابه، وسلَّوا السيوف في وجوههم، وسمُّوا النبي ﷺ، وآوَّأ أعداءه المحاريين له المحرِّضين على قتاله؛

فَمِنْ أَيْنَ يَقَعُ الْإِعْتِنَاءُ بِهِمْ ، وَإِسْقَاطُ هَذَا الْفَرَضِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ عِقَابَةً لِمَنْ لَمْ يَدِينْ مِنْهُمْ بِدِينِ الْإِسْلَامِ؟

ثامنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُسْقِطْهَا عَنِ الْأَبْعَدِينَ ، مَعَ عَدَمِ مَعَادَاتِهِمْ لَهُ ، كَأَهْلِ الْيَمَنِ ، وَأَهْلِ نَجْرَانَ ، فَكَيْفَ يَضَعُهَا عَنْ جِيرَانِهِ الْأَذْنِينَ ، مَعَ شِدَّةِ مَعَادَاتِهِمْ لَهُ ، وَكَفَرِهِمْ وَعِنَادِهِمْ؟ وَمَنْ الْمَعْلُومُ: أَنَّهُ كَلَّمَا اشْتَدَّ كُفْرُ الطَّائِفَةِ وَتَغَلَّظَتْ عِدَاوَتُهُمْ ، كَانُوا أَحَقَّ بِالْعِقَابَةِ ، لَا بِإِسْقَاطِ الْجِزْيَةِ.

تاسعها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَوْ أَسْقَطَ عَنْهُمْ الْجِزْيَةَ - كَمَا ذَكَرُوا - لَكَانُوا مِنْ أَحْسَنِ الْكَفَّارِ حَالًا ، وَلَمْ يَحْسُنْ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَشْتَرِطَ لَهُمْ إِخْرَاجَهُمْ مِنْ أَرْضِهِمْ وَبِلَادِهِمْ مَتَى شَاءَ ؛ فَإِنْ أَهْلُ الدِّمَّةِ الَّذِينَ يُقَرَّرُونَ بِالْجِزْيَةِ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُمْ مِنْ أَرْضِهِمْ وَدِيَارِهِمْ مَا دَامُوا مُلتَزمِينَ لِأَحْكَامِ الدِّمَّةِ ؛ فَكَيْفَ إِذَا رُوِيَ جَانِبُهُمْ بِإِسْقَاطِ الْجِزْيَةِ ، وَأُغْفِرُوا عَنِ الصَّغَارِ الَّذِي يَلْحَقُهُمْ بِأَدَائِهَا؟ فَأَيُّ صَغَارٍ بَعْدَ ذَلِكَ أَعْظَمُ مِنْ نَفْيِهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ ، وَتَشْتِيَتِهِمْ فِي أَرْضِ الْعُرْبَةِ؟ فَكَيْفَ يَجْتَمِعُ هَذَا وَهَذَا؟!

عاشرها: أَنَّ هَذَا لَوْ كَانَ حَقًّا لَمَّا اجْتَمَعَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالتَّابِعُونَ وَالْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ عَلَى خِلَافَةٍ ؛ وَلَيْسَ فِي الصَّحَابَةِ رَجُلٌ وَاحِدٌ قَالَ: لَا تَجِبُ الْجِزْيَةُ عَلَى الْخَبِيرِيَّةِ ، لَا فِي التَّابِعِينَ ، وَلَا فِي الْفُقَهَاءِ ، بَلْ قَالُوا: أَهْلُ خَيْبَرَ وَغَيْرُهُمْ فِي الْجِزْيَةِ سَوَاءٌ ، وَعَرَّضُوا بِهَذَا الْكِتَابِ الْمَكْذُوبِ. وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ كَذِبٌ ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ ، وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ ، وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى ، وَغَيْرُهُمْ...

وَذَكَرَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ هَذَا الْكِتَابَ ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُ كَذِبٌ مِنْ عِدَّةٍ وَجُوهٍ. وَأَحْضَرَ هَذَا الْكِتَابَ بَيْنَ يَدَيَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، وَحَوَّلَهُ الْيَهُودُ يَزْفُونَهُ وَيُجَلِّونَهُ ، وَقَدْ غُشِيَ بِالْحَرِيرِ وَالْدِيْبَاجِ ، فَلَمَّا فَتَحَهُ وَتَأَمَّلَهُ بَزَقَ عَلَيْهِ ، وَقَالَ: هَذَا كَذِبٌ مِنْ عِدَّةٍ أَوْجُهُ ، وَذَكَرَهَا ؛ فَقَامُوا مِنْ عِنْدِهِ بِالذَّلِّ وَالصَّغَارِ.

الكتابة عند العرب قبيل الإسلام، وفي صدر الإسلام

تمهيد: عن الكتابة عند العرب قبيل الإسلام

تدلّ الدراسات العلمية على أنّ العرب كانوا يعرفون الكتابة قبل الإسلام؛ فكانوا يؤرّخون أهمّ حوادثهم على الحجارة. وقد أثبتت الأبحاث الأثرية ذلك بأدلة قاطعة، تعود إلى القرن الثالث الميلادي. وأكثر الآثار التي تحمل كتابات العرب كانت في الأطراف الشماليّة للجزيرة العربية؛ حيث كان الاتصال لصيقاً بالحضارة الفارسيّة والروميّة. ومما يُذكر: أن عديّ بن زيد العبادي (٣٥ ق هـ) حين نما وأيفع، طرحه أبوه في الكتاب حتى حذق العربيّة، ثم دخل ديوان كسرى؛ وهو أوّل من كتب بالعربية في ديوان كسرى. وهذا يدل على وجود بعض الكتابات في الجاهليّة، يتعلّم فيها الصبيان الكتابة والشعر وأيام العرب. ويُشرف على هذه الكتابات معلّمون ذوو مكانة رفيعة، أمثال أبي سفيان بن أميّة بن عبد شمس، وبشر بن عبد الملك السكوني، وأبي قيس بن عبد مناف بن زهرة، وعمر بن زرارة المُسمّى بـ"الكاتب" وغيرهم. وقد استُقلّم أبو جفينة إلى المدينة ليعلم الكتابة. - وكان بعض اليهود قد علّم كتاب العربية، وكان يعلمه الصبيان بالمدينة في الزمن الأول، فجاء الإسلام وفي الأوس والخزرج عدة يكتبون.

وكان العرب يُطلقون اسم: "الكامل" على كلّ رجل يكتب، ويُحسن الرّمي، ويُجيد السّباحة؛ ولكنّ كثيراً من الشّعراء كانوا يَفْخَرُونَ بحفظهم، وقوّة ذاكرتهم، بل إنّ بعضهم كان يُخفي على الناس معرفته بالكتابة، ويخشى أن يكشف أحد أمره، وإذا ما كشف أمر أحدٍهم قال: "اكتُم عليّ"، فإنه عندنا عيب".

كتابة الحديث في حياة الرسول ﷺ

الكتابة في صدر الإسلام:

مَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ الْكِتَابَةَ انْتَشَرَتْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى نِطاقٍ أَوْسَعٍ مَّا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ؛ فَقَدْ حَثَّ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ عَلَى التَّعَلُّمِ، وَحَضَّ الرَّسُولُ ﷺ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا. وَاقْتَضَتْ طَبِيعَةُ الرِّسَالَةِ أَنَّ يَكْثُرَ الْمُتَعَلِّمُونَ الْقَارِئُونَ الْكَاتِبُونَ؛ فَالْوَحْيُ يَحْتَاجُ إِلَى كُتَّابٍ، وَأُمُورُ الدَّوْلَةِ مِنْ مَراسِلَاتٍ وَعُهُودٍ وَمَوَاقِيقٍ تَحْتَاجُ إِلَى كُتَّابٍ أَيْضًا. وَقَدْ كَثُرَ الْكَاتِبُونَ بَعْدَ الْإِسْلَامِ فَعَلًّا لِيَسُدُّوا حَاجَاتِ الدَّوْلَةِ الْجَدِيدَةِ؛ فَكَانَ لِلرَّسُولِ كُتَّابٌ لِلْوَحْيِ، بَلَغَ عَدْدُهُمْ أَرْبَعِينَ كَاتِبًا، وَكُتَّابٌ لِلصَّدَقَةِ، وَكُتَّابٌ لِلْمُدَايِنَاتِ وَالْمَعَامَلَاتِ، وَكُتَّابٌ لِلرِّسَالِ يَكْتُبُونَ بِاللُّغَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ.

وإِنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَرِّخُونَ مِنْ أَسْمَاءِ كُتَّابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ عَلَى سَبِيلِ الْحَصْرِ، بَلْ ذَكَرُوا مِنْ دَاوِمٍ عَلَى الْكِتَابَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ. وَيُظْهِرُ هَذَا وَاضِحًا فِي قَوْلِ الْمَسْعُودِيِّ: "إِنَّمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَسْمَاءِ كُتَّابِهِ ﷺ مَنْ ثَبَتَ عَلَى كِتَابَتِهِ، وَاتَّصَلَتْ آيَاتُهُ فِيهَا، وَطَالَتْ مُدَّتُهُ، وَصَحَّتْ الرِّوَايَةُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِ، دُونَ مَنْ كَتَبَ الْكِتَابَ وَالْكِتَابَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ، إِذْ كَانَ لَا يَسْتَحِقُّ بِذَلِكَ أَنْ يُسَمَّى كَاتِبًا، وَيُضَافُ إِلَى جُمْلَةِ كُتَّابِهِ".

وَقَدْ كَثُرَ الْكَاتِبُونَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، عِنْدَمَا اسْتَقَرَّتِ الدَّوْلَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ؛ فَكَانَتْ مَسَاجِدُ الْمَدِينَةِ التَّسْعَةِ إِلَى جَانِبِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مُحِطَةً أَنْظَارَ الْمُسْلِمِينَ، يَتَعَلَّمُونَ فِيهَا الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، وَتَعَالِيمَ الْإِسْلَامِ، وَالْقِرَاءَةَ وَالْكِتَابَةَ. وَقَدْ تَبَرَّعَ الْمُسْلِمُونَ الَّذِينَ يَعْرِفُونَ الْكِتَابَةَ وَالْقِرَاءَةَ بِتَعْلِيمِ إِخْوَانِهِمْ، وَيَتَرَجَّحُ أَنَّهُ كَانَ مِنْ

أوائل هؤلاء المعلمين: سعد بن الربيع الخزرجي أحد النقباء الاثني عشر، وبشير بن سعد بن ثعلبة، وأبان بن سعيد بن العاص، وغيرهم { .

وكان إلى جانب هذه المساجد، كتاتيبٌ يتعلّم فيها الصبيان الكتابة والقراءة، إلى جانب القرآن الكريم. ولا يفوتنا أن نذكر أثر غزوة بدر في تعليم صبيان المدينة، حينما أذن رسول الله ﷺ لأسرى بدر بأن يفدي كلُّ كاتب منهم نفسه بتعليم عشرة من صبيان المدينة الكتابة والقراءة. ولم يقتصر تعليم الكتابة والقراءة على الذكور فقط، بل كانت الإناث تتعلّمن هذا في بيوتهنّ؛ فقد روى أبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة عن الشفاء بنت عبد الله أنها قالت: "دخل عليّ رسول الله ﷺ، وأنا عند حفصة، فقال لي: ((أَلَا تُعَلِّمِينَ هَذِهِ رُفِيَةَ النَّمْلَةَ كَمَا عَلَّمْتِهَا الْكِتَابَةَ؟)).

ثم اتّسع نطاق التعليم، وانتشر في الآفاق الإسلامية بانتشار الصحابة { ، وكثرت حلقات العلم، وانتظمت في المساجد، وأضحت بعض الحلقات تضمّ نيّفاً وألفاً من طلاب العلم. وكثر المسلمون، وانتشرت الكتاتيب في مختلف أنحاء الدولة الإسلامية، وغصّت بالصبيان، وضاق بهم حتى اضطرّ الضحاك بن مزاحم معلّم الصبيان ومؤدّبهم إلى أن يطوف على حمار ليُشرف على طلاب مَكْتَبِهِ، الذين بلغ عددهم ثلاثة آلاف صبيٍّ؛ وكان لا يأخذ أجراً على عمله.

وقد ازدادت الحركة العلميّة في أواخر القرن الأوّل، وظهرت الندوات التي تدلّ على آثار النهضة العلميّة؛ فقد كان "عبد الحكم بن عمرو بن عبد الله بن صفوان الجمحي قد اتخذ بيتاً، فجعل فيه شطرنجات، ونردات، وقرقات، ودفاتر فيها من كلّ علم. وجعل في الجدار أوتاداً، فمن جاء علّق ثيابه على وتد منها، ثم جرّ دفتراً فقرأه، أو بعض ما يلعب به، فلعب به مع بعضهم.

الأحاديث الواردة في النهي عن كتابة الحديث :

١. عن أبي سعيد الخدري < أن رسول الله ﷺ قال : ((لا تكتبوا عني ! وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهِ)) ، أخرجه مسلم من طريق همام ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، وقد تابع همام الثوري . وهذا الحديث أصح ما ورد عن رسول الله ﷺ في هذا الباب ، وقد أعلاه الإمام البخاري بالوقف .

٢. قال أبو سعيد الخدري < : ((جهدنا بالنبي ﷺ أَنْ يَأْذَنَ لَنَا فِي الْكِتَابِ ، فَأَبَى)) ، وفي رواية عنه قال : ((استأذنا النبي ﷺ في الكتابة ، فلم يأذن لنا)) ، أخرجه الترمذي ، وفي سنده : عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وهو ضعيف ، لكن يشهد له ما قبله .

٣. عن أبي هريرة < قال : ((خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث ، فقال : ما هذا الذي تكتبون ؟ قلنا : أحاديث نسمعها منك . قال : كِتَابَ غَيْرِ كِتَابِ اللَّهِ ! أتدرون ؟ ما ضَلَّ الْأُمَمُ قَبْلَكُمْ إِلَّا بِمَا اكْتَبُوا مِنْ الْكُتُبِ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى)) ، أخرجه الخطيب في "تقييد العلم" ، وفي سنده : عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وهو ضعيف .

الأحاديث الواردة في الإذن بكتابة الحديث :

١. عن عبد الله بن عمرو بن العاص } قال : كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ ، أريدُ حفظه ، فنهتني قريش ، وقالوا : تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ ، ورسول الله ﷺ بَشَرٌ ، يتكلم في الغضب

والرّضى. فأمسكتُ عن الكتاب، "فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بأصبعه إلى فيه وقال: ((اكتب! فوالذي نفسي بيده، ما خرج منه إلا حق))، رواه الدارمي.

٢. قال أبو هريرة < : "ما من أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثر حديثاً مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب ولا أكتب"، رواه البخاري.

٣. "روى أبو هريرة أنّ رجلاً من الأنصار كان يشهد حديث رسول الله ﷺ فلا يحفظه، فيسأل أبا هريرة فيحدثه. ثم شكّا قلة حفظه إلى الرسول ﷺ، فقال له النبي ﷺ: ((استعنْ على حفظك يمينك))، رواه الترمذي.

٤. رُوي عن رافع بن خديج، أنه قال: قلنا: يا رسول الله، إنّنا نسمع منك أشياء، أفنكتبها؟ قال: ((اكتبوا، ولا حرج!))، أخرجه الخطيب في (تقييد العلم).

٥. رُوي عن أنس بن مالك، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((قيدوا العلم بالكتاب))، أخرجه ابن عبد البرّ في (جامع بيان العلم).

٦. رُوي عن رسول الله ﷺ ((أنه كتب كتاب الصدقات والديّات والفرائض والسّنن لعمر بن حزم وغيره)).

٧. روي عن أبي هريرة < : أنّه لما فتح الله على رسوله ﷺ مكة، قام الرسول ﷺ وخطب في الناس. فقام رجل من أهل اليمن يُقال له أبو شاه، فقال: يا رسول الله. اكتبوا لي! فقال: ((اكتبوا له!)).

قال أبو عبد الرحمن - عبد الله بن أحمد - : ليس يُروى في كتابة الحديث شيء أصحّ من هذا الحديث ، لأن النبي ﷺ أمرهم : قال : ((اكتبوا لأبي شاه!)) ، رواه الشيخان.

٨. روي عن ابن عباس ، أنه قال : لما اشتدّ بالنبي ﷺ وجعه قال : ((ايتوني بكتابٍ ، أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده)). قال عمر : إنّ النبي ﷺ غلبه الوجع ، وعندنا كتاب الله حسّنا. فاختلفوا وكثر اللّغط. قال : ((قوموا عني ، ولا ينبغي عندي التنازع)) ، أخرجه الشيخان.

إنّ طلب الرسول هذا واضح في أنه أراد أن يكتب شيئاً غير القرآن ، وما كان سيكتبه هو من السنّة ، وإنّ عدم كتابته لمرضه لا ينسخ أنه قد همّ به ، وكان في آخر أيام حياته ﷺ ؛ فيفهم من هذا : إباحته - عليه الصلاة والسلام - الكتابة في أوقات مختلفة ، ولمواضيع كثيرة ، في مناسبات عدّة ، خاصّة وعامة.

وإذا كانت الأخبار الدّالة على إباحة الكتابة ، منها خاص كخبر أبي شاه ، فإنّ منها أيضاً ما هو عام لا سبيل إلى تخصيصه ، كسمّاحه لعبد الله بن عمرو بالكتابة ، وللرجل الأنصاريّ الذي شكاه سوء حفظه. ويمكن أن نستشهد في هذا المجال بخبر أنس ورافع بن خديج ، وإن تكلّم فيهما ، لأنّ طرقهما كثيرة يقوي بعضها بعضاً.

الطُّرق التي سلكها العلماء في دفع التعارض بين هذه الأحاديث :

لقد سلك العلماء في هذا الباب ثلاثة مسالك :

الجمع ، النسخ ، الترجيح.

أ. الجمع:

١. أن المنع إنما كان لكتابتها في صحيفة واحدة مع القرآن، خوف اختلاطهما. قال به الخطابي، والخطيب البغدادي، ورجحه الأعظمي.
٢. أن النهي لمن وثق بحفظه، خوف اتكاله على الكتابة. ومن لم يثق بحفظه، فله أن يكتب. ذكره الخطيب في (تقييد العلم). ومثاله: حديث أبي هريرة، وحديث أبي شاه.
٣. أن النهي عام للجميع، إلا لمن كان كاتباً جيداً لا يخطئ في الكتابة. قاله ابن قتيبة في (تأويل مختلف الحديث)، في أحد احتمالين له.

ب. النسخ:

قالوا: إن أحاديث النهي منسوخة لأنها متقدمة في أول الإسلام، وأحاديث الإباحة متأخرة. وذهب إليه أكثر العلماء، ومنهم: ابن قتيبة، والخطابي، والرامهرمزي، وابن شاهين، وابن القيم، وابن حجر. ومن أشهر من نصره من المتأخرين: أحمد شاكر في (الباعث الحثيث).
والدليل على تأخرهما ما يلي:

١. حديث أبي شاه، فقد كان في فتح مكة في السنة الثامنة.
٢. إخبار أبي هريرة بأن ابن عمرو كان يكتب، وأبو هريرة أسلم في السنة السابعة أو السادسة؛ فدل على تأخر الكتابة.
٣. لو كان حديث أبي سعيد هو المتأخر، لعرف ذلك عند الصحابة واشتهر بينهم وانتشر. قاله أحمد شاكر.

٤. استقرار العمل بين أكثر الصحابة والتابعين على الجواز، ثم إجماعهم إجماعاً عملياً على الجواز.
٥. حديث ابن عباس عند وفاة النبي ﷺ، فهو واضح التأخر.

والحكمة من النهي ثم الإباحة:

١. إمّا مخافة اختلاط الحديث بالقرآن في أوّل الأمر، ثم لما انتشر القرآن وحصل التمييز بينه وبين الحديث سمح بالكتابة.
٢. خوف الانصراف عن القرآن والاشتغال بغيره، ثم لما علم النبي ﷺ أنّ السُّنة قد تفوت لكثرتها أباح الكتاب حينئذٍ ؛ وهذا هو الاحتمال الثاني لابن قتيبة.

ج. الترجيح:

إنّ حديث أبي سعيد موقوف عليه من كلامه ؛ فلا حُجّة فيه ، لأنّ أقوال الصحابة ليست حُجّة في نفسها ، فكيف إنّ عارضها غيرها ، ولا سيما إن كان حديثاً مرفوعاً. وهذا قال به البخاري وأبو داود ، لكنه قول مرجوح ، وأشار الخطيب البغدادي في (تقييد العلم) إلى تضعيفه.

أمثلة ونماذج مما كتب في حياة الرسول ﷺ من الصّحف والرّقاع:

اشتهر بين عامّة الناس من غير ذوي التّبّع والاستقصاء: أنّ الحديث أو ما يُطلق عليه علماء الحديث لفظ: "العلم" ، ظلّ أكثر من مائة سنة يتناقله العلماء حفظاً دون أن يكتبوه. واستمرّ هذا الظن قرابة خمسة قرون متتابعة ، وهو يزيد توسعاً

ويطرد قوة، حتى جاء الخطيب فتتبع مسائل هذا الموضوع وجمع شتاته، وألف في ذلك: (تقييد العلم).

أما سبب هذا الظن، فهو: خطأ في تأويل ما ورد عن المحدثين في تدوين الحديث وتصنيفه؛ فقد ذكر هؤلاء أن أول من دوّن العلم: ابن شهاب الزهري - المتوفى سنة (١٢٤ أو ١٢٥ هـ) -. وذكروا أول من صنّف الكتب، فإذا هم جميعاً ممن عاش حتى بعد سنة (١٤٣ هـ) تقريباً. ولم يعط العلماء قبل الخطيب هذه الأقوال حقّها من التأويل العميق والفهم الدقيق، بل رَوَوْا هذه الأقوال بما يُفهم منه: أن أول من كتب الحديث ودوّنه: ابن شهاب الزهري، وأول من صنّفه في الكتب أتى بعده.

وغلبت هذه الفكرة على أصحاب الكتب الجامعة، كأبي طالب المكي، والإمام الذهبي، والحافظ ابن حجر، والمقرئزي، وصاحب (أبجد العلوم)، وغيرهم... فكانوا يؤيدونها رغم أنهم كانوا يجدون لها نقيضاً؛ وذلك أنهم يذكرون أن من بعد الصحابة والتابعين كانوا يرَوُّون العلم من صحفٍ صحيحةٍ غير مرتبةٍ كُتبت في عصر الصحابة والتابعين.

إذاً، حصل هناك تدوينٌ قبل عصر الإمام الزهري الذي يُعدُّ من طبقة صغار التابعين.

ومن هذه الصحف التي كُتبت في حياة الرسول ﷺ:

أ. صحيفة أبي بكر الصديق < ، فيها فرائض الصدقة :

روى الخطيب، بسنده إلى أنس بن مالك: "أنّ أبا بكر الصديق بعثه مصدّقاً، وكتب له كتاباً فيه فرائض الصدقة، وعليه خاتم رسول الله ﷺ، وفيه: ((... هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين...))، الحديث بطوله أخرجه البخاري في "صحيحه".

ب. صحيفة عليّ بن أبي طالب < :

أخرج البخاري في (صحيحه)، عن علي بن أبي طالب: أنه خطب في الناس فقال: "مَنْ زعم أنّ عندنا شيئاً نقرؤه ليس في كتاب الله تعالى وهذه الصحيفة، فقد كَذَب".

قال الراوي عنه: "وكانت الصحيفة معلقة في سيفه، وفيها: أسنان الإبل، وشيء من الجراحات، وقوله ﷺ: ((المدينة حَرَمٌ ما بين غير إلى ثور؛ فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين))، الحديث بطوله.

ج. صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص، المعروفة بـ"الصحيفة الصادقة":

عن مجاهد قال: "أتيتُ عبد الله بن عمرو، فتناولت صحيفة من تحت مفرشه، فمنعني. قلت: ما كنت تمنعني شيئاً. قال: هذه "الصادقة"، هذه ما سمعتُ من رسول الله ﷺ، ليس بيني وبينه أحد"، أخرجه أحمد في (المسند).

هذه الصّحف الثلاث، كلّها كُتبت في حياته ﷺ، وهناك غيرها كثيرٌ ممّا كُتب في حياته ﷺ.

د. صحيفة عبد الله بن أبي أوفى، ذكرها الإمام البخاري في كتاب:

الجهاد من (صحيحه): باب: الصبر عند القتال.

هـ. صحيفة أبي موسى الأشعري.

و. صحيفة جابر بن عبد الله.

ز. "الصحيفة الصحيحة" التي يرويها همام عن أبي هريرة من حديثه.

{ كتابة الحديث في عصر الصحابة }

عناصر الدرس

- العنصر الأول : موقف الخلفاء الراشدين وبعض الصحابة { ٢٢٥
من كتابة الحديث
- العنصر الثاني : المٌجيزون من الصحابة لكتابة الحديث، وأهمّ ٢٣١
الصّحف والأجزاء في عصرهم

موقف الخلفاء الراشدين وبعض الصحابة < من كتابة الحديث

أ. أبو بكر الصديق < روي عنه الأثران:

١. الكراهة:

قالت عائشة > : "جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلة يتقلب كثيراً. قالت: فغممني. قلت: أتتقلب لشكوى، أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال: أي بُنية! هلمّي الأحاديث التي عندك! فجئتُ بها، فدعا بنارٍ فحرّقها. فقلت: لِمَ أحرقتها؟ قال: خشيتُ أن أموت وهي عندي، فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقتُ به ولم يكن كما حدّثني، فأكون قد نقلتُ ذلك". زاد ابن كثير في "مسند الصديق": "ويكون قد بقي حديث لم أجده، فيقال: لو كان رسول الله".

فالسبب إذاً هو: خشية أن يحدث بالخطأ، وكذلك خشية أن يكون سبباً في ردّ بعض الأحاديث لعدم روايته لها، وذلك لشدة ملازمته للنبي ﷺ.

وهذه الرواية ليست ثابتة؛ قال الذهبي: "فهذا لا يصحّ - والله أعلم -". وقال ابن كثير: "هذا غريب من هذا الوجه جداً، وعليّ بن صالح لا يُعرف". وقال المَعْلَمي: "وفي السند غيره ممّن فيه نظر".

٢. الإباحة:

١. ثبت في البخاري: أنه كتب لأَنَس كتاباً، وكان عامله على البحرين، وفيه فرائض الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين.

٢. كما أرسل كتاباً إلى عمرو بن العاص ، وذكر فيه بعض الأحاديث النبوية.

ب. عمر بن الخطاب < روي عنه الأمران :

١. الكراهة :

١. روى عروة بن الزبير: أنَّ عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن ، فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله ﷺ فأشاروا عليه أن يكتبها ، فطفق عُمر يستخير الله فيها شهراً ، ثم أصبح يوماً ، وقد عزم الله له ، فقال : "إني كنت أردتُ أن أكتب السنن ، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكْبُؤا عليها وتركوا كتاب الله تعالى. وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً". وهي رواية ضعيفة ، للانقطاع بين عروة وعمر.

٢. عن يحيى بن جعدة: أنَّ عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن ، ثم بدا له ألا يكتبها. ثم كتب في الأمصار: "مَنْ كان عنده منها شيء فليَمْحُهِ". وهذه رواية ضعيفة ، للانقطاع بين يحيى وعمر.

٣. روى الشعبي عن قَرْظَةَ بن كعب قال : بعث عمر بن الخطاب رهطاً من الأنصار إلى الكوفة ، فبعثني معهم ، فجعل يمشي معنا حتى أتى صرار - ماء في طريق المدينة - فجعل ينفذ الغبار عن رجلَيْه ، ثم قال : "إنكم تأتون الكوفة ، فتأتون قوماً لهم أزيز بالقرآن ، فيأتونكم فيقولون : قدم أصحاب محمد! قدم أصحاب محمد! فيأتونكم فيسألونكم عن الحديث... فأقلُّوا الرواية عن رسول الله ﷺ وأنا شريككم فيه" ، رواه الدرامي.

وهذه الرواية فسرها الدارمي فقال : "معناه عندي : الحديث عن أيام رسول الله ﷺ ليس السنن والفرائض". ويؤيده ما روي مرسلًا عن عُمر أنه قال : "أقلُّوا الرواية عن رسول الله ﷺ إلا فيما يعمل به".

٢. الإباحة :

ثبت عنه كتابة السُّنة في غير ما حادثة :

١. كتب إلى عتبة بن فرقد بأذريحان بأشياء عن النبي ﷺ يعني : أحاديث.
٢. وكتب إلى أبي عبيدة بحديث.
٣. ويبدو أنه جمع أحاديث النبي ﷺ الخاصة بالصدقات في رسالة واحدة ، وهذه حفظها عبد الله ابنه ، وكان نافع يقرؤها عليه.

ج. عثمان بن عفان < :

لم نقف على رواية عنه في هذا الباب.

د. علي بن أبي طالب <

رُوي عنه الأمران :

١. الكراهة :

قال : "أعزم على كلِّ مَنْ كان عنده كتاب إلّا رجع فمحاه ؛ فإنّما هلك الناس حين اتّبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم" ، وإسناده ضعيف.

٢. الإباحة :

كان لديه صحيفة عن رسول الله ﷺ يحتفظ بها في قراب سيفه ، فيها أشياء من السُّنة ، وفيها فرائض الصدقة. كما كان يحثّ على كتابة العلم.

امتناع بعض الصحابة في هذه الفترة عن كتابة الحديث، وسبب امتناعهم:

كره بعض الصحابة كتابة الحديث لسبب أو لآخر، وسوف نذكر هنا بعضاً منهم، سوى الخلفاء الراشدين؛ فمنهم:

عبد الله بن مسعود، فعن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، قال: جاء علقمة بكتاب من مكة أو اليمن: صحيفة فيها أحاديث في أهل البيت: بيت النبي ﷺ. فأستأذنا على عبد الله، فدخلنا عليه. قال: فدفعنا إليه الصحيفة، قال: فدعا الجارية، ثم دعا بطست فيه ماء. فقلنا له: يا أبا عبد الرحمن، انظر فيها! فإن فيها أحاديث حسناً. قال: فجعل يمشيها فيها ويقول: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾ [يوسف: ٣]، القلوب أوعية، فاشغلوها بالقرآن، ولا تشغلوها بما سواه!.

إلا أن هناك رواية تنص على أن ما في الصحيفة كان من كلام أبي الدرداء وقصصه. وفي رواية قال أحد الرواة: "يُروى أن هذه الصحيفة أخذت من أهل الكتاب، فل هذا كره عبد الله النظر فيها". ولا يمكننا أن نجزم بأن ما في تلك الصحيفة كان من القصص أو مما أخذ عن أهل الكتاب؛ لأنه ثبت عن الأسود بن هلال أنه قال: "أتي عبد الله بصحيفة فيها حديث، فدعا بماء فمحاها، ثم غسلها، ثم أمر بها فأحرقت. ثم قال: أذكر الله رجلاً يعلمها عند أحد إلا أعلمني به. والله لو أعلم أنها بدير هند لبلغتها. بهذا أهلك أهل الكتاب قبلكم حين نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون".

إن تصرف ابن مسعود على أنه خشي أن يشتغل الناس بكتابة السنة ويدعوا القرآن، أو أن يشتغلوا بغير القرآن الكريم. ونراه يكتب بعض السنة بيده، حين

زالت علة المنع ؛ فعن مسعر، عن معن، قال: "أخرج إليّ عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود كتاباً، وحلف لي أنه خطّ أبيه بيده".

وأبى زيد بن ثابت أن يكتب عنه مروان بن الحكم، وقال: "لعلّ كل شيء حدّثتكم به ليس كما حدّثتكم"، وفي رواية قال: "إنّ رسول الله ﷺ أمرنا أن لا نكتب شيئاً من حديثه".

وكذلك أبى أبو هريرة أن يكتب عنه كاتب مروان بن الحكم، وكان أحياناً يقول: "إنّ أبا هريرة لا يكتب، ولا يكتب". وفي رواية: "نحن لا نكتب ولا نكتب".

وقال ابن عباس: "إنّا لا نكتب العلم ولا نكتبه". وعن سعيد بن جبير، عن ابن عباس } : أنه كان ينهى عن كتابة العلم، وقال: "إنما ضلّ من كان قبلكم بالكتب".

وقد تمسك أبو سعيد الخدري بحديث رسول الله ﷺ الذي رواه في النهي عن كتابة غير القرآن، وأبى أن يكتب أبا نضرة حين قال له هذا: ألا تكتبنا؟ فإنّا لا نحفظ! فقال أبو سعيد: "لا. إنّا لن نكتبكم، ولن نجعله قرآنًا! ولكن احفظوا عنا كما حفظنا نحن عن رسول الله ﷺ".

ويروى عن عبد الله بن عمر } : أنه كان يكره كتابة الحديث، روى عن سعيد بن جبير أنه قال: "كنا نختلف في أشياء فنكتبها في كتاب، ثم أتيت بها ابن عمر أسأله عنها خفياً؛ فلو علم بها كانت الفيصل بيني وبينه".

وكره أبو موسى أن يكتب ابنه عنه؛ مخافة أن يزيد أو ينقص، ومحا ما كتبه بالماء. وفي رواية: قال: "احفظوا عنا كما حفظنا". وفي رواية عنه، أنه قال: "إنّ بني إسرائيل كتبوا كتاباً واتبعوه، وتركوا التوراة".

هؤلاء معظم الذين كرهوا كتابة الحديث في الصدر الأوّل.

سبب امتناع الممتنعين:

وذلك يعود إلى أسباب كثيرة، منها:

١. خشية انشغال الناس بها وانصرافهم عن القرآن؛ وَرَدَ ذلك عن علي، وأبي سعيد، وابن مسعود، وابن عباس.
 ٢. خشية أن تختلط بالقرآن؛ ورد ذلك عن عمر.
 ٣. خشية الاتكال على الكتاب، والترغيب في حفظ العلم؛ جاء ذلك عن أبي سعيد وأبي موسى.
 ٤. خشية أن يكون نسي فيحدث خطأ، كما ورد عن زيد بن ثابت.
 ٥. عدم الاطلاع على إذن النبي ﷺ بالكتابة بعد نهيهِ.
 ٦. أنهم امتنعوا عن التدوين وأحرقوا ما دُونُوا؛ مخافة أن يعتقد مَنْ بعدهم أنهم بذلوا كلَّ الجهد وأمكنهم استيعاب كل السُّنة - كما فعلوا في القرآن - وجمعوها في هذا الكتاب المَدُون، ويعتقد أن ما عداه ليس من السُّنة.
- قال الخطيب البغدادي: "إنَّ كراهة الكتاب في الصِّدْر الأوَّل، إنما هي لثَلَا يُضَاهَى بكتاب الله تعالى غيره، أو يُشْتَغَلَ عن القرآن بسواه... والنهي عن كَتَب العلم في صدر الإسلام وجدُّته لِقَلَّة الفقهاء في ذلك الوقت، والمميِّزين بين الوحي وغيره؛ لأن أكثر الأعراب لم يكونوا فقهوا في الدِّين، ولا جالسوا العلماء العارفين، فلم يُؤْمَن أن يُلْحَقُوا ما يجدون مِنَ الصِّحَف بالقرآن، ويعتقدوا أن ما اشتملت عليه كلام الرحمن".

المُجيزون من الصحابة لكتابة الحديث، وأهم الصحف والأجزاء في عصرهم

منهم:

١. أبو أمامة الباهلي صُدِّي بن عجلان. سأل الحسن بن جابر أبا أمامة الباهلي عن كتاب العلم، فقال: "لا بأس بذلك"، رواه الدارمي.
٢. أبو رافع مولى رسول الله ﷺ. قالت سلمى -زوج أبي رافع-: "رأيت ابن عباس معه ألواح يكتب عليها من أبي رافع شيئاً من فعل رسول الله ﷺ".
٣. أبو هريرة. قال بشير بن نُهَيْك: كتبت عن أبي هريرة كتاباً، فلما أردت أن أفارقه قلت: يا أبا هريرة، إني كتبت عنك كتاباً، فأرويه عنك؟ قال: نعم، اروه عني".
٤. أنس بن مالك. قال ثمامة بن عبد الله: كان أنس يقول لبنيه: "يا بني، قيّدوا العلم بالكتاب". وكان يقول: "كنا لا نعدّ علم من لم يكتب علمه علماً".
٥. البراء بن عازب. قال وكيع: حدثنا أبي عن عبد الله بن حنش قال: "رأيتهم يكتبون على أكفهم بالقصب عند البراء".
٦. الحسن بن علي بن أبي طالب. قال محمد بن أبان: قال الحسن بن علي لبنيه وبني أخيه: "تعلموا! فإنكم صغار قوم اليوم تكونون كبارهم غداً، فمن لم يحفظ منكم فليكتب!".

١. رافع بن خديج. كانت أحاديث النبي ﷺ مكتوبة عنده على آدم. قال: "إن مكة إن تكن حرمًا فإن المدينة حرم حرّمها رسول الله ﷺ وهو مكتوب عندنا في أديم خولاني".

٢. عائشة بنت أبي بكر. عن عروة بن الزبير، قال: قالت لي عائشة: "يا بُني! إنه يبلغني أنك تكتب عني الحديث ثم تعود فتكتبه. فقلت لها: أسمع منكِ على شيء، ثم أعود فأسمعه على غيره. فقالت: هل تسمع في المعنى خلافاً؟ قلت: لا، قالت: لا بأس بذلك.

٣. ابن عباس. تقدّم في أثر سلمى - زوج أبي رافع.

٤. ابن عمر. عن نافع: أنّ ابن عمر كانت له كُتُب ينظر فيها - يعني: في العلم -.

ومنهم عتبان بن مالك الأنصاري، وعمر بن حزم الأنصاري، وفاطمة بنت قيس، والمغيرة بن شعبة، ومعاوية بن أبي سفيان، والنعمان بن بشير، وعبد الله بن أبي أوفى.

بيان بأهمّ الصّحف والأجزاء المكتوبة في هذه الفترة:

لقد تمخّضت هذه الفترة المباركة عن كتابة صُحف وأجزاء ورسائل كثيرة، كتَبها الصّحابة بأنفسهم، أو كتبت عنهم بإملائهم، ممّا يدحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم الذين يروّون أنّ بداية تدوين السُّنة كان في القرن الثاني الهجري.

وإليك بيان بأهمّ تلك الصّحف والأجزاء.

١ - "الصَّحِيفَةُ الصَّادِقَةُ" لعبد الله بن عمرو بن العاص :

من أشهر الصَّحُفِ المعروفة في عهد رسول الله ﷺ : "الصَّحِيفَةُ الصَّادِقَةُ" التي كَتَبَهَا جَامِعُهَا عبد الله بن عمرو بن العاص < من رسول الله ﷺ بإذنه. قال : "كنت أكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ أريد حفظه ، فنهتني قريش فقالوا : كيف تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ ورسول الله بشر يتكلم في الرضا والغضب ؟ فأمسكتُ عن الكتاب ، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ فقال : ((اكتبْ ! فوالذي نفسي بيده ، ما خرج منه إلّا حق !))".

ويؤيده : ما قاله أبو هريرة < : "ما كان أحدٌ أعلمَ بحديث رسول الله ﷺ مِنِّي ، إلّا ما كان من عبد الله بن عمرو ؛ فإنه كان يكتب بيده ويَعِيهِ بقلبه ، وكنتُ أعيه بقلبي ولا أكتب بيدي. واستأذن رسول الله ﷺ في الكتاب عنه ، فأذن له".

وكان يقول : "كنا عند رسول الله ﷺ نكتب ما يقول".

وهذا الحديث دالٌّ على أنَّ الصحابة { كتبوا عن النبي ﷺ حديثه.

وأخرج ابن سعد ، عن مجاهد ، قال : "رأيت عند عبد الله بن عمرو صحيفةً ، فسألت عنها ، فقال : هذه "الصادقة" ، فيها ما سمعتُ عن رسول الله ﷺ ليس بيئي وبينه أحد".

وقد صرَّح عبد الله بن عمرو بكتابة هذه الصَّحِيفَةِ بنفسه ، وكان يُعْظِمُ أمر هذه الصحيفة ؛ فإنه كان يقول : "ما يرغَّبني في الحياة إلّا خصلتان : "الصادقة" و"الوهطة". فأما الصَّادِقَةُ : فصحيفة كتبتُها عن رسول الله ﷺ وأما الوهطة : فأرض تصدَّق بها عمرو بن العاص ، كان يقوم عليها".

ولهذه الصحيفة أهمية علمية وقيمة تاريخية كبرى ؛ لأنها تُثبت كتابة الحديث النبوي بين يدي رسول الله ﷺ وبإذنه. وقد اشتملت على ألف حديث ، كما يقول ابن الأثير. وإذا لم تصل إلينا هذه الصحيفة كما كتبها عبد الله بن عمرو بخطه ، فقد وصل إلينا محتواها ؛ لأنها محفوظة في (مسند الإمام أحمد بن حنبل) - رحمه الله - .

وفي الحقيقة ، إنّ هذه الصحيفة كانت نتيجةً لفتوى النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص < وإرشاده الحكيم له ، وإنّه من الممكن أن يكون رسول الله ﷺ خصّ بهذا عبد الله بن عمرو بن العاص ؛ لأنه كان قارئاً للكتب المتقدمة ، ويكتب بالسريانية والعربية ، وكان كاتباً مُجيداً لا يُخشى عليه الغلطُ. ويُخيل إلينا أنه لا بدّ أن يكون عبد الله بن عمرو قد أخذ في كتابة الأحاديث بعد هذه الفتوى الصريحة من الرسول الكريم ، وتلك الصحيفة الصادقة هي ثمرة هذه الفتوى.

وأكبر الظن أنّ عمرو بن شعيب - وهو حفيد عبد الله بن عمرو - إنما كان يروي فيما بعد من هذه الصحيفة ، قارئاً أو حافظاً من أصلها. وجدّير بالذكر أنه متى قيل : صحيفة عمرو بن شعيب ، فهي في الحقيقة "الصحيفة الصادقة" لعبد الله بن عمرو بن العاص ، رواها عنه حفيده ابن شعيب.

وقد أُتيح للتابعي الجليل مجاهد بن جبر: أن رأى هذه الصحيفة عند صاحبها عبد الله بن عمرو < وكان لشدة حرصه على هذه الصحيفة لا يكاد يسمح لأعزّ الناس عليه بتناولها. ورؤية مجاهد لها لم تكن إلاّ عَرَضاً ؛ فإنه قال : "هذه الصادقة" ، هذه ما سمعتُ من رسول الله ﷺ ليس بيني وبينه أحد ، إذا سلّمت لي ، وكتاب الله تبارك وتعالى ، والوهط ، فما أبالي ما كانت عليه الدنيا".

٢. "الصَّحِيفَةُ الصَّحِيحَةُ":

كان أبو هريرة حافظ الصحابة في عصره، ومُكثِرهم عن رسول الله ﷺ فيذهب إليه كثير من الصحابة ليسمعوا الحديث منه. وكانوا يتواعدون لينطلقوا إليه، فيسمعوا حديثه عن الرسول ﷺ. ومن ذلك: ما رواه مكحول، قال: "تواعد الناس ليلة من الليالي إلى قبة من قباب معاوية، فاجتمعوا فيها. فقام أبو هريرة، فحدثهم عن رسول الله ﷺ حتى أصبح". وقد اتخذ أبو هريرة موعداً مقررًا للتحديث بين الناس، فيقوم كل خميس فيحدثهم.

واكتب أبو هريرة الأحاديث في آخر حياته، فوجدت عنده كتبٌ، وصحفٌ كثيرة، غير الصحيفة التي عُرفت بـ"الصحيفة الصحيحة" لهما بن منبه. وكان أبو هريرة يحتفظ بهذه الكتب التي فيها أحاديث رسول الله ﷺ فقد روى الفضل بن حسن بن عمرو بن أمية الضمري، عن أبيه، أنه قال: "تحدثت عند أبي هريرة بحديث فأنكره، فقلت: إني سمعته منك. فقال: إن كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي. فأخذ بيدي إلى بيته فأرانا كتباً كثيرة من حديث رسول الله ﷺ فوجد ذلك الحديث. فقال: قد أخبرتك أنني إن كنت حدثتك به فهو مكتوب عندي".

وكان بشير بن نهيك قد قرأ عليه الكتاب الذي كتبه عنه قبل أن يفارقه، وكان يقول: "أتيت أبا هريرة بكتابي الذي كتبه عنه، فقرأته عليه، فقلت هذا سمعته منك. قال: نعم".

وكان عند سعيد المقبري صحيفة أبي هريرة، وكان يحدث عنها، فيحدث عن أبي هريرة، وعن أبيه عن أبي هريرة، وعن رجل عن أبي هريرة، فاختلطت عليه،

فجعلها كلها عن أبي هريرة. ولما ذكر ابن حبان في (الثقات) هذه القصة قال :
ليس هذا بوهن يوهن الإنسان به ؛ لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة.

وقد كتب عبد العزيز بن مروان كتاباً جمع فيه الأحاديث التي رواها أبو هريرة < وإنه كتب حينما كان حاكماً على مصر إلى التابعي كثير بن مرة الحضرمي ، راجياً أن ينسخ أحاديث الرسول ﷺ التي لم يروها أبو هريرة < فإن الأحاديث المروية عن أبي هريرة كانت محفوظة عنده. وروى أبو صالح السمان أحاديث أبي هريرة ، فكتب الأعمش منها نحواً من ألف حديث. ويقول كاتب مروان الحكم : أن مروان دعا أبا هريرة وأقعده خلف الستار ، وجعل مروان يسأله ، وجعلتُ أكتب عنه. حتى إذا كان رأس الحول ، دعا به وأقعده من وراء الحجاب ، فجعل يسأل عن ذلك الكتاب ، فما زاد ولا نقص ، ولا قدّم ولا أخر. وقال الإمام الشافعي - رحمه الله - : "كان أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره".

وروى عبد الله بن هبيرة ، عن تميم الجيشاني ، أنه قال : كتب إلى عبد الله بن هرمز ، مولى من أهل المدينة ، يذكر عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : ((من تبع جنازة يحمل من علوها ، وحثاً في قبرها ، وقعد حتى يؤذن له ، أب بغيراطين من الأجر ، كل قيراط مثل أحد)).

وعلى كل ، فقد كتب وجمع غير واحد من تلاميذ أبي هريرة أحاديث في كتب لهم ، ولعل أبا هريرة - رضي الله - كلّف من يكتب له ، لأنه كان ممن يعرف القراءة دون الكتابة. وحديث أبي هريرة في "صحيح البخاري" الذي قال فيه : "لا أكتب" ، فالمراد منه أنه كان لا يكتب بيده ، أمّا الصحف والكتب التي كانت عنده ، فهي من خط غيره ، وإنه يقرأ ولا يكتب. ويمكن الجمع بأنه لم يكتب في العهد النبوي ، ثم كتب بعده. ومن الواضح أنه لا يلزم من وجود الحديث مكتوباً

عنده أن يكون بخطّه. وقد ثبت أنه لم يكن يكتب، فتعيّن أنّ المكتوب عنده من خطّ غيره.

أمّا بالنسبة للصحيفة الصحيحة، فهي في الحقيقة صحيفة أبي هريرة لهما، وهما بن منبه كان أحد أعلام التابعين، فلقي أبا هريرة وكتب عنه كثيراً من حديث رسول الله ﷺ وجمعه في صحيفة أو صُحف أطلق عليها اسم: "الصحيفة الصحيحة". وقد نقلها الإمام أحمد بتمامها في "مسنده"، كما نقل الإمام البخاري عدداً كثيراً من أحاديثها في أبواب كثيرة. ولهذه الصحيفة أهميّة كبرى في تاريخ كتابة الحديث وتدوينه؛ لأنها حُجّة قاطعة ودليل ساطع على أنّ الحديث كان قد كُتب في عصر مبكّر. ووصلت إلينا هذه الصحيفة كاملة سالمة كما كتبها ودونها همام عن أبي هريرة. وعثر على هذه الصحيفة: الباحث المحقّق: الدكتور محمد حميد الله في مخطوطتين متماثلتين في دمشق وبرلين، وزادنا ثقة بما جاء: أنها برمتها ماثلة في (مسند الإمام أحمد) - رحمه الله -.

٣. صحيفة جابر بن عبد الله:

كان جابر بن عبد الله فقيهاً، وكان مفتي المدينة في زمانه، حمل عن النبي ﷺ علماً كثيراً نافعا. وله منسك صغير، أخرجه مسلم في "صحيحه" مطوّلاً في كتاب الحج، وقد أكثر الناس الكلام على ما فيه من الفقه. وألف فيه ابن المنذر جزءاً كبيراً ذكر فيه مائة ونيّفًا وخمسين نوعاً، ولو استقصى ل زاد على هذا العدد قريباً منه. وكتب جابر بن عبد الله صحيفة له، فيها جزء من الأحاديث.

وكان كثير من التابعين يذهبون إليه ويكتبون عنه الحديث، كما قدّم الليث إلى مكة وجاء إلى أبي الزبير، فأعطاه أبو الزبير كتابين من كتب جابر < كما

يحدث سعيد بن مريم، عن الليث، أنه قال: "قدمت مكة، فجنثت أبا الزبير، فدفعت إليّ كتابين فانقلبت بهما. ثم قلت في نفسي: لو عاودته فسألته، هل سمع هذا كله من جابر؟ فرجعت وسألته، فقال: منه ما سمعتُ، ومنه ما حدثتُ عنه. فقلت له: أعلم لي على ما سمعتُ، فأعلم لي هذا الذي عندي".

وكان التابعي الجليل: قتادة بن دعامة السدوسي يحدث عن صحيفة جابر. وكان قتادة أحفظ الناس، وكان إذا سمع الحديث أخذ العويل والزويل حتى يحفظه. وقال يوماً لسعيد بن أبي عروبة: "خذ المصحف"، وعرض عليه سورة "البقرة"، فلم يخطئ فيها حرفاً واحداً، فقال له سعيد: "أحكمت"، فقال قتادة: "نعم، لأننا بصحيفة جابر أحفظ مني لسورة "البقرة"". وقال أحمد: "كان قتادة أحفظ أهل البصرة، لم يسمع شيئاً إلا حفظه. وقرأ عليه صحيفة جابر مرة واحدة فحفظها".

وفي رواية: إنما يحدث قتادة عن صحيفة سليمان الشكري، وكان له كتاب عن جابر بن عبد الله. ويحتمل أن سليمان الشكري قد نقل عن جابر صحيفته، وهو أحد تلاميذه. ورؤي أن سليمان جالس جابراً، وكتب عنه صحيفته. وروى أبو الزبير والشعبي وغيرهم، عن جابر، وهم قد سمعوا عنه، وأكثره من هذه الصحيفة.

وكانت لجابر حلقة في المسجد النبوي، يُملي فيها على طلابه الحديث، فكتب منهم كثير من كبار التابعين، أمثال وهب بن منبه؛ فهو يروي أحاديث جابر من إملائه. وكان من جملة تلاميذه: أعلام من التابعين، أمثال: محمد بن علي، وأبو جعفر الباقر، وعبد الله بن محمد بن عقيل. وإنهم كانوا يجالسون جابراً، ويسألونه

عن سُنن رسول الله ﷺ وعن صلاته ، فيكتبون عنه ويتعلمون. وقد كتب عن جابر بن عبد الله : أبو الزبير مسلم بن تدرس كثيراً.
على كل حال ، فصحيفة جابر كانت مشهورة بين التابعين ، وكثر تلاميذه ، وسمعوا منه ، وكتبوا عنه هذه الصحيفة.

٤. رسالة سمرة إلى بنيهِ :

كان سمرة بن جندب < يُحبّ العلم كثيراً ، فيحفظ حديث رسول الله ﷺ. وقد جمعَ أحاديث كثيرة في نسخة ، ثم روى ابنه سليمان عنه هذه النسخة ، كما روى الدارقطني في "سننه" أنّ سليمان نقل عن أبيه كتاباً فيه أحاديث كثيرة. ويحتمل أن تكون هذه النسخة هي الرسالة التي كتبها سمرة إلى بنيهِ. وقال فيها محمد بن سيرين : "في رسالة سمرة إلى بنيهِ علم كثير". وقد نقل عنه الحسن البصري كتابه. وقال يحيى بن سعيد القطان في أحاديث سمرة بن جندب التي كان يرويها الحسن عنه : "سمعنا أنها من كتاب". وكان الحسن البصري يعتمد على كُتب سمرة. وقال أبو داود ، بعد أن ذكر حديث سليمان بن سمرة عن أبيهِ في الصلاة : "دلت هذه الصحيفة على أنّ الحسن سمع من سمرة".

٥. صُحف أنس بن مالك :

نشأ أنس بن مالك < في بيت النبوة ، وصحب النبي ﷺ عشر سنوات كاملة ، ولازمه جلّ أوقاته ، فشاهد ما لم يشاهده غيره ، وسمع منه علماً كثيراً. وكان كلّما سمع من حديثه حفظه ووعاه. وكان يكتب حديث رسول الله ﷺ ثم يعرضه عليه ويقرأه عنده. وعاش بعد النبي ﷺ ثلاثة وثمانين عاماً ، فساعده ذلك

على تلقي الكثير من الحديث عن رسول الله ﷺ وعن الكبار من أصحابه بعده، كما أمكنه طول حياته من نشر الحديث بين الناس، فالتفّ حوله ناس كثيرون، وازدحم عليه طلاب العلم من كل مكان.

ذكر الخطيب البغدادي، عن هيرة بن عبد الرحمن، عن أنس بن مالك < : أنه كان إذا حدّث فكثّر عليه الناس، جاء بمجالّ فألقاها، ثم قال: "هذه أحاديث سمعتها وكتبتها عن رسول الله ﷺ وعرضتها عليه".

وفي رواية: أن أنسًا قال: "هذه كتبها، ثم قرأها على رسول الله ﷺ".

وفي رواية: أنه جاء بصيكاك فألقاها إليهم، وقال: "هذه أحاديث سمعتها من رسول الله ﷺ وكتبتها، وعرضتها على رسول الله ﷺ".

ولقد أصاب عتبان بن مالك < في بصره شيء، فبعث إلى رسول الله ﷺ ليأتي إليه، ويصلي في منزله. ثم إنه أخبر بهذا الخبر وقال: "أصابني في بصرى شيء، فبعثتُ إلى رسول الله ﷺ: إني أحب أن تأتيني، فتصلي في منزلي فأأخذهُ مُصلي. قال: فأتى النبي ﷺ ومَن شاء الله من أصحابه، فدخل. وهو يصلي في منزلي، وأصحابه يتحدثون بينهم، ثم أسندوا عظم ذلك وكبره إلى مالك بن دخشم، قالوا: ودّوا أنه دعا عليه فهلك، وودّوا أنه أصابه شرّ. فقضى رسول الله ﷺ الصلاة، وقال: ((أليس يشهد أن لا إله إلا الله وأنّي رسول الله؟))، قالوا: إنه يقول ذلك وما في قلبه. قال: ((لا يشهد أحدٌ أن لا إله إلا الله وأنّي رسول الله، فيدخل النار أو تطعمه)). قال أنس: "فأعجبني هذا الحديث، فقلت لابني: اكتبه! فكتبه".

وإن أنسًا < كان يقول لبنيه: "يا بني! قيّدوا العلم بالكتاب!".

وإنه أمر ابنه: النضر وموسى بكتابة الحديث والآثار عن رسول الله ﷺ وقال: "كنا لا نعد علم من لم يكتب علمه علماً".

٦. صحف سعد بن عباد:

كان عند سعد بن عباد الأنصاري كتاب أو كُتب، فيها طائفة من أحاديث الرسول ﷺ. وروى ابنه من كُتب أبيه. وروى إسماعيل بن عمرو بن قيس بن عباد، عن أبيه: أنهم وجدوا في كُتب عبد الله بن أبي أوفى كتاب سعد بن عباد: "أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد"؛ ولعل كثيراً من الأحاديث التي رويت عن سعد من هذا الكتاب.

روى الإمام البخاري: أن هذه الصحيفة كانت نسخة من صحيفة عبد الله بن أبي أوفى الذي كان يكتب الأحاديث بيده، وكان الناس يقرءون عليه ما جمعه بخطه، ثم إن أحفاده وأبناء أحفاده كانوا يروون الحديث من هذه الصحيفة.

هذه بعض الصحف التي كُتبت في عصر الصحابة { والله أعلم.

كتابة الحديث في عصر التابعين، والتدوين في امائة الثانية للهجرة

عناصر الدرس

- العصر الأول : موقف التابعين من كتابة الحديث ٢٤٥
- العصر الثاني : نماذج من صحف التابعين الحديثية، ومن اعتنى منهم بالتدوين ٢٤٧
- العصر الثالث : تطور التدوين في القرن الثاني للهجرة، وأنواع المذونات فيه ٢٥٧
- العصر الرابع : أشهر الجوامع، والموطآت، والمصنفات في القرن الثاني للهجرة ٢٦١

مَوْقِفُ التَّابِعِينَ مِنْ كِتَابَةِ الْحَدِيثِ

لَقَدْ تَلَقَّى التَّابِعُونَ عُلُومَهُمْ عَنِ الصَّحَابَةِ ، وَخَالَطُوهُمْ وَعَرَفُوا أَحْوَالَهُمْ ، وَحَمَلُوا عَنْهُمْ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَكَمَا اخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ فِي أَمْرِ كِتَابَةِ الْحَدِيثِ ، وَانْقَسَمُوا ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ : قَسَمَ مِنْهُمْ يَرَى الْمَنْعَ ، وَقَسَمَ يَرَى الْإِبَاحَةَ ، وَقَسَمَ ثَالِثٌ رَوَى عَنْهُ الْأَمْرَانِ .

كَذَلِكَ فَإِنَّ مِنَ الطَّبِيعِيِّ أَيْضًا أَنْ يَنْسَحِبَ هَذَا التَّقْسِيمُ إِلَى الْجِيلِ الَّذِي بَعْدَهُ : جِيلُ التَّابِعِينَ... فَإِنَّ الْأَسْبَابَ الَّتِي حَمَلَتْ الصَّحَابَةَ الْكِرَامَ عَلَى الْكِرَاهَةِ ، هِيَ نَفْسُهَا الَّتِي حَمَلَتْ التَّابِعِينَ عَلَيْهَا ؛ فَيَقِفُ الْجَمِيعُ مَوْقِفًا وَاحِدًا ، وَيَكْرَهُونَ الْكِتَابَةَ مَا دَامَتْ أَسْبَابُ الْكِرَاهَةِ قَائِمَةً . وَيُجْمَعُونَ عَلَى الْكِتَابَةِ وَجَوَازِهَا ، عِنْدَ زَوَالِ تِلْكَ الْأَسْبَابِ ؛ بَلْ إِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَحْضُرُ عَلَى التَّدْوِينِ وَيَشْجَعُ عَلَيْهِ . وَلَا نَسْتَغْرِبُ أَنْ نَرَى خَبْرَيْنِ عَنْ تَابِعِيٍّ : أَحَدُهُمَا يَمْنَعُ الْكِتَابَةَ ، وَالْآخَرُ يُبَيِّحُهَا . وَلَا نَعْجَبُ مِنْ كَثْرَةِ الْأَخْبَارِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْكِرَاهَةِ فِي مُخْتَلَفِ أَجْيَالِ التَّابِعِينَ - كِبَارِهِمْ وَأَوَاسِطِهِمْ وَصُغَارِهِمْ - وَالْأَخْبَارِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْإِبَاحَةِ ، مَا دَمْنَا نَوَجِّهُ كُلَّ مَجْمُوعَةٍ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَجْهَةً تَلَاثُمُ الْأَسْبَابَ الَّتِي أَدَّتْ إِلَيْهَا .

وَقَدْ ذَكَرَ الْخَطِيبُ فِي (قَيْدِ الْعِلْمِ) اثْنَيْ عَشَرَ تَابِعِيًّا رَوَى عَنْهُمْ الْكِرَاهَةَ ، مِنْهُمْ :

١ . عُبَيْدَةُ بْنُ عَمْرِو السُّلَمَانِيِّ . قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ : كُنْتُ أَكْتُبُ عِنْدَ عُبَيْدَةَ ، فَقَالَ : " لَا تَخْلِدَنَّ عَنِّي كِتَابًا " . وَكَانَ يَمْنَعُ مِنَ الْكِتَابَةِ عَنْهُ وَقِرَاءَةَ الْكُتُبِ .

٢ . الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، كَرِهَ كِتَابَةَ الْحَدِيثِ .

٣ . إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ النَّخْعِيِّ ، ذَكَرَ لَهُ الْخَطِيبُ أَرْبَعَ رَوَايَاتٍ يَكْرَهُ فِيهَا الْكِتَابَةَ .

٤. عمرو بن دينار، قيل له: "إنّ سفيان يكتب"، فاضطجع وبكى، وقال: "أُحَرِّجُ عَلَى مَنْ يَكْتُبُ عَنِّي!". قال سفيان: "وما كتبتُ عنه شيئاً، كنّا نحفظ".

٥. الضحاك بن مزاحم الهلالي، قال: "لا تتخذوا للحديث كرايس ككراريس المصاحف!".

٦. أبو العالية الرياحي. فقد بعث بكر بن عبد الله إلى أبي العالية أن يكتب له حديثاً. قال: فجاء أبو العالية، فقال: "مرحباً بك!" فقال: "لو كنت أكتب لأحد لكتبته لك"؛ فحدثه حتى حفظه.

٧. أبو إدريس الخولاني. قال إدريس: "قال لي أبي: أكتب شيئاً مما تسمع مني؟ فقلت: نعم، قال: فأتني به، قال: فأتيته به، فخرّقه".

ومنهم: جابر بن يزيد، وإبراهيم بن يزيد التيمي، والشعبي، وغيرهم...

سبب امتناعهم؛ إن ذلك يعود إلى عدة أسباب، هي:

١. كراهية البعض تدوين آرائهم وفتاويهم مع الحديث، كما روي عن سعيد بن المسيّب.
٢. الخشية من بقاء الكتاب بعد وفاتهم وقد دونوا فيه آراءهم، فيأخذ به من بعدهم، ولعلهم قد أخطئوا فيه، كما سبق عن عبيدة.
٣. مضاهاة كتاب الله المكتوب في المصاحف، حتى لا يظنّ الجاهل أنّ الجميع قرآن؛ وقد سبق عن الضحاك.
٤. الاعتماد على الكتاب وإهمال الحفظ، كما يشعر به ما جاء عن أبي العالية. وقد قال إبراهيم النخعي: "إنه قلّمَا كتب إنسان كتاباً إلاّ اتّكل عليه".

اعتناء بعض التابعين بتدوين الحديث ، وأمرهم تلاميذهم بذلك :

ذكر الدكتور الأعظمي في كتابه (دراسات في الحديث النبوي) أكثر من مائة وخمسين تابعياً ، كلهم كانوا يروون التدوين ، ويأمرون به . منهم :

١ . أبو سلمة بن عبد الرحمن . قال ابن إسحاق : رأيت أبا سلمة بن عبد الرحمن يأخذ بيد الصبي من الكتاب ، فيذهب به إلى البيت ، فيملي عليه الحديث ، يكتب له .

٢ . سالم بن أبي الجعد . قال منصور : " قلت لإبراهيم التخعي : ما لسالم بن أبي الجعد أتم حديثاً منك ؟ قال : لأنه كان يكتب " .

٣ . سعيد بن جبيرة . قال : " كنا إذا اختلفنا بالكوفة في شيء ، كتبته عندي حتى ألقى ابن عمر ، فأسأله عنه " .

٤ . عامر بن شراحيل الشعبي ، قال لطلابه : " اكتبوا ما سمعتم مني ، ولو في جدار " .

نماذج من صحف التابعين الحديثية ، ومن اعتنى منهم بالتدوين

١ . سعيد بن جبيرة قال : " كنت آتي ابن عباس ، فأكتب عنه " ، وقال : " كنت أسأل ابن عمر في صحيفة ، ولو علم بها لكانت الفيصل بيني وبينه " .

٢ . عكرمة - مولى ابن عباس - . رأى عمرو بن أبي الأسوار كتاباً لعكرمة ، فنسخه وجعل يسأل عكرمة ، ففهم أنه كتبه من كتبه ، وقال : " علمت أن عقلك لا يبلغ هذا " .

٣ . عبد الله بن بريدة الأسلمي . قال الحاكم : " نسخة لعبد الله بن بريدة الأسلمي ينفرد بها الحسين بن واقد المروزي عنه " .

٤. وهب بن منبه الصنعاني، فقد جمع مجموعة من الأحاديث بلغت سبعا وعشرين ورقة.

٥. خالد بن معدان الكلاعي. قال بجير بن سعد: "ما رأيت أحدا أُلزم للعلم منه؛ كان علمه في مصحف له أزرر وعُرى".

٦. حميد الطويل. قال الذهبي: "قيل: إن حميدا أخذ كُتب الحسن فنسخها".

٧. الحسن البصري: قال ابن حجر: أما رواية الحسن عن سمرة بن جندب، ففي (صحيح البخاري)، سماعا منه لحديث العقيقة؛ وقد روى عنه نسخة كبيرة غالبها في السنن الأربعة.

٨. شهر بن حوشب الأشعري. روى عبد الحميد بن بهرام الفزاري عن شهر نسخة.

٩. القاسم بن محمد بن أبي بكر، ذكر أنه كانت عنده مجموعة من الأحاديث مكتوبة، جمعها طلحة بن عبد الملك الأيلي؛ وقد كلف ابنه بمراقبة طلحة أثناء إملائه.

محاولة عبد العزيز بن مروان وابنه عمر جمع السنة وتدوينها:

المحاولة الأولى: حاول عبد العزيز بن مروان جمع السنة النبوية وتدوينها، حينما كان واليا على مصر زمن الأمويين.

فقد كتب إلى كثير بن مرة الحضرمي (ت ٧٥ تقريباً) - أحد كبار التابعين، وقد أدرك بمحص سبعين صحابياً - أن يكتب بما سمع من أصحاب رسول الله ﷺ من أحاديثهم، إلا حديث أبي هريرة، فإنه عندنا.

وقوله: "فإنه عندنا" يحتمل أحد أمرين:

الأول: أن أحاديث أبي هريرة مكتوبةٌ عنده، فلا يحتاج إلى كتابتها ثانية - كما يشعر النصُّ بذلك -.

الثاني: أن الأحاديث سيدونها كثير، ثم يرسلها إلى عبد العزيز في مصر لتكون عنده.

فهذه أوّل محاولة شاملة - فيما نعلم - لجمع الحديث وتدوينه. ثم منها: جمع حديث أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - إلا أننا لا نعلم بقيّة نتائج هذه المحاولة، وهل تمت فعلاً أم لا؟ ثم ما هو مصير ما جمع من حديث أبي هريرة؟ ومن هو الذي قام بجمعه؟

كلّ هذه الأسئلة لا نملك لها إجابة شافية، وإن كان بعضُ الباحثين يرى أن كثيراً قد كتبتها طاعةً للأمير.

المحاولة الثانية: فكانت في عهد عمر بن عبد العزيز بن مروان، وذلك أنّه لما تولّى الخلافة، وقبض العلماء، خشي أن يتحقّق قول النبي ﷺ: ((إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ؛ حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رِءُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا)).

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: "فإن في كتبه - أي: العلم - ضبطاً له وإبقاءً. وقد كان الاعتماد إذ ذاك إنما هو على الحفظ، فخاف عمر بن عبد العزيز في رأس المائة الأولى من ذهاب العلم بموت العلماء، فأمر بذلك".

ولهذا أمر عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - بجمع الحديث من طريقين:

الطريق الأول: كُتِبَ إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري: "انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكُتِبْه! فإني خفتُ دروسَ العلمِ وذهابَ العلماء". زاد البخاري: "ولا تقبلُ إلا حديثَ النبي ﷺ! ولتُفَشُوا العلم! ولتجلسوا حتى يعلمَ مَنْ لا يعلم! فإنَّ العلمَ لا يهلك حتى يكون سرًّا".

وروى ابن سعد: أنَّ عمرَ كُتِبَ إلى أبي بكر بن محمد بن حزم: "أنَّ انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ وسُنَّه، أو حديثَ عَمْرٍة، أو نحو هذا، فاكُتِبْه! فإني خفتُ دروسَ العلمِ وذهابَ العلماء".

وقال أحمد بن حنبل: "حدثنا ابن عيينة، عن يحيى، قال: كتب عمر بن عبد العزيز -وهو والي- إلى أبي بكر بن محمد: أن اكتب إليَّ من الحديث بما ثبت عندك عن رسول الله ﷺ وحديث عَمْرٍة".

وشرع أبو بكر بن حزم في جمع حديث النبي ﷺ فعلاً، ولكن الله ﷻ لم يُمهِّل عُمر بن عبد العزيز حتى يرى نتيجة هذا العمل؛ فقد روى عبد الرزاق، عن ابن وهب، قال: "سمعتُ مالكا يقول: كان عمر بن عبد العزيز يكتب إلى الأمصار يُعلِّمهم السُّننَ والفقه. ويكتب إلى المدينة يسألهم عمَّا مضى، وأن يعملوا بما عندهم. ويكتب إلى أبي بكر بن حزم أن يجمع السُّننَ ويكتب بها إليه. فتوفي عمرُ وقد كتب ابن حزم كتباً قبل أن يبعثها إليه".

ولكن، ما هو مصير هذه الكتب بعد ذلك؟

يُخبرنا عن ذلك ابن وهب، قال: حدثني مالك: أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن حزم، وكان عمر قد أمَّره على المدينة بعد أن كان قاضياً.

قال مالك: "وقد ولي أبو بكر بن حزم المدينة مرتين أميراً. فكتب إليه عمر أن يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبد الرحمن، والقاسم بن محمد. فقلت لمالك: السنن؟ قال: نعم، قال: فكتبها له. قال مالك: فسألت ابنه عبد الله بن أبي بكر عن تلك الكتب، فقال: ضاعت. وكان أبو بكر عزلاً قبيحاً".

قال السيد قاسم الأندجاني: "وكتاب ابن حزم هذا أول كتاب مصنف في حديث رسول الله ﷺ ولا نعرف عنه شيئاً؛ فقد فقداه المسلمون مع غيره من تراث آبائهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الطريق الثاني: الإمام محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري المدني. وهو إمام جليل، حافظ، حجة، ثبت؛ فعن يحيى بن سعيد، قال: "ما بقي عند أحد من العلم ما بقي عند ابن شهاب".

وعن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، قال: "ما رأي أحد جمع بعد رسول الله ﷺ ما جمع ابن شهاب".

وقال مالك بن أنس: "بقي ابن شهاب، وما له في الدنيا نظير".

ولهذا كان الإمام عمر بن عبد العزيز يُجلّه ويُقدّره؛ فقد روى معمر بن راشد، عن رجل من قريش، قال: قال عمر بن عبد العزيز "أتأتون الزهري؟" قلنا: نعم، قال: "فأتوه، فإنني لا أعلم أحداً أعلم بسنة ماضية منه". قال معمر: "والحسن ونظراؤه يومئذ أحياء".

وكان عمر بن عبد العزيز يقول: "ما ساق الحديث أحد مثل الزهري". وقد كتب عمر بن عبد العزيز في الآفاق: "عليكم بابن شهاب! فإنكم لا تجدون أحداً أعلم بالسنة الماضية منه".

من أجل هذا، نجد عمر بن عبد العزيز يرسل رسالة للإمام الزهري يطلب منه أن يكتب له مواضع الصدقة في السنة، فيرسل له الزهري رسالة طويلة بين فيها منازل الصدقات ومواضعها.

اهتمام ابن شهاب الزهري بجمع السنة، وما دونه من ذلك:

كان الإمام الزهري يهتم بجمع السنة النبوية منذ وقت الطلب، فقد روى عبد الرزاق، عن معمر، عن صالح بن كيسان، قال: كنت أنا وابن شهاب ونحن نطلب العلم، فاجتمعنا على أن نكتب السنن؛ فكتبنا كل شيء سمعنا عن النبي ﷺ. ثم قال: اذهب بنا نكتب ما جاء عن أصحابه، فقلت: لا! ليس بسنة. وقال هو: بل هو سنة، فكتب ولم أكتب؛ فأنجح وضيقت.

فعندما عزم عمر بن عبد العزيز على جمع السنن، رأى أن خير من يقوم بهذا العمل هو: الإمام محمد بن شهاب الزهري، فأمره بجمع السنن. قال الزهري: "أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن، فكتبناها دفترًا دفترًا. فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترًا".

وصدق أبو الزناد حينما قال: "كنا نكتب الحلال والحرام، وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع. فلما احتيج إليه، علمت أنه أعلم الناس. وبصر عيني به ومعه ألواح أو صحف يكتب فيها الحديث، وهو يتعلم يومئذ".

ابن شهاب هو أول من دون العلم:

اعتبر الزهري بعد أول مدون للعلم، قال محمد بن الحسن بن زبالة: قال مالك بن أنس: "إن أول من دون العلم: ابن شهاب الزهري".

وقال إبراهيم بن سعد: "إِنَّ أَوَّلَ مَنْ وَضَعَ لِلنَّاسِ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ: ابْنُ شَهَابٍ".
وقال محمد بن الحسن: قال الدراوردي: "أَوَّلَ مَنْ دَوَّنَ الْعِلْمَ وَكَتَبَهُ: ابْنُ شَهَابٍ".

وقال الترمذي: "هو واضع علم الحديث بأمر عمر بن عبد العزيز؛ مخافة ضياعه بضياع أهله".

وقال السيوطي في "الفَيْتَة":

أَوَّلُ جَامِعِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ ❖ ابْنُ شَهَابٍ أَمِيرًا لَهُ عُمَرُ
وَأَوَّلُ جَامِعِ الْأَبْوَابِ ❖ جَمَاعَةٌ فِي الْعَصْرِ ذُو اقْتِرَابِ
كَابِنُ جُرَيْجٍ وَهَشِيمُ مَالِكٍ ❖ وَمَعْمَرُ وَوَلَدُ الْمُبَارَكِ

وقال الكتاني:

"وَأَوَّلَ مَنْ دَوَّنَهُ بِأَمْرِهِ -أي: بأمر عمر بن عبد العزيز- ، وذلك على رأس المائة الأولى: أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري المدني. ففي (الحلية): عن سليمان بن داود قال: أَوَّلَ مَنْ دَوَّنَ الْعِلْمَ: ابْنُ شَهَابٍ. وعن ابن شهاب قال: لم يُدَوَّنْ هَذَا الْعِلْمُ أَحَدٌ قَبْلَ تَدْوِينِي، ثُمَّ كَثُرَ بَعْدَ ذَلِكَ التَّدْوِينُ، ثُمَّ التَّصْنِيفُ، وَحَصَلَ بِذَلِكَ خَيْرٌ كَثِيرٌ؛ فَلِلَّهِ الْحَمْدُ".

وبفضل الله، ثم بفضل ابن شهاب الزهري، انتشر العلم وكثر تدوينه بعد ذلك. قال الزهري عن نفسه: "ما صبر أحدٌ على العلم صبري، ولا نشره أحدٌ نشري".

ولكن، ما هو مصير الكتب التي جمَّعها الإمام الزهري؟

مصير كتب الزهري :

تقدّم قبل قليل أنّ الإمام الزهري كتب السنن ، وبعثها إلى عمر بن عبد العزيز ، فبعث عمر إلى كلّ أرض له عليها سلطان دفتراً .

ثم بقيت كتب الزهري -أو بعضها- عند آل مروان . قال معمر بن راشد : "كنا نرى أنّا قد أكثرنا عن الزهري ، حتى قُتل الوليد (ت ١٢٦هـ) ، فإذا الدفاتر قد حُمِلت على الدّواب من خزائنه -يعني : من علم الزهري- " . قال الذهبي : "يعني : الكتب التي كُتبت عنه لآل مروان" .

وقال مالك بن أنس : "مات العلم يوم مات الزهري ، وإنّ كُتبه حُمِلت على البغال ، ما لم يخرجها" .

إلاّ أنّا لا نعرف عنها شيئاً بعد ذلك . ولعلّ مخطوط صحيفة عبد الرزاق ، عن معمر بن راشد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيّب ، عن أبي هريرة ، من تأليف الزهري . ولعلّ بعضها في (مسند الإمام أحمد بن حنبل) - رحمه الله - .

وعلى أية حال ، فقد نقل لنا تلاميذ الإمام الزهري علمه ، كمالك بن أنس ، وابن جريج ، ومعمر بن راشد ، وسفيان بن عيينة ، والأوزاعي ، ويونس بن يزيد ، وعقيل بن خالد ، وغيرهم ...

أكثر من روى عن الزّهري :

قال عبد الله بن المبارك : "ما رأيت أحداً أروى عن الزهري من معمر ، إلاّ ما كان من يونس ؛ فإنه كتب كل شيء" .

ويرى الإمام أحمد بن حنبل: أنَّ أكثر مَنْ روى عن الزهري: يونس بن يزيد، وعقيل بن خالد، ومعمّر بن راشد، حيث قال: "... ولكن هؤلاء الذين بقروا علم الزهري: يونس، وعقيل، ومعمّر".

أثبت تلاميذ الزّهري:

قال الإمام أحمد بن حنبل: "كنت أنا وعلي بن المديني، فذكرنا أثبت مَنْ يروي عن الزهري؛ فقال علي: سفيان بن عيينة. وقلت أنا: مالك بن أنس. وقلت: مالك أقلّ خطأ عن الزهري، وابن عيينة يُخطئ في نحو من عشرين حديثاً عن الزهري: في حديث كذا، وحديث كذا... فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً. وقلت: هات ما أخطأ فيه مالك! فجاء بحديثين أو ثلاثة. فرجعت فنظرتُ فيما أخطأ فيه ابن عيينة، فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً".

وقال أبو حاتم الرازي: "مالك أثبت أصحاب الزّهري، فإذا خالفوا مالكا من أهل الحجاز، حكم لمالك. وهو أقوى في الزّهري من ابن عيينة وأقلّ خطأ منه، وأقوى من معمّر وابن أبي ذئب".

وقال إبراهيم بن الجنيد: سئل يحيى بن معين وأنا أسمع: "مَنْ أثبت الناس في الزّهري؟ قال: مالك، ثم معمّر، ثم عقيل، ثم يونس، ثم شعيب، والأوزاعي، والزيدي، وابن عيينة؛ وكل هؤلاء ثقات. قيل له: أيهما أثبت: سفيان أو الأوزاعي؟ فقال: الأوزاعي أثبت منه، يعني: من ابن عيينة".

جمع حديث الزّهري:

اهتمّ بجمع حديث الإمام الزهري عدد من العلماء، منهم:

(١) أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي (ت ٢٨٥هـ)

قال الذهلي: قال لي علي بن المديني: "أنت وارث الزهري".

وقال الإمام أحمد بن حنبل: "ما قدم علينا أحد أعلم بحديث الزهري منه".

وقال سعيد بن منصور ليحيى بن معين: "لم لا تجمع حديث الزهري؟ فقال: كفانا محمد بن يحيى جمع حديث الزهري".

وقال الخطيب البغدادي: "وكان أحد الأئمة العراقيين، والحفاظ المتقين، والثقات المأمونين. وصنف حديث الزهري وحده".

وقال السمعاني: "محمد بن يحيى بن خالد الذهلي: إمام أهل نيسابور في عصره، ورئيس العلماء ومقدمهم، لقب بالزهري لجمعه "الزهریات"، وهي أحاديث محمد بن مسلم بن شهاب الزهري".

وقال الذهبي: "ألف محمد بن يحيى الذهلي حديث الزهري، فأتقن واستوعب في مجلدين".

وقال الذهبي أيضاً: "جمع علم الزهري، وصنّفه، وجوّده؛ من أجل ذلك يقال له: الزهري".

وقال الذهبي أيضاً: "كان الذهلي اعتنى بحديث الزهري، وصنّفه، وتعب عليه".

وتوجد مختارات من رواياته عن الزهري في مكتبة الظاهرية.

(٢) أبو بكر محمد بن إسماعيل بن مهران النيسابوري، المعروف بالإسماعيلي (ت ٢٩٥هـ). قال أبو عبد الله الحاكم: "هو أحد أركان الحديث بنيسابور، كثرة، ورحلة، واشتهاراً. وهو مجود عن البصريين والشاميين. جمع حديث الزهري وجوده".

وقال الذهبي: "وقد جمع حديث الزهري وجوده".

(٣) أبو علي الحسين بن محمد الماسرجسي (ت ٣٦٥هـ). قال أبو عبد الله الحاكم: "صنف (المسند الكبير) في ألف جزء وثلاثمائة جزء - يعني: مهذباً ومعللاً - قال: وجمع حديث الزهري جمعاً لم يسبقه إليه أحد، فكان يحفظه مثل الماء. وصنف (المغازي)، و(القبائل)، و(المشايخ)، و(الأبواب)".

وقال الحاكم: "صنف أبو علي حديث الزهري، فزاد على محمد بن يحيى الذهلي".

تطور التدوين في القرن الثاني للهجرة، وأنواع المذونات فيه

يشمل هذا القرن عصر جيلين:

الجيل الأول: صغار التابعين، إذ تأخرت وفاة بعضهم إلى ما بعد سنة (١٤٠هـ). وقد سبق الكلام عن أثرهم وجهودهم في التدوين، ضمن الكلام عن جهود جيل التابعين كله بمختلف طبقاته.

الجيل الثاني: فهم أتباع التابعين: الحلقة الثالثة - بعد جيل الصحابة والتابعين - في سلسلة رواة السنة ونقل الدين إلى الأمة. ولقد كان لهذا الجيل أثره الرائد في التصدي لأصحاب البدع والأهواء، ومقاومة الكذب الذي فشا في هذا العصر على أيدي الزنادقة الذين بلغوا ذروة نشاطهم ضد السنة ورواتها في منتصف هذا القرن، حتى اضطر الخليفة المهدي - رحمه الله - إلى تكليف أحد رجاله بتتبع أخبارهم والتضييق عليهم في أوكارهم؛ فأصبح ذلك الرجل يُعرف بـ "صاحب الزنادقة".

وقد نشط الأئمة والعلماء من هذا الجيل في خدمة السنة وعلومها، وحمايتها من كل ما يشوبها. وعلى أيديهم بدأ التدوين الشامل المبوّب المرتّب، بعد أن كان من قبلهم يجمع الأحاديث المختلفة في الصحف والكراريس بشكل محدود، وكيفما اتفق بدون تبويب ولا ترتيب.

كما نشأ وتفتق على أيديهم علم الرجال، بعد أن كان السؤال عن الإسناد قد بدأ في أواخر عصر الصحابة وكبار التابعين.

وكما كان لهذا الجيل الريادة في ابتداء التدوين المرتّب على الأبواب والفصول، كذلك كانت له الريادة في ابتداء التصنيف في علم الرجال، حيث أُلّف في تاريخ الرجال كلٌّ من: الليث بن سعد (ت ١٧٥هـ)، وابن المبارك (ت ١٨١هـ)، وضمرة بن ربيعة (ت ٢٠٢هـ)، والفضل بن دكين (ت ٢١٨هـ)، وغيرهم...

ويُعتبر هذا الجيلُ جيلَ التأسيس لعلوم السنة المطهّرة؛ ولا غرو، ففيه عاش جهابذة رجال السنة، أمثال الأئمة: مالك، والشافعي، والثوري، والأوزاعي، وشعبة، وابن المبارك، وإبراهيم الفزاري، وابن عيّنة، والقطان، وابن مهدي، ووكيعة، وغيرهم كثير...

لمحة عن تطوّر التدوين في هذا العصر عمّا سبقه :

أ. ظهور التفريق بين التدوين الذي هو: مُجرّد الجمع، وبين التصنيف الذي هو: الترتيب والتبويب والتّمييز في المصنّفات في هذا القرن.

ب. أنّ هذه المصنّفات المدوّنة في هذا العصر قد جمعت إلى جانب أحاديث الرسول ﷺ: أقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، بعد أن كانت تُتناقل مشافهةً، وكانت الصحف فيما مضى تقتصر على الأحاديث النبوية فقط.

ج. طريقة التدوين في مصنّفات هذا القرن هي: جمع الأحاديث المتناسبة في باب واحد، ثم تُجمع جملة من الأبواب أو الكتب في مصنّف واحد، بينما كان التدوين في القرن الماضي: مُجرّد جمع الأحاديث في الصحف بدون ترتيب أو تمييز.

د. أنّ مادّة المصنّفات في هذا القرن قد جُمعت من الصحف والكراريس التي دوّنت في عصر الصحابة والتابعين، ومما نُقل مشافهة من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين.

وقد حملت مصنّفات علماء القرن الثاني عناوين: "موطأ"، "مصنّف"، "جامع"، "سُنن"، وبعضها كان بعناوين خاصّة، مثل: "الجهاد"، "الزهد"، "المغازي" والسير...".

أول من صنّف في هذا العصر:

اضطربت أقوال العلماء في أول من صنّف في هذا العصر:

١. فمنهم من أطلق. وممن قيل: إنه أول من صنّف: ثلاثة: ابن جريج، وسعيد بن أبي عروبة، والربيع بن صبيح. وممن نصّ على ابن جريج: عبد الرزاق الصنعاني، وأحمد بن حنبل.
٢. ومنهم من قيّد ببلد مُعيّن - وهو الصواب -.

ومن هؤلاء:

١. أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت ١٥٠هـ) بمكة.
٢. محمد بن إسحاق بن يسار المطلبلي (ت ١٥١هـ) بالمدينة.
٣. معمر بن راشد البصري، ثم الصنعاني (ت ١٥٣هـ) باليمن.
٤. سعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٦هـ) باليمن.
٥. أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت ١٥٦هـ) بالشام.
٦. محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب (ت ١٥٨هـ) بالمدينة.
٧. الربيع بن صبيح البصري (ت ١٦٠هـ) بالبصرة.
٨. شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) بالبصرة.
٩. أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري (ت ١٥٣هـ) باليمن.

١٠. الليث بن سعد الفهمي (ت ١٦١هـ) بمصر.
١١. أبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار (ت ١٧٦هـ) بالبصرة.
١٢. الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) بالمدينة.
١٣. عبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ) بخراسان.
١٤. جرير بن عبد الحميد الضبي (ت ١٨٨هـ) بالري.
١٥. عبد الله بن وهب المصري (ت ١٩٧هـ) بمصر.
١٦. سفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ) بمكة.
١٧. وكيع بن الجراح الرؤاسي (ت ١٩٧هـ) بالكوفة.
١٨. أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) بمصر.
١٩. عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ) بصنعاء.

أشهر الجوامع، والموطّات، والمصنفات في القرن الثاني للهجرة

أنواع المدوّنات في هذا العصر:

أولاً: الجوامع، وذكر أشهرها:

دوّن أهل القرن الثاني بعض المدوّنات في الحديث، وأطلقوا عليها بعض التسميات -أو هكذا سمّاها من بعدهم- ؛ وهي: إمّا "جوامع"، أو "موطّات"، أو "مُصنّفات"، أو "مسانيد".

كتب الجوامع :

قال في (القاموس): "الجمع: تأليف المتفرق".

وقال ابن الصلاح: "الجامع هي: الكتب التي جُمعت فيها الأحاديث على ترتيب أبواب كتب الفقه، كـ"الأمّهات الست"، أو ترتيب الحروف الهجائية، كما فعله ابن الأثير في (جامع الأصول)، أو ترتيبه عليها (الحروف)، نظراً إلى أول حرف في كل حديث".

وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوي (ت ١٢٣٩هـ) في كتابه: (العُجالة النافعة): "الجامع في اصطلاح المحدثين: ما يوجد فيه جميع أقسام الحديث، أي: أحاديث العقائد، وأحاديث الأحكام الرّفاق، وأحاديث آداب الأكل والشّرب، وأحاديث السّفر، والقيام والقعود، والأحاديث المتعلقة بالتفسير، والتاريخ، والسّير، وأحاديث الفتن، وأحاديث المناقب والمثالب. وقد صنّف علماء الحديث في كلّ فنٍّ من هذه الفنون الثمانية تصانيف مُفردة... إلخ".

وينحو ذلك قال الكتاني في: (الرسالة المستطرفة).

ويمكن ممّا سبق استخلاص منهج هذه الكتب، فنقول:

١. أن تكون مُرتبةً على الأبواب - وهو الغالب - أو على الحروف.
٢. أن تكون شاملةً لما يُحتاج إليه من الحديث، وهي: الفنون الثمانية السابقة.

أسماء بعض الجوامع:

١. جامع زيد:

وهو: زيد بن علي بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، ويُسمّى: "المسند"، و "المجموع الفقهي"، وهو بهما أشهر منه بـ "الجامع".

وهو: مزيج من مسائل الفقه والحديث - والحديث أكثر - ويشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، وهي من مروياته عن أبيه، عن جدّه، عن علي بن أبي طالب، موقوفة أو مرفوعة. ويرويه عن زيد: أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي، وهو عمدة الزيدية ومرجعهم. وقد جمعه عبد العزيز بن إسحاق البغدادي (ت ٣٦٣هـ).

قال الزركلي: "وقف المجمع العلمي في ميلانو مؤخراً على مجموع في الفقه رواه أبو خالد الواسطي، عن زيد بن علي؛ فإن صحّت النسبة كان هذا الكتاب أوّل كتاب دوّن في الفقه الإسلامي. وقد طُبِعَ الكتاب في ميلانو سنة (١٣٣٨هـ) باعتناء (غريفيني)، ثم طبع بعد ذلك مراراً في القاهرة، وبيروت، وصنعاء.

٢. جامع ابن وهب:

وهو: عبد الله بن وهب بن مسلم المصري (ت ١٩٧هـ). وقد طُبِعَ الكتاب: المعهد الفرنسي للآثار الشرقية في القاهرة، ما بين عامي (١٩٣٩ إلى ١٩٤٨م) بتحقيق: (ج. ديفرويل) في ٣ مجلدات.

وتوجد نسخة غير كاملة من "الجامع في الحديث" مكتوبة على بردية قبل سنة (٢٧٦هـ) في القاهرة في (٩١) ورقة.

٣. جامع معمر بن راشد الأزدي، مولا هم، (ت ١٥٣هـ):

وقد طبع مع (مصنف عبد الرزاق)، في آخره، يبدأ من: (ص ٣٧٩) من المجلد العاشر، إلى آخر المجلد الحادي عشر، ويحتوي على (١٦١٤) حديثاً. وهو من رواية عبد الرزاق الصنعاني عنه.

٤. جامع عبد الملك بن جريج المكي (ت ١٥٠هـ):

والكتاب لم يوجد، وقد اشتمل على بعض الأحاديث المنقطعة والموضوعة. قال الإمام أحمد: "وبعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها، يعني: قوله: أُخبرْتُ، وحُدِّثْتُ عن فلان...".

٥. جامع سفيان بن سعيد الثوري (ت ١٦١هـ):

له (الجامع الكبير)، سماه ابن خير الإشبيلي في (الفهرست): "جامع سفيان الثوري الكبير في الفقه والاختلاف"، ولعله المراد عند الإطلاق، وله (الجامع الصغير) أيضاً.

٦. جامع سفيان بن عُيينة (ت ١٩٨هـ):

٧. الجامع لعبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١هـ):

قال في (الرسالة المستطرفة) (ص ٤١): "وهو كتاب شهير، وجامع كبير، خرج أكثر أحاديثه الشيخان، والأربعة".

ثانياً: الموطّات وذكر أشهرها، مع التعريف بـ(موطأ الإمام مالك بن أنس):

التعريف بها:

"الموطّأ في اللغة: هو: المسهّل الميسّر، والمقصود به هنا: الكتاب المسمّى بـ(الموطّأ)؛ فيكون المعنى: الممهّد المنقّح المحرّر المصنّف - كما ذكر السيوطي -.

أمّا في الاصطلاح: فلم أجد أحداً من العلماء نصّ على وضع مصطلح لها كما هو الحال في "المسانيد"، و"الجوامع"، وغيرها... ويظهر أنّ الإمام مالكا هو السابق لهذه التسمية، ثم تبعه الناس على ذلك، فوجد ما يُسمّى بـ"الموطّات"، وليس هناك مصطلح محدّد فيها. ويُمكن أن يقال، أخذاً من حال (موطأ مالك)، وسبب تسميته: إنّ (الموطّأ) هو: الكتاب الذي أورد فيه مؤلفه الأحاديث والسّنن عن رسول الله ﷺ مع ذكر ما يُناسبها ويُفسّرُها من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، مرتّبة على أبواب الفقه، بُغية تيسيرها على الناس وتقريبها لهم.

ومّا يدلّ على ذلك - أي: كون الإمام مالك هو السابق إلى هذه التسمية -:

١. قول ابن فِهر: "لم يسبق مالكا أحدٌ إلى هذه التسمية؛ فإنّ مَنْ أَلَفَ في زمانه

بعضهم سمّى بـ"المخرّج"، وبعضهم بـ"المصنّف"، وبعضهم بـ"المؤلّف".

٢. وقال السيوطي: "ثم إنّ مالكا عزم على تصنيف (الموطّأ)، فصنّفه؛ فعمل

مَنْ كان في المدينة يومئذٍ مِنَ العلماء: "الموطّات"، فقليل لمالك: شغلت

نفسك بعمل هذا الكتاب، وقد شركك فيه الناس، وعملوا أمثاله. فقال:

إيتوني ما عملوا. فأُتي بذلك، فنظر فيه، ثم نبذه، وقال: لتعلمنّ أنه لا

يرتفع من هذا إلا ما أريد به وجهه الله. قال - يعني الراوي - : "فكأنما أُلقيت تلك الكتب في الآبار، وما سُمع لشيء منها بعد ذلك بذكر".

بداية ظهورها:

بدأ ظهور "الموطآت" في القرن الثاني الهجري، وبالتقريب في منتصفه، وقد تقدّم آنفاً أنّ مالكا هو أوّل من مهّد الطريق ووطّاه بموطّئه - كما صرّح ابن فهر، وكما هو مدلول كلام السيوطي -، ثم تتابع الناس في عهده ومن بعده على تأليف "الموطآت"، حتى أهل المائة الثالثة. وقد صنّف عبد العزيز بن عبد الله الماجشون (ت ١٦٤هـ) على معنى (الموطأ) بغير حديث، فنظر فيه مالك فقال: "ما أحسن ما عمل! ولو كنت أنا الذي عملت لبدأت بالآثار، ثم سدّدت ذلك بالكلام"، ولكنه على ما يبدو كتاب فقه وليس كتاب حديث، فليس داخلاً معنا.

ذكر بعضها:

١. (الموطأ): لمحمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب القرشي، المدني (ت ١٥٦هـ) أو (١٥٨هـ)، وقد وُصف بأنه أكبر من (موطأ مالك). قال العراقي وابن حجر: "قد صنّف ابن أبي ذئب بالمدينة موطّأ أكبر من (موطأ مالك) حتى قيل لمالك: ما الفائدة من تصنيفك؟ فقال: "ما كان لله بقي". وقال الدارقطني: "كان ابن أبي ذئب صنّف موطّأ فلم يُخرَج".
٢. (الموطأ): لإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، مولاهم، المدني (ت ١٨٤هـ).

٣. قال الذهبي: "صنّف "الموطأ"، وهو كبير أضعاف (موطأ مالك).

٤. (الموطأ الصغير): لعبد الله بن وهب الفهري (ت ١٩٧هـ): وهو مخطوط في مكتبة ولي الدين جار الله، في مكتبة السليمانية بتركيا في (٤٢٠) ورقة، وقد عمل على تحقيق بعضه بعض الأساتذة.

٥. (الموطأ): لإسماعيل بن إسحاق القاضي (ت ٢٨٢هـ).

٦. (الموطأ): لعبد الله بن محمد بن عيسى المروزي (ت ٢٩٣هـ)، المعروف بعبّاد.

٧. (الموطأ): للإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩هـ).

التعريف بـ(موطأ الإمام مالك بن أنس):

أ. سبب تسميته:

الرواية الأولى: أنه سمّاه بذلك؛ لأن الفقهاء قد واطّئوه عليه؛ يقول الإمام مالك: عرضتُ كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلهم واطّأني عليه، فسمّيته (الموطأ).

الرواية الثانية: أنه سمّاه بذلك؛ لأنه واطّأ به الحديث -أي: قرّبه للناس ويسّره لهم- ويؤيد هذه الرواية ما ذكره الزواوي في "مناقبه"، حيث يقول: "إن الإمام مالكا لما أراد أن يؤلف، بقي مُتفكراً في أيّ اسم يُسمّي به تأليفه. قال: فتمتُ، فرأيت النبي ﷺ فقال لي: "وطّئ للناس هذا العلم؛ فسمّي كتابه: (الموطأ).

وسئل أبو حاتم الرازي عن سبب التسمية فقال: شيء صنّعه ووطّأه للناس، حتى قيل: "موطأ"، كما قيل: "جامع سفيان".

ب. سبب التأليف ، فيه روايتان :

الرواية الأولى : طلب الخليفة أبي جعفر المنصور منه ذلك.

الرواية الثانية : الدافع الزماني أو المكاني أو النفسي ، فإنه لما رأى كتاب ابن الماجشون السابق ذكره ، قال ما قال.

ج. عدد أحاديثه :

يبلغ عدد أحاديث (الموطأ) رواية يحيى بن يحيى الأندلسي عنه (٨٥٣) حديثاً. ويقول أبو بكر الأبهري : "جملة ما في (الموطأ) من الآثار عن النبي ﷺ وعن الصحابة ، والتابعين : (١٧٢٠هـ) حديثاً ، المُسند منها : (٦٠٠) ، والمرسل : (٢٢٢) ، والموقوف : (٦١٣) ، ومن قول التابعين : (٢٨٥)". وقد تتبعت أحاديث (الموطأ) على اختلاف رواياته ، اعتماداً على المطبوع منها ، فكان عدد الأحاديث :

- في رواية يحيى بن يحيى الليثي : (١٨٤٣) حديثاً.

- في رواية سويد بن سعيد الحداثي : (٨١٨) حديثاً.

- في رواية أبي مصعب الزهري : (٣٠٦٩) حديثاً.

- في رواية محمد بن الحسن الشيباني : (١٠٠٨) حديثاً.

والسبب في الاختلاف في عدد الأحاديث من رواية إلى رواية يعود إلى أمرين :

١. اختلاف روايات (الموطأ) عن الإمام مالك : فبعضهم روى عنه متقدماً ، وبعضهم روى عنه بأخرة.

٢. أن الإمام مالكا كان دائم التنقيح والتّهديب لـ "موطئه" بالزيادة والنقصان.

د. المكانة والمنزلة:

احتل (الموطأ) مكانة عالية بين كتب السنّة، وذلك يعود للآتي:

١. جلالة الإمام مالك.
٢. شدّة انتقائه للحديث.
٣. شرطه القويّ في الرجال.
٤. دوام تنقيحه وتهذيبه لكتابه.
٥. اشتماله على أصحّ الأسانيد: (الزهري عن سالم عن ابن عمر) - عند أحمد وإسحاق.

هـ. رواية (الموطأ) عن الإمام مالك، والاختلاف بينهم، والسبب في ذلك:

اختلف العلماء في عدد رواية (الموطأ):
فقال ابن عساكر: هم واحد وعشرون.
وقال القاضي عياض اليحصبي: هم ثيف وستون.
وقال ابن ناصر الدين: هم بضعة وسبعون. وقد أوصلهم إلى تسعة وسبعين راوياً، ونظمهم في منظومة لطيفة موجودة في (تنوير الحوالك).

ولكن المشهورين منهم أربعة عشر راوياً، وقيل: ثلاثين، منهم:

١. أبو مصعب الزهريّ المدنيّ. ط.
٢. محمد بن الحسن الشيباني. ط.

٣. سويد بن سعيد الحدّثاني. ط.
٤. يحيى بن يحيى اللّيثي. ط.
٥. علي زياد ط. - جزء منه -.
٦. ابن بكير.

والاختلاف بينهم يعود إلى الآتي :

١. ترتيب الكتب والأبواب.
 ٢. عدد الأحاديث المرفوعة.
 ٣. عدد الأحاديث المرسلة أو الموقوفة.
 ٤. ألفاظ الحديث.
 ٥. وقت سماعهم للموطأ من الإمام مالك.
 ٦. جواز الرواية بالمعنى.
- وآخر الروايات : رواية أبي مصعب الزّهريّ.
وأشهرها : رواية يحيى بن يحيى اللّيثي ؛ وهي المعتمدة.

و. منهج الإمام مالك في "موطئه" :

أخرج الإمام مالك في (موطئه) أقساماً عدّة من الحديث ، ولم يقتصر على المُسند المرفوع إلى النبي ﷺ فحسب .
وهذه مُجمل تلك الأقسام :

أولاً : المُسند :

تعريفه : هو : ما اتصل سنّده مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

عدده: اختلفت "الموطّات" في عدد الأحاديث المسندة، وكذا اختلف العلماء في العدد، تبعاً لاختلاف النسخ، وأقل ما قيل: إنها خمسمائة حديث -نقل عن ابن الهيثاب- وقيل: ستة وستون وستمائة حديث، وقيل: سبعمائة، وقيل غير ذلك...

مثاله: عن عبد الله بن يزيد: أنّ زيداً أبا عياش أخبره: أنه سأل سعد بن أبي وقاص، عن البيضاء بالسُّلْت. فقال له سعد: آيتهما أفضل؟ قال: البيضاء. فنهاه عن ذلك، وقال سعد: "سمعت رسول الله ﷺ... فذكره."

ثانياً: الموقوف:

تعريفه: هو: ما أضيف إلى الصحابي من قول، أو فعل، أو تقرير.

عدده: بلغت في (الموطأ) ثلاثة عشر وستمائة حديثاً؛ قاله الأبهري.

مثاله: عن هشام بن عروة، عن أبيه: أنه رأى عبد الله بن الزبير أحرم بعمره من التّنعيم.

ثالثاً: المرسل:

تعريفه: هو ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعي.

درجته: قال ابن عبد البر: "وقد وصلنا مراسيل (الموطأ) في كتاب (التمهيد) من طرق الثقات، وفي ذلك ما يُبين لك صحة مراسيله."

مثاله: مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه: أنّ رسول الله ﷺ سئل عن الاستطابة، فقال: ((أَوْ لَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ؟)).

رابعاً: المنقطع:

تعريفه: هو ما سقط منه أحد الرواة غير الصحابي.

مثاله: مالك عن ابن شهاب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: "لما قدمنا المدينة، نالنا وباءً من وعكها شديد... فذكره".

خامساً: البلاغ:

تعريفه: هو الحديث الذي يقول فيه مالك: بلغني: أن رسول الله ﷺ قال، وكذا لو قاله عن الصحابي أو التابعي؛ وذلك مما بلغه عن الرجال الثقات، ومما أرسله عن نفسه، ورفعته إلى النبي ﷺ.

عدده: واحد وستون بلاغاً، كما قال ابن عبد البر.

درجته: قال ابن عبد البر: "قد ذكرتها - والحمد لله - كلها مسندة متصلة في (التمهيد)، حاشا أربعة أحاديث". وقد وصلها ابن الصلاح في رسالة له. وقال ابن عبد البر: "وسواء قال: 'عن الثقة عنده' أو: 'بلغه'، لأنه كان لا يأخذ ولا يحدث إلا عن ثقة".

مثاله: عن مالك: أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف)).

سادساً: حديث الثقة عنده:

تعريفه: أن يروي عن أحد الرواة ولا يُصرّح باسمه، بل بحاله، كأن يقول: حدثني الثقة، أو عن الثقة، أو من لا اتهمه. فيأتي الرواة عنه فيقولون: مالك عن الثقة عنده، أو مالك أنه سمع من يثق به من أهل العلم.

عدده: هي خمسة أحاديث أو أربعة.

درجته: بين ابن عبد البرّ بعض هؤلاء المبهمين من الثقات، في: (التمهيد).

مثاله: مالك عن الثقة عنده، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه: ((أنّ رسول الله ﷺ نهى عن بيع العُربان)).

السبب في الإبهام: لعلّ السبب في هذا الإبهام: إمّا أنّ الإمام مالكا قد روى هذا الخبر من طرق عدّة عن الثقات؛ فهو يريد اسم الجنس. وقيل: إنّ هناك راويًا معيّنًا، ولكن الإمام نسيّ اسمه مع تأكّده من أنه ثقة، ولذا اختلفوا في تعيين هذا الراوي الثقة: فقليل: ابن لهيعة، وقيل: عبد الله بن وهب، وقيل: الليث بن سعد، وقيل غيرهم، وقيل: إنه مقيد بمن يروي عن هذا الراوي الثقة.

سابعًا: حديث الرّجل:

تعريفه: هو: أن يروي عن رجل هكذا مبهمًا، وقد يُقيد بـ

مثاله: مالك عن رجل من أهل الكوفة: أنّ عمر بن الخطاب كتب إلى عامل جيش بعثه... فذكره. -والرجل هنا هو: سفيان الثوري-.

درجته: حاول ابن عبد البرّ في (التمهيد) تبين هؤلاء المبهمين.

وقد يذكر في "موطئه" بعض اجتهاداته الفقهية، إضافة إلى الآثار.

ثالثًا: المصنّفات وذكر أشهرها، مع التعريف بـ(مصنّف الإمام عبد الرزاق الصنعاني)

التعريف بها، وبيان منهجها:

هي الكتب المسندة، المرتبة على الأبواب الفقهية، المشتعلة على أحاديث النبي - ﷺ وأقوال الصحابة { وفتاوى التابعين، غير مقتصرين على جمع المحتجّ به فحسب، بل جمعوا إليه: الضعيف، والمنكر، والشاذّ، والخطأ، والصواب.

قال صاحب (كشف الظنون) عن (مصنّف ابن أبي شيبة): "وهو كتاب كبير جدًّا، جَمَعَ فيه فتاوى التابعين، وأقوال الصحابة، وأحاديث الرسول ﷺ على طريقة المحدثين بالأسانيد مرتبًا على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه".

وقال الكتاني: "ومنها كُتِب مُرتبة على الأبواب الفقهية، مشتملة على السنن وما هو في حيزها أو له تعلق بها، بعضها يُسمّى: "مصنّفًا"، وبعضها: "جامعًا"، وغير ذلك...".

وقال عن (مصنّف ابن أبي شيبة): "جمع فيه الأحاديث على طريقة المحدثين بالأسانيد، وفتاوى التابعين، وأقوال الصحابة، مرتبًا على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه".

وقال الشاه ولي الله الدهلوي: "الطبقة الثالثة: "مسانيد" و"جوامع" و"مصنّفات"... جمعت بين الصحيح، والحسن، والضعيف، والمعروف، والغريب، والشاذ، والمنكر، والخطأ، والصواب، والثابت، والمقلوب. ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار، وإن زال عنها اسم التّكارة المطلقة".

تسمية بعضها:

١. "مصنّف حماد بن سلمة الربيعي، البصري (ت ١٦٧هـ).
٢. "مصنّف وكيع بن الجراح الرّؤاسي، الكوفي (ت ١٩٧هـ).
٣. "مصنّف عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ). وسيأتي الكلام عليه والتعريف به.
٤. "مصنّف أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الواسطي، الكوفي (ت ٢٣٥هـ). وقد طُبِع في الهند بعناية الدار السلفية ما بين عامي (١٣٩٩ - ١٤٠٣هـ) في (١٥) مجلدة، وقام بتصحيحه جماعة من الباحثين.

وقد ظهرت الأربعة الأجزاء الأولى منه في (حيدر آباد - الدكن) - أولًا - ، بتصحيح عبد الخالق الأفغاني ، ما بين عام (١٣٨٦ هـ ، و ١٣٩٠ هـ) ، وفيها نقص كبير بالمقارنة مع النسخة التركية.

وقد صوّرت إدارة القرآن والعلوم الإسلامية في كراتشي الطبعة السابقة ، وأضافت إليها مجلدة تحتوي على (٤٩٠) بابًا.

كما حقق عمرو بن غرامة العمروي القسم الأول من الجزء الرابع - الجزء المفقود - ونشره بالرياض ، دار عالم الكتب سنة (١٤٠٨ هـ).

كما طبع المصنّف ، بضبط كمال يوسف الحوت في (٧) مجلدات ، بتوزيع مكتبة الرشد بالرياض (١٤٠٩ هـ).

ثم طبع بعد ذلك في الرياض ، بتحقيق بعض الأساتذة في جامعة الإمام محمد بن سعود ، وفي أحاديثه المرفوعة زيادات كثيرة على الكتب الستة . كما استفاد منه أصحاب الكتب الستة ، وأحمد في (المسند).

٥ . (لمصنّف في فتاوى الصحابة والتابعين فمنّ دونهم) لبقّي بن مخلد القرطبي (ت ٢٧٦ هـ) ، وهو كتاب كبير. قال ابن حزم : "ومنها : "مصنّفه في فتاوى الصحابة والتابعين ومنّ دونهم" ، أربى فيه على (مصنّف أبي بكر بن أبي شيبة) ، و(مصنّف عبد الرزاق بن همام) ، و(مصنّف سعيد بن منصور) ، وغيرها... وانتظم علماً عظيماً ، لم يقع في شيء من هذه".

التعريف بـ(مصنّف عبد الرزاق الصنعاني):

١ . هو من أجمع المصنّفات وأفضلها ، جمع فيه مؤلفه علماً عظيماً ، ولا سيما فتاوى علماء الحجاز. ويُعدّ من أعظم المصادر لفقه السلف.

٢. موضوع هذا الكتاب الأساسي هو: فقه الصحابة والتابعين وتابعيهم، وفيه جملة لا بأس بها من الأحاديث المرفوعة.
٣. بلغ عدد الرواة الذين روى عنهم عبد الرزاق من الفقهاء ورواة الأحاديث، حوالي ألف وخمسمائة رجل وامرأة، كما في فهرس أحاديثه وآثاره.
٤. الكتاب غني بالأسانيد العالية الصّحاح من الثلاثيات وغيرها.
٥. الكتاب مرتّب على الكتب والأبواب، وقد بلغ عدد الكتب فيه: (٣٢) كتاباً سوى الجامع في آخره. وقد انفرد بكتب ليست في سائر كتب الحديث، ككتاب: (أهل الكتاب)، وكتاب: (أهل الكتائب).
٦. الكتاب يغلب عليه فقه أهل الحجاز، كابن عباس، وابن عمر، وعطاء، وابن المسيّب، وغيرهم...
٧. أكثر عبد الرزاق عن ثلاثة من شيوخه، وهم: معمر بن راشد، وسفيان الثوري، وابن جريج.
٨. بلغ عدد الأحاديث والآثار فيه: (١٩٤١٨)، كما بلغت عدد أحاديث وآثار الجامع في آخره: (١٦١٤).
٩. طبع الكتاب بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي - رحمه الله - في أحد عشر جزءاً، ومعه كتاب (الجامع) لمعمر بن راشد، برواية عبد الرزاق عنه، ولكن في المطبوعة نقص في أولها من كتاب الطهارة، كما نُبّه إلى ذلك محققه، وفي الكتاب أغلاط علمية ومطبعية كثيرة.

أشهر المسانيد، والتدوين في القرن الثالث الهجري

عناصر الدرس

- العنصر الأول : "المُسند": تعريفه، منهجه، وأهم الكتب فيه ٢٧٩
- العنصر الثاني : أنواع "المسانيد"، و(مُسند الإمام أحمد بن حنبل) ٢٨٥
- العنصر الثالث : التدوين في القرن الثالث الهجري: تطوره، وأبرز مميزات ٢٩٦
- العنصر الرابع : (صحيح الإمام البخاري) ٢٩٩
- العنصر الخامس : (صحيح الإمام مسلم) ٣٠٣

(المُسند): تعريفه، منهجه، وأهم الكتب فيه

أولاً: تعريف (المُسند):

لغةً: ما ارتفع عن الأرض، وعلا عن السفح، ويُجمع على: مسانيد، ومسانيد.

اصطلاحاً: أطلقه المحدثون على ثلاثة معانٍ:

الأول: الحديث المُسند:

وقد اختلف فيه: فقليل: مرادف للمرفوع. قاله ابن عبد البر. وقيل: مرادف للمتصل. قاله الخطيب البغدادي. وقيل: لا بد أن يكون متصلاً مرفوعاً. قاله الحاكم.

قال الخطيب البغدادي: "وصفهم الحديث بأنه مُسند، يريدون: أن إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي ﷺ خاصة. واتصال الإسناد فيه: أن يكون كل واحد من رواته سمعه ممن فوقه حتى ينتهي ذلك إلى آخره، وإن لم يُبين فيه السماع، بل اقتصر على العنونة". اهـ.

وعلى هذا المعنى، أطلق بعض المصنّفين على كتابه: "مسند"، مثل: (الجامع الصحيح المُسند)، لأبي عبد الله البخاري، وكذلك (مُسند الدارمي)، و"صحيح ابن خزيمة وابن حبان"، وغيرها...

الثاني: كُتب المسانيد، وتُطلق على نوعين:

(١) الكتاب الذي تُجمع فيه الأحاديث، وتُرتَّب على أسماء الصحابة كلَّهم أو بعضهم.

"كلهم": محاولة استقصاء الصحابة، ك(مسند بقي بن مخلد)، فيه أكثر من (١٣٠٠) صحابي.

"بعضهم": فئة معيّنة، ك(مُسند العشرة المبشرين بالجنة)، أو صفة ك(مُسند المُقلين).

(٢) ما جُمع فيه مُسند كُلِّ صحابيٍّ على حدة، صحيحاً كان أم ضعيفاً.

أمّا إذا كان الكتاب على أسماء الصحابة، وهو في الوقت نفسه على الأبواب الفقهيّة، فإنه يُسمّى: "مُسنداً" و"مصنفاً"، ك(مسند بقي بن مخلد)، ولا نظير له.

الثالث: الإسناد نفسه، ك(مسند الفردوس) و(مسند الشهاب في المواعظ والآداب).

طريقة ترتيب كُتب المسانيد:

قال الخطيب البغدادي في: (الجامع لأخلاق الرّاي وآداب السّامع):

الاختيار في تخرج المسند إلى المصنّف:

١. فإن شاء رتّب أسماء الصحابة على حروف المعجم من أوائل الأسماء؛ فيبدأ بأبي بن كعب، وأسامة بن زيد، ومَن يليهما. ومَن رتّب مُسنده على ذلك: الطبراني في (المعجم الكبير)، مع تقديمه العشرة على غيرهم، والضياء المقدسي في (المختارة).

٢. وإن شاء رتبها على القبائل ؛ فيبدأ ببني هاشم ، ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله ﷺ في النسب.

٣. وإن شاء رتبها على قدر سوابق الصحابة في الإسلام ومحللهم في الدين. وهذه الطريقة أحب إلينا في تخريج المسند: فيبدأ بالعشرة { ثم يتبعهم بالمقدمين من أهل بدر. وهاتان الطريقتان عمل أكثر المصنفين المتقدمين ، كالحميدي ، وأحمد بن حنبل ، والطيالسي ، وعبد بن حميد.

أول من ألف مسنداً ، وأهم كتب المسانيد:

أ. أول من ألف مسنداً:

- يقول الدارقطني: "وأول من ألف مسنداً وتتبعه: نعيم بن حماد (ت ٢٢٨هـ)".
- وقال الحاكم: "وأول من صنف المسند على تراجم الرجال في الإسلام: عبيد الله بن موسى العبسي (ت ٢٢٣هـ) ، وأبو داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)".
- وقيل: "أول من ألف مسنداً: يحيى بن عبد الحميد الحماني (ت ٢٢٨هـ)". نقله العقيلي عن بعضهم.
- ومن العلماء من جعل السابقة على الأمصار ، كابن عدي.

ب. أهم كتب المسانيد:

١. (مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي) (ت ٢٠٤هـ). وقد ردّ الحافظ السيوطي على من نسب هذا المسند إلى الطيالسي ، وجعله أول مصنف في المسند ، باعتبار تقدّم وفاته ، فقال: "...إنما هو من جمع بعض الحفاظ الخراسانيين ، جمع فيه ما رواه يونس بن حبيب الأصبهاني خاصة عنه" ،

وعدده في المطبوع : (٢٧٦٧) حديثًا. "وشذ عنه كثير منه..." وقيل : عدد أحاديثه : ما بين (٢٥٠٠٠) إلى (٣٠٠٠٠) حديث ، وأنه يوازي "مُسند الإمام أحمد".

وقد رتب هذا المسند على أبواب الفقه : الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي - رحمه الله - ، وسمّاه : (منحة المعبود بترتيب مُسند أبي داود). وهو مطبوع في مجلدين ، بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. وعدد الأحاديث فيه : (٢٨٤٢) حديثًا. كما أن المسند طبع بعد ذلك محققًا في أربعة مجلدات.

٢. (مُسند أبي بكر بن أبي شيبة) (ت ٢٣٥هـ) ، وهو غير المصنّف المطبوع ، يوجد منه نسختان خطّيتان : إحداهما في مكتبة أحمد الثالث بتركيا ، والأخرى في المكتبة الوطنية بتونس ، ومُصوّرة هذه الأخيرة في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ، وقد طبع أخيرًا.

٣. (مسند إسحاق بن إبراهيم الحنظلي) - المعروف بابن راهويه - (ت ٢٣٨هـ) ، قام الدكتور عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي بتحقيق جزء منه - من مسند عائشة - لنيل درجة الدكتوراه من شعبة السُّنة بالدراسات العليا بالجامعة الإسلامية. وقد طبع في ثلاثة مجلدات ، وعدد الأحاديث فيها : (١٢٧٢) حديثًا. وأغلبه - فيما أعلم - مفقود. وهو يوازي مسند الإمام أحمد.

٤. (مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل) (ت ٢٤١هـ) ، وسيأتي الكلام عنه بالتفصيل.

٥. (مسند أحمد بن إبراهيم الدورقي) (ت ٢٤٦هـ) ، يوجد منه قطعة ، فيه مسند سعد بن أبي وقاص في المكتبة الظاهرية ، مجموع (٣٧) ، كما توجد مصوّرتها في مكتبة المخطوطات بالجامعة.

٦. (المنتخب من مسند عبد الحميد بن حميد الكشي) - ويقال: الكشي - (ت ٢٤٩هـ)، وقد طبع في ثلاثة أجزاء، بتحقيق مصطفى العدوي، وعدد الأحاديث فيها: (١٥٩٢) حديثاً. وله طبعة أخرى بتحقيق طالب تركي في جامعة (أرضروم) تعريب أرض الروم، في مجلد ضخيم. وقد اقتصر فيه على المقابلة بين النسخ دون التخريج. وقد حقق الكتاب في جامعة الإمام محمد بن سعود رسالة دكتوراه.

٧. (مسند يعقوب بن شيبه) أبو يوسف السدوسي البصري (ت ٢٦٢هـ)، وهو أكبر مسند معلل في الدنيا. قال الذهبي: صاحب المسند الكبير العديم النظر، المعلل، الذي تم في مسانيدته نحو من ثلاثين مجلداً، ولو كمل لجاء في مائة مجلد. قال العلماء: "ما اكتمل مسند معلل قط". وقد طبع جزء منه يُمثل الجزء العاشر من مسند عمر بن الخطاب < .

٨. (مسند محمد بن إبراهيم الطرسوسي الخزاعي) (ت ٢٧٣هـ)، والموجود منه جزء يسير من مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب } . وهو مطبوع بتحقيق أحمد بن إبراهيم عرموش، وعدد أحاديث هذا الجزء: (٧٩) حديثاً.

٩. (مسند ابن أبي غرزة) أحمد بن حازم الغفاري الكوفي (ت ٢٧٥هـ)، يوجد منه مسند عابس الغفاري وجماعة من الصحابة في المكتبة الظاهرية بدمشق.

١٠. (مسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي البغدادي) (ت ٢٨٢هـ)، وهو مفقود - فيما أعلم - إلا بعض أوراق وجدت باسم: (المنتقى) أو (العوالي المستخرجة من مسند الحارث). وقد أفرد الحافظ الهيثمي زوائده على الكتب الستة في كتابه: (بغية الباحث في زوائد مسند الحارث)، وقد طبع في الجامعة الإسلامية.

١١. (مسند أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار) (ت ٢٩٢هـ)، وهو مُسند مُعلّل، وقد قام بتحقيقه: الدكتور محفوظ الهندي. وهو ناقص من أوله، ويقع أصله في ثلاثة مجلدات. وقد أفرد الهيتمي زوائده في كتاب: (كشف الأستار بزوائد مسند البزار) في أربعة مجلدات، وأدرجه في كتابه: (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد).

١٢. (مسند أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي) (ت ٣٠٧هـ)، وقد طُبِع طبعتان وفيه نقص: بتحقيق إرشاد الحق الأثري، في ستة مجلدات، وعدد أحاديثها: (٧٥١٧) حديثاً.

- بتحقيق حسين أسد، في أربعة عشر مجلداً.

وقد أفرد الهيتمي زوائده في كتابه: (المقصد العلي بزوائد مسند أبي يعلى الموصلي)، وفيه: (٢٠٠٢) حديث.

فائدة: لأبي يعلى مُسندان:

- (المسند الصغير)، وهو المذكور هنا.

- (المسند الكبير)، وقد قيل فيه: "إنه كالبحر، والمسانيد الأخرى كالأنهار".

١٣. (مسند أبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي) (ت ٣٣٥هـ)، طُبِع بعضه في ثلاثة مجلدات، بتحقيق محفوظ الرحمن الهندي، والباقي تحت الطبع - فيما أعلم -.

١٤. (مسند المُقلّين)، لدعلج بن أحمد السجستاني (السّجزي) (ت ٣٥١هـ)، وهو مطبوع في جزء صغير.

وهناك مسانيد أخرى في عداد المفقودات من تراثنا العلمي، منها:

١. (مسند مسدد بن مسرهد) (ت ٢٢٨هـ).
 ٢. (مسند محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني) (ت ٢٤٣هـ).
 ٣. (مسند أحمد بن منيع أبو جعفر البغوي) (ت ٢٤٤هـ).
- وهذه المسانيد الثلاثة أورد زوائدها: الحافظ ابن حجر، ضمن كتابه: (المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية)، وكذا البوصيري في كتابه: (إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة). وأفرد لها ابن حجر أطرافاً مستقلة.
٤. (المسند المصنّف) الذي لم يصنّف مثله، للحافظ بقي بن مخلد القرطبي (ت ٢٧٦هـ)، وقد رتبّه مؤلفه - رحمه الله - على الأبواب، داخل كلّ مُسنَدٍ صحابيٍّ ليسهل بذلك على طلبة العلم الوقوف على الحديث في مُسنَدِه. وقد اشتمل على أكثر من (١٣٠٠) صحابي. وقد كتب عنه الأستاذ الدكتور أكرم العمري دراسة جيّدة في كتابه: (بقي بن مخلد ومقدمة مُسنَدِه: دراسة وتحقيق).

أنواع "المسانيد"، و"مُسند الإمام أحمد بن حنبل

أولاً: أنواع كُتب المسانيد:

- كُتب المسانيد على خمسة أنواع:
١. كُتب المسانيد التي أُلّفت على الأصل.
 ٢. كُتب سُمّيت بـ"المسانيد" وهي ليست كذلك، لأنها مرتّبة على الأبواب الفقهية، كصحيح البخاري - (الجامع الصحيح المسند) - ومسلم الذي

ندوين السنة

قال: "صنفتُ هذا المسند الصحيح"، و(سنن الدارمي)، و(مستخرج أبي عوانة على مسلم).

٣. كُتِبَ سُمِّيَتْ بـ"المسانيد"، لكنها لم تكن على ترتيب المسند فحسب، بل جمعت إلى ذلك الترتيب على الأبواب الفقهية، ك(مسند بقي بن مخلد).

٤. كُتِبَ هي في الأصل والترتيب: "مسانيد"، ولكن لم يُسمَّها أصحابها بذلك؛ ك(المعجم الكبير) للطبراني، و(العلل) للدارقطني.

٥. كُتِبَ سُمِّيَتْ بـ"المسند" وهي ليست كذلك، وليست على ترتيب مُعَيَّن، ك(مسند علي بن الجعد)، فإنه غير مرتَّب.

ثانياً: (مسند الإمام أحمد بن حنبل):

أ. طريقة ترتيبه:

رتبه - رحمه الله - على قدر سابقة الصحابي في الإسلام ومحله من الدين؛ فبدأ بالعشرة، مقدماً الخلفاء على غيرهم، ثم أهل بدر، ثم أهل الحديبية، وهكذا... هذا هو المشهور.

ب. مكانته:

(١) قال حنبل - هو ابن إسحاق، ابن عم الإمام أحمد - : جمعنا أحمد بن حنبل، أنا، وصالح، وعبد الله، وقرأ علينا (المسند)، وما سمعنا غيرنا، وقال: "هذا الكتاب جمعه وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف،

وما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة".

قال ابن الجزري: يريد: أصول الأحاديث، وهو صحيح؛ فإنه ما من حديث غالباً إلا وله أصل في هذا (المسند).

وقال الإمام الذهبي: "وهذا القول منه على غالب الأمر، وإلا فلنا أحاديث قوية في الصحاح والسُّنن والأجزاء، وما هي في (المسند). وقدّر الله تعالى أن الإمام قطع الرواية قبل تهذيب (المسند)، وقبل وفاته بثلاث عشرة سنة، فتجد في الكتاب أشياء مكرّرة، ودخول مسند في مسند، وسند في سند، وهو نادر".

أما قوله: "أشياء مكرّرة": عدد المكرّر حسبما تتبّعته منه: (٢٠٢) مسند من المعين، وأما المبهّم فلم أتّبعه. ومثال ذلك: أنه كرّر مسند صخر الغامدي خمس مرات.

وقوله: "دخول مسند في مسند"، قال ابن الجزري: "أما دخول مسند في مسند، فواقع؛ وقد بينّته في كتابي (المسند الأحمد)، ومثال ذلك: أنه في المجلد الأول (ص ٤٠٠) دخل حديث من مسند أبي هريرة في مسند عبد الله بن مسعود.

وقوله: "وسند في سند، وهو نادر": قال ابن الجزري: "لا أعلمه وقع فيه". وابن الجزري ألصق بـ(المسند) من الذهبي، والله أعلم.

وقال الذهبي في (السّير): "قلت: في الصحيحين أحاديث قليلة ليست في (المسند)، لكن قد يقال: لا ترد على قوله؛ فإنّ المسلمين ما اختلفوا فيها، ثم ما يلزم من هذا القول: أن ما وجد فيه أن يكون حجة، ففيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها، ولا يجب الاحتجاج بها. وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة، ولكنها قطرة في بحر. وفي غضون (المسند) زيادات جمّة لعبد الله بن أحمد.

(٢) وقال أبو موسى محمد بن أبي بكر المديني: "... وهذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتقي من حديث كثيرٍ ومسموعاتٍ وافرة، فجعله إماماً ومعتمداً، وعند التنازع ملجأً ومستنداً".

ج. السبب في عدم ترتيب (المُسند):

١. أن الإمام أحمد قطع الرواية قبل تهذيب (المُسند) ولم يُقرأ عليه بعد الانقطاع.

٢. لعله يكون قد نسي بعض الأحاديث، أو لم تكن على شرطه، ثم تحقق فيها الشرط بعد ذلك.

٣. أن أحمد لما جمع (المُسند) لم يُرتب مسانيد المُقلين، فرتبها ولده عبد الله، فوقع فيه إغفال كثير من جعل المديني في الشام ونحو ذلك، ذكره ابن حجر.

٤. أن الخلل قد وقع من رواية (المُسند) عن عبد الله، وهم: أحمد بن جعفر القطيعي، وتلميذه الراوي عنه: ابن المذهب التميمي؛ ولذا قال الذهبي: "الظاهر من ابن المذهب أنه شيخ ليس بالمتقن، وكذلك شيخه ابن مالك (القطيعي)".

د. عدد أحاديث (المُسند):

قال الحافظ أبو موسى المديني: "... فأما عدد أحاديثه، فلم أزل أسمع من أفواه الناس أنها أربعون ألفاً، إلى أن قرأتُ على أبي منصور بن زريق القزاز -بزاين- ببغداد قال: حدثنا أبو بكر الخطيب، قال: حدثنا ابن المنادي، قال: لم يكن أحد في الدنيا أروى عن أبيه منه -يعني: عبد الله بن أحمد بن حنبل-، لأنه سمع (المُسند)، وهو ثلاثون ألفاً، والتفسير وهو مائة وعشرون ألفاً... إلخ. فلا

أدري هل الذي ذكره ابن المنادي أراد به ما لا مُكرَّر فيه وأراد غيره مع المكرَّر، فيصبح القولان جميعاً، أو الاعتماد على قول ابن المنادي دون غيره. ولو وجدنا فراغاً لعددناه، إن شاء الله تعالى.

ويذكر أبو موسى أيضاً، عن أبي عبد الله الحسين بن أحمد الأسدي، في كتابه: (مناقب الإمام أحمد): أنه سمع أبا بكر بن مالك (القطيعي) يذكر أن جملة ما وعاه (المسند): أربعون ألف حديث، غير ثلاثين أو أربعين.

قلت: ولعل قول القطيعي أقرب، لأنه روى (المسند)، ولعله عدّه أثناء روايته له.

هـ. عدد الصحابة المُخرَّجة مسانيدهم في (المسند):

قال أبو موسى: "... فأما عدد الصحابة، فنحو سبعمائة رجل، ومن النساء مائة وثيِّف..."

وقال ابن الجزري: "قد عددتهم فبلغوا ستمائة وثيِّفاً وتسعين، سوى النساء. وعددت النساء فبلغن ستاً وتسعين. واشتمل (المسند) على نحو ثمانمائة من الصحابة، سوى ما فيه ممن لم يُسمَّ من الأبناء والمُبهمات وغيرهم. فأما الأبناء فيه فثمانية، منهم اثنان عرف اسمهما". قلت: وفي فهرس الشيخ الألباني (٩٠٤) مسنداً.

و. شرط الإمام أحمد:

قال الحافظ أبو موسى المديني: "... لم يُخرج أحمد في مسنده إلّا عمّن ثبت عنده صدقُه، وديانته، دون من طعن في أمانته".

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "... شرط (المسند) أقوى من شرط أبي داود في "سُنَّته"، وقد روى أبو داود عن رجال أعرض عنهم أحمد في (المسند)؛ ولهذا

كان الإمام أحمد لا يروي في (المسند) عمَّن يعرف أنه يكذب، مثل: محمد بن سعيد المصلوب، ونحوه. ولكن قد يروي عمَّن يُضعف لسوء حفظه؛ فإنه يكتب حديثه ليعتضد به، ويعتبر به".

ز. درجة أحاديث (المسند):

قال الحافظ أبو القاسم التميمي -رحمه الله-: "... لا يجوز أن يقال: فيه السقيم، بل فيه الصحيح والمشهور، والحسن، والغريب".

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "... وقد تنازع الناس: هل في (مسند الإمام أحمد) حديث موضوع؟ فقال طائفة من الحفاظ -كأبي علي الهمداني وغيره-: ليس فيه موضوع. وقال بعض العلماء -كأبي الفرج ابن الجوزي-: فيه موضوع".

قلت: وقد ذكر ابن الجوزي ثمانية وثلاثين حديثاً عدّها من الموضوعات، وقد اعتذر عن نفسه فقال في (صيد الخاطر): "... ومن نظر في كتاب (العلل) الذي صنّفه أبو بكر الخلال، رأى أحاديث كثيرة كلّها في (المسند)، وقد طعن فيها أحمد. ونقلت من خط القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء، في مسألة النبيذ، قال: إنما روى أحمد في (مسنده) ما اشتهر، ولم يقصد الصحيح ولا السقيم؛ ويدل على ذلك أنّ عبد الله قال: قلت لأبي: ما تقول في حديث ربيعي بن خراش عن حذيفة؟ قال: الذي يرويه عبد العزيز بن أبي رواد؟ قلت: نعم، قال: الأحاديث بخلاف. قلت: قد ذكرته في (المسند)؟ قال: قصدت في (المسند) المشهور، فلو أردت أن أقصد ما صحّ عندي لم أرو من هذا (المسند) إلا الشيء بعد الشيء اليسير. ولكنك يا بُنيّ تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضَعُف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه. قال القاضي: وقد أخبر عن

نفسه كيف طريقه في (المسند)، فمن جعله أصلاً للصحة فقد خالفه وترك مقصده".

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "... ولا خلاف بين القولين عند التحقيق؛ فإن لفظ: "الموضوع" قد يُراد به المُخْتَلَق المصنوع الذي يتعمد صاحبه الكذب، وهذا مما لا يُعلم أنّ في المسند منه شيئاً. ويراد بـ"الموضوع": ما يُعلم انتفاء خبره، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب، بل أخطأ فيه، وهذا الضرب في (المسند) منه، بل وفي (سُنن أبي داود والنسائي)...".

وقال الحافظ في مقدمة (تعجيل المنفعة): "... ليس في مسند أحمد حديثاً هكذا لا أصل له، إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة، منها حديث عبد الرحمن بن عوف: أنه يدخل الجنة زحفاً، والاعتذار عنه أنه مما أمر الإمام أحمد بالضرب عليه، فترك سهواً".

ح. أقسام أحاديث (المسند) المطبوع:

قال الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الساعاتي: "... بتبعية لأحاديث (المسند)، وجدتها تنقسم إلى ستة أقسام:

الأول: ما رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه، سماعاً منه، وهو المسمى: (مسند الإمام أحمد)، وهو كبير جداً يزيد عن ثلاثة أرباع الكتاب.

الثاني: ما رواه عبد الله عن أبيه وغيره، وهو قليل جداً.

قلت: هذا في الحقيقة غير مسلم له، فإنها تزيد على (٩٠٠) حديث، وهي ليست بالقليل.

الثالث: ما رواه عبد الله عن غير أبيه ، وهو المسمى عند المحدثين بـ "زوائد" عبد الله ، وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها عدا الأول.

قلت : وشيوخ عبد الله في هذه "الزوائد" بلغوا خمسة وتسعين شيخاً ، منهم : تسعون من الثقات ، والبقية ضعفاء. وقد شارك أباه في أحد عشر شيخاً من هؤلاء الشيوخ. وعدد هذه الزوائد : (٢٣٣) حديثاً وأثراً ، منها : تسعون ما بين صحيح وحسن ، وغيرها في مرتبة الضعيف فما دون. وقد أفرد هذه "الزوائد" بتأليف خاص : الشيخ عامر حسن صبري.

الرابع: ما قرأه عبد الله على أبيه ، ولم يسمعه منه ؛ وهو قليل .

قلت : وعدده : نحو سبعة أحاديث.

الخامس: ما وجده عبد الله في كتاب أبيه بخط يده ، ولم يقرأه ولم يسمعه ، وهو قليل أيضاً .

قلت : وهو المسمى بـ "الوجادة" ، وعدده : نحو مائتي حديث.

السادس: ما رواه الحافظ أبو بكر القطيعي عن غير عبد الله وأبيه - رحمهما الله تعالى - ، وهو أقل الجميع .

قلت : هذا القسم غير صحيح ، وقد جزم بعدم وجوده العلامة الألباني في : (صحيح الترغيب والترهيب) ، وذكر هناك أنّ له كتاباً اسمه : (الذبُّ الأحمَد عن مسند الإمام أحمد) ، ردّ فيه على مَنْ طعن في صحة نسبته إليه ، وزعم أنّ القطيعي زاد فيه أحاديث كثيرة موضوعة ، حتى صار ضعيفاً. وقد وهم في هذا كثير من الحفاظ ، ولعلهم اطلعوا على شيء من ذلك ، ولم نقف عليه في الطبعة الموجودة لدينا. ومما يستأنس به في ذلك : أن عامر حسن صبري وجد حديثاً من

هذا القسم في المجلد الخامس من (المسند)، إلا أنني عند رجوعي إلى هذه الرواية وجدتها متابعة وليست أصلاً، فيبقى كلام الألباني هو المعتمد.

قلت: وهناك قسم سابع لم يذكره الشيخ أحمد الساعاتي، وهو ما رواه الإمام أحمد في غير "مسنده"، ثم نقله عبد الله إلى (المسند)، وهو قليل جداً في موضعين أو ثلاثة.

ط. عناية العلماء بـ(المسند):

١. رتبته على معجم الصحابة والرواة عنهم، كترتيب كتب الأطراف: الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن المحب الصامت، ولا يُعلم عنه شيء.

٢. أخذ الحافظ أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن كثير - رحمه الله - كتاب (المسند) بترتيب ابن المحب الصامت، وضم إليه الكتب الستة و(مسند البزار)، و(مسند أبي يعلى الموصلي)، و(معجم الطبراني الكبير)، ورتبها جميعاً على نفس ترتيب ابن المحب للمسند، وسماه: (جامع المسانيد والسنن). وقد طبع في سبعة وثلاثين مجلداً.

قال ابن الجزري: "... وأجهد نفسه كثيراً، وتعب فيه تعباً عظيماً، فجاء لا نظير له في العالم، وأكمّله، إلّا بعض مسند أبي هريرة، فإنه مات قبل أن يُكمّله، لأنه عوجل بكفّ بصره. وقال لي - رحمه الله -: لا زلت أكتب فيه في الليل والسراج (يُنُونص) حتى ذهب بصري معه؛ ولعلّ الله أن يقيض له مَنْ يُكمّله، مع أنه سهل؛ فإنّ (معجم الطبراني الكبير) لم يكن فيه شيء من مسند أبي هريرة <".

٣. رتبّه الحافظ ابن حجر أيضاً على الأطراف، وسماه: (إطراف المُسند - بكسر النون وضم الميم - المعتلي بأطراف المسند الحنبلي)، وقد طُبِع طبعَتين:

أ. في مجلدة واحدة، وقد حُذفت من العنوان كلمة: "إطراف"، فاختلَّ معناه.
ب. بتحقيق زهير بن ناصر الناصر، في عشرة مجلدات، ثم ضمّه أيضاً مع الكتب العشرة في كتابه: (إتحاف السّادة المهرة الخيرة بأطراف الكتب العشرة).

٤. ترجم لرجال الحافظ شمس الدين الحسيني، في كتابه: (الإكمال بمنّ في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال - للمزي -)، وقد طُبِع في مجلّد في كراتشي، بتحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، ثم ترجم لرجالهِ أيضاً ضمن كتابه: (التذكّرة برجال العشرة)، وهي: الكتب الستّة، و(موطأ مالك)، و(مسند أحمد)، و(مسند الشافعي)، و(مسند أبي حنيفة). وقد اختصره الحافظ في (تعجيل المنفعة) مقتصرًا على رجال الأربعة.

٥. رتبّه الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الساعاتي على الكتب والأبواب، ليسهل بذلك على طلبة العلم الاستفادة من (المسند)، وسماه: (الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني)، ثم عاد وشرحه، وخرّج أحاديثه في كتاب سماه: (بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني)، وكلاهما مطبوع.

٦. اعتنى بهذا (المسند) أيضاً: الشيخ أحمد بن محمد شاكر - رحمه الله - ، فشرح غريبه ، وحكم على أحاديثه صحة وضعفاً بما أوصله إليه اجتهاده ، ثم صنع له فهرس قسّمها - رحمه الله - إلى قسمين: فهرس لفظية كفهارس الأعلام ونحوها ، وفهارس علمية كتلك التي صنعها في: (الرسالة) للشافعي. وقد توفي - رحمه الله - قبل أن يكمله ، إذ بلغ الربع تقريباً.

قلت: بل تجاوز الثلث ، فعدد أحاديثه: (١٠٦٣٧) حديثاً.

٧. تمّ إخراجها في طبعة مُنقّحة مُخرّجة من إصدار مؤسسة الرسالة في بيروت ، في (٥٠) مجلّدة ، كما أنّ جامعة أمّ القرى قد قامت بتحقيق بعض المسانيد في رسائل ماجستير ودكتوراه.

هذه أهمّ الجهود التي وقفت عليها ، وهناك جهود أخرى اعتنت بـ (المسند) من حيث مكانته وأهمّيّته وبيان درجة أحاديث من أهمّها:

١. (خصائص المسند) لأبي موسى المديني ، - ط - .
٢. (المصعد الأحمد). لشمس الدين ابن الجزري ، - ط - .
٣. (المسند الأحمد). لشمس الدين ابن الجزري ، - ط - .
٤. (القول المسدّد في الدّبّ عن مسند أحمد) للحافظ ابن حجر - رحمه الله - .
٥. (عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد) للسيوطي ، وهو في إعراب أحاديث (المسند) ، وقد استغرق معظم الأحاديث ، وأضاف إليها زيادات ، وقد طُبّع في مجلّدين.

٦. (ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد في المسند) لابن عساكر، - ط - .

٧. (الكواكب الدراري في ترتيب مسند أحمد على أبواب البخاري) لابن عروة الحنبلي، المشهور بابن زكَّون، وهو مخطوط، وقد شرحه في مائة وعشرين مجلداً.

التدوين في القرن الثالث الهجري: تطوره، وأبرز مميزات

أولاً: تطوّر التدوين في هذا القرن الثالث الهجري :

يُعتبر هذا القرن عصر ازدهار العلوم الإسلامية عامّة، وعلوم السُّنة النبوية خاصّة، بل يُعدُّ هذا القرن من أزهى عصور السُّنة النبوية، إذ نشطت فيه الرحلة لطلب العلم ونشط فيه التأليف في علم الرجال، وتوسّع في تدوين الحديث؛ فظهرت كتب المسانيد، والكتب الستّة - الصّحاح والسُّنن - التي اعتمدتها الأُمَّة واعتبرتها دواوين الإسلام.

ثانياً: أبرز مميزات هذا القرن :

قد برز في هذا العصر كثير من الحفاظ والنُّقاد والعلماء الجهابذة من أمثال: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، ومحمد بن مسلم بن وارة، وأبو عبد الله البخاري، ومُسلم بن الحجاج، وأبو زُرعة وأبو حاتم الرازيان، وعثمان بن سعيد وعبد الله بن عبد الرحمن الدارميان، وغيرهم

كثير ممن كان على أيديهم تأسيس كثير من علوم الحديث عمومًا، وعلم الجرح والتعديل خصوصًا.

كما ظهر على أيدي هؤلاء الجهابذة الأعلام نوعٌ جديد من التأليف، وهو ما عُرف بكتب العقيدة، وكان التأليف في ذلك على نوعين:

النوع الأول: ما جُمع فيه مؤلفوه النصوص الواردة في العقيدة من الكتاب والسنة مع بيان منتهج السلف - من الصحابة والتابعين - في فهم النصوص، وموقفهم من أصحاب الأهواء، وكان أغلب هذا النوع بعنوان: "السنة" مثل: (السنة) لأحمد بن حنبل، و(السنة) لابنه عبد الله، و(السنة) لأبي نصر المروزي، وغيرها...

النوع الثاني: ما سلك فيه مؤلفوه مسلك الرد على المبتدعة أصحاب الأهواء، وذلك لهتك أستارهم، وفضح أسرارهم، وتحذير المسلمين منهم، وبيان خطرهم على الأمة.

وحيث بلغ نشاط المعتزلة والجهمية ذروته بتبني الدولة العباسية في عصر كلٍّ من المأمون، والمعتصم، والواثق، لآرائهم وعقائدهم، لذلك حظيت هذه الفرق بالنصيب الأكبر من هذه الردود؛ من ذلك: (الرد على الجهمية) لأحمد بن حنبل، والدارمي أيضًا، و(الرد على بشر المريسي المعتزلي) للدارمي -أيضًا-، و(خلق أفعال العباد) للبخاري، وغيرها كثير...

وكما كان لأتباع التابعين في القرن الثاني جهود رائدة وعظيمة في خدمة السنة تدوينًا، وذبّ الكذب عنها، وحمايتها من كل ما يشوبها جرحًا وتعديلًا، كذلك كان لهذا الجيل - في القرن الثالث - جهود جبارة وكبيرة في سبيل خدمة السنة، وقمع ما يخالفها من الأهواء والبدع.

ولقد تُوِّجَت تلك الجهود في خدمة السُّنة بتلك المؤلفات المختلفة من كُتب المتون - مسانيد وصحاح وسُنن - ، وكتب الرجال المتنوعة في موضوعاتها ومجالاتها ، إلى كُتب العقيدة التي كُثرت في هذا القرن.

كما تُوِّجَت تلك الجهود أيضاً في مجال قمع الأهواء والبدع ، ومحاربة أصحابها وكشف أسرارهم ، وتحذير الأمة من شرِّهم ، بتلك الوقفة الشامخة من إمام أهل السُّنة الصِّديق الثاني : أبي عبد الله أحمد بن حنبل - رحمه الله - ، في وجوه أهل التَّجهم والاعتزال الذين جمعوا عليه وألبوا ، فخرج - رحمه الله - متصراً مؤيداً من الله ﷻ . وقمعت - بإذن الله - البدعة ، ونكّص أصحابها على أعقابهم مدحورين ؛ وما مثلهم ومثل ما أرادوه من الثَّيل من السُّنة وأهلها إلا كما قال الشاعر :

كناطح صخرة يوماً ليوهنها ❖ فلم يضرها وأوهى قرئه الوعلُ

ثالثاً : تبين التدوين في هذا القرن بما يلي :

- ١ . تجريد أحاديث رسول الله ﷺ وتمييزها عن غيرها ، بعد أن كانت قد دُوِّنت في القرن الثاني مزوجة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين .
- ٢ . الاعتناء ببيان درجة الحديث من حيث الصِّحة والضعف .
- ٣ . تنوع المصنّفات في تدوين السُّنة ، حيث ظهرت الأنواع التالية :
 - أ . كُتب المسانيد التي تُعنى بجمع أحاديث كلِّ صحابيٍّ على حدة ، ك(مسند الإمام أحمد) ، وغيره...
 - ب . كُتب الصَّحاح والسُّنن التي تُعنى بتصنيف أحاديث رسول الله ﷺ على الكُتب والأبواب ، مع العناية ببيان الصحيح من غيره ، كالكُتب السُّنة وغيرها...

ج. كتب مُخْتَلَف الحديث ومُشْكِلُهَا، مثل: كتاب (اختلاف الحديث) للإمام الشافعي، وكتاب (اختلاف الحديث) لعلي بن المديني، وكذلك كتاب (تأويل مَخْتَلَف الحديث) لابن قُتَيْبَة، وغيرها... وهناك الكثير من المصنَّفات في هذا القرن، نكتفي بذكر القليل منها إشارة إلى الكثير.

(صحيح الإمام البخاري)

أ. مؤلفه:

يُعتبر كتاب (الجامع الصحيح المُسنَد المختصر من حديث رسول الله ﷺ) للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، أصحَّ كتاب بعد كتاب الله ﷻ عند جمهور المحدثين.

ب. ثناء العلماء على (صحيح البخاري):

قال أبو إسحاق الإسفراييني: "وأهل الصَّنْعَة مُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ الْأَخْبَارَ الَّتِي اشْتَمَل عَلَيْهَا الصَّحِيحَانِ مَقْطُوعٌ بِصَحَّةِ أَصُولِهَا وَمُتُونِهَا، وَلَا يَحْصُلُ الْخِلَافُ فِيهَا بِحَالٍ، وَإِنْ حَصَلَ فَذَاكَ اخْتِلَافٌ فِي طُرُقِهَا وَرُؤُوسِهَا". واستثنى ابن حجر ما وَقَعَ التَّجَادُزُ بَيْنَ مَدْلُولَيْهِ حَيْثُ لَا تَرْجِيحُ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، وَلَا يُمْكِنُ الْجُمْعُ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَالْإِجْمَاعُ حَاصِلٌ عَلَى تَسْلِيمِ صَحَّتِهِ.

وَوَقَّوعُ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَصَحِّ مَا فِي (الصَّحِيحَيْنِ) لَيْسَ مَعْنَاهُ أَصَحُّ كُلِّ حَدِيثٍ فِيهَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا فِي سِوَاهُمَا، بَلْ أَصَحُّ الْجُمْلَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ وَتَقْدُّمُهَا عَلَيْهَا، كَمَا فِي

تقديم (صحيح البخاري) على (صحيح مسلم) ؛ فليس المقصود منه أن كل حديث في (صحيح البخاري) أصحّ من كلّ حديث في (صحيح مسلم)، بل المقصود أن جملة ما في البخاري أصحّ ؛ وعلى هذا، فلا يُستدلّ بكون حديث معيّن في "الصحيحين" أصحّ من سائر الصحاح إلّا بعد تبيين وجوه الأصحّة في ذلك الحديث بعينه.

ج. انتقاء البخاري للأحاديث الصحيحة :

وقد انتقى البخاري صحيحه من ستمائة ألف حديث ، ولا شك أن معظم هذه الأحاديث كانت مُدَوّنة في كُتب المسانيد والمصنّفات الحديثيّة الأخرى التي دَوّنها علماء القرن الثاني الهجري ، وسمعها البخاري عن شيوخهم بأسانيدهم إلى مصنّفيها ، لذلك يُعبّر عن كيفية التّحمّل بألفاظ السماع.

ومكث البخاري في تصنيفه ستّ عشرة سنة ، واقتصر فيه على الحديث الصحيح. وهو أوّل مَنْ أفرَدَ الصحيح ، لكنه لم يَسْتَوْعِبِ الصحيح ، فقد صرّح بأنّ ما تركه من الحديث الصحيح أكثر ممّا أثبت ، لئلا يطول الكتاب. ولا يدخل ما فيه من التعليقات والمتابعات والشواهد ضَمَنَ الصحيح. وقد استقرأه العلماء ليتبينوا شرط البخاري في تخريج أحاديثه ، فوجدوه يشترط - إلى جانب عدالة رجال سلسلة إسناده إلى الصحابيّ واتصال إسناده - ، أن يكون الراوي اللاحق في الطبقة الأولى من الرواة عن شيخه ؛ فلو أنّ الرواة عن الإمام ابن شهاب الزهري يُقسّمون من حيث الحفظ والإتقان وطول صحبتهم له إلى خمس طبقات ، فإنّ البخاري يُخرج لمن هم في الطبقة الأولى من الرواة عن الزهري ، فهم شرطه. وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمد عليه من غير استيعاب. ومعظم حديث الطبقة الثانية يُخرجه تعليقا ، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقا ؛ وهذا

ينطبق على الكثيرين من الرواة، أما غيرهم فقد اعتمد في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ.

د. شروط البخاري:

وقد اشترط البخاري في العنونة المعاصرة واللّقاء، مقتفياً أثر شيخه علي بن المديني، في حين اكتفى مسلم بشرط المعاصرة. وبذلك يتبيّن أنّ شرط البخاري أعلى من شرط مسلم. وكذلك فإنّه يترجّح على (صحيح مسلم) من حيث علوّ توثيق رواته، واتصال أسانيده، وسلامته من العلل.

وقد انفرد البخاري بالإخراج لـ (٤٣٥) رجل دون مسلم، المتكلّم فيهم بالضعف: ثمانون رجلاً، بينما انفرد مسلم بالإخراج لـ (٦٢٠) رجل دون البخاري، المتكلّم فيهم بالضعف: مائة وستون رجلاً. كما أنّ الذين انفرد بهم البخاري ممّن تُكلّم فيهم لم يُكثّر عنهم الرواية، ثم هم من طبقة شيوخه الذين يُميّز مروياتهم جيّداً، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلّها أو أكثر، إلّا عكرمة عن ابن عباس، بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ، كأبي الزبير عن جابر، وسُهَيْل عن أبيه، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، وهم من التابعين ومن بعدهم وليسوا من شيوخه. ثم إن البخاري خرّج أحاديث الطبقة الثانية في التعليق وليس التعليق على شرطه، أمّا مسلم فخرّج أحاديث الطبقة الثانية في الأصول.

وقد بلغ عدد الأحاديث المنتقدة في "الصحيحين" معاً (٢١٠) حديث، منها أقلّ من (٨٠) حديثاً في (صحيح البخاري)، وبقية أكثر من (١٣٠) حديث في (صحيح مسلم).

هـ. منهجه في (الصحيح):

وقد رتب البخاري أحاديث "صحيحه" على الموضوعات والأبواب، واعتنى بالفوائد الفقهيّة، والنكات الحكميّة، فاستخرج بفهمه من المتون معانٍ كثيرة فرّقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، ممّا يُيسّر للفقهاء وطلّابهم الرجوع إليها والاستنباط منها؛ وهي تُوضح سعة علم البخاري بفقهِ الحديث.

وجميع ما في (صحيح البخاري) من الأحاديث الموصلة بلا تكرير: (٢٦٠٢) حديثاً. ومن المتون المعلقة المرفوعة التي لم يصلها في موضع آخر من الجامع: (١٥٩) حديثاً. وجميع أحاديثه بالمكرّر، سوى المُعلّقات والمتابعات: (٧٣٩٧) حديثاً. وجملة ما في الكتاب من التعاليق: (١٣٤١) حديثاً. وجملة ما فيه من المتابعات: (٣٤٤). فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرّر: (٩٠٨٢) حديثاً. وهذا الرقم لا يشتمل على ما في الكتاب من الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم.

وقد بين الحافظ ابن حجر أنّ الإمام البخاري ترك كتابه مُسوّدة حين وفاته دون تبييض؛ لذلك تصرّف الناقلون لكتابته في تقديم بعض التراجم على بعض أحياناً: فلم يقع في ترتيب أصحاب المناقب مثلاً، مراعاة الأفضليّة ولا السابقيّة ولا الأسنية، وهذه جهات التقديم في الترتيب؛ فلما لم يُراعَ واحداً منها، دلّ على أنه كتب كلّ ترجمة على حدة، فضمّ بعض النّقلة بعضها إلى بعض حسبما اتفق.

و. وقد تحمّل تلاميذ البخاري من "صحيحه" عنه، وأبرزهم: الفِرْبَري (ت ٣٢٠هـ)، وإبراهيم بن معقل النسفي (ت ٢٩٥هـ)، وحماد بن شاکر (ت ٣١١هـ)، وأبو طلحة منصور البزدوي (ت ٣٢٩هـ)، والحسين بن إسماعيل

المحامي (ت ٣٣٠هـ). وقد اشتهرت رواية الفريزي خاصة، حيث تحملها اثنا عشر عالمًا، مما أكسبها انتشارًا في الآفاق.

ز. عناية العلماء بـ: (صحيح البخاري):

وقد حظي (صحيح البخاري) بعناية فائقة من العلماء في سائر العصور، فاهتموا بشرحه؛ ومن أجل شروحه: كتاب: (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، و(عمدة القاري) لبدر الدين العيني الحنفي (ت ٨٥٥هـ)، و(إرشاد الساري إلى صحيح البخاري) للقسطلاني (ت ٩٢٢هـ)، وكلها مطبوعة. كما قام الحافظ زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الزبيدي، بحذف المكرر، وأخبار الصحابة، وكل ما لا علاقة له بالحديث من (صحيح البخاري)، وسمّاه: (التجريد الصريح).

(صحيح الإمام مسلم)

أ. تعريف موجز بـ(صحيح الإمام مسلم):

سمّاه الإمام مسلم: (المُسند الصحيح)، واشتهر بـ(صحيح مسلم). ويُعتبر صحيح مسلم في المرتبة الثانية بعد (صحيح البخاري) عند جمهور المحدثين، وإن ذهب بعض علماء المغرب إلى تقديمه على (صحيح البخاري)، وسبقهم إلى ذلك من المشاركة: أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وأبو علي النيسابوري، وقال بذلك من الباحثين المحدثين: سزكين. وهو جامع لأقسام الحديث، لكن أحاديث التفسير فيه قليلة، لأنه لا يعول على الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين - ومُعظم التفسير منقول عنهم -، بل شرطه الأحاديث المرفوعة، ولم يقع فيه من التعليقات سوى اثني عشر حديثًا.

ب. انتقاء الإمام مسلم أحاديثه :

وقد انتقى الإمام مسلم أحاديث "صحيحه" من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة، ووضح أنه وضع فيه ما أجمعوا عليه، وليس كل الأحاديث الصحيحة عنده، "وعنى بذلك ما وجد عنده فيه شرائط الصحة المجمع عليها، وإن لم يظهر اجتماعها في بعض الأحاديث عند بعضهم". واستغرق تصنيفه خمس عشرة سنة، وصنّفه في بلده بحضرة أصوله، وفي حياة كثير من شيوخه؛ فكان يتحرّز في الألفاظ، ويتحرّز في السياق، ويسوق الأحاديث برمتها من غير تقطيع، لكونه لم يقصد لما تصدى له البخاري من استنباط الأحكام ليؤبّها به عليه، ويقطع الحديث بسببها. ويبلغ عدد حديثه أربعة آلاف حديث سوى المكرّر. وقد قيل: إنه -يعني بالمكرّر- اثنا عشر ألف حديث، ولكن الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رقم أحاديثه دون المكرّر منها، فبلغت (٣٠٣٣) حديث.

وبلغت عنده بالمكرّر (٥٧٧٧) حديث عدا المتابعات والشواهد التي تبلغ (١٦١٨) حديث، فيكون مجموع أحاديثه بالمكرّر في طبعة محمد فؤاد عبد الباقي (٧٣٨٨) حديث، وهو قريب من عدد أحاديث (صحيح البخاري) بالمكرّر؛ فقد بلغت (٧٣٩٣) حديث على ما حرّره الحافظ ابن حجر. وأما حسب إحصاء (فنسك)، فبلغ أحاديث (صحيح مسلم) بالمكرّر: (٥٧٨٨) حديث.

ج. منهج الإمام مسلم في صحيحه :

وقد خرّج مسلم أحاديث "صحيحه" عن مائتي شيخ وعشرين شيخاً. وقد خرّج فيه عن رجال الطبقة الأولى، وهم: الحُفَاطُ الْمُتَقِنُونَ، والطبقة الثانية وهم: المُسْتَوْرُونَ الْمُتَوَسِّطُونَ فِي الْحِفْظِ وَالِاتِّقَانِ. ولم يُخرِج فيه لأحد ممن اتفق العلماء -أو أكثرهم- على تضعيفه وتركه. قد بين منهجه في مقدّمة كتابه، لكن العلماء اختلفوا في فهم المراد من تصريحه بأنه يُخرِج أحاديث الحُفَاطِ الْمُتَقِنِينَ، وما رواه

المستورون والمتوسّطون في الحفظ والإتقان، ويُهمل ما رواه المُتَهَمون عند بعض أهل الحديث أو الأكثر منهم: فقال الحاكم (ت ٤٠٥هـ)، والبيهقي (ت ٤٥٨هـ)، وابن عساكر (ت ٥٧٠هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ)، والديوبندي (ت ١٣٣٩هـ)، بأنّ مسلماً وفّى في "صحيحه" بتخريج أحاديث الحُفَظ المُتَقِين، وحالت المنية دون إتمام كتابه بتخريج أحاديث المتوسّطين المستورين.

بينما يرى القاضي عياض: "أنّ مسلماً خرّج أحاديث الحُفَظ الثّقَات والصّدّوقين المستورين، وأتى بأسانيد الطبقة الثانية على طريق الإِتباع للأولى والاستشهاد، أو حيث لم يجد في الباب للأولى شيئاً، وذكر أقواماً تكلم فيهم قوم، وزكاهم آخرون؛ فمن ضَعُف، أو اتُّهم ببدعة، فخرّج لهم، ووُجِدَت أحاديثهم في أبواب كتابه. فعندي أنه أتى بطبقاته الثلاث، على ما ذكر ورّب وقسّم في كتابه، وطرح الرابعة؛ فقد وفّى بما وعد به من ذكر علل الأحاديث بما ذكره من الاختلاف في الأسانيد، كالإرسال والوصل، والزيادة والنقص، وذكر تصحيح المصحّفين وغيرها، وهذا يدل على استيفاء غرضه من تأليفه، وإدخاله كلّ ما وعد به فيه". ثم قال: "أو يكونُ أراد بالطبقات الثلاث: الحُفَظ، ثم الذين يلوّنهم، والثالثة هي التي طرَحَها".

وهذا الذي حكاه عياض ولم يختره، من أنّ مسلماً اقتصر على حديث الطبقة الأولى والثانية، هو الذي ذهب إليه أكثر أهل العلم من المتقدّمين والمتأخّرين. ولو قبلنا بأنّ مسلماً خرّج أحاديث لبيان علّتها، لتعارض هذا القبول مع تصريح مسلم بالتزام الصّحّة في كتابه واطراحه كلّ ما له علة.

ونبّه الحافظ ابن حجر إلى أنّ مسلماً يُخرّج لأهل الطبقة الثانية في المُتَابَعَات والشواهد دون الأصول، فيخرّج من أحاديثهم ما يرفع به التّفرد عن أحاديث أهل الطبقة الأولى، وكذلك يُخرّج من أحاديثهم ما له طرق كثيرة مُعْتَصِدة، ولم يُكثِر الرواية عنهم. ومثّل لذلك بعاء بن السائب - وهو من المُكثَرين، ومع ذلك

فما له عنده سوى مواضع يسيرة- ، ومحمد بن إسحاق - وهو من بُحور الحديث وليس له عنده في المتابعات إلا ستة أو سبعة أحاديث- ، فإنه لم يُخرج لهما إلا في المتابعات ، وبالليث بن أبي سليم ، ومجالد بن سعيد ، فإنه لم يُخرج لهما إلا مقروئين. وقد علل الثَّقاد وقوع الرواية عمَّن خفَّ ضبطهم في (صحيح مسلم) ، بأن ذلك يقع في الشواهد والمتابعات ، أو بسبب اختلاف اجتهاد الثَّقاد ؛ فيكون الراوي ثقةً عند مسلم وضعيفاً عند غيره ، أو أنَّ الضَّعف طرأ على الراوي بعد رواية مسلم عنه ، أو أنه ينتقي من أحاديثهم ما هو معروف عن شيوخهم من طُرُق أخرى ، أو لثبوت توثيقهم النسبي في بعض الشيوخ ، أو لبيان العلة الواقعة في روايتهم.

د. شروط الإمام مسلم في صحيحه :

واشترط مسلم في العنونة المعاصرة ، ولم يشترط معها ثبوت اللقيا كما هو شرط البخاري. وهكذا ، فإن شروط البخاري أعلى من شروط مسلم ، من حيث اعتماده على الطبقة الأولى من الرواة ، واشتراطه ثبوت اللقيا. كما يمتاز (صحيح البخاري) باحتوائه على استدلالات فقهية لا توجد في (صحيح مسلم) ، وبتحريره أحوال الرجال ؛ فمن تكلَّم فيه من رجال البخاري بجرح أقلَّ ممَّن تكلَّم فيه من رجال مسلم ، كما أنَّ ما انتُقد من أحاديث البخاري أقلَّ مما انتُقد من أحاديث (صحيح مسلم).

هـ. تبويب صحيح مسلم :

ويمتاز (صحيح مسلم) على (صحيح البخاري) بعدم تقطيعه الحديث وتكراره الإسناد كما يفعل البخاري - ابتغاء ما فيها من استدلالات فقهية - ، بل يجمع مسلم المتن كلها بطرقها العديدة في موضع واحد ، ممَّا يُعين الطالب على

الإحاطة بالحديث وطرقه ، ويسوق المتون بتمامها وكما لها من غير اختصار ولا تقطيع. وإن وقع له ذلك ، فإنه ينصُّ على أنه مُختَصَر. ويُرتَّب الأحاديث على طريقة حَسَنَة : فيذكر المُجْمَل ، ثم المبيِّن له ، والمُشْكِل ، ثم الموضَّح له ، والمنسوخ ، ثم الناسخ له ؛ فيسهل بذلك على طالب العلم النظر في وجوهه.

وقد اقتصرَ مسلم على ذكر الأحاديث المُسَنِّدة المرفوعة ، دون أقوال الصحابة والتابعين. ولم يُكثِر من التعاليق ، فسائرُها اثنتا عشرة من المتابعات. وأعلى ما عند مسلم : الرُّبَاعِيَّات ، وأدناه : التُّسَاعِيَّات. وقد فرَّق مسلم بين "حدثنا" و"أخبرنا" ، وهو لا يرى الرواية بالمعنى - بخلاف البخاري ، فإنه كان لا يفرِّق بين "حدثنا" و"أخبرنا" ، ويُجيز الرواية بالمعنى مُطلقاً ، ويُقَطِّع الحديث من غير تَنْصِيص على اختصاره - .

وقد رَتَّب مسلم الأحاديث على الكتب - وهي أربعة وخمسون كتاباً - ، وقسَّم أحاديث الكتب إلى وحدات موضوعية تَصْلُح أن يُعْنون لها بالأبواب ، وتوضع لها التراجم المناسبة ، حيث إنَّ الإمام مسلماً لم يُترجم لها - أي : لم يضع أولها عناوين دالة على محتواها ، مثل صَنِيع البخاري - ، ولذلك اجتهد شُراحه في وضع تراجم الأبواب. وأمثلةُهم عبارة : الحافظ النووي ، وزاد عليه الديوبندي.

ومنَّهج مسلم في عرض أسانيده مُتنوِّع : فمرةً يسوق الحديث من طرق عديدة ، فيُفرد كلَّ سَنَد مع مُثْنه ؛ ويكون ذلك لزيادة في المتون على بعضها ، أو لاختلاف سياقها عند الرواة. وأخرى يجمع الأسانيد إمَّا بالعطف بين الشيوخ ، أو بتحويل الأسانيد برمز "ح" ، وإمَّا بهما معاً ، ويسوق المتن بعدها. وثالثة أن يذكر الإسناد والمتن ، ثم يذكر الأسانيد الأخرى لذلك المتن. وهذا المنهج في التنسيق ساعد على اختصار الكتاب وكشفَ عن نكات بديعة في الإسناد ، خاصَّة وأنه يُوضَّح اختلاف الرواة في الأسانيد والمتون ، زيادة ونقصاً ، وتصحيحاً ووهماً ، مع بيان

اختلافهم في سياق المتون ببعض الألفاظ، أو التقديم والتأخير، أو الزيادة والنقص.

ومن الواضح: أن ترتيب أحاديث الباب الواحد (المسألة الواحدة) لم يلتزم فيه مسلم بتقديم أحاديث أهل الطبقة الأولى أولاً، ثم سَوِّق المتابعات والشواهد إن وجدت، بل يُعرف ذلك من درجة توثيق الرواة في الأسانيد، فتتميّز أحاديث أهل الطبقة الأولى - وهي الصحيح لذاته - ، وأحاديث الطبقة الثانية التي هي أخفُّ ضبطاً لكنها أيضاً صحيحة لغيرها، إذ شَرَط مسلم: الصَّحَّة في كل ما خرَّج في كتابه: "لم أخرج في كتابي هذا إلَّا ما أجمعوا عليه"، "عرضتُ كتابي هذا على أبي زُرعة، فما قال: "إنَّ له عِلَّة"، تركُّته، وما قال: "لا عِلَّة فيه"، فهذا الذي أخرجته". وبالطبع، فإنَّ العِلَّة المقصودة هنا هي: العِلَّة القَادِحَة.

و. تلاميذ الإمام مسلم:

وقد روى (صحيح مسلم) عنه عددٌ من تلاميذه، هم: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سُفيان (ت ٣٠٨هـ)، وأبو محمد أحمد بن علي القلانسي، ومكي بن عبدان، وأبو حامد أحمد بن محمد الشرقي.

وقد لقي (صحيح مسلم) قبولاً كبيراً عند العلماء، فاعتنوا بشرحه؛ ومن أحسن شُروحه: كتاب (المُعَلِّم بفوائد مسلم) لمحمد بن علي المازري (ت ٥٣٦هـ)، و (إكمال المُعَلِّم بفوائد مسلم) للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، وكتاب (المنهاج في شرح مسلم بن الحجاج) للحافظ أبي زكريا محيي الدين النووي الشافعي (ت ٦٧٦هـ). وقد طُبِع طبعات عديدة في الهند والقاهرة.

تابع التدوين في القرن الثالث الهجري

عناصر الدرس

- العنصر الأول : (سُنن أبي داود السجستاني) ٣١١
- العنصر الثاني : (سُنن الترمذي) ٣١٤
- العنصر الثالث : (السُنن الكبرى) و (المجتبى) للنسائي ٣٢٠
- العنصر الرابع : (سُنن ابن ماجه) ٣٢٣

(سُنن أبي داود السجستاني)

ركز أبو داود في كتابه على أحاديث الأحكام، دون أحاديث الفضائل والرقائق والآداب، ويرى ولي الدين أبو زرعة أنه يضمُّ معظم أحاديث الأحكام التي يُحتج بها. وخرج أبو داود في كتابه: الحديث الصحيح لذاته ولغيره، والحسن لذاته ولغيره، والضعيف الشديد الوهن، والمُحتمل، فإن كان في الحديث وهن شديد نبّه عليه.

شروط أبي داود في سننه:

وشرطه أن لا يُخرج عن رجلٍ أجمع التُّقاد على تركه. وقال النووي: "الحقُّ: أن ما وجدناه في "سننه" مما لم يبينه ولم ينصَّ على صحته أو حسنه أحدٌ ممن يُعتمد عليه، فهو حسن. وإن نصَّ على ضعفه من يُعتمد، ولا جابر له، حكم بضعفه. ولم يلتفت إلى سكوت أبي داود على الأحاديث التي في سندها انقطاع أو إبهام أو إرسال، للعلم بضعفها من هذا الوجه؛ فلا يُحتاجُ للتنبيه على ذلك، أو لكونه له جابر وإن كنا نعلمه. وما لم يكن كذلك، فلعلَّ سكوته عليه لكونه غير شديد الضعف عنده. وأما سببُ تخريجه للضعيف، فلأنه لم يجد في الباب غيره، وعنده أن الحديث الضعيف أقوى من رأي الرجال.

ويبلغ عدد أحاديث (سُنن أبي داود): أربعة آلاف وثمانمائة (٤٨٠٠) حديث، انتقاها من خمسمائة ألف حديث كان قد كتبها. وأما في ترقيم طبعة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، فبلغت (٥٢٧٤) حديث، وربما يرجع تغيُّر الأرقام إلى

اختلاف النسخ أو تكرّر بعض الأحاديث في عدّة مواضع، لاشتمالها على عدّة أحكام، أو إدخال بعض الأسانيد المختلفة للحديث الواحد في العدد".

وقد اختار أبو داود أصح ما عرف في الباب، مُقتصرًا عليها خوف الإطالة؛ فلم يكتب في الباب إلّا حديثًا أو حديثين، وإن كان عنده أحاديث أخرى صحيحة في الباب نفسه. ولا يُعيد الحديث من وجهين أو ثلاثة، إلّا لوجود زيادة في المعنى. كما راعى في تكرار الحديث أن يكون أحد الطريقتين أقوم إسنادًا، والآخر أعلى - أقدم في الحفظ على حدّ تعبّيره -.

ورغم حيظته الشديدة، فقد تعقّبهُ النقاد، فكشفوا في رجاله عن ستّة عشر راويًا متروكًا: منهم ثلاثة حدّف مرويّاتهم عند تنقيح كتابه في العرصة الرابعة وغيرها، وبقي في كتابه خمسة عشر حديثًا من مرويّاتهم: منها ستّة أحاديث ما بين صحيح وحسن، وذلك لمجيئها من طرق أخرى صحيحة أو حسنة. وخمسة أحاديث أسانيدها ضعيفة، وبين أبو داود ضعفها أو نكارتها. وأربعة أحاديث ضعيفة جدًّا، وسكت عليها أبو داود: ثلاثة منها ليس لها متابعة، فضعفها بضعف رواتها وتفرّد بهم بها، وهي الأحاديث رقم: (٣١٧٦) في الجنايز، ورقم: (٣٨٩٢) في الطّب، ورقم: (٥٢٧٣) في الأدب. والرابع له شاهد ضعيف لا ينهض به، وهو حديث رقم: (٥٠٧٦) في الأدب. وهذه الأحاديث الأربعة ليست في كتاب (الموضوعات) لابن الجوزي.

أما الرواة المجهولون في (سُنن أبي داود) فبلغ عددهم: (١٠٦) راوٍ، وعدد مرويّاتهم: (١٠٥) حديث، منها (٨٧) حديثًا لها طرق أخرى ما بين صحيح وحسن. وحديث واحد مُختلف فيه، وهو: حديث معاذ في الاجتهاد. ومنها (١٧) حديثًا أسانيدها ضعيفة أو واهية: أربعة منها بين أبو داود ضعفها أو

نَكَارَتَهَا، وَسَكَتَ عَنِ الْبَاقِي، وَهِيَ ثَلَاثَةُ عَشَرَ حَدِيثًا. وَقَدْ حَكَّمَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَحَادِيثٍ فِي (سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ) بِالْوَضْعِ، أَوْ بِأَنَّهَا لَا تَصَحُّ: مِنْهَا سِتَّةُ أَحَادِيثٍ صَحِيحَةٍ أَوْ حَسَنَةٍ لَوْجُودِ طُرُقٍ أُخْرَى صَحِيحَةٍ أَوْ حَسَنَةٍ. وَمِنْهَا حَدِيثَانِ يُحْكَمُ عَلَيْهِمَا بِالضَّعْفِ أَوْ النِّكَارَةِ، لَا بِالْوَضْعِ، لِأَنَّ الطَّرِيقَ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ لَيْسَ فِيهِ كَذَابٌ وَلَا مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ.

وقد أجاد أبو داود ترتيب أحاديثه، فأثنى عليه العلماء، ونصحوا المشتغلين بالفقه خاصة بالرجوع إليه، ويقف كتاب (سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ) فِي مَقْدَمَةِ كُتُبِ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ. وَقَدْ طُبِعَ كِتَابُ (السُّنَنِ) عِدَّةَ طَبْعَاتٍ فِي الْهِنْدِ وَالْقَاهِرَةِ، وَهِيَ تَتَفَاضَلُ فِي جَوْدَةِ التَّحْقِيقِ. وَقَدْ شَرَحَهُ عِدَّةٌ مِنْ أَجَلِّاءِ الْعُلَمَاءِ، مِنْهُمْ: أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ (ت ٣٨٨هـ) فِي كِتَابِهِ (مَعَالِمُ السُّنَنِ)، وَهُوَ مُخْتَصَرٌ، وَلِلنَّوَوِيِّ شَرْحٌ عَلَيْهِ كُتِبَ مِنْهُ قِطْعَةٌ، وَلِابْنِ الْقَيْمِ مَجْلَدٌ لَطِيفٌ جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ الْخَطَّابِيِّ وَالْمُنْذَرِيِّ، وَلِغُلَطَّايِ شَرْحٌ سَمَاهُ: (السُّنَنِ)، وَلِوَلِيِّ الدِّينِ الْعِرَاقِيِّ شَرْحٌ عَلَيْهِ مَبْسُوطٌ، وَلَوْ كَمُلَ لَجَاءَ فِي أَرْبَعِينَ مَجْلَدًا، وَلِابْنِ رَسْلَانَ شَرْحٌ كَامِلٌ، وَلِشَرْفِ الْحَقِّ مُحَمَّدٍ أَشْرَفُ الصَّدِّيقِيِّ فِي كِتَابِهِ (عَوْنُ الْمُعْبُودِ عَلَى سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ)، وَكِلَاهُمَا مَطْبُوعٌ.

وَلَا يَزَالُ الْكِتَابُ بِحَاجَةٍ إِلَى تَحْقِيقٍ عِلْمِيٍّ يَسْتَنْدُ عَلَى الْأَصُولِ الْخَطِّيَّةِ الْمُهَمَّةِ الَّتِي وَصَلَتْ إِلَيْنَا مِنْ رَوَايَاتِ اللَّوْلُوِيِّ (ت ٣٣٣هـ)، وَابْنِ دَاسَةَ (ت ٣٤٦هـ)، وَابْنِ الْعَبْدِ (ت ٣٢٨هـ)، وَأَبِي سَعِيدِ بْنِ الْأَعْرَابِيِّ (ت ٣٤٠هـ)، عَنْ أَبِي دَاوُدَ. وَيَنْبَغِي الْاعْتِمَادَ عَلَى أَصْلِ اللَّوْلُوِيِّ؛ فَهِيَ مِنْ أَصَحِّ الرِّوَايَاتِ لِأَنَّهَا مِنْ آخِرِ مَا أَمْلَى أَبُو دَاوُدَ، وَعَلَيْهَا مَاتَ. وَقَدْ قَرَأَ (السُّنَنِ) عَلَى أَبِي دَاوُدَ عَشْرِينَ سَنَةً. وَالزِّيَادَاتُ الَّتِي فِي رِوَايَةِ ابْنِ دَاسَةَ حَذَفَهَا أَبُو دَاوُدَ فِي آخِرِ أَمْرِهِ لَشَيْءٍ كَانَ يُرِيدُهُ فِي إِسْنَادِهِ، فَلِهَذَا تَفَارَقَا.

وَقَالَ وَلِيُّ الدِّينِ أَبُو زُرْعَةَ: "قَدْ سَمِعَ اللَّوْلُوِيُّ مِنْ أَبِي دَاوُدَ سَنَةَ وَفَاتِهِ، وَهِيَ سَنَةُ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ عَلَى رِوَايَتِهِ".

(سنة الترمذي)

١. مؤلفه:

الإمام الحافظ: أبو عيسى محمد بن عيسى السلمي الترمذي. وهو أحد الكتب الستة. خرج الترمذي فيه الحديث: الصحيح، والحسن، والضعيف، والغريب، والمعلل، وأبان عن علته، كما خرج بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يُبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه.

وقد التزم أن لا يخرج في كتابه إلّا حديثاً عمل به فقيه، أو احتج به محتج. وبين مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار. واختصر طرق الحديث، فذكر واحداً وأشار إلى ما عداه. وجعل في آخره كتاباً للعلل جمع فيه فوائد هامة. وهكذا، فإنه امتاز في المقام الأول بملاحظاته النقدية حول الأسانيد، وبإضافة الآراء المتباينة للمدارس الفقهية المختلفة.

٢. منهج الترمذي في كتابه:

وقد رتبّه على الأبواب الفقهية. وقد استحسنه أهل العلم؛ فقال الحافظ الهروي الأنصاري (ت ٤٨١هـ): "كتاب أبي عيسى الترمذي عندي أفيد من كتابي البخاري ومسلم، لأنهما لا يصل إلى الفائدة منهما إلّا من يكون من أهل المعرفة التامة. وهذا كتاب قد شرح أحاديثه وبينها، فيصل إلى فائدتها كل فقيه وكل محدث".

وقال أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق (ت ٥٧٤هـ): "الجامع على أربعة أقسام: قسم مَقْطُوع بِصِحَّتِهِ، وقسم على شرط أبي داود والنسائي - كما بينا -، وقسم أخرجه للضدِّيَّة، وقسم رابع أبان عنه فقال: ما أخرجت في كتابي هذا إلَّا حديثًا قد عمل به بعضُ الفقهاء سوى حديثين، وذكرهما".

وقال ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ): "كتاب الترمذي أحسنُ الكتب، وأكثرُها فائدة، وأحسنُها ترتيبًا، وأقلُّها تكرارًا، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب... وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتابُ العِلل، وقد جمع فيه فوائد حسنة".

وقال الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ): "في الجامع عِلْم نافع، وفوائد غزيرة، ورءوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام. لولا ما كدَّره بأحاديث واهية بعضها موضوع وكثير منها في الفضائل". وقال الذهبي: "جامعه" قاض له بإمامته وحفظه وفقهه، ولكن يترخَّص في قبول الأحاديث ولا يُشدِّد، ونَفَسُهُ في التَّضْعِيف رَخْوٌ".

وقال صديق حسن القنوجي (ت ١٣٠٧هـ): "وكتابه (الجامع الصحيح) يدلُّ على عَظِيم قَدْرِهِ، واتساع حِفْظِهِ، وكثرة اطلاعه، وغاية تَبَحُّرِهِ في هذا الفنَّ، حتى قيل: إنه لم يُؤلف مثله في هذا الباب".

وقال الباجوري في (حاشية السمائل للترمذي): "وناهيك بـ"جامعه الصحيح"، الجامع للفوائد الحديثية والفقهية، والمذاهب السلفية والخلفية؛ فهو كافٍ للمجتهد، مُغْنٍ للمقلد. نعم، عنده نوعُ تَسَاهُلٍ في الصحيح ولا يَضُرُّه، فقد

حَكَمَ بالحسن مع وجود الانقطاع في أحاديث من "سُنَّه"، وحَسَّنَ فيها ما انفرد راويته به - كما صرح به هو - ؛ فإنه يُورد الحديث، ثم يقول عقبه: إنه حسن غريب، أو صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، لكنه أجيب بأنه اصطلاح جديد، ولا مُشاحَة في الاصطلاح.

٣. اعتزاز الترمذي بكتابه، وشرح مراده:

وكان الترمذي مُعْتَزًّا بكتابه، واثقًا من عمله، قال: "صَنَّفْتُ هذا الكتاب، فَعَرَضْتُهُ عَلَى عُلَمَاءِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَخِرَاسَانَ فَرَضُوا بِهِ. وَمَنْ كَانَ فِي بَيْتِهِ هَذَا الْكِتَابُ، فَإِنَّمَا فِي بَيْتِهِ نَبِيٌّ يَتَكَلَّمُ". وقد بلغت أحاديثه (٣٩٥٦) حديث في طبعة أحمد شاكر وآخرين، عدا أحاديث كتاب (العلل) آخر (الجامع).

وقد شرح الترمذي مُرَادَهُ فِي آخِرِ كِتَابِهِ (الجامع) بقوله: "أردت بقولي: "حسن": مالا يكون في سنده مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ، وَلَا يَكُونُ الْحَدِيثُ شَاذًا وَيُرَوَّى مِنْ غَيْرِهِ وَجْهٌ". قال: "ورُبَّ حديث يكون غريبًا لا يُروى إلا من وجه واحد، ورُبَّ حديث يُروى من أوجه كثيرة، وإنما يُسْتَعْرَبُ لِحَالِ الْإِسْنَادِ...". ولكن الترمذي لم يشرح اصطلاحاته المركبة.

وقد أشارت كُتُبُ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَ الْبَخَارِيَّ شَيْخَ التِّرْمِذِيِّ سَبَقَهُ إِلَى اسْتِعْمَالِ الْمِصْطَلَحَاتِ الْمُرَكَّبَةِ، مِثْلُ: "حسن صحيح"، ولكنه لم يُكثِرْ مِنْ ذَلِكَ كَمَا فَعَلَ تَلْمِيذُهُ. وَلَمْ يَبْحَثِ الْمُحَدِّثُونَ فِي هَذَا الْإِصْطِلَاحِ إِلَّا مَنْسُوبًا إِلَى التِّرْمِذِيِّ، لِأَنَّهُ تَوَسَّعَ فِي اسْتِعْمَالِ الْمِصْطَلَحَاتِ الْمُرَكَّبَةِ دُونَ أَنْ يُعَرِّفَهَا، فَاحْتَأَجَتْ إِلَى جُهُودِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي اسْتِقْرَاءِ كُتُبِ التِّرْمِذِيِّ وَمَحَاوَلَةِ تَحْدِيدِ الْمُرَادِ مِنْ إِطْلَاقِهَا، وَخَاصَّةً "جامعه"، لِلْوُقُوفِ عَلَى الصُّوَرِ الْمُتَنَوِّعَةِ الَّتِي أُطْلِقَ عَلَيْهَا تِلْكَ الْمِصْطَلَحَاتِ الْمُرَكَّبَةِ. وَلَعَلَّ أَوْسَعَ مَنْ عَرَضَ تِلْكَ الصُّوَرِ: الْحَافِظُ السَّيُوطِيُّ فِي

كتابه: (البحر الذي زَخَرَ)، حيثُ حاول حصر محاولات القُدَامَى في تعريف المصطلحات المركَّبة، وهي: "حَسَنٌ صحيحٌ"، و"حَسَنٌ غَرِيبٌ"، لا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هذا الوجه"، و"حَسَنٌ صحيحٌ غَرِيبٌ".

إِنَّ التَّعَامُلَ مع (جامع التَّرمِذِي) يحتاج إلى حلٍّ لتعريفات الاصطلاحات المركَّبة التي استعملها التَّرمِذِي لأول مرة في تاريخ عِلْمِ الحديث، وهي:

أ. حَسَنٌ صحيحٌ:

لا تَنَاقُضُ في الجَمْعِ بين الصحيح والحسن، وعندما يقول التَّرمِذِي: حسنٌ صحيحٌ، قد يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ جَمَعَ بين نَفْيِ القُصُور وإثباته، لأنَّ الحَسَنَ يَنْحَطُّ عن الصحيح؛ فالوصف بالحُسْنِ والصَّحَّةُ معاً فيه تعارض. وقد ذكر ابن دَقِيق العِيدِ أَنَّ الجَمْعَ بين الحُسْنِ والصَّحَّةِ لا تَنَاقُضُ فيه، لأنَّ وجود الدرجة الدنيا - كالصَّدَقِ مثلاً - لا ينافيه وجود ما هو أعلى منه، كالحِفْظِ والإِتْقَانِ؛ فيصحُّ أَنْ يُقالَ: إِنَّهُ "حسنٌ" باعتبار وجود الصفة الدنيا وهي: الصَّدَقُ، و"صحيحٌ" باعتبار الصفة العليا وهي: الحِفْظُ والإِتْقَانُ. ويلزم على هذا، أَنْ يكون كُلُّ صحيحٍ حَسَنًا. وقد سبقه إلى هذا التوفيق: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بن المَوَاقِ (ت ٦٤٢هـ) في كتابه (بُغْيَةُ الثُّقَادِ)، كما بيَّنه العراقي.

وقد ذهب الحافظ ابن كثير إلى أَنَّ الجَمْعَ بين الحُسْنِ والصَّحَّةِ رُتْبَةٌ متوسِّطَةٌ؛ فالصحيحُ أعلاها، ويليه المشوب من كُلِّ منهما، وهو: الصَّحَّةُ والحُسْنُ، ويليه الحسن. وتَعَقَّبَهُ الزركشي بقوله: "يلزم على هذا: أَنْ لا يكون في كتاب التَّرمِذِي صحيحٌ إِلَّا قَلِيلٌ، لِقَلَّةِ اقْتِصَارِهِ على قوله: هذا صحيحٌ، مع أَنَّ الذي يُعبر عنه بالصَّحَّةِ والحُسْنِ أَكْثَرُهُ موجود في الصحيحين. ثم هو يقتضي إثبات قسم آخر -

يعني بين الحُسْن والصَّحَّة - ، وهو خَرَقُ لإجماعهم". وتابع البُلْقيني والعراقي وابن حجر الزركشي في نقض كلام ابن كثير.

وقال ابن دَقِيق العيد: "ويحتمل أن يكون الترمذي أدَّى اجتهاده إلى حُسْنه، وأدَّى اجتهادُ غيره إلى صِحَّتِه، أو بالعكس". وتَعَقَّبَه ابن حجر بقوله: "بأنه لو أراد ذلك، لأتى بالواو التي للجمع؛ فيقول: حَسَنٌ وصَحِيح. ثم إنَّ الذي يَتَبَادَرُ إلى الفَهم أنَّ الترمذي إنما يَحْكُمُ على الحديث بالنسبة إلى ما عنده، لا بالنسبة إلى غيره؛ فهذا يَفْدَحُ في الجواب. وَيَتَوَقَّفُ أيضاً على اعتبار الأحاديث التي جَمَعَ الترمذي فيها بين الوصفين فإن كان في بَعْضِها ما لا اختلاف فيه عند جميعهم في صِحَّتِه، قَدَحَ في الجواب أيضاً.

لكن لو سُلِّمَ هذا الجواب، لكان أقرب إلى المُراد من غيره؛ وإنني لأميلُ إليه وأرتضيه، والجوابُ عما يرد عليه ممكنٌ.

وقال ابن حجر: "إذا جمع الصحيح والحسن في وصفٍ واحدٍ، فَلِلتَّرَدُّدِ الحاصل من المُجْتَهِدِ في الناقل: هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قَصُرَ عنها؟ وهذا حيث يحصل منه التفرُّد بتلك الرواية؛ وعلى هذا، فما قيل فيه: "حسن صحيح"، فوق ما قيل فيه: "صحيح" فقط، إذا كان فرداً، لأنَّ كثرة الطُّرُق تقوي".

وقال ابن حجر: "يجوز أن ذلك باعتبار وصفين مختلفين، وهما: الإسناد والحُكم؛ فيجوز أن يكون قوله: "حسن"، أي: باعتبار إسناده، "صحيح"، أي: باعتبار حُكمه، لأنه مِن قَبِيلِ المَقْبُولِ؛ فكلُّ مَقْبُولٍ يجوز أن يُطْلَقَ عليه اسم الصَّحَّة. وهذا يَمْشِي على قول مَنْ لا يُفَرِّد الحَسَنَ مع الصحيح، بل يسمِّي الكل صحيحاً. وفي الجملة: أقوى الأجوبة ما أجاب به ابن دَقِيق العيد".

وقال السيوطي: "ويكون التأكيد بذلك - حسن صحيح - ، من باب الترقّي من الأدنى إلى الأعلى ، ولم يرد في كلام الترمذي ولا غيره أن يُقال: "صحيح حسن" بتأخير الأدنى ؛ وهذا يُفيد أن المَقُول فيه: "حسن صحيح" أعلى رتبة من المَقُول فيه: "صحيح" فقط.

ب. صحيح غريب ، وحسن غريب :

قال الزركشي: "من شروط الصحيح: أن يكون معروفاً من غير وجه ، والغريب: ما انفرد به أحد رواته ، وبينهما تنافٍ. قال: وجوابه: أن الغريب يُطلق على أقسام: غريب من جهة المتن ، وغريب من جهة الإسناد. والمراد الثاني دون الأول ، لأن هذا الغريب معروف عن جماعة من الصحابة ، لكن تفرّد بعضهم لروايته عن صحابيٍّ ؛ فبحسب المتن حسن ، فإنه عُرف مخرجه واشتهر ، فوجد شرط الحسن. وبحسب الإسناد: غريب ، لأنه لم يروه من تلك الجماعة إلا واحد. ولا منافاة بين الغريب بهذا المعنى وبين الحسن ، بخلاف سائر الغرائب فإنها تُنافي الحسن.

قال الإمام أبو العباس أحمد بن عبد المحسن العراقي في كتابه: (مُعْتَمَدُ التَّنْبِيهِ): "قول أبي عيسى: هذا حديث صحيح غريب ، وهذا حديث حسن غريب ، إنما يريد به ضيق المخرج: أنه لم يُخرج إلا من جهة واحدة ، ولم يتعدّد خروجه من طرق ، إلّا أنّ الراوي ثقة فلا يضر ذلك ، فيستغربه هو لقلّة المتابعة. وهؤلاء الأئمة شروطهم عجيبه ، وقد يُخرج الشيخان أحاديث تقع إلى أبي عيسى فيقول: هذا حديث حسن غريب..." وذكر مثلاً حديثاً متفقاً عليه.

٤. وقد طُبِعَ (جامع الترمذي) عدة طبعات في الهند ومصر:

وتَجَدُّرُ الإشارة إلى أن أحكام الترمذي في الطبقات الموجودة تَخْتَلِفُ أحياناً عما في (تحفة الأشراف) للمزي، كما تَخْتَلِفُ عما نقله الطوسي في "مُسْتَخْرَجِه" على الترمذي.

٥. من شُروح الترمذي:

كتاب: (عارضة الأحوذى على الترمذي) للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الإشبيلي، المعروف بابن العربي المالكي (ت ٥٤٣هـ)، وشرح الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ). وقد طُبِعَ شرح ابن رجب الخاص بقسم العِلل من جامع الترمذي.

(السنن الكبرى) و(المجتبى) للنسائي

أ. مؤلفهما: ألَّف الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي كتابين هما: (السنن الكبرى) و(المجتبى)؛ وكِلَاهُمَا مطبوع، وفي كل واحد منهما أحاديث زائدة على الآخر.

ب. منهج النسائي في كتابيه:

وقد اشتمل (المجتبى) على الحديث الصحيح والحسن والضعيف، لكن الضعيف فيه قليل بالنسبة إلى بقية كتب السنن؛ ولذلك اعتُبر (المجتبى) أصلاً مُعْتَمَداً عند المحدثين والعلماء. وقد بلغت أحاديثه (٥٧٦١) حديث.

وأما (السنن الكبرى)، فكان من طريقة النسائي فيها أن يُخرَج عن كل من لم يُجمَع على تركه، ويُريد إجماعاً خاصاً من قبل الثُّقاة المُتشدِّدين والمُعْتدِلين. فليس شرطه في الرجال مُتسَعاً مُتساهلاً، بل إنه تَجَنَّب إخراج حديث رجالٍ أخرج لهم البخاري ومسلم.

وفي الجملة، فكتاب النسائي (المجتبى) أقلُّ الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً؛ فكم من رجلٍ أخرج له أبو داود والترمذي تَجَنَّب النسائي إخراج حديثه، بل تَجَنَّب إخراج حديث جماعة من رجال الشيخين.

ولذا، قال أبو عبد الله بن رُشيد: "إنه أبدعُ الكتب المُصنَّفة تصنيفاً، وأحسنُها توصيفاً، وهو جامعٌ بين طريقتي البخاري ومسلم، مع حظٍ كبير من بيان العلل التي كأنها كهانةٌ من المُتكلِّم".

ويلاحظ: أن (المجتبى) اقتصر على أحاديث الأحكام، فضمَّ (٣٤) كتاباً فقط. أما (السنن الكبرى)، فضمَّت (٦٣) كتاباً، منها: كتب: الإيمان، والتفسير، والسير، وغير ذلك مما تناوله الجوامع الحديثية عادة. وقد حذف النسائي أبواباً كثيرة من (السنن الكبرى) من الكتب المتعلقة بالأحكام أيضاً.

ج. من ترجم له:

وقد روى (السنن الكبرى) عن النسائي جماعةٌ، منهم: أبو علي الحسن بن رَشِيق العسكري، وأبو علي الحسن بن أبي هلال، وأبو القاسم حمزة بن محمد الكِنَاني، وابن النسائي، وعلي بن أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطَّحَاوي، وأبو الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيويه، ومحمد بن قاسم الأندلسي، وأبو بكر محمد بن معاوية الأحمر الأندلسي، والحسن بن أبي التَّمَّام، وغيرهم... وفي رواية كلِّ منهم ما ليس عند الآخر.

وقد أشار ابن الزبير إلى: "أن أصل السماع العتيق الذي كان بالأندلس من رواية ابن الأحمر، وقع فيه لحنٌ كثير، تركه على حاله من قرأ عليه من أكابر العلماء، ومن قرأ فيه من أكابر العلماء والتّقادين المُعتمدين، علموا عليه بما يُشعر أنه الرواية، وأنّ الصواب خلافه". وقيل: إن نسخة ابن قاسم أتمّ صحة وأقوم ضبطاً، أي: بالنسبة إلى رواية ابن الأحمر، لأنّ أكمل الروايات مُطلقاً وأتمّها وأحسنها انتظاماً وسرداً: رواية حمزة الكِناني.

ويرى الحافظ السخاوي أنّ النسائي "زاحم إمام الصنعة البخاري، في تدقيق الاستنباط، والتبويب لما يستنبطه بدون إسقاط، بحيث يُكرر لذلك المتون... كما زاحمه في التّقليل من الإتيان بـ"حاءٍ" للفصل بين السّندين؛ بل هي عنده قليلة جداً، ووافقه على جواز الرواية بالمعنى، وفيما ذهب إليه من المسمّى أصحّ الأسانيد، وإنّ خالفه في نفس التراجم... وزاحم مسلماً في كثير مما اعتنى به، كالإشارة لصاحب اللفظ من بين من يُورد المتن عنهم -أو عنهما-، وكإرداف العامّ بالمُخصّص، والمُجمل بالمبيّن المنصّص، والمنسوخ بالناسخ له، إلى غيرها من النَّفائس المُكملة... وأكثر ما روى في (سننه) عن شيوخه بصيغة: "أخبرنا"، فهو على مذهب المجوّزين إطلاق "أخبرنا" و"حدّثنا" في العرض والسماع".

واستقراء السّخاوي هنا يُخالف ما ذهب إليه القاضي عياض، من تفريق النسائي بين: "حدّثنا" و"أخبرنا".

ويرى السّخاوي: أنّ النسائي يوافق البخاري ومسلم في إبهام الضعيف إذا قرن في الرواية بثقة، وظهر له من حال النسائي في الثّبت أنه عرف أنّ لفظي الراويين -الثقة المعروف، والضعيف المُبهم- أو معناهما، سواء؛ وفائدة هذا الإبهام:

الإشعار بضعف المُبهم، وكونه ليس على شرطه، وكثرة الطرق، لِيترجح بها الحُبر عند المُعارضة.

وأعلى أسانيدِه فيه أربعُ وسائل، وأنزلها فيه عشرُ وسائل. وقد بينَّ السخاوي شِدَّةَ تحري النَّسائي، وبيَّانه ما يقع لشيخه من الاختلاف، وحُسْنُ كلامه على فقه الحديث، وتفسيره الغريب، وتعيينه المُهمَل، وتسميته المُبهم، وإشارته للمتفق والمفترق، وإزالته للبس التَّفرد بذكر التَّعدّد، وبيَّانه المُنقطع، والمُرسل، والمُدْرَج، والمُنكر، والغريب، والموقوف، وحالات التدليس والتصحيح.

ومن شروح (المُجتبى): (الإمعان في شرح مُصنّف النَّسائي أبي عبد الرحمن)، ويُعدُّ في المفقود، و"شرح زوائده" لأبي حفص ابن الملقن، ويُعدُّ في المفقود أيضاً، وكتاب (زهر الرُّبى على المُجتبى) للحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ)، و(شرح السُّندي) (ت ١٣٨هـ)، وقد طُبِعَ الشرحان معاً.

(سنن ابن ماجه)

أ. مؤلفه: أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الرَّبَعي القزويني.

ب. التعريف بسنن ابن ماجه، ومنهجه:

هو سادس الكتب الستة؛ وأوّل مَنْ ألحقها بالكتب الخمسة هو: أبو الفضل بن القيسراني (ت ٥٠٧هـ). ومن العلماء من يجعلُ (موطأ مالك) سادس الكتب الستة؛ لأنه أعلى درجة من (سنن ابن ماجه). ومنهم من يجعلُ (مسند الدارمي) سادسها، لأنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وإن كانت فيه أحاديث مُرسلة وموقوفة.

وَيُعَلِّلُ الْحَافِظُ ابْنَ حَجْرٍ عُذُولَ ابْنِ طَاهِرٍ وَمَنْ تَبِعَهُ عَنْ عَدِّ (الموطأ) إِلَى عَدِّ ابْنِ مَاجِهٍ، لَكُونَ زِيَادَاتِ (الموطأ) عَلَى الْكُتُبِ الْخَمْسَةِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ يَسِيرَةٌ جَدًّا، بِخِلَافِ ابْنِ مَاجِهٍ فَإِنَّ زِيَادَاتِهِ أَضْعَافُ زِيَادَاتِ (الموطأ)؛ فَأَرَادُوا بِضَمِّ كِتَابِ ابْنِ مَاجِهٍ إِلَى الْخَمْسَةِ تَكْثِيرَ الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ.

"وَيَرَى الْحَافِظُ الْمَزْيِي أَنَّ كُلَّ مَا انفردَ بِهِ ابْنُ مَاجِهٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَنِ الْأُئِمَّةِ الْخَمْسَةِ فَهُوَ ضَعِيفٌ؛ وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الرِّجَالِ الَّذِينَ خَرَجَ لَهُمْ فِي زَوَائِدِهِ، وَلَيْسَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الزَّائِدَةِ نَفْسِهَا، فَإِنَّ فِيهَا الصَّحِيحَ وَالْحَسَنَ وَالضَّعِيفَ. وَكَانَ الْحَافِظُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي (ت ٢٦٤هـ) قَدْ حَكَّمَ عَلَى (١٢٥) رَاوٍ مَنِ انْفَرَدَ بِالرِّوَايَةِ عَنْهُمْ ابْنُ مَاجِهٍ عَنِ الْأُئِمَّةِ الْخَمْسَةِ، بِالضَّعْفِ وَالنَّكَارَةِ وَالْوَضْعِ، وَكَذَلِكَ عَلَى (١٧٢) رَاوٍ شَارَكَ الْخَمْسَةَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ مَجْتَمِعِينَ أَوْ مُفْرَدِينَ؛ فَيَصْبِحُ مَجْمُوعٌ مَنْ حَكَّمَ عَلَيْهِمْ أَبُو زُرْعَةَ: (٢٩٧) رَاوٍ. وَأَمَّا مَجْمُوعُ الرِّوَاةِ الَّذِينَ تَفَرَّدَ ابْنُ مَاجِهٍ بِالتَّخْرِيجِ لَهُمْ، فَيَبْلُغُ (٧٢٨) رَاوٍ وَ (٢٥) امْرَأَةً."

وَقَدْ خَرَجَ ابْنُ مَاجِهٍ فِي "سُنَنِهِ" الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ، وَالْحَسَنَ، وَالضَّعِيفَ، بِمَا فِي ذَلِكَ بَعْضُ الْمُنَاكِيرِ وَالْمَوْضُوعَاتِ الْقَلِيلَةِ؛ لِذَلِكَ فَهُوَ دُونَ بَقِيَّةِ الْكُتُبِ الْخَمْسَةِ. وَيَقُولُ سِزْكَينُ أَنَّ ابْنَ مَاجِهٍ انْتَقَى مَا دَتَهُ مِنْ عَدَدٍ قَلِيلٍ مِنَ الْمَصَادِرِ.

ج. عدد أحاديث (سُنن ابن ماجه)، وكتبه وأبوابه:

وَيَبْلُغُ عَدَدُ أَحَادِيثِ (سُنن ابن ماجه) فِي طَبْعَةِ مُحَمَّدٍ فُؤَادِ عَبْدِ الْبَاقِي (٤٣٤١) حَدِيثًا: مِنْهَا (٣٠٠٢) حَدِيثٌ أَخْرَجَهَا أَصْحَابُ الْكُتُبِ الْخَمْسَةِ كُلُّهُمْ أَوْ بَعْضُهُمْ، وَبَقِيَّتُهَا وَهِيَ: (١٣٣٩) حَدِيثٌ هِيَ الزَوَائِدُ عَلَى الْكُتُبِ الْخَمْسَةِ: وَمِنْ

هذه الزوائد: (٤٢٨) حديث صحيحة الإسناد، ومنها (٦١٣) حديث ضعيفة الإسناد، و(٩٩) حديثاً ما بين واهية الإسناد، أو منكراً، أو مكذوبة.

"وقد حَكَم ابن الجوزي على (٣٤) حديثاً بالوضع، وزاد عمر القزويني (ت ٧٥٠هـ) خمسة أحاديث تفرّد بالحُكْم عليها بالوضع، وأضاف محمد رشيد النعماني (٧) أحاديث أخرى، ثم حَكَم الألباني على (٣٢) حديثاً بالوضع، وحديث آخر بالبطلان؛ فيُصَبِّح مجموع الأحاديث الموضوع (٧٨) حديثاً".

أما عدد الكتب في طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، فيبلغ (٣٧) كتاباً مع المقدمة، وعدد أبوابه (١٥١٥) باباً. وأمّا في طبعة الأعظمي، فإنّ عدد الكتب يبلغ (٣٧) كتاباً مع المقدمة. وسببُ التفاوت يرجع إلى أنّ فؤاد عبد الباقي أدخل طائفة من زيادات ابن القطان ضمن ترقيمه، أمّا الأعظمي فإنه أدخل جميع زوائد القطان ضمن ترقيمه.

واختلاف عدد أحاديث (سنن ابن ماجه) معروف لاختلاف النسخ المروية عن ابن ماجه.

ففي نسخة مجوّدة من رواية سعدون عن ابن ماجه، وقف عليها الحافظ ابن حجر، وعقّب عليها بقوله: "وفيها أحاديث في الطهارة لم أرها في رواية غيره"، وقال عن حديث آخر: "سقط من رواية ابن القطان، وثبت في رواية غيره"، ممّا يوضّح سبب اختلاف عدد الأحاديث في النسخ المروية عن ابن ماجه.

وكان الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) قد حدّد عدد الكتب في (سنن ابن ماجه) بـ(٣٢) كتاباً. وقال أبو الحسن بن القطان (ت ٣٤٥هـ): في (السنن) ألف

وخمسمائة باب، وجملة ما فيه: أربعة آلاف حديث. أما طبعة محمد مصطفى الأعظمي، فتبلغ (٤٣٩٧) حديث.

د. من شرح سنن ابن ماجه :

قد شرح (سنن ابن ماجه) عددٌ من العلماء، منهم: مُغلطاي (ت ٧٦٢هـ) في كتابه (شرح سنن ابن ماجه)، وأفرد زوائده المُسمّى بـ(الإعلام بسنّته #)، حيث تناول بالشرح قطعة من (سُنن ابن ماجه) في خمسة مجلدات، فقام بتخريج الأحاديث والحُكم عليها، ونقد الرجال وتبيّن العِلل. والحافظ البوصيري (ت ٨٤٠هـ) في كتابه (مُصباح الزُّجاجة على سُنن ابن ماجه)، وعددها (١٥٣٠) حديث ما بين صحيح وضعيف، حَسَب ما حَكَم به عليها. وشرّحه أبو الحسن بن عبد الهادي السندي (ت ١١٣٨هـ) في كتابه (كُفَاية الحاجة في شرح ابن ماجه)، وهو مطبوع.

التدوين في القرنين الرابع والخامس الهجريين

عناصر الدرس

- العنصر الأول : التدوين في القرنين الرابع والخامس الهجريين، ٣٢٩
(صحيح ابن خزيمة)
- العنصر الثاني : (صحيح ابن حبان) ٣٣٥
- العنصر الثالث : (سنن الدارقطني)، و(مُسْتَدْرَكُ الْحَاكِمِ) ٣٤٠
- العنصر الرابع : (السُّنَنُ الْكُبْرَى) لِلْبَيْهَقِيِّ ٣٤٨

التدوين في القرنين الرابع والخامس الهجريين، (صحيح ابن خزيمة)

أولاً: لمحة عن تطور التدوين في القرن الرابع والخامس الهجريين:

سبق القول بأن القرن الثالث الهجري يُعدُّ العصر الذهبي لتدوين العلوم الإسلامية عامّة، وعلوم السُّنة النبوية خاصة، وقد فُصل الكلام في ذلك. وتابع علماء السُّنة في القرن الرابع مَنْ سَبَقَهُمْ في خدمة السُّنة المُطَهَّرة وعلومها، فكان منهم مَنْ نَسَجَ على منوال (الصحيحين) في تخريج الأحاديث الصحيحة، من ذلك مثلاً:

١. (صحيح ابن خزيمة)، (ت ٣١١هـ).

٢. (صحيح ابن حبان)، (ت ٣٥٤هـ).

٣. (صحيح ابن السَّكَن)، (ت ٣٥٣هـ).

٤. (مُسْتَدْرَكُ الحَاكِم)، (ت ٤٠٥هـ) وغيرها.

ومنهم مَنْ نَهَجَ مِنْهَجَ أصحاب السُّنن في الاقتصار على أحاديث السُّنن والأحكام، مع اشتغالها على الصحيح وغيره؛ وذلك مثل:

١. (منتقى ابن الجارود)، (ت ٣٠٧هـ).

٢. (سُنن الدارقطني)، (ت ٣٨٥هـ).

كذلك نجد مَنْ اعتنى في هذا القرن بالتأليف في مُختلف الحديث ومُشكِله، كما في كتابي الطحاوي (ت ٣٢١هـ):

١. (شرح معاني الآثار).

٢. (مُشكل الآثار)، وغيرهما...

وذلك تَتميمًا - وتكميلًا - لما بدأه الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) في كتابه: (اختلاف الحديث)، والحافظ ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في كتابه: (تأويل مختلف الحديث)، وغيرهما مما أَلَّفَ في ذلك النوع في القرن الثالث.

كما ظهر - ولأول مرة - نوعان من المصنَّفات في هذا القرن، وهذا يُعدُّ من التجديد في مجال خدمة السُّنة، وهذه مِيزة أخرى لأهل السُّنة، أنهم في كل عصر يُعملون تفكيرهم ويبدلون جُهدهم في ابتكار طرق ووسائل جديدة لخدمة سُنَّة المصطفى ﷺ، فلم يجمدوا كما جمَدَ غيرهم من أهل العلوم الأخرى.

وهذان النوعان من المصنَّفات هما:

النوع الأول:

كُتِبَ المصطلح - علوم الحديث - التي جمعت تلك القواعد التي كانت متفرقة في كُتُب مَنْ سبقهم من علماء القرنين الثاني والثالث، مثل: (الرسالة) للشافعي، و(مُقدمة صحيح مسلم)، وكتابه: (التمييز)، وكتب الرجال والعِلل، فقيض الله ﷻ مَنْ جمعها وسَهَّلها على طلبة العلم.

ويُعدُّ (المُحدث الفاصل) لأبي محمد الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ) أول مؤلَّف في ذلك، ثم تبعه أبو عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ) بتأليف كتابه: (معرفه علوم الحديث)، ثم استخرج عليه تلميذه أبو نُعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ). ثم تتابع التأليف في المصطلح بعد ذلك...

النوع الثاني:

كُتِبَ المُستخرجات: وهناك أنواع أخرى من المصنّفات في مجال تدوين السُّنة في هذا القرن، مثل: (معاجم الطبراني) (ت ٣٦٠هـ)، و (العِلل) للدارقطني الذي رتبه على مسانيد الصحابة، وغيرها...

أما في القرن الخامس الهجري، فقد سلك علماء السُّنة طُرُقًا أخرى ومجالات جديدة لتدوين السُّنة وحفظها وجمعها، حيث ظهرت في هذا القرن النواة الأولى للموسوعات الحديثية. ومن ذلك:

١. كُتِبَ الجمع بين (الصحيحين).

٢. وكُتِبَ الجمع بين الكتب السُّنة، وغير ذلك.

وسوف أذكر فيما يلي طائفة من أبرز الكتب الحديثية المدونة في القرنين الرابع والخامس، وهي:

١. (صحيح ابن خزيمة).

٢. (صحيح ابن حبان).

٣. (سنن الدارقطني).

٤. (مُستدرك الحاكم).

٥. (السُّنن الكبرى) للبيهقي.

ثانياً: تعريف موجز بـ: (صحيح ابن خزيمة):

أ. المؤلف:

أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري الحافظ، إمام الأئمة، شيخ الإسلام، صاحب المصنّفات الكثيرة، ولد سنة (٢٢٣هـ)، وتوفي سنة (٣١١هـ).

ب. تسمية الكتاب:

اشتهر بين الناس باسم: (صحيح ابن خزيمة)، وقد ذكر الدكتور محمد مصطفى الأعظمي - محقق الجزء الموجود من ابن خزيمة - : أن اسمه كما وضعه مؤلفه: (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ)، وأنه مختصر من كتابه: (المسند الصحيح).

وقال الحافظ ابن حجر: "وسمى ابن خزيمة كتابه: (المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند، ولا جرح في الثقة).

ج. شرطه في كتابه:

اشترط ابن خزيمة - رحمه الله - في هذا الكتاب ألا يخرج إلا الحديث الصحيح؛ وقد نصّ على ذلك في عنوان كتابه حيث قال: "مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها - بمشيئة الله تعالى".

د. منهجه في (الصحيح):

١. رتبته على الكتب والأبواب، فبدأه بكتاب الوضوء، ثم كتاب الصلاة، وهكذا... ثم يُورد تحت كل كتاب مجموعة من الأبواب، يقول: "باب كذا... وتارة يقول: أبواب كذا..."

٢. يُورد الأحاديث مُسنّدة منه إلى رسول الله ﷺ، وإذا كان للحديث أكثر من طريق يذكرها.

٣. يُعقب على الحديث - غالباً - بالكلام على سنده ومُتّنه، ويُعني بضبط الألفاظ ومُخالفة كلّ راوٍ للآخر في لفظه، وغالباً ما يبدأ كلامه بقوله: قال أبو بكر: ...

٤. كثيراً ما يذكر الرّاجح عنده في المسألة في تراجم الأبواب على طريقة فقهاء المُحدّثين، كالبخاري، وأبي داود، وغيرهما...

هـ. مكانة (صحيح ابن خزيمة) من كُتب السُّنة:

قال الحافظ ابن الصّلاح: "ثم إنّ الزيادة في الصحيح على ما في (الصحيحين) يتلقّاها طالبها ممّا اشتمل عليه أحد المصنّفات المعتمّدة... ويكفي كونه موجوداً في كُتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه، ككتاب ابن خزيمة..."

وقال الحافظ السيوطي: (صحيح ابن خزيمة) أعلى مرتبة من (صحيح ابن حبان) لشدة تحرّيه، حيث إنه يتوقّف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول مثلاً: باب كراهة كذا إنّ صحّ الخبر، أو: إنّ ثبت كذا". وقال الإمام الذهبي: "وقد كان

هذا الإمام جهبذاً بصيراً بالرجال..."، ثم ذكر عنه أنه قال: "لست أحتج بشهر بن حوشب، ولا بحريز بن عثمان، ولا بعبد الله بن عمرو، ولا ببقية، ولا بمقاتل بن حيان..."، ثم سمى خلقاً من الرواة الذين حصل في الاحتجاج بروايتهم خلاف بين الأئمة، مما يدل على شدة تحري ابن خزيمة وتوقيه في الرواية في (صحيحه) - رحمه الله -.

و. عناية العلماء بـ: (صحيح ابن خزيمة):

اعتنى العلماء بـ: (صحيح ابن خزيمة) رواية وإسماعاً ورجالاً. وممن اعتنى به من المتأخرين:

١. الحافظ سراج الدين عمر بن علي، المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، حيث اختصر (تهذيب الكمال) للمزي مع التذييل عليه برجال ستة كتب هي: (المسند) للإمام أحمد، (صحيح ابن خزيمة)، (صحيح ابن حبان)، (مستدرک الحاكم)، (السُّنن) للدارقطني، (السُّنن الكبرى) للبيهقي، وسماه: (إكمال تهذيب الكمال).

٢. والحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، حيث صنّف كتاب: (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة)، وهي: (موطأ الإمام مالك)، و(مُسند الشافعي)، و(مُسند الإمام أحمد)، و(سُنن الدارمي)، و(صحيح ابن خزيمة)، و(المنتقى) لابن الجارود، و(صحيح ابن حبان)، و(المُسْتخرج) لأبي عَوانة، و(المُسْتدرک) للحاكم، و(شرح معاني الآثار) للطحاوي، و(السُّنن) للدارقطني.

قال الحافظ: "وإنما زاد العدل واحداً، لأن (صحيح ابن خزيمة) لم يوجد منه سوى قدر رُبْعِه".

(صحيح ابن حبان)

أ. المؤلف:

الإمام العلامة الحافظ، شيخ خراسان: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن معاذ بن معبد التميمي الدارمي البستي، صاحب الكتب الشهيرة والمصنفات الغزيرة. وُلد سنة بضع وسبعين ومائتين، وتوفي سنة (٣٥٤هـ).

ب. تسمية (صحيح ابن حبان):

اشتهر بين العلماء باسم: (صحيح ابن حبان)، واسمُه كما ذكره المؤلف في مقدمته: (المُسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقلها).

ج. شرط ابن حبان في (صحيحه):

قال - رحمه الله - في مقدمته: "وأما شرطنا في نقل ما أودعناه كتابنا هذا من السنن، فإننا لم نَحْتَج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء:

١. العدالة في الدين بالستر الجميل.
٢. الصدق في الحديث بالشهرة فيه.
٣. العقل بما يحدث من الحديث.
٤. العلم بما يُحيل من معاني ما يروي.

٥. المتعري خبره عن التدليس.

فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس، احتججنا بحديثه، وبئنا الكتاب على روايته، وكل من تعري عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتج به.

د. سبب تأليف ابن حبان ل: (صحيحه):

قال في مقدمته:

١. وإني لما رأيت الأخبار طرقتها كثرت، ومعرفة الناس بالصحيح منها قلت، لا اشتغالهم بكتب الموضوعات، وحفظ الخطأ والمقلوبات، حتى صار الخبر الصحيح مهجوراً لا يكتب، والمُنكر المقلوب عزيزاً يُستغرب.

٢. وأن من جمع السنن من الأئمة المرضيين وتكلم عليها من أهل الفقه والدين أمعنوا في ذكر الطرق للأخبار، وأكثروا من تكرار المعاد للآثار، قصداً منهم لتحصيل الألفاظ على من رام حفظها من الحفاظ، فكان ذلك سبب اعتماد المتعلم على ما في الكتاب...".

ثم قال - رحمه الله - : "فتدبرت الصّاح لأسهل حفظها على المتعلمين، وأمعنت الفكر فيها لئلا يصعب وعيها على المقتبسين".

هـ. منهج ابن حبان في (صحيحه):

قال - رحمه الله - في بيان منهجه: "فرايتها تنقسم خمسة أقسام متساوية، متفقة التقسيم غير متنافية:

الأول: الأوامر التي أمر الله عباده بها. (وهي تدور على مائة نوع وعشرة أنواع).

الثاني: النواهي التي نهى الله عباده عنها. (وهي تدور على مائة نوع وعشرة أنواع).

الثالث: إخباره عما احتيج إلى معرفتها. (وتدور على ثمانين نوعاً).

الرابع: الإباحات التي أباح ارتكابها. (وتدور على خمسين نوعاً).

الخامس: أفعال النبي ﷺ التي انفرد بفعلها. (وتدور على خمسين نوعاً).

ثم قال: "فجميع أنواع السنن: أربعمائة نوع على حسب ما ذكرناها..." اهـ. ملخصاً. وقال في آخر الكتاب: "فهذا آخر أنواع السنن، قد فصلناها على حسب ما أصلنا الكتاب عليه من تقاسيمها، وليس في الأنواع التي ذكرناها من أول الكتاب إلى آخر نوع يستقصى، لأننا لو ذكرنا كل نوع بما فيه من السنن، لصار الكتاب أكثره معاداً". إلى أن قال: "وكشفنا عما أشكل من ألفاظها، وفصلنا عما يجب أن يُوقف على معانيها حسب ما سهل الله ويسره، وله الحمد على ذلك".

أمّا طريقة ترتيبه، فقد وصفها السيوطي بقوله: "(صحيح ابن حبان) ترتيبه مُخترع على الأبواب، وليس على المسانيد، ولهذا سمّاه: (التقاسيم والأنواع). ويُعتبر (صحيح ابن حبان) موسوعةً كبيرة في الفقه على طريقة أهل الحديث، حيث توج كل حديث بعنوان يتضمن المعنى الذي استنبطه من نص الحديث الذي يُدرجه تحته، ثم يُعقب على كثير من الأحاديث بتعليقات نفيسة: بعضها في الكلام على الرجال، وبعضها تفسير دقيق للمعنى، وبعضها في رفع الإشكال المتوهم في الخبر، أو التعارض بين خبر وآخر، وغير ذلك من النفائس والطرائف.

و. ثناء العلماء على (صحيح ابن حبان):

١. قال الأمير علاء الدين الفارسي (ت ٧٣٩هـ) الذي رتب (صحيح ابن حبان) على أبواب الفقه: "إنه من أجمع المصنّفات في الأخبار النبوية، وأنفع المؤلفات في الآثار المحمدية".

٢. وقال السخاوي: "قال الحازمي: ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم. وقال ابن كثير: قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصّحة، وهما خير من (المستدرّك) بكثير، وأنظف أسانيدًا ومتونًا".

٣. وقال الشيخ أحمد بن محمد بن شاكر في مقدّمة الجزء الذي حقّقه من (صحيح ابن حبان): "(صحيح ابن حبان) كتاب نفيس جليل القدر، وعظيم الفائدة، حرّره مؤلفه أدقّ تحرير، وجوّده أحسن تجويد، وحقّق أسانيده ورجاله، وعلّل ما احتّاج إلى تعليل من نصوص الأحاديث وأسانيدها، وتوثّق من صحّة كلّ حديث اختاره على شرطه؛ وما أظنه أخلّ بشيء مما التزم إلّا ما يُخطئ فيه البشر، وما لا يخلو منه مُحقق".

ح - آراء العلماء في منهج ابن حبان في (الصحيح):

١. قال أبو عمرو بن الصلاح - عن (مستدرّك الحاكم) -: "وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به، ويُقاربه في حكمه (صحيح ابن حبان البُستي) - رحمهما الله جميعًا".

٢. وقال الحافظ السخاوي: "قوله: - أي: العراقي -: "يداني الحاكم"، أي: يُقاربه في التساهل، وذلك يقتضي النظر في أحاديثه أيضًا، لأنه غير مُتقيّد بالمعدّلين، بل ربما يخرج للمجهولين، لاسيما ومذهبه: إدراج الحسن في الصّحيح، مع أنّ شيخنا - ابن حجر - قد نازع في نسبته للتساهل إلّا من هذه الحيثية".

٣. وقال الحافظ ابن حجر: "حُكِّمَ الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان: صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن، ما لم يظهر في بعضها علة قاذحة".

٤. وقال السيوطي: "قيل: وما دُكِرَ من تساهل ابن حبان، ليس بصحيح؛ فإن غاية أنه يسمي الحسن صحيحاً، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه، فهي مشاحة في الاصطلاح.

وإن كانت في اعتبار خفة شروطه، فإنه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس، سمع من شيخه، وسمع منه الآخذ عنه، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع، وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة.

وفي كتابه: (الثقات) كثير ممن هذه حاله؛ ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف حاله، ولا اعترض عليه فإنه لا مشاحة في ذلك".

ز. عناية العلماء بـ: (صحيح ابن حبان):

لم أقف على من اعتنى بـ: (صحيح ابن حبان) قبل القرن الثامن -فيما أعلم-، ولعل عسر ترتيب الكتاب وصعوبة الكشف فيه، كان سبباً رئيساً في هجر العلماء له -والله تعالى أعلم-.

١. وأول من علمته اعتنى بـ: (صحيح ابن حبان) هو: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ) -رحمه الله-، حيث قام بترتيبه على الكتب والأبواب، ليسهل على طلبة العلم الانتفاع به، فجزاه الله عن العلم وأهله خيراً.

٢. ترجم لرجال ابن حبان في (صحيحه): الحافظ أبو يعلى سراج الدين عمر بن علي بن الملقن (ت ٨٠٤هـ) في كتابه: (إكمال تهذيب الكمال)، حيث ذيل على كتاب المزي برجال ستة كتب منها: (صحيح ابن حبان).

٣. قام الحافظ أبو بكر نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) بإخراج زوائد (صحيح ابن حبان) على (الصحيحين) في كتاب سماه: (موارد الظمان إلى زوائد صحيح ابن حبان)، وهو مطبوع.

٤. رتبته الحافظ ابن حجر على الأطراف ضمن كتابه: (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة) الذي مر ذكره عند الكلام على عناية العلماء بـ: (صحيح ابن خزيمة).

(سنن الدارقطني)، و(مستدرک الحاكم)

أولاً: (سنن الدارقطني):

أ. المؤلف:

هو أبو الحسن علي بن عمر، الشهير بالدارقطني، الإمام الحافظ الناقد، صاحب العِلل والتصانيف الغزيرة. وُلد سنة (٣٠٦هـ)، وتوفي سنة (٣٨٥هـ).

ب. موضوع كتاب (السُنن للدارقطني):

جمعَ أحاديث السُنن والأحكام مُرتَّبة على أبواب الفقه، مع بيانِ حالها من الصَّحة والضعف.

وقد أثنى على موضوعه الخطيب البغدادي، فقال: "وكتابه (السُّنن) يدلُّ على معرفته التَّامة بمذاهب الفقهاء، وعنايته بالفقهاء، لأنه لا يَقْدِر على جَمْع ما تَضَمَّنَه ذلك الكتاب إلَّا مَنْ تَقَدَّمتْ مَعْرِفَتُهُ بالاختلاف في الأحكام".

ج. منهج الدارقطني في كتاب (السُّنن):

١. رَتَّبَهُ على أبواب الفقه، حيث بدأ بكتاب الطهارة، ثم الصلاة... وهكذا على منوال كُتُب السُّنن.
٢. أوردَ حديث كلِّ باب بأسانيده إلى رسول الله ﷺ، وغالبًا يُورد الحديث بأكثر من طريق.
٣. يُعَقِّب على كلِّ حديث يُورده - غالبًا - بيان ما فيه من العِلل سَنَدًا وَمَتْنًا، ولذلك امتلأ كتابه بآرائه في جرح وتعديل الرجال.
٤. اشتمل كتابه على: الصحيح، والحسن، والضعيف، وقلَّ أن يُورد فيه الموضوع.
٥. كثيرًا ما يُورد الأحاديث أو الروايات التي ظاهرها التعارض، ثم يُرجِّح بينها.

د. عناية العلماء بـ: (سنن الدارقطني):

- أ. ترجم لرجاله: الحافظ سراج الدِّين ابن الملقن، ضمن كتابه: (إكمال تهذيب الكمال).
- ب. رَتَّبَهُ الحافظ ابن حجر على الأطراف، ضمن كتابه: (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة).

ج. شرحه وعلق عليه: الشيخ أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي،
في كتابه: (التعليق المغني على سنن الدارقطني).

ثانيًا: (مُستدرك الحاكم):

أ. المؤلف:

أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي،
الحافظ الناقد، المعروف بابن البيع الحاكم النيسابوري، صاحب التصانيف. وُلد
سنة (٣٢١هـ)، وتوفي سنة (٤٠٥هـ).

ب. تسمية كتابه: (المستدرك على الصحيحين).

ج. شرط المؤلف ومنهجه في كتابه:

قال - رحمه الله - في مقدمته: "وقد سألتني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه
المدينة وغيرها: أن أجمع كتابًا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد
بن إسماعيل ومسلم بن حجاج بمثلها - إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له - ؛
فإنهما - رحمهما الله - لم يدعيا ذلك لأنفسهما..."

ثم قال: "وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، وقد احتج بمثلها
الشيخان } ، أو أحدهما".

وقال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح: "واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ، بالزيادة
في عدد الحديث الصحيح على ما في (الصحيحين) مما رآه على شرط الشيخين

وقد أخرجنا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، أو ما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحدٍ منهما".

د. آراء العلماء في (المستدرک)، ومنهج الحاكم فيه :

قال ابن الصّلاح: "وهو -أي: الحاكم- متساهل في التّصحیح، واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به؛ فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول: ما حکم بصحّته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة، إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن، يُحتجّ به ويُعمل به، إلا أن تظهر فيه علة تُوجب ضعفه".

وقال الحافظ زين الدين العراقي -تعليقاً على كلام ابن الصّلاح-: "قوله: "وقد اعتنى الحاكم ... إلى آخره"، فيه أمران:

الأمر الأول: أن قوله: "أودعه ما ليس في واحد من (الصحيحين) ليس كذلك، فقد أودعه أحاديث في الصحيح وهما منه في ذلك، وهي كثيرة، منها: حديث أبي سعيد الخدري، مرفوعاً: ((لا تكتبوا عني سوى القرآن))، الحديث رواه الحاكم في مناقب أبي سعيد الخدري، وقد أخرجه مسلم في (صحيحه) في كتاب الزهد، وقد بين الحافظ الذهبي في (مختصر المستدرک) كثيراً من الأحاديث التي أخرجها في (المستدرک) وهي في (الصحيح).

الأمر الثاني: أن قوله: "مما رواه في شرط الشيخين قد أخرجنا عن رواته في كتابيهما"، فيه بيان أن ما هو على شرطهما هو ما أخرجنا عن رواته في كتابيهما، ولم يُرد الحاكم ذلك؛ فقوله: "بمثلهما"، أي: بمثل رواتهما لا بهم أنفسهما، ويحتمل أن يُراد بمثل تلك الأحاديث، وفيه نظر".

قال الحافظ ابن حجر -معلقاً على شيخه العراقي- : "لكن تصرّف الحاكم يقوِّي أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما شيخنا -رحمه الله- ؛ فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجاً -أو أحدهما- لرواته، قال: "صحيح على شرط الشيخين، أو أحدهما"، وإذا كان بعض رواته لم يُخرجا له، قال: "صحيح الإسناد" حسب؛ يوضح ذلك: قوله -في باب التوبة- لما أورد حديث أبي عثمان عن أبي هريرة < ، مرفوعاً: ((لا تُنزع الرحمة إلا من شقي))، قال: "هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو عثمان هذا ليس هو النّهدي، ولو كان هو النّهدي لحكمتُ بالحديث على شرط الشيخين". فدلّ هذا على أنه إذا لم يُخرجا لأحد رواة الحديث، لا يحكم به على شرطهما. وإن كان الحاكم قد يغفل عن هذا في بعض الأحيان، فيصحّح على شرطهما بعض ما لم يُخرجا لبعض رواته، فيحمل ذلك على السهو والنسيان، ويتوجّه به حينئذٍ عليه الاعتراض -والله أعلم".

هـ- آراء العلماء في أحاديث (المستدرّك):

١. قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: "عن المظفر بن حمزة، قال: سمعت أبا سعد الماليني يقول: طالعت كتاب: (المستدرّك على الشيخين) الذي صنّفه الحاكم، من أوّله إلى آخره، فلم أر فيه حديثاً على شرطهما".
٢. قال الذهبي -تعليقاً على كلام الماليني-: "هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في (المستدرّك) شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، بل لعلّ مجموع ذلك ثلث الكتاب، بل أقل؛ فإنّ في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفيّة مؤثّرة. وقطعة من "الكتاب" إسنادها

صالح وحسن وجيد، وذلك نحو رُبْعِهِ. وباقي الكتاب مَنَاكِيرٌ وَعَجَائِبٌ،
كنتُ قد أفردت منها جزءاً. وبكلِّ حال ؛ فهو كتاب مُفيد قد اختصرته،
ويعوزُه عملاً وتحريراً".

٣. وقال الحافظ ابن حجر -تعقيماً على كلام الذهبي- : "وهو كلام مُجَمَّل
يحتاج إلى إيضاح وتبيين ؛ فنقول : ينقسم (المستدرک) أقساماً، كلِّ قسم
منها يمكن تقسيمه :

القسم الأول : أن يكون إسناد الحديث الذي يُخرجه مُحتجاً برواته في
(الصحيحين) أو أحدهما على صورة الاجتماع، سالماً من العِلل.

واحتَرَزْنَا بقولنا : على صورة الاجتماع، عما احتجَّ برواته على صورة الانفراد،
كسُفْيَان بن حسين عن الزهري ؛ فإنهما احتجَّ بكلِّ منهما على الانفراد، ولم
يحتجَّ برواية سُفْيَان بن حسين عن الزهري ، لأنَّ سماعه من الزهري ضعيف دون
بقية مشايخه.

وكذا إذا كان الإسناد قد احتجَّ كل منهما برجل منه ولم يحتجَّ بآخر منه ،
كالحديث الذي يُروى عن طريق شُعْبَةَ -مثلاً- عن سَمَاق بن حرب ، عن
عُكْرَمَةَ ، عن ابن عباس { ، فإن مُسَلِّماً احتجَّ بحديث سَمَاق إذا كان من
رواية الثقات عنه ، ولم يحتجَّ بعُكْرَمَةَ ، واحتجَّ البخاري بعُكْرَمَةَ دون سَمَاق ؛ فلا
يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما ، حتى يجتمع فيه صورة الاجتماع ؛ وقد
صرَّح بذلك الإمام أبو الفتح القشيري وغيره...

واحتَرَزْتُ بقولي : أن يكون سالماً من العِلل ، بما إذا احتجَّ بجميع رواته على
صورة الاجتماع ، إلَّا أن فيه من وُصِف بالتدليس ، أو اختلط في آخر عمره ، فإنَّا
نعلم في الجملة أنَّ الشيخين لم يُخرجا من رواية المدلسين بالعننة إلَّا ما تحقَّق أنه

مسموع لهم من جهة أخرى ، وكذلك لم يُخرجنا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحقق أنه صحيح حديثهم قبل الاختلاط. فإذا كان كذلك ، لم يَجْزُ الحُكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه ، أو شيخ سمع من اختلط بعد اختلاطه ، بأنه على شرطهما ، وإن كانا قد أخرجنا ذلك الإسناد بعينه ، إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع ، وصحَّ أنَّ الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه ؛ فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو شرط أحدهما. ولا يوجد حديث في (المستدرک) بهذه الشروط لم يُخرجنا له نظيراً أو أصلاً ، إلا القليل - كما قدّمناه -. نعم ، فيه جملة مُستكثرة بهذه الشروط ، لكنها ممّا أخرجها الشيخان أو أحدهما ، استدرکها الحاکم واهماً في ذلك ، ظانّاً أنهما لم يُخرجاهما.

القسم الثاني: أن يكون إسناد الحديث قد أخرجنا لجميع رواته ، لا على سبيل الاحتجاج ، بل في الشواهد والمتابعات والتعليق ، أو مقروناً بغيره ، ويلتحق بذلك ما إذا أخرجنا لرجل وتجتبأ ما تفرّد به أو ما خالف فيه ، كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة > ما لم يتفرّد به ، فلا يحسن أن يُقال : إنّ باقي النسخة على شرط مسلم ، لأنه ما خرّج بعضها إلا بعد أن تبين أن ذلك ممّا لم يتفرّد به ؛ فما كان بهذه المثابة لا يلتحق أفرادُه بشرطهما.

وقد عقد الحاکم في كتاب (المدخل) باباً مستقلاً ذكر فيه من أخرج له الشيخان في المتابعات ، وعدّد ما أخرجنا من ذلك ، ثم إنه - مع هذا الاطلاع - يخرج أحاديث هؤلاء في (المستدرک) ، زاعماً أنها على شرطهما ؛ ولا شك في نزول أحاديثهم عن درجة الصحيح ، بل ربّما كان فيها الشاذ والضعيف ، لكن أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن.

والحاکم - وإن كان لا يُفرّق بين الصحيح والحسن ، بل - يجعل الجميع صحيحاً ، تبعاً لمشايخه - كما قدّمناه عن ابن خزيمة وابن حبان - ، فإنما يناقش في دعواه أنّ أحاديث هؤلاء على شرط الشيخين أو أحدهما ؛ وهذا القسم هو عمدة الكتاب.

القسم الثالث: أن يكون الإسناد لم يُخرج له، لا في الاحتجاج ولا في المتابعات، وهذا قد أكثر منه الحاكيم، فيُخرج أحاديث عن خُلُق ليسوا في الكتابين ويصحّحها، لكن لا يدّعي أنها على شرط واحد منهما، وربما ادّعى ذلك على سبيل الوهم، وكثير منها يعلّق القول بصحّتها على سلامتها من بعض رواتها، كالحديث الذي أخرجه من طريق الليث، عن إسحاق بن بزرج - بالموحدة بعدها زاي، ثم راء -، عن الحسن بن علي (في التزيّن للعيد)، قال في إثره: "لولا جهالة إسحاق لحكمتُ بصحّته"، وكثيراً منها لا يتعرض للكلام عليه أصلاً، من هنا دخلت الآفة كثيراً فيما صحّحه، وقلّ أن تجد في هذا القسم حديثاً يلتحق بدرجة الصحيح، فضلاً عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين، والله أعلم.

و. اعتذار العلماء عن الحاكيم في تساهله وغفلته:

قال الحافظ ابن حجر: "إنما وقع للحاكيم التساهل لأنه سوّد الكتاب لينقحه، فعاجلته المنية ولم يتيسّر له تحريره وتنقيحه"، قال: "وقد وجدتُ في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من (المستدرک): "إلى هنا انتهى إملاء الحاكيم"، - قال: - وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة، والتساهل في القدر المملّى قليل بالنسبة لما بعده". وقال طاهر بن صالح الجزائري الدمشقي: "ويقال: إنّ السبب في ذلك: أنه صنّفه في أواخر عمره، وقد اعترته غفلة، وكان ميلاده في سنة (٣٢١هـ)، ووفاته في سنة (٤٠٥هـ)، فيكون عمره أربعاً وثمانين سنة".

ز. عناية العلماء بـ: (مستدرک الحاكيم):

١. اعتنى به العلماء رواية وسَماعاً، كغيره من كتب الحديث المسندة، كذلك اعتنوا بدراسة منهجه فيه.

٢. لخصه الإمام أبو عبد الله الذهبي، في كتابه: (تلخيص المستدرک)، مع تعقبه في أحكامه على الأحاديث.
٣. ألف أبو عبد الله الذهبي -أيضاً- جزءاً في الأحاديث المناكير، والواهيات، والموضوعات، التي في (المستدرک).
٤. ترجم لرجاله: الحافظ سراج الدين عمر بن علي، المعروف بابن الملقن، ضمن كتابه: (إكمال تهذيب الكمال).
٥. رتب الحافظ ابن حجر على الأطراف، ضمن كتابه: (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة).
٦. وللحافظ ابن الملقن تلخيص للمستدرک، طبع في سبع مجلدات.

(السُّننُ الكُبرى) للبيهقي

أ. مؤلفه:

هو: الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المولود سنة (٣٨٤هـ)، والمتوفى سنة (٤٥٨هـ)، صاحب المصنّفات الذائعة والكتب السائرة.

ب. سبب التصنيف:

لقد أراد البيهقي من وراء تصنيف هذا الكتاب: أن يجمع مُسند النبي ﷺ، وما يُحتاج إليه من الآثار في الأحكام الشرعية من الموقوفات والمقطوعات مُرتبة على أبواب الفقه. وكان هدفه من وراء ذلك: إثبات صحة مذهب الإمام الشافعي، وأن مذهبه قائم على الكتاب والسنة.

ورغم أن الإمام البيهقي قصد في جملة ما قصد إليه من رواء وضعه لهذا الكتاب : نُصرة المذهب وتأصيله ، إلا أنه حرص كلَّ الحرص في صناعته الحديثية على أن ينتصر للحديث قبل انتصاره للمذهب ، وأن يقف معارضاً ومنتقداً للمذهب ولإمامه الشافعيّ - رحمه الله - في العديد من المواطن ؛ وذلك لمزيد إنصافه وتحريه ، وقدرته الحديثية والفقهية.

وقد أدرك هذا الجانب الذهبيّ - رحمه الله - ، فراح يُشيد به قائلاً : "ولو شاء البيهقي أن يعمل لنفسه مذهباً يجتهد فيه ، لكان قادراً على ذلك ، لسعة علومه ومعرفته بالاختلاف ؛ ولهذا تراه يلوح بنصر مسائل مما صحَّ فيها الحديث.

جـ. موضوع (السُنن الكبرى) :

لقد قصد الإمام البيهقي أن يجعل كتابه جامعاً لسُنن النبي ﷺ ، وأسماء : (السُنن وما يُحتاج إليه من الآثار الموقوفة والمقطوعة).

وعلى هذا ، فموضوع (السُنن الكبرى) هو : أحاديث الأحكام مُرتبة على الأبواب الفقهية ؛ فهي أصل موضوعه ، وعنوان الكتاب يدلّ على مُراد منه ، ولكنّ توسّعه في إيراد الموقوفات والمقاطع ، وعنايته بذلك قصداً وتَصريحاً في أثناء عمله ، يجعل عمله أقرب إلى منهج (المصنّفات) منه إلى (السُنن).

وقد رتب الإمام البيهقي مادته الحديثية وفق نظام الكتاب والباب ، وحرص في عامّة كتابه أن يحكم على كلّ نصّ بما يُناسبه من الأحكام التّقديّة ، جامعاً لشواهده ، ومتابعاته ، وغريبه ، وعِلله ، كما يتعرّض لمختلفه ، وناسِخه

ومنسوخه إن وجد، ويُطرز ذلك بما يُنقح له من استنباطات فقهية مُستفادة بالتنصيص أو الدلالة.

وقد عالج الإمام البيهقي من خلال هذه الكتب التي بلغ عددها واحداً وسبعين كتاباً مسائل الأحكام، وعني بها عناية فائقة؛ فتوسّع في تفريع هذه المسائل، وأشبعها بما يفياها من المادّة الحديثيّة، وفاق بعمله هذا سائر أصحاب السنن، بما فيهم أصحاب السنن الأربعة، وغيرهم من أصحاب المصنّفات الحديثيّة التي كتبها أصحابها وفق الأبواب.

د. المكانة العلميّة لـ: (السنن الكبرى):

احتلّت (السنن الكبرى) مكانةً مرموقةً بين المصنّفات في الحديث الشريف، وأكبرها الأئمة النقاد، وأطنبوا في رفعتها، والثناء عليها، وذلك لاشتمالها على الكثير من المزايا النفيسة؛ وإليك طائفة من أقوال العلماء في مدح الكتاب والثناء عليه:

ممن أثنى عليه وحّمده وارتضاه: الإمام ركن الإسلام: أبو محمد الجويني (ت ٤٤٨هـ)، والد إمام الحرمين؛ فقد أنفق الكثير من ماله من أجل أن يظفر بنسخة منه.

يقول الإمام البيهقي في ذلك: "ووقع الكتاب الثاني، وهو كتاب (السنن) إلى الشيخ الإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني <، بعد ما أنفق على تحصيله شيئاً كثيراً؛ فارتضاه، وشكر سعيي فيه، فالحمد لله على هذه النعمة حمداً يُوازيها، وعلى سائر نعمته حمداً يُكافئها".

وقد جعله أبو عمر بن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) سادس الكتب الستة في القيمة والأهميّة، عوضاً عن (سنن ابن ماجة)، ومنحه وصفاً خاصاً ميّزه به على سائر كتب السنن، فقال: "وليقدم -أي: طالب العلم- العناية بـ: (الصحيحين)، ثم

(سنن أبي داود) و(سنن النسائي)، و(كتاب الترمذي)، ضبطاً لمشكلها، وفهماً لخفي معانيها، ولا يُخدَعَنَّ عن كتاب (السنن الكبير) للبيهقي، فإننا لا نعلم مثله في بابه".

وقال الإمام الذهبي: "تصانيف البيهقي عظمة القدر، غزيرة الفوائد، قلّ مَنْ جودَ تواليفه مثل الإمام أبي بكر؛ فينبغي للعالم أن يعتني بهؤلاء، سيما (سننه الكبير). وقد قَدِمَ قبل موته بسنة أو أكثر إلى نيسابور، وتكاثر عليه الطلبة، وسمعوا منه كُتُبَه، وجُلبت إلى العراق والشام والنواحي، واعتنى بها الحافظ أبو القاسم الدمشقي وسمعها من أصحاب البيهقي، ونقلها إلى دمشق هو وأبو الحسن المرادي". وقال كذلك: "عمل (السنن الكبير) في عشر مجلدات ليس لأحد مثله".

وقال في موضع آخر -يُنصح طلبة العلم-: "إنما شأن المحدث اليوم الاعتناء بالدواوين الستة، و(مسند أحمد بن حنبل)، و(سنن البيهقي)، وضبط متونها وأسانيدها، ثم لا يَتَنَفَعُ بذلك حتى يَتَقَيَّ ربه، ويدين بالحديث".

وفي تعقيب الذهبي على مقالة الإمام العزّ بن عبد السلام التي قال فيها: "ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل (المُحَلَّى) لابن حزم، وكتاب (المغني) للشيخ موفق الدين"، قال معقّباً: "وثالثهما: (السنن الكبير) للبيهقي، ورابعهما: (التمهيد) لابن عبد البر؛ فمن حصل هذه الدواوين، وكان من أذكياء المفتين، وأدمن المطالعة فيها، فهو العالم حقاً".

وقال الإمام السبكي (ت ٧٧١هـ) مُشيداً به: "أما (السنن الكبير) فما صُنّف في علم الحديث مثله، تهذيباً وترتيباً وجودة".

وقال الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): "وجمع أشياء كثيرة نافعة، لم يُسبق إلى مثلها، ولا يُدرك فيها، منها: كتاب (السنن الكبير)".

وتوسّع الإمام السّخاوي (ت ٩٠٢هـ) في الثناء على (السّنن الكبرى) وتفضيلها على غيرها من كُتب الحديث المتخصّصة في مادّة (السّنن)، فقال مُتحدّثًا عن كُتب (السّنن): "والمقدّم منها: كتاب أبي داود، لكثرة ما اشتمل عليه من أحاديث الأحكام، ثم كتاب أبي عبد الرحمن النسائي، لثمرن في كيفية المشي في العِلل، ثم كتاب أبي عيسى الترمذي لاغتائه بالإشارة لما في الباب من الأحاديث، وبيانه لحكم ما يُورد من صحّة وحسن وغيرهما. ويليها: كتاب (السّنن) للحافظ الفقيه أبي بكر البيهقي؛ فلا تُعدّ عنه لاستيعابه لأكثر أحاديث الأحكام؛ بل لا نعلم - كما قال ابن الصلاح - في بابهِ مثله، ولذا كان حقّه التّقديم على سائر كُتب السّنن، ولكن قدّمت تلك لتقدّم مُصنّفها في الوفاة، ومزید جلالتهم". وقال الإمام أبو عبد الله محمد الأمير الكبير في بيان كلام السّخاوي في قوله: "فلا تُعدّ عنه، لاستيعابه لأكثر أحاديث الأحكام": "أي: لا تتجاوز أنت عن كتاب (السّنن الكبرى)، ولا حاجة لك في طلب غيره".

وقال الفاداني المكي في الثناء على (السّنن الكبرى) و(الصغرى): "لم يُصنّف في الإسلام مثلهما". وقال الكتاني (ت ١٣٤٥هـ): مثل ما قاله الفاداني، وزاد: "و(الكبرى) مستوعبة لأكثر أحاديث الأحكام".

وهذا الثناء العطر على (السّنن الكبرى) من كبار العلماء في كلّ عصر، يؤكد المكانة العلميّة المرموقة التي كان يحتلّها هذا السّفر الجليل.

كما أنّ لشيوع هذا الكتاب - وبقية كتب البيهقي - بين أوساط أهل العلم من عصر المصنّف إلى زمننا، دلالة أخرى على قيمته وأهميّته في بابهِ.

قال الإمام أبو سعد السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، في مجال حديثه عن مصنّفات البيهقي: "وصنّف فيه التصانيف التي لم يُسبق إليها؛ وهي مشهورة موجودة في أيدي الناس، سمعتُ منها كتاب (السّنن الكبير)، و كتاب (السّنن الصغير)".

وقال ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، في حديثه عن تقييم الحُفَّاظ ومصنَّفاتهم: "سبعة من الحُفَّاظ في ساقَتهم أحسنوا التَّصنيف، وعَظُم الانتفاع بتصانيفهم في أعصارنا"، ذكر منهم الإمام البيهقي.

هـ. عناية العلماء بـ: (السنن الكبرى) للبيهقي:

لقد حظيَ كتاب (السنن الكبرى) بعناية العلماء واهتمامهم، وذلك بالإقبال عليه سماعاً وإسماعاً، وتهذيباً واختصاراً، واستخراجاً لزوائده، وكلاماً في رجاله، إلى غير ذلك من ألوان العناية والاهتمام...

و. مَن اختصره وهذَّبه:

١. الإمام ابن عبد الحق إبراهيم بن علي الدمشقيّ، في خمس مجلِّدات.
٢. الإمام محمد بن أحمد الذهبي، سمَّاه: (المهذب في اختصار السنن الكبير)، حيث حَذَف أسانيد الأحاديث، واقتصر على ذِكر مَنْ خرَّج الحديث، مع بيان درجة الحديث من حيث الصَّحَّة والضعف، كما حَذَف المتون المُكرَّرة التي وقعت قريبة من بعضها. وقد جاء مُختَصَر الذهبي هذا، على قَدَر النِّصف من الكتاب الأصل أو يزيد، وقد طُبِع منه أربع مجلِّدات بالقاهرة.
٣. عبد الوهاب بن أحمد الشعراني؛ ذكره صاحب (كَشَف الظنون).
٤. محمد بن أحمد الموريتاني، الملقَّب بالداه الشنقيطي، سمَّاه: (فتح الإله في اختصار السنن الكبرى)، اقتصر فيه على حَذَف الإسناد، والمكرَّرات، كما حَذَف تخريج الأحاديث الذي يذكره البيهقي عقب الأحاديث.

ز. ومَن استخرج زوائده على الكتب الستة :

الإمام أحمد بن أبي بكر البوصيري ، وسماه : (فوائد المنتقى لزوائد البيهقي) ، وصلنا المجلد الثاني والثالث .

وقد اختصر كتاب البوصيري : الإمام محمد بن محمود الجزائري ، المشهور بابن العنّابي ، وأسماه : (المقتطف من فوائد المنتقى لزوائد البيهقي) ، يوجد منه مجلد واحد في دار الكتب المصرية .

ح. ومَن ترجم لرجاله : الحافظ ابن الملقن ، في كتابه : (إكمال تهذيب الكمال) .

ط. ومَن تعقبه واستدرك عليه :

الإمام علي بن عثمان ، المشهور بابن التّركماني الحنفيّ ، وسمّى كتابه : (الجوهر النقي في الردّ على البيهقي) ، وهو مطبوع بهامش (السنن الكبرى) .

وانتقاداته على البيهقي متفاوتة من حيث قيمتها العلميّة : فمنها ما هو قويّ صحيح ، ومنها ما هو ضعيف مرّدود . وقد قام مجموعة من الطلاب في الجامعة الإسلامية ، كلية الحديث ، بدراسة هذه التعقّبات ، والموازنة بين الإمامين فيها ، في رسائل علميّة نالوا بها درجة الدكتوراه . قام بتلخيص هذا الكتاب : الإمام زين الدين القاسم بن قطلوبغا الحنفيّ ، وسمّى تلخيصه هذا : (ترصيع الجوهر النقي في الرد على البيهقي) ، ورتّبه على حروف المعجم ، وانتهى فيه إلى حرف الميم ، واختارته المنية قبل إكماله .

تدوين السنة بعد القرن الخامس إلى نهاية القرن التاسع الهجري

عناصر الدرس

- العنصر الأول : اتجاه تدوين السنة بعد القرن الخامس الهجري إلى ٣٥٧
نهاية القرن التاسع
- العنصر الثاني : كتب الموضوعات ٣٦٢
- العنصر الثالث : كتب أحاديث الأحكام ٣٦٧
- العنصر الرابع : كتب الترغيب والترهيب ٣٧٠
- العنصر الخامس : كتب التخريج ٣٧٨
- العنصر السادس : كتب الروايد ٣٨٥
- العنصر السابع : كتب غريب الحديث ٣٩٠

اتجاه تدوين السنة بعد القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن التاسع

في هذا الوقت الممتدَّ عبْر أربعة قرون تقريباً، مرّت على المسلمين فيه مِحْنٌ وبلايا يشيب لهولها الولدان، ومن هذه المِحْنِ :

١. استمرار الانحطاط العلميّ والجُمود الفكريّ الذي بدأ من أوائل القرن الخامس الهجريّ تقريباً.

٢. استمرار الحملات الصليبيّة على ديار المسلمين، إذ بعد هزيمتهم في معركة حطين سنة (٥٨٣هـ)، وطردهم من بيت المقدس على يد القائد المظفر صلاح الدين الأيوبي -مُؤسس الدولة الأيوبية في مصر والشام- رحمه الله- استمر لهؤلاء الصليبيّين وجود -أيضاً- في بعض مُدن الشام قرابة قرنٍ من الزّمن بعد هزيمتهم في حطين، حيث كانت آخر معركة مع الصليبيّين في آخر معقل لفلولهم: معركة عكا سنة (٦٩٠هـ)، كما ذكر ذلك الحافظ الذهبي في حوادث تلك السّنة من كتابه: (تاريخ الإسلام). وذكر -رحمه الله- : أنه حَضَرها بنفسه وسبَّه يومئذٍ: سبع عشرة سنة، وأنها كانت على أيدي العلماء من الفقهاء والمُحدثين والمطوّعة، حيث كانوا يجروّن المنجنيق بأيديهم، وهم يرتلون آيات الجهاد ويضرعون بالدعاء.

٣. ومنها تلك المِحنة العظيمة والرّزية الأليمة التي نزلت بالمسلمين على أيدي التّتار الوثنيّين، حيث بلغت ذروتهم بسقوط بغداد على أيديهم سنة (٦٥٦هـ)، واستمرّت معاركهم الضّارية ضد المسلمين حتى كسروهم الله على يد المسلمين مرّتين :

الأولى: على يد الملك المظفر قُطز، في معركة عين جالوت سنة (٦٥٨هـ).

الثانية: على يد شيخ الإسلام ابن تيمية وتلامذته، في موقعة "شقحَب" قرب مدينة دمشق، سنة (٧٠٢هـ). وبعد هذه الموقعة لم يُعد للتتار ذكر، حيث تفرّقوا ودخل كثير منهم الإسلام.

١. ومنها استمرار تسلط أصحاب البدع والأهواء على رقاب المسلمين، وتحكّمهم فيها؛ وقد بدأ ذلك من منتصف القرن الرابع الهجري تقريباً بتسلط البويهيين - الروافض - على الخلافة في بغداد، واستيلاء العبيديين الباطنيين على شمال أفريقيا ومصر والشام. وقبل ذلك تسلط على المسلمين القرامطة الملحدون في البحرين وبعض أجزاء من العراق والشام، وانتهى باستحواذ الوزير الرافضي ابن العلقمي وصاحبه نصير الدين الطوسي على الخليفة العباسي في بغداد، ولم يزل ابن العلقمي يزّين للخليفة تسريح أفراد الجيش النظامي الذي كان عدده يزيد على ثلاثمائة ألف، فأصبح لا يزيد عن عشرة آلاف شخص عند هجوم التتار على بغداد.

٢. ومنها تلك الفتن والقلال الداخلية بين بعض ولاة المسلمين وأمرائهم، حيث كان كل أمير مدينة أو ناحية يُغير على من حوله من الولايات أو الإمارات الصغيرة. وقد كثرت في ديار المسلمين هذه الولايات الصغيرة المتناحرة، وخاصة في بلاد الشام وشمال العراق، فضلاً عما اشتهر في الأندلس من دويلات الطوائف، وما بعدها من الدويلات الصغيرة والمتناحرة.

هذه من أشهر المحن والرزايا التي ابتلي بها المسلمون خلال هذه القرون المتأخرة، إلا أنه كان مما يُخفف من حدّتها: ظهور تلك المصاولة والمجاولّة من فينة لأخرى

بين المسلمين وأعدائهم، وذلك على أيدي الأئمة والعلماء من أهل السنة والجماعة.

ومن الأمثلة على ذلك :

أولاً: ما قام به العلماء من أهل السنة والجماعة من جهود لمقاومة ذلك الانحطاط العلمي والجُمود الفكري من أمثال: الحافظ أبي بكر البيهقي، والخطيب البغدادي، ومحمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني، ومُحيي السنة البَغوي، ثم أبو بكر الحازمي، وأبو موسى المديني، ومحمد بن طاهر السلفي، والحافظ ابن الجوزي، وغيرهم من علماء المشرق، ومن أمثال الحافظ: ابن عبد البرّ، وأبو محمد بن حزم، وأبو الوليد الباجي، وأبو عبد الله الحُميدي، ثم عبد الحقّ الإشبيلي، وأبو العباس القرطبي، والقاضي عياض، ورزّين بن معاوية، وغيرهم من علماء المغرب...

ثم أشرقت أنوار نهضة علميّة جديدة مع بدايات القرن السابع الهجريّ، على أيدي علماء السنة من المحدّثين والفقهاء، من أمثال: الحافظ عبد الغني المقدسيّ (ت ٦٠٠هـ)، وابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، والضياء المقدسيّ (ت ٦٤٣هـ)، والحافظ المنذري (ت ٦٥٦هـ)، وسلطان العلماء العزّ بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ) وغيرهم...

ثم تُوجت هذه النهضة العلميّة ببلوغ ذروتها على يد شيخ الإسلام الحافظ أبي العباس ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، وتلامذته، مثل: المزّي (ت ٧٤٢هـ)، وابن القيم (ت ٧٥١هـ)، وعلم الدين البرزالي (ت ٧٣٩هـ)، وشمس الدين الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ثم الحافظ أبو الفداء ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، والحافظ ابن

رَجَب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ). ثم حَمَلَ الراية مِنْ بعدهم: الحافظ العراقي (ت ٨٠٦هـ)، ومدرسته، مِنْ أمثال: أبو بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، ثم البوصيري (ت ٨٤٠هـ)، والحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، وغيرهم...

فقد أحيأ هؤلاء الأعلام - كلُّ في عصره ويَحَسِب إمكاناته - السُّنة، ونشروا العلم، وبصَّروا الأُمَّة بواقعها الذي تعيشه، وجدّدوا لها ما اندرسَ مِنْ أمر دينها في تلك العصور التي أحلكت فيها الظُّلمة على الأُمَّة، وابتعد كثير من النَّاس عن نُور النُّبوة، فاحتاجوا إلى من يضيء لهم الطريق وينير السبيل.

وقد سلك العلماء بعد هذا القرن الخامس الهجري في مجال خِدْمة السُّنة المُطَهَّرة وعلومها، مسالك شتى في مُصنَّفاتهم.

ويبرز ذلك من خلال الأعمال التالية:

١. العناية التامة بكتب السلف، رواية، ودراسة، وشرحاً، وترجمة لرجالها.
٢. العناية بعلوم الحديث تأليفاً، وترتيباً، وتهذيباً، وفي هذا القرن كثرت كتب المصطلح المرتبة المهدبة، شرحاً ونظماً.
٣. الابتكار في التصنيف والعناية بالترتيب، حيث ظهرت أنواع جديدة من المصنَّفات، منها:
 - أ. إعادة ترتيب كُتب السَّابِقين سواء في المتون أو في الرِّجال، لِيَسْهُل الانتفاع بها.
 - ب. كُتب اعتنتُ بجمع أحاديث موضوعات معيَّنة محدودة، مثل: كتب الموضوعات، وكتب الأحكام، وغيرها...

ج. كُتِبَ اعتنت بخدمة كُتِبَ أخرى، أو حَوّت موضوعات عامّة وشاملة، مثل: كتب التخرّيج، وكتب الزوائد، وغيرها...

ثانيًا: ما قام به بعض الولاة والحُكّام من إحياء السُنّة وقمّع البدعة، وإحياء فريضة الجهاد ضد أعداء الله ورسوله، من الكفّار والمنافقين. ومن هؤلاء: كمشتكين بن دانشمند (ت ٤٩٩هـ)، بطل الانتصارات الأولى على الصليبيين، ثم عماد الدين زنكي (ت ٥٤٠هـ)، وابنه نور الدين محمود الشهيد بن زنكي (ت ٥٦٩هـ)؛ وقد كان لنور الدين هذا جهود كبيرة في إحياء السُنّة، ونشر العدل بين الناس، وتقريب العلماء، وتكريم الصالحين.

وكان من آثار جهوده: بروز القائد صلاح الدين الأيوبي (ت ٥٨٩هـ) الذي كسر الله على يده شوكة الصليبيين في حطين، وفتح على يديه بيت المقدس، كما أزال على يديه دولة الباطنيين العبيديين، ومحا مذهبهم الرافضي الباطني الذي حاولوا نشره بين المسلمين عن طريق الأزهر الذي أسسوه لهذا الغرض بعد دخولهم مصر، بعد منتصف القرن الرابع الهجري.

وكذلك الملك المظفر قطز بن عبد الله (ت ٦٥٨هـ)، الذي قهر التتار في عين جالوت، سنة (٦٥٨هـ)، وغيرهم من سلاطين الدولتين الأيوبيّة والمملوكيّة.

ثالثًا: ما كان بين أهل الحلّ والعقد من أهل السُنّة - علماء وأمرأء - من تلاحم وتناصح وتواص بالحق والصبر، فقد عرف الأمرأء والولاة الذين كانوا ينتهجون منهج أهل السُنّة في تلك العصور، للعلماء حقهم، وحفظوا لهم مكانتهم، ومكنوهم من أداء رسالتهم إلى الأمة وتعليمها الهدى والخير.

وهذا بعكس ما يفعله الولاة والأمراء من أصحاب الأهواء والبدع من مُحاربة العلماء والتضييق عليهم، ومنعهم من أداء رسالتهم؛ لأنهم يعلمون أنهم لا يُمكن أن ينفذوا مآربهم ومآرب أسيادهم من أعداء المسلمين إلاّ بنشر الجهل في الأمة، وتفشي الأمية في المجتمع؛ وبذلك تنشأ الأمة جاهلة بدينها وبرسالتها في هذه الحياة، وغارقة في شهواتها وطلب معاشها، فتنشغل بذلك عما يُدبره لها حكامها وأسيادهم.

كما عرف العلماء -أيضاً- للولاة والأمراء -برّهم وفاجرهم- حقهم من السمع والطاعة، والنصيحة لهم، وتبيين الحق لهم، وجمع الكلمة عليهم، وعدم جواز الخروج عليهم ما لم يفعلوا كُفراً بواحد عندهم فيه من الله برهان.

كتب الموضوعات

أولاً: التعريف بكتب الموضوعات:

هي: الكتب التي تجمع الأحاديث الموضوعة المكدوبة، مع بيان ضعفها، ومن وضعها غالباً؛ وهي في الغالب مُرتبة على الكتب والأبواب.

اعتنى السلف -فيما اعتنوا به- ببيان الأحاديث الموضوعة المكدوبة على رسول الله ﷺ والنهي عن روايتها، وكشف أحوال الكذّابين، والتحذير من الاستماع إليهم، أو الرواية عنهم؛ لكنّ هذا كلّه كان فيما قبل القرن الخامس منشوراً ومُفترقاً في كتب الرجال والعِلل وغيرها، مثل:

١. (العِلل ومعرفة الرجال) للإمام أحمد (ت ٢٤١هـ).

٢. (التاررخ) للكاظ ابن مَعِين (ت ٢٣٣هـ).

٣. (الكاامل) للكاظ ابن عَدِيّ (ت ٣٦٥هـ).

٤. (الضُعفاء) للعليل (ت ٣٢٢هـ)، وغيرها...

ثم قام العلماء من بعد القرن الخامس، بجمع ما تفرّق، وتألّف ما تناثر من ذلك، في كتاب واحد.

ثانيًا: أهمّ المؤلفات في هذا المجال:

١. (الموضوعات) لأبي سعيد محمد بن علي بن عمرو النّقاش الأصبهاني (ت

٤١٤هـ)، لم يُطبع - فيما أعلم.

٢. (تذكّرة الموضوعات) لأبي الفضل محمد بن طاهر، المعروف بابن

القيسراني (ت ٥٠٧هـ)، وهو مطبوع.

٣. (الأباطيل والناكير والصّحاح والمشاهير) للحسين بن إبراهيم الجورقاني

(ت ٥٤٣هـ)، لم يُطبع - فيما أعلم.

٤. (الموضوعات) للكاظ أبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ).

٥. (العقيدة الصحيحة في الموضوعات الصريحة) لأبي حفص عمر بن بدر

الموصلي (ت ٦٢٢هـ)، لم يطبع - فيما أعلم.

٦. (الموضوعات) لأبي الفضل الحسن بن محمد بن الحسن الصّغاني (ت

٦٥٠هـ)، مطبوع.

٧. (أحاديث القصاص) لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، مطبوع.
٨. (الآلياء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، مطبوع.
٩. (النكت البديعات في الأحاديث الموضوعات) للسيوطي أيضاً، وهو تعقبات على ابن الجوزي في كتابه: (الموضوعات)، طبع في الهند قديماً.
١٠. (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة) لمحمد بن علي الشامي، صاحب: (السيرة الحلبية) (ت ٩٤٢هـ)، لم يطبع - فيما أعلم، والله أعلم.
١١. (تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة) لابن عراق علي بن محمد الكناني (ت ٩٦٣هـ)، مطبوع.
١٢. (تذكرة الموضوعات) لمحمد بن طاهر الفتني (ت ٩٨٦هـ)، وهو مطبوع.
١٣. (الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة)، تأليف ملا علي القاري (١٠١٤هـ)، وهو مطبوع.
١٤. (المصنوع في معرفة الحديث الموضوع)، وهو أيضاً من تأليف ملا علي قاري، مطبوع.
١٥. (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة)، تأليف محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ)، مطبوع.

ثالثاً: دراسة موجزة لأحد كتب الموضوعات:

هو كتاب: (الموضوعات) للحافظ ابن الجوزي:

أ. المؤلف:

جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، المولود سنة (٥١٠هـ)، والمتوفى سنة (٥٩٧هـ).

ب. موضوع الكتاب:

جمع الأحاديث المكدوبة المصنوعة، مع بيان حالها وحال من أتهم بوضعها، مرتباً على الكتب والأبواب.

قال المؤلف - رحمه الله - في المقدمة: "أما بعد، فإن بعض طلاب الحديث ألح عليّ أن أجمع له الأحاديث الموضوعة، وأعرفه من أيّ طريق يعلم أنها موضوعة؛ فرأيت أن إسعاف الطالب للعلم بمطلوبه يتعين، خصوصاً عند قلة طلاب العلم، لا سيما علم النقل، فإنه قد أعرض عنه بالكلية. وكثير من القصاص يرؤون الموضوعات، وخلق من الزهاد يتعبدون بها. وها أنا أقدم - قبل الشروع في المطلوب - فصولاً تكون لذلك أصولاً - والله الموفق".

ج. منهج ابن الجوزي في كتاب (الموضوعات):

قدم لكتابه - رحمه الله - بمقدمة نفيسة، وقد اشتمل على:

١. فصول هامة، هي:

أ. فضل هذه الأمة ومنزلتها.

ب. فضل العلماء السابقين.

ج. ثم ذكر أقسام الحديث ؛ فجعلها ستة : أعلاها : الصحيح المتفق عليه ، وأدناها : الموضوع.

د. تكلم عن أقسام الوضائع ، وفصل القول عن كل قسم.

٢. التمهيد لأحاديث الكتاب بأربعة أبواب :

الأول : في ذم الكذب.

الثاني : في قوله ﷺ : ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ))، حيث أطنب في ذكر طرقه وعدده من رواته.

الثالث : في الأمر بانتقاد الرجال ، والتحذير من الرواية عن الكذابين والمجهولين.

الرابع : موضوع الكتاب ، وهو : الأحاديث الموضوعية ، مُرتبة على الكتب والأبواب الفقهية ؛ وقد حوى كتابه خمسين كتاباً.

قال - رحمه الله - في مقدمته : "... فأنا أرّتب هذا الكتاب كُتباً تشتمل على أبواب ، فأذكرها على ترتيب الكتب المصنفة في الفقه ، ليسهل الطلب على طالب الحديث. وأذكر كل حديث بإسناده ، وأبين علته والمتهم به ؛ تنزيهاً لشريعتنا عن المحال ، وتحذيراً من العمل بما ليس بمشروع.

د- آراء العلماء في كتاب (الموضوعات) لابن الجوزي :

قال السيوطي : "نبه الحفاظ قديماً وحديثاً على أن فيه تساهلاً كثيراً ، وأحاديث ليست بموضوعية ، بل هي من وادي الضعيف. وفيه أحاديث حسان وأخرى صحاح ؛ بل وفيه حديث من (صحيح مسلم) نبه عليه الحفاظ ابن حجر ، ثم قال : "إن تساهله وتساهل الحاكم أعدم النفع بكتائيهما".

وقال السوطي في آخر التعقبات :

"هذا آخر ما أوردته في هذا الكتاب من الأحاديث المتعقبة التي لا سبيل إلى إدراجها في سلك الموضوعات ، وعددها نحو ثلاثمائة حديث ، منها : حديث في (مسلم) ، وحديث في (البخاري) برواية حماد بن شاهر ، وفي (مسند أحمد) ثلاثون حديثاً ، وفي (النسائي) عشرة ، وفي (ابن ماجه) ثلاثون حديثاً ، وفي (المستدرک) ستون حديثاً".

كتب أحاديث الأحكام

أولاً: التعريف بكتب أحاديث الأحكام:

هي في اصطلاح المحدثين: الكتب التي اشتملت على أحاديث الأحكام فقط ، وهي أحاديث انتقاها مؤلفو هذه الكتب من المصنّفات الحديثية الأصول ، ورتّبوها على أبواب الفقه.

ثانياً: أشهر كتب أحاديث الأحكام:

هي كثيرة ، ومن أشهرها:

١. (الأحكام الكبرى) لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي ، المعروف بابن الخراط (ت ٥٨١هـ) ، وتقع في ست مجلدات.
٢. (الأحكام الوسطى) لعبد الحق الأشبيلي أيضاً ، وتقع في مجلدين ، ذكر في خطبتها أنّ سكوته عن الحديث دليل على صحته.

- وقد وضع عليه الحافظ الناقد: أبو الحسن علي بن محمد بن القطان (ت ٦٢٨هـ) كتابه: (بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام).
٣. (الأحكام الصغرى) له أيضاً، ذكر في خطبتها: أنه تخيرها صحيحة الإسناد، معروفة عند النقاد. تقع في مجلد واحد، وعليها شرح لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق (ت ٧٨١هـ).
٤. (عمدة الأحكام عن سيد الأنام)، تأليف تقي الدين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجماعلي (ت ٦٠٠هـ).
- ويقع في جزء صغير، وقد شرحه الحافظ ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، في كتابه: (إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام)، طبع في مجلدين.
- كما شرحه أيضاً: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق، والحافظ سراج الدين ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، وكذلك شرحه أيضاً: الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، صاحب (القاموس).
- وشرحه الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام في كتابه: (تيسير العلام شرح عمدة الأحكام)، وهو مطبوع.
٥. (الأحكام الكبرى) لمجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني (ت ٦٥٣هـ)، قال عنه الحافظ ابن رجب في ترجمته من (ذيل طبقات الحنابلة): "يقع في عدة مجلدات".
٦. (المنتقى من أخبار المصطفى ﷺ) لمجد الدين ابن تيمية أيضاً، وهو مختصر من (الأحكام الكبرى)، كما نص على ذلك الحافظ ابن رجب في ترجمة المجد من (ذيل طبقات الحنابلة)؛ وهو مطبوع.
٧. وقد اعتنى بشرحه كثير من العلماء منهم: الإمام محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (ت ٧٤٤هـ). وكذلك شرحه العلامة سراج الدين عمر بن

علي بن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، لكنه لم يُتمّه. وشرحه أيضاً أبو العباس أحمد بن المحسن القاضي الحنبلي (ت ٧٧١هـ)، ولم يُتمّه أيضاً، ثم شرحه القاضي محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ)، وسمّاه: (نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار)، وهو مطبوع. اعتمد مؤلفه في شرحه كثيراً على (فتح الباري) في المسائل الفقهيّة، وعلى (التلخيص الحبير) في تخريج الأحاديث.

٨. (الإمام في بيان أدلة الأحكام) للعزّ بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ)، حقّقه الدكتور علي بن محمد الشريف، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وذلك عام (١٤٠٤هـ).

٩. (الإمام في أحاديث الأحكام) لتقيّ الدين أبي الفتح محمد بن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، مطبوع.

قال حاجي خليفة: "جمّع فيه متون الأحاديث المتعلقة بالأحكام مجردة من الأسانيد، ثمّ شرحه وبرّع فيه، وسمّاه: (الإمام). قيل: إنه لم يؤلّف في هذا النوع أعظم منه؛ لما فيه من الفوائد والاستنباطات، لكنه لم يكمله. وذكر البقاعي في حاشيته على (الألفيّة) أنّه أكمله، ثم لم يوجد منه بعد وفاته إلا القليل؛ ولو بقي لأغنى الناس عن تطلّب كثير من الشّروح". وللحافظ شمس الدّين محمد بن ناصر الدّين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ) شرح لكتاب (الإمام).

١٠. (المحرّر في أحاديث الأحكام) للحافظ شمس الدّين محمد بن أحمد بن قدامة المقدّسي، المعروف بابن عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ)، وهو مختصر من كتاب (الإمام) لابن دقيق العيد، وهو مطبوع.

١١. (تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) لزّين الدّين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، وهو مطبوع، وقد شرحه في كتابه:

(طرح التريب في شرح التريب)، وتوفي - رحمه الله - قبل أن يتمه، فأنه ابنه ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦هـ).

١٢. (بلوغ المرام من أحاديث الأحكام) للحافظ أبي الفضل شهاب الدين ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، وقد جمع فيه المؤلف الأحاديث التي استنبط الفقهاء منها الأحكام الفقهية، مبيناً عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة، موضعاً درجة الحديث من حيث الصحة والضعف، مرتباً إياه على الأبواب الفقهية. ثم ضم إليه في آخره قسمًا مهمًا في أحاديث الآداب والأخلاق والذكر والدعاء، وقد بلغت أحاديثه حوالي (١٥٩٦) حديثًا تقريبًا.

وقد شرحه كثيرون، منهم: شرف الدين الحسين بن محمد بن محمد المغربي، وهو شرح واسع سمّاه: (بدر التمام)، وهو مطبوع. كذلك شرحه الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، في كتابه: (سبل السلام)، وهو اختصار لكتاب الحسين المغربي. وكذلك شرحه صديق حسن خان (ت ١٣٠٧هـ)، وهي مطبوعة.

كتب الترغيب والترهيب

أولاً: التعريف بكتب الترغيب والترهيب:

يراد بها: تلك الكتب التي جمع فيها مصنفوها أحاديث الترغيب في: الأعمال الصالحة، والأقوال الحسنة، والنيات الخالصة.

وأحاديث الترهيب من: الأعمال السيئة، والأقوال القبيحة، والنيات الفاسدة. كما تضم هذه المصنفات إلى جانب ذلك: ما ورد في ذلك من الثواب والعقاب.

ثانياً: متى بدأ التأليف في موضوعات الترغيب والترهيب؟

بدأ التأليف في ذلك مُبكراً منذ القرن الثاني الهجري، لكن هذه الموضوعات كانت مُفرقة في كتب مُفردة، مثل: كتاب (فضائل الأعمال)، وكتاب (ثواب الأعمال)، ومثل كتب الزهد، والورع، وكتب الآداب، والأخلاق، ونحو ذلك...

وأول من جمع تلك الموضوعات في مُصنّف واحد - فيما قيل - : الحافظ أبو أحمد بن حميد بن مخلد بن قتيبة الأزدي النسائي، المعروف بابن زنجويه، صاحب كتاب: (الأموال)، (ت ٢٥١هـ).

ثالثاً: أشهر المصنّفات في الترغيب والترهيب:

١. (الترغيب والترهيب)، لحميد بن زنجويه (ت ٢٥١هـ).
٢. (ثواب الأعمال الزكية) لأبي الشيخ عبد الله بن محمد بن حيّان الأصبهاني الأنصاري (ت ٣٦٩هـ).
٣. (الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك) للحافظ أبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، طبع في جزءين، بتحقيق صالح بن أحمد الوعيل.
٤. (الترغيب والترهيب) لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، المعروف بقوام السُّنة (ت ٥٣٥هـ)، طبع في ثلاث مجلّدات بتحقيق أيمن بن صالح بن شعبان، وهو مرّتب على الحروف الهجائية.

٥. (الترغيب والترهيب) للحافظ زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦هـ)، مطبوع، وسيأتي التعريف به، وسيذكر هناك الكتب التي اعتنت به اختصاراً وتعقيباً. ويُعدّ هذا الكتاب أفضل وأجمع ما صُنّف في هذا الباب.

٦. كتاب (الترغيب) لعبد الله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨هـ).

٧. (رياض الصالحين) للحافظ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، طبع مُفرداً، ومشروحاً، ومعلّقاً عليه. وأكبر شروحه وأكثرها نفعا: (دليل الفالحين) لمحمد بن علان الصديقي (١٠٥٧هـ)، طبع في أربع مجلدات مراراً. ويُعدّ كتاب (رياض الصالحين) أكثر كتب التّرجيب والتّرهيب تداولاً بين الناس لأُمور؛ منها:

أ. انتشار طبعاته من وقت مبكر.

ب. اختصاره اختصاراً غير مُخلّ.

ج. التزام مصنّفه - رحمه الله - ألا يخرج فيه إلاّ أحاديث صحاح واضحات، وقد وفّى بذلك إلاّ في النزر اليسير.

د. أنه - رحمه الله - التزم شرح وإيضاح ما يحتاج إلى إيضاح.

رابعاً: دراسة موجزة عن كتاب (الترغيب والترهيب) للمنذري:

أ- موضوعه، ومنهج المؤلف فيه:

قد كفانا المؤلف - رحمه الله - مثونة ذلك، حيث قدّم لكتابه بمقدّمة فصلّ فيها موضوع كتابه، ومنهجه فيه، ومصادره.

فقال - رحمه الله - : "سألني بعض الطلبة أُولي الهمم العالية - ممن اتصف بالزهد في الدنيا والإقبال على الله، ﷻ، بالعلم والعمل - : أن أُملي كتاباً جامعاً في "الترغيب والترهيب"، مجرداً عن التطويل بذكر إسناد أو كثرة تعليل؛ فاستخرتُ الله تعالى، وأسعفتُهُ بطلبته، وأملتُ عليه هذا الكتاب، صغير الحجم غزير العلم، حاوياً لما تفرّق في غيره من الكتب، مقتصراً على ما ورد صريحاً في الترغيب والترهيب. ولم أذكر ما كان من أفعال النبي ﷺ المجردة عن زيادة نوع من صريحهما إلا نادراً في ضمن باب ونحوه".

ثم قال عن منهجه :

"فأذكر الحديث، ثم أعزوه إلى مَنْ رواه من الأئمة أصحاب الكتب المشهورة، وقد أعزوه إلى بعضها دون بعض طلباً للاختصار، لا سيما إن كان في "الصحيحين" أو في أحدهما. ثم أشير إلى صحة إسناده وحسنه أو ضعفه ونحو ذلك، إن لم يكن مَنْ عزوُّه إليه مِمَّن التزم إخراج الصحيح. فلا أذكر الإسناد - كما تقدّم - لأنَّ المقصود الأعظم من ذكره، إنما هو معرفة حاله مِنَ الصَّحَّةِ والحسن والضعف ونحو ذلك؛ وهذا لا يُذكره إلاَّ الأئمة الحفاظ أولو المعرفة التامة والإتقان. فإذا أشير إلى حاله أغنى عن التطويل بإيراده، وأمّا دقائق العِلل فلا مَطْمَع في شيء منها لغير الجهابذة من النُّقاد أئمة هذا الشأن".

ثم قال - رحمه الله - : "فإذا كان إسناد الحديث صحيحاً أو حسناً أو ما قاربهما، صدرتْه بلفظة: "عن"، وكذلك إن كان مرسلًا أو منقطعاً أو معضلاً، أو في إسناده راوٍ مُتَّهم أو ضعيف وثَّق، أو ثقة ضَعُف، وبَقِيَّة رواة الإسناد ثقات، أو فيهم كلام لا يضرّ، أو رُوي مرفوعاً والصحيح وقفه، أو متّصلاً والصحيح إرساله، أو

كان إسناده ضعيفاً لكن صححه أو حسنه بعض من خرجه، أصدره أيضاً بلفظة: "عن"، ثم أشير إلى إرساله وانقطاعه، أو عضله، أو ذلك الراوي المختلف فيه، فأقول: "رواه فلان في رواية فلان، أو من طريق فلان، أو في إسناده فلان"، أو نحو هذه العبارة، ولا أذكر ما قيل فيه من جرح وتعديل، خوفاً من تكرار ما قيل فيه كلما ذكر. وأفردت لهؤلاء المختلف فيهم باباً في آخر الكتاب، أذكرهم فيه مرتين على حروف المعجم، وأذكر ما قيل في كلٍ منهم من جرح وتعديل على سبيل الاختصار. وقد لا أذكر ذلك الراوي المختلف فيه، فأقول إذا كان رواة إسناده الحديث ثقات وفيهم من اختلف فيه: "إسناده حسن، أو مستقيم، أو لا بأس به"، ونحو ذلك، حسبما يقتضيه حال الإسناد والمتن وكثرة الشواهد.

وإذا كان في هذا الإسناد من قيل فيه: كذاب، أو وضاع، أو متهم، أو مجمع على تركه أو ضعفه، ذاهب الحديث، أو هالك، أو ساقط، أو ليس بشيء، أو ضعيف جداً، أو ضعيف فقط، أو لم أر فيه توثيقاً بحيث لا يتطرق إليه احتمال التحسين، صدرته بلفظة: "رؤي"، ولا أذكر ذلك الراوي ولا ما قيل فيه البتة؛ فيكون للإسناد الضعيف دالتان: تصديره بلفظة: "رؤي"، وإهمال الكلام عليه في آخره.

ثم ذكر - رحمه الله - مصادره في هذا الكتاب، فقال: "وقد استوعبت جميع ما كان من هذا النوع من:

١. كتاب: (موطأ مالك).

٢. وكتاب: (مسند الإمام أحمد).

٣. وكتاب: (صحيح البخاري).

٤. وكتاب: (صحيح مسلم).
٥. وكتاب: (سنن أبي داود).
٦. وكتاب: (المراسيل) له.
٧. وكتاب: (جامع أبي عيسى الترمذي).
٨. وكتاب: (سنن النسائي).
٩. وكتاب: (عمل اليوم والليلة) له.
١٠. وكتاب: (سنن ابن ماجه).
١١. وكتاب: (المعجم الكبير) للطبراني.
١٢. وكتاب: (المعجم الأوسط) له.
١٣. وكتاب: (المعجم الصغير) له أيضاً.
١٤. و(مسند أبي يعلى الموصلي).
١٥. وكتاب: (مسند أبي بكر البزار).
١٦. وكتاب: (صحيح ابن حبان).
١٧. وكتاب (المستدرک على الصحيحین) لأبي عبد الله الحاكم - < م
أجمعين - ولم أترك شيئاً من هذا النوع في الأصول السبعة - الستة
و(الموطأ) - و(صحيح ابن حبان) و(المستدرک)، إلا ما غلب عليّ فيه
ذهول حال الإملاء، أو نسيان، أو أكون قد ذكرت فيه ما يُغني عنه".

وقال أيضاً: "وقد يكون للحديث دالتان فأكثر، فأذكره في باب ثم لا أعيده، فيتوهم الناظر أنني تركته. وقد يرد الحديث عن جماعة من الصحابة بلفظ واحد وبألفاظ متقاربة، فأكتفي بواحد منها عن سائرهما. وكذلك لا أترك شيئاً من هذا النوع من المسانيد والمعاجم، إلا ما غلب عليّ فيه الذّهل أو النسيان، أو يكون ما ذكرت أصلح إسناداً مما تركت، أو يكون ظاهر النكارة جداً".

ثم قال: "وأضفت إلى ذلك جُملاً من الأحاديث معزوة إلى أصولها، ك(صحيح ابن خزيمة)، و(كتب ابن أبي الدنيا)، و(شعب الإيمان) للبيهقي، وكتاب (الزهد الكبير) له، وكتاب (الترغيب والترهيب) لأبي القاسم الأصبهاني التيمي، وغير ذلك. واستوعبت جميع ما في كتاب أبي القاسم الأصبهاني مما لم يكن في الكتب المذكورة، وهو قليل، وأضربت عن ذكر ما قيل فيه من الأحاديث المتحققة الوضع. وإذا كان الحديث في الأصول السبعة - الستة (الموطأ) - لم أعزّه إلى غيرها من المسانيد والمعاجم إلا نادراً لفائدة، وقد أعزوه إلى (صحيح ابن حبان)، و(مستدرک الحاكم) إن لم يكن مثله في "الصحيحين".

وأنبّه على كثير مما حضرني حال الإملاء مما تساهل أبو داود - رحمه الله - في السكوت في تضعيفه، أو الترمذي في تحسينه، أو ابن حبان والحاكم في تصحيحه، لا انتقاداً عليهم { بل مقياساً لمتبصّر في نظائرها من هذا الكتاب. وكلّ حديث عزوّته إلى أبي داود وسكت عنه، فهو كما ذكر أبو داود ولا ينزل عن درجة الحسن، وقد يكون على شرط "الصحيحين" أو أحدهما".

ب. طريقة ترتيب أحاديث الكتاب :

رتَّب المنذريّ -رحمه الله- كتابه على الكتب والأبواب، وذكرها في آخر المقدمة :
 قال -رحمه الله- : "ثم بعد تمامه، رأيتُ أن أقدم فهرست ما فيه من الأبواب والكتب، ليسهل الكشف على مَنْ أراد شيئاً من ذلك -والله المستعان-".
 ثم سرَّدها مبتدئاً بالأبواب المتعلقة بالإخلاص، والنية، والصدق، والبعد عن الرياء، ونحو ذلك... ثم كتاب العلم، ثم الطهارة... إلخ... وهكذا، إلى أن ختمه بكتاب: البعث وأهوال يوم القيامة، وصفة الجنة والنار، مبتدئاً في كلِّ باب بالترغيب ومنتهاً بالترهيب".

ج. عناية العلماء بكتاب (الترغيب والترهيب) للمنذري :

نظراً لأهمية كتاب : (الترغيب والترهيب) للحافظ المنذري، لما جمعه فيه من الأحاديث والفوائد من أهم وأوسع دواوين السُّنة المطهّرة، لذلك حظي هذا الكتاب بعناية كثير من العلماء الذين جاءوا بعد المنذري، وذلك بالشرح، والاختصار، والتعقيب، والتعليق، والتنقيح. ومن أهم ما وقفتُ عليه في هذا، ما يلي :

١. كتاب (إتحاف المسلم بأحاديث الترغيب والترهيب من البخاري ومسلم)، اختصره المنذري نفسه من كتابه، طُبِعَ بالقاهرة سنة (١٣٢٩هـ).
٢. (التيسير والتقريب إلى الترغيب والترهيب)، لشمس الدين محمد بن عمار المالكي (ت ٨٤٤هـ).
٣. (مختصر الترغيب والترهيب) للحافظ أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، طُبِعَ بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي في مجلد واحد، سنة (١٣٨٠هـ).

٤. (التقريب إلى الترغيب والترهيب) لمحمد بن أبي بكر بن موسى الديري (ت ٨٦٢هـ).

٥. (عجالة الإملاء المتيسرة من التذنيب على ما وقع للحافظ المنذري من الوهم وغيره في كتابه الترغيب والترهيب) لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن محمود الناجي (ت ٩٠٠هـ)، وهو مطبوع.

٦. (فتح القريب المحيب على الترغيب والترهيب) لحسن الفيومي، وهو شرح لكتاب المنذري.

٧. وشرحه أيضًا: محمد حياة بن إبراهيم السندي (ت ١١٦٣هـ).

٨. علق عليه مصطفى محمد عمارة، في أربع مجلدات، وطبع سنة (١٣٧٣هـ).

٩. وخرّج أحاديثه: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، وقسمه إلى صحيح وضعيف، وقد طبع في خمس مجلدات.

كُتُبُ التَّخْرِيجِ

أولاً: التعريف بكتب التخرّيج:

التخرّيج: هو إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه، ونحو ذلك، والكلام عليها، وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين. ويُطلق التخرّيج، ويُراد به: الدلالة على مصادر الحديث الأصلية التي أخرجته، وعزوها إليها، ثم بيان مرتبته من الصحة والضعف.

ولا يشك أحد في فائدة التخرىج، إذ لا يسوغ لطالب العلم - ولا سيما المتخصص في الحديث - أن يروي حديثاً إلا بعد معرفة من أخرجه من الأئمة، ومرتبته من الصحة أو عدمها.

ثانياً: تاريخ نشأة التخرىج:

لم يكن العلماء في القديم يحتاجون إليه، وخاصة في القرون الخمسة الأولى، لما حباهم الله من الحفظ وسعة الاطلاع على الكتب المسندة التي جمعت أحاديث رسول الله ﷺ. وبقي الحال على ذلك عدة قرون، حتى ضعف الحفظ وقل الاطلاع على كتب السنة ومصادرها الأساسية، فصعب على كثير من الناس معرفة مواضع الأحاديث التي استشهد بها المصنفون في علوم الشريعة وغيرها، كالفقه والتفسير والتاريخ والسير.

عند ذلك، نهض بعض العلماء لتخرىج أحاديث بعض الكتب المصنفة في غير الحديث، كالفقه والتفسير وغيرها، وعزّو تلك الأحاديث إلى مصادرها من كتب السنة الأساسية، وذكرُوا طرقها وتكلموا على أسانيدِها ومتونها بالتصحيح والتضعيف حسب ما تقتضيه القواعد؛ وعند ذلك ظهر ما يُسمى بكتب التخرىج. وكان من أوائل تلك الكتب: الكتب التي خرّج الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) أحاديثها.

ومن أشهرها:

١. (تخرىج الفوائد المنتخبة الصّاح والغرائب) لأبي القاسم المهرواني.
٢. "تخرىج الفوائد المنتخبة الصّاح والغرائب" للشريف أبي القاسم الحسيني.

ندين السنة

ومن ذلك أفضاً: كتاب (تخرىج أأادىث المأذب) - فى الفقه الشافعى - تخرىج محمد بن موسى الهازمى (ت ٥٨٢هـ)، و(المأذب) من تصنىف أبى إسحاق الشىرازى.

ثم تتابعت بعد ذلك كُتب التخرىج، حتى شاعت وكُثرت، وبلغت عَشَرات المصنَّفات، وخاصة فى القرنين: الثامن والتاسع.

وبذلك قدّم علماء الحديث فى القرون المتأخرة خدمةً كبيرةً لتلك الكتب التى خرّجوا أأادىثها، كما قدّموا أفضاً خدمةً جلىلة للسنة المطهرة، ولطلبة علم الحديث الشرىف.

ثالثاً: من أشهر كتب التخرىج:

١. (تخرىج أأادىث المختصر الكبىر لابن الأأىب)، تصنىف محمد بن عبد الهادى (ت ٧٤٤هـ)، لم يطبع - فىما أعلم -.
٢. (نصب الرأىة لأأادىث الهداية للمرغىنانى)، تألىف عبد الله بن يوسف الزىلعى (ت ٧٦٢هـ)، مطبوع.
٣. (تخرىج أأادىث كشاف الزمخشرى) للزىلعى أفضاً.
٤. (البدر المنىر فى تخرىج الأأادىث والآثار الواقعة فى الشرح الكبىر)، تصنىف سراج الدىن عمر بن محمد بن على بن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، حُقّق فى رسائل جامعىة فى الدراسات العلى بالجامعة الإسلامية.

٥. (المُغْنِي عن حَمْلِ الْأُسْفَارِ فِي الْأُسْفَارِ فِي تَخْرِيجِ مَا فِي إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ مِنَ الْأَخْبَارِ)، تَأَلَّفَ الْحَافِظُ زَيْنُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعِرَاقِيِّ (ت ٨٠٦هـ)، وَهُوَ مَطْبُوعٌ بِهَامِشٍ (الإحياء).

٦. (تَخْرِيجُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَشِيرُ إِلَيْهَا التِّرْمِذِيُّ فِي كُلِّ بَابٍ بِقَوْلِهِ: "وَفِي الْبَابِ عَنْ فُلَانٍ)، تَصْنِيفُ الْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ أَيْضًا، لَمْ يُطْبَعْ -فِيمَا أَعْلَمُ-.

٧. (التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الرَّافِعِيِّ الْكَبِيرِ)، تَصْنِيفُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ، مَطْبُوعٌ.

٨. (الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ) لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ أَيْضًا، مَطْبُوعٌ.

٩. (تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْكَشَافِ) لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ أَيْضًا، مَطْبُوعٌ بِهَامِشِ الْكَشَافِ.

١٠. (تُحْفَةُ الرَّاوِي فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْبَيْضَاوِيِّ) لِلْحَافِظِ عَبْدِ الرَّءُوفِ الْمَنَاوِيِّ.

١١. (إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ مَنَارِ السَّبِيلِ)، تَخْرِيجُ الشَّيْخِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ.

رابعاً: دراسة موجزة لنماذج من كتب التخريج:

سنقتصر على التعريف الموجز بكتابي: (نصب الراية)، و(التلخيص الحبير)، لأهميتهما؛ ولأنهما مطبوعان متداولان بين طلبة العلم.

الأول: (نصب الراية لأحاديث الهداية):

أ. مؤلفه:

أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الحنفي الزيلعي - رحمه الله - (ت ٧٦٢هـ).

ب. موضوع الكتاب:

تخريج الأحاديث التي استدلل بها العلامة علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي (ت ٥٩٣هـ) في كتاب (الهداية) في الفقه الحنفي، وهو من أوسع وأشهر ما وصلنا من كتب التخريج.

قال الكتاني: "وهو تخريج نافع جداً، منه استمد من جاء بعده من شراح (الهداية)، بل منه استفاد كثيراً: الحافظ ابن حجر في تخريجه؛ وهو شاهد على تبحره في فن الحديث وأسماء الرجال، وسعة نظره في مرفوع الحديث".

ج. منهج الزيلعي: في كتابه (نصب الراية):

١. رتبته على أبواب الفقه تبعاً للأصل - (الهداية) - مبتدئاً بكتاب الطهارة إلى آخر أبواب الفقه.

٢. يذكر - رحمه الله - نص الحديث الذي أورده صاحب (الهداية)، ثم يذكر من خرجه من أصحاب كتب السنة وغيرها، مستقصياً طرقه ومواضعه حسب الإمكان.

٣. يذكر الأحاديث التي تدعم وتشهد لمعنى الحديث الذي ذكره صاحب (الهداية)، ويذكر من خرجه أيضاً، ويرمز لهذه الأحاديث بـ "أحاديث الباب"، أي: التي للمذهب الحنفي: مذهب صاحب (الهداية).

٤. إن كانت المسألة خلافية، يذكر الأحاديث التي استدلل بها العلماء والأئمة المخالفون لما ذهب إليه الأحناف، ويرمز لهذه الأحاديث بأحاديث الخصوم، ويذكر من خرجه أيضاً مع بيان علل كل حديث إن وجدت سواء في أحاديث الباب أو في أحاديث الخصوم. وكتاب (نصب الراية) مطبوع في أربع مجلدات.

الثاني: (التلخيص الحبير) للحافظ ابن حجر:

أ. مؤلفه:

الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المولود سنة (٧٧٣هـ)، والمتوفى (٨٥٢هـ)، صاحب التصانيف الكثيرة المشهورة.

ب. اسم الكتاب: (تلخيص الحبير في تخریج أحاديث الرافعي الكبير):

ج. موضوعه:

لخص فيه المؤلف - رحمه الله - كتاب: (البدر المنير في تخریج الأحاديث والآثار في الشرح الكبير) لابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، وكتاب (الشرح الكبير) في الفقه الشافعي لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (ت ٦٢٣هـ)، شرح فيه كتاب: (الوجيز) لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ).

د. سبب تأليفه:

قال الحافظ ابن حجر في مقدمته:

"أما بعد، فقد وقفتُ على تخریج أحاديث (شرح الوجيز) للإمام أبي القاسم الرافعي - شكر الله سعيه - لجماعة من المتأخرين، منهم: القاضي عز الدين بن جماعة، والإمام أبو أمامة ابن النقاش، والعلامة سراج الدين ابن الملقن، والمفتي بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي.

وعند كل واحد منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد، وأوسعها عبارة وأجلها: كتاب شيخنا سراج الدين بن الملّ، إلا أنه أطال بالتكرار فجاء في سبع مجلدات. ثم رأيت له حصه في مجلدة لطيفة، أخلّ فيها بكثير من مقاصد المطوّل وتنبهاته؛ فرأيتُ تلخيصه في قدر ثلث حجمه، مع الالتزام بتحصيل مقاصده، فمنّ الله بذلك.

ثم تتبعتُ عليه الفوائد والزوائد من تخريج المذكورين معه، ومن تخريج أحاديث (الهداية) في فقه الحنفية للإمام جمال الدين الزيلعي؛ لأنه يُنبّه فيه على ما يحتاج به مخالفيه، وأرجو الله - إن تمّ هذا التتبع - أن يكون حاوياً لجُل ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع. وهذا مقصد جليل، والله المستول أن ينفعنا بما علّمنا ويعلمنا ما ينفعنا".

هـ. منهج الحافظ في كتابه: (التلخيص الحبير):

أولاً: رتبّه على أبواب الفقه تبعاً للأصل: (الشرح الكبير).

ثانياً: يسوق المؤلف - رحمه الله - النصّ كما ذكره صاحب الشرح، ثم يشرع في تخريجه مبيناً ما فيه من العلل سنداً ومتناً.

ثالثاً: يُورد بعده ما يشهد من المتابعات والشواهد، مبيناً درجة كل حديث غالباً.

رابعاً: كثيراً ما يشير إلى أدلة المخالف مع بيان الرّاجح من الأدلة، مبيناً درجة كل حديث صحة وضعفاً.

وقد طبع الكتاب في أربعة أجزاء في مجلدين، وطبع بهامش (المجموع) للنووي أيضاً.

كُرب الرورر

أولاً: الررررر بكُرب الرورر:

هر الرُكُرب أو الرُصَنَّفَات الررر تُعَنى برُمر زوررر كُرب مُعَينَة، كالمسانرر والمعرررر، على كُرب مخرورة مرن أمهرات كُرب الرررر، كالكُرب الرُرة، و(مسند أحمد)، و(صحرر ابن حررر)، وعررها...

رأنىأ: أهرمة كُرب الرورر، وفورررها:

- ١ - إن هره الرُكُرب تُكون موسوعة حرررررة إرر ضُم برُمرها إلى برُص.
- ٢ - إن هره الروررر تُفررر فر معرفة الرُتَابَعَات والشوررر، والروررر على طُرُق برُص الأحرررر الررر لولا كُرب الروررر لما تمكَّنَّا مرن معرفررها، إمار الرُضراع أصولها، أو لرُعبوة الروررر إليها.

رالرأ: مَن هو صرررر فررة الروررر؟

يُعرررر الررررر زرن الرررر عبء الرررر بن الرررر الررررر، الروررر سنة (٨٠٦هـ)، هو صرررر فررة رُمر الروررر، ومبررررها، وإن كان لم يرُلف فر ذلك شىأ، لكنر أشار برلك على رلامررر الرلررر الررررر - ومن أقرررهم - المرسرة الحرررررة فر أوارر الرررر الرلررر ومُطلع الرررر الراسع، وهم:

١. الررررر أبو بكر نور الرررر الررررر (ر ٨٠٧هـ).

٢. الحافظ شهاب الدين أبو العباس البوصيري (ت ٨٤٠هـ).

٣. الحافظ أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

ويعتبر الحافظ الهيثمي أسبق الثلاثة إلى التصنيف في هذا الفن بإشارة شيخه العراقي، وقد بدأ بـ(زوائد مسند الإمام أحمد)، ثم أبي يعلى، فالبزار، ثم "معجم الطبراني الثلاثة" جميعها على الكتب الستة المشهورة.

رابعاً: من أهم المؤلفات في الزوائد:

١. (غاية المقصد في زوائد المسند) - (مسند الإمام أحمد) - ، للهيثمي.
 ٢. (كشف الأستار عن زوائد البزار)، للهيثمي، طبع في أربع مجلدات.
 ٣. (المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي)، للهيثمي، طبع الجزء الأول منه.
 ٤. (البدر المنير على زوائد المعجم الكبير) للطبراني، للهيثمي يحقق في جامعة أم القرى.
 ٥. (مجمع البحرين في زوائد المعجمين - الصغير والأوسط - للطبراني)، تأليف الهيثمي أيضاً.
- وهذه المراد بها: الزوائد على ما في الكتب الستة.
- ثم جمع الهيثمي - بإشارة من شيخه العراقي أيضاً - زوائد هذه الكتب الستة - المسانيد والمعجم - في كتاب واحد محذوف الأسانيد سماه:
٦. (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد)، وهو مطبوع في عشرة أجزاء.

٧. (موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان)، للهيثمي، مطبوع في مجلد واحد.
٨. (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث) للهيثمي، حُقق جزء منه في الجامعة الإسلامية بالمدينة.
٩. (المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية) للحافظ ابن حجر، طبع في أربع مجلدات.
١٠. (زوائد البزار على الكتب الستة ومسند أحمد)، تأليف الحافظ ابن حجر.
١١. (إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة) للحافظ البوصيري (ت ٨٤٠هـ).
١٢. (مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه على الخمسة)، للبوصيري أيضاً.

خامساً: موازنة بين ثلاثة كتب من أهم كتب الزوائد:

الأول: (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد) للهيثمي (ت ٨٠٧هـ):

١. جمع فيه زوائد ستة كتب - هي: (مسند أحمد)، والبزار، وأبي يعلى، و"معجم الطبراني" الثلاثة - على الكتب الستة المعروفة.
٢. حذف المؤلف الأسانيد اختصاراً، لئلا يطول الكتاب.
٣. رتبته - رحمه الله - على الأبواب ترتيباً جديداً، بدأه بكتاب الإيمان وختمه بصفة الجنة.
٤. يشرح الغريب الوارد في المتن أحياناً.
٥. يتكلم على الأحاديث بما يقتضيه حالها صحة وضعفاً. وقد بين منهجه في ذلك في المقدمة، فقال: "وما تكلمت عليه من الحديث من تصحيح أو

تضعف، وكان من صحابي واحد، ثم ذكرت له متنا بنحوه، فإني اكتفيت بالكلام عقب الحديث الأول، إلا أن يكون المتن الثاني أصح من الأول. وإذا روى الحديث الإمام أحمد وغيره، فالكلام على رجاله - يعني: أحمد - إلا أن يكون إسناد غيره أصح.

وإذا كان للحديث إسناد واحد صحيح، اكتفيت به من غير نظر إلى بقية الأسانيد وإن كانت ضعيفة. ومن كان من مشايخ الطبراني في (الميزان) للذهبي، نبهت على ضعفه، ومن لم يكن في (الميزان) ألحقته بالثقات الذين بعده.

الثاني: (المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية) للحافظ ابن حجر:

أ. وهذه هي:

١. (مسند الطيالسي)، (ت ٢٠٤هـ).
٢. (مسند أبي بكر الحميدي)، (ت ٢١٩هـ).
٣. (مسند ابن أبي عمر العدني)، (ت ٢٤٣هـ).
٤. (مسند عبد بن حميد الكشي)، (ت ٢٤٩هـ).
٥. (مسند مسدد بن مسرهد)، (ت ٢٢٨هـ).
٦. (مسند أحمد بن منيع البغوي)، (ت ٢٤٤هـ).
٧. (مسند أبي بكر بن أبي شيبة)، (ت ٢٣٥هـ).
٨. (مسند الحارث بن أبي أسامة)، (ت ٢٨٢هـ).

ب. جمع فيه الحافظ ما زاد من الأحاديث في هذه المسانيد على ما في الأمهات و(مسند أحمد).

ج. رتبته على الكتب والأبواب الفقهية، كما فعل الهيثمي في: (مجمع الزوائد).

د. يذكر الأحاديث بأسانيدھا من أصحابھا إلى رسول الله ﷺ.

هـ. يحكم المؤلف على الأحاديث أو على أسانيدھا أحياناً.

و. يشرح الكلمات الغريبة أحياناً.

ز. قد يصحح غلطاً أو وهماً في الأسانيد، حصل بسبب التساخ.

ح. إنه ضم إلى الكتب الستة (مسند الإمام أحمد)، فلم يخرج ما فيه.

ط. ذكر المؤلف - رحمه الله - شرطه في مقدمة كتابه فقال: "وشرطي فيه: ذكر كل حديث ورد عن صحابي لم يخرجہ أصحاب الأصول السبعة من حديثه ولو أخرجوه أو بعضهم من حديث غيره، مع التنبيه عليه أحياناً".

الثالث: كتاب (إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة) للحافظ البوصيري:

أ. المسانيد التي اشتمل على زوائدها هذا الكتاب هي: المسانيد الثمانية المذكورة في (المطالب العالية) للحافظ ابن حجر، مضافاً إليها:

١. (مسند إسحاق بن راهويه).

٢. (مسند أبي يعلى الموصلي الكبير).

ب. رتبته المؤلف - رحمه الله - على الكتب والأبواب، وترتيبه أقرب إلى ترتيب الهيثمي من ترتيب الحافظ ابن حجر.

ج. يذكر الأحاديث مُسندة، كما صنع الحافظ ابن حجر.

نحوين السنة

د. يتكلم على الأحاديث وأسانيدها بما يقتضيه حالها من صحة أو ضعف أو وصل أو انقطاع ، وذلك غالباً.

هـ. إذا كان في الأسانيد مدلس أو مختلط أو ضعيف ، بيّنه غالباً.

و. يُكثر من التخرّيج من الكتب الستّة التي ذكرها في مقدّمته غير المسانيد العشرة ، ومن غيرها أيضاً ؛ وهذه الميزة امتاز بها كتابه عن سابقيه.

ز. يُكثر من شرح الغريب.

ح. اقتصر على ذكر زوائد المسانيد العشرة على الكتب الستّة دون (مسند أحمد).

ط. يظهر من بعض النصوص : أنّه ألف كتابه بعد تأليف الحافظ لكتاب : (المطالب العالية) ، إذ كثيراً ما يُحيل عليه ، والله أعلم.

كُتب غريب الحديث

أولاً: التعريف بكُتب غريب الحديث :

هذا النوع من التأليف ظهر مبكراً - من مطلع القرن الثالث - ونظراً لأنه منذ ظهرت كُتب الغريب لم يخل قرن من التأليف فيها - كما يلاحظ ذلك في وفيّات مؤلفيها - والتأليف فيها لم يزل ينمو ويتطوّر ، ولم يبلغ نُضوجه إلّا بعد القرن الخامس الهجريّ.

والمراد بكتب الغريب : تلك التي تجمّع الكلمات الغريبة أو الغامضة المعنى ، سواء من القرآن أو من الحديث ، لتفسيرها وشرح المشكل من معانيها.

قال أبو سليمان الخطابي: "الغريبُ من الكلام إنما هو الغامض البعيد من الفهم، كالغريب من الناس إنما هو البعيد عن الوطن المنقطع عن الأهل، ومنه قولك للرجل إذا نَحَيْتَهُ أو أَقْصَيْتَهُ: اغْرُبْ عَنِّي!، أي: ابعُدْ!... ثم إنَّ الغريب من الكلام على وجهين:

أحدهما:

أن يُراد به بعيدُ المعنى وغامضُه، لا يتناولُه الفهم إلاَّ عن بُعد ومعاناة فكر.

الآخر:

أن يُراد به كلام مَنْ بَعُدَتْ به الدار ونأى به المحلّ، من شواذ قبائل العرب؛ فإذا وقعت إلينا الكلمة من لغاتهم استغربناها، وإنما هو كلام القوم وبيئاتهم. وعلى هذا: ما جاء عن بعضهم وقال له قائل: أسألك عن حرف من الغريب، فقال: هو كلام القوم، إنما الغريب أنت وأمثالك من الدُّخلاء فيه."

وقال الحافظ ابن الصلاح: "غريب الحديث: هو عبارة عمّا وقع في مُتون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لقلّة استعمالها."

ثم قال: "هذا فنّ مهمّ يَقْبَحُ جهْلُهُ بأهل الحديث خاصّة، ثم بأهل العِلْمِ عامّة، والخوض فيه ليس بالهَيِّن، والخائض فيه حَقِيق بالتَّحْري جَدِير بالتوقّي."

وقال الحافظ السيوطي: "وقد أكثر العلماء التّصنيفَ فيه، قيل: أوّل مَنْ صَنَفَه: النَّضْر، ثم الأصمعيّ؛ وكتبهم صغيرة قليلة. وألّف بعدهم: أبو عُبَيْد القاسم بن سلّام كتابه المشهور، فاستقصى وأجاد."

ثانياً: من أشهر المصنّفات في غريب الحديث:

١. (غريب الحديث) لأبي عُبيد القاسم بن سلّام (ت ٢٢٤هـ)، مطبوع في أربع مجلّلات.
٢. (غريب الحديث) لمحمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ).
٣. (غريب الحديث) لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، وهو ذيل واستدراك على كتاب أبي عُبيد القاسم بن سلّام، طُبِعَ في ثلاثة مجلّلات.
٤. (غريب الحديث) لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥هـ)، طُبِعَ منه المجلّد الخامس فقط، والباقي مفقود فيما قيل.
٥. قال الكتاني: "وهو كتاب حافل، أطاله بالأسانيد وسِياق المتون بتمامها، ولو لم يكن في المتن الغريب إلا كلمة واحدة، فهُجِرَ لذلك كتابه، مع كثرة فوائده وجلالة مؤلّفه".
٦. (غريب الحديث) لأبي سليمان حمّد - بسكون الميم - الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، مطبوع في ثلاث مجلّلات، وهو ذيل على أبي عُبيد وابن قتيبة، تتبّع ما فاتهما، ونبّه على أغاليط لهما.
٧. "الغريبين" - غريب القرآن والحديث - لأبي عُبيد أحمد بن محمد الهروي (ت ٤٠١هـ)، طُبِعَ منه المجلّد الأوّل، وهو مُرتّب على حروف المُعْجَم ترتيباً دقيقاً. استفاد فيه كثيراً من كتاب شيخه أبي المنصور الأزهري: (تهذيب اللغة).
٨. ولأبي موسى محمد بن أبي بكر المديني الأصبهاني (ت ٥٨١هـ) ذيل عليه، سمّاه: (المجموع المُغيث في غريب القرآن والحديث)، وهو مطبوع.

٩. (الفائق في غريب الحديث) لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري المعتزلي (ت ٥٣٨هـ)، وهو مطبوع.

١٠. (غريب الحديث) لأبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، مطبوع.

١١. (النهاية في غريب الحديث) لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري، المعروف بابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، طبع في خمس مجلدات، بتحقيق الدكتور محمد الطناحي.

وهناك كتب أخرى في الغريب، كـ (الدلائل) لأبي محمد القاسم بن ثابت السرقسطي، الفقيه المحدث، وغيره...

ثالثاً: نماذج من كتب الغريب:

سنكتفي بعرض موجز لكتابين من أهم كتب الغريب: أولهما يمثل منهج المتقدمين في التصنيف في هذا الفن، وهو: (غريب الحديث) لأبي عبيد القاسم بن سلام. وثانيها: يمثل منهج المتأخرين، وكيف تطوّر التدوين في هذا الفن، وهو كتاب: (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير - رحم الله الجميع -.

الأول: كتاب أبي عبيد: (غريب الحديث):

أ. المؤلف:

أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله، الحافظ الإمام المجتهد، ولد سنة (١٥٦هـ)، وتوفي بمكة سنة (٢٢٤هـ).

ب. موضوعه:

شرح الكلمات الغريبة المعنى، الغامضة الفهم، الواردة في الأحاديث النبوية.

ج. منهج أبي عبيد في كتاب (الغريب):

١. رتب كتابه على المسانيد، وساق الأحاديث بأسانيد إلى رسول الله ﷺ ثم عقب على كل حديث بشرح غريبه، موضّحاً المعنى مع الاستشهاد لما فسرها به من القرآن والحديث ومن كلام العرب وشعرهم.

٢. قال الخطابي - بعد أن ذكر كتب الغريب - : "ثم إنه ليس لواحد من هذه الكتب التي ذكرناها أن يكون شيء منها على منهاج كتاب أبي عبيد، في بيان اللفظ، وصحة المعنى، وجودة الاستنباط، وكثرة الفقه".

٣. على الرغم من جودة كتاب أبي عبيد، وسعة معلوماته، وكثرة فوائده، إلا أن في الوقوف على الفائدة منه عسر ومشقة، نظراً لترتيبه على المسانيد؛ وفي المسانيد من صعوبة الوقوف على الحديث ما فيها.

٤. طبع كتاب أبي عبيد في حيدرآباد، في أربع مجلدات. وقد حصل في هذه الطبعة خلل من جهتين:

الأولى: أنه طبع على نسخة غير مُسنّدة، وهذا فوّت فوائد كثيرة تحصل بمعرفة أسانيد المؤلف رحمه الله.

الثانية: أن هذه الطبعة كانت غفلاً من أية فهرس لتيسير الاستفادة من الكتاب، مع عسر ومشقة ترتيبه. لكن الله تعالى يسر للدكتور محمود الطناحي أن وضع فهرس علمية مفيدة لهذه الطبعة؛ وقد نُشرت هذه الفهارس في العدد الرابع من مجلة البحث العلمي بجامعة أم القرى لعام (١٤٠١هـ).

د. مكانة كتاب أبي عبيد:

قال أبو عبيد: "كنت في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة، وربما أستفيد الفائدة من أفواه الرجال فأضعها في الكتاب، فأيتُّ ساهراً فرحاً مني بتلك الفائدة...".

قال الخطابي: "فكان أول من سبق إليه - الغريب - ودلَّ من بعده عليه: أبو عبيد ابن سلام؛ فإنه قد انتظم بتصنيفه عامّة ما يحتاج إلى تفسير من مشاهير غريب الحديث، فصار كتابه إماماً لأهل الحديث، به يتذكرون وإليه يتحاكمون".

وقال أحمد بن يوسف: "لما عمل أبو عبيد كتابه: (الغريب)، عرضّه على عبد الله بن طاهر، فاستحسنه.

وقال: إنّ عقلاً بعثَ صاحبه على عملٍ مثل هذا الكتاب لحقيق ألا يُحَوِّج إلى طلب المعاش؛ فأجرى له عشرة آلاف درهم في الشهر".

الثاني: كتاب (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير:

أ. طبعاته:

طُبِعَ الكتاب مراراً، وقد كانت أولها بطهران سنة (١٢٦٩هـ)، طُبِعَ حَجَرٍ في مجلد واحد... وآخرها: تلك التي قام بتحقيقها: طاهر الزواوي، ومحمود الطناحي، في خمس مجلدات؛ وهي أحسنها، ولكنها لم تخل من أخطاء.

ب. منهج ابن الأثير في كتابه:

بدأ بمقدمة يبين فيها أهميّة الأحاديث والآثار، ثم ذكر أقسام الألفاظ، وبيّن أنها تنقسم إلى مفردة ومركبة... إلخ... ثم تناول مراحل طروء الغريب، وعدم فهم الناس له، ابتداءً من عصر النبي ﷺ إلى عصر التابعين.

- ثم تناول بداية التصنيف: فبدأ بأبي عُبَيْدة مَعْمَر بن المُثَنَّى، حتى عصره، واصفاً مؤلفاتهم، ذاكراً محاسنها، وعبوبها.

- ثم ذكر طريقته فيه، ومصادره. ثم ذكر بعد ذلك الألفاظ الغريبة، مرتباً إياها على حروف المعجم.

ج. مصادره في الكتاب: اعتمد في تأليف كتابه على مصدرين مُهمَّين، هما:

الأول:

أ. (الغريبن) للهروي.

ب. و(المجموع المغيث) لأبي موسى المدني الأصفهاني (ت ٥٨١هـ).

الثاني: استدراك لما فات الأوّل. حيث جَمَعَ بينها ابن الأثير فيما يتعلّق بالحديث فقط، وزاد عليهما الكثير مما فاتهما.

د. طريقته في الكتاب:

١. رتّب كتابه على حروف المعجم، بالتزام الحرف الأوّل والثاني والثالث في كلّ كلمة.

٢. الكلمات التي في أوّلها حروف زائدة، أثبتّها في الحرف الذي هو في أوّلها وإن لم يكن أصلياً؛ حتى لا يلتبس موضعها الأصلي على طالبها، ونبّه عليها في بابها الأصلي، لئلاّ يُنسب المؤلّف إلى الجهل والخطأ.

٣. جعل علامة ما أخذه من كتاب الهروي: حرف (هـ)، وعلامة ما أخذه من أبي موسى المدني: حرف (س)، للتمييز.

٤. أمّا ما أضافه من غيرهما ، فقد جعله مُهملاً بدون علامة.

٥. ما كان غير مضاف إلى مُسمّى ، فهو غالباً من كلام الرسول - صلى الله عليه وسلم - إلا القليل الذي لا يُدرى هل هو من كلامه أم من كلام غيره؟ وقد نبّه عليه في مواضعه.

٦. ما كان مضافاً إلى مُسمّى ، فلا يخلو من أن يكون المُسمّى صاحب الحديث واللفظ له ، أو راوياً للحديث ، أو سبباً في ذكر الحديث ، أو عُرف به الحديث.

هـ. أهمية الكتاب :

نال الكتاب شهرة كبيرة ، حتى إنّ التأليف في هذا الباب قد توقّف بعده ، إلا من ناظم له ، أو مُستدرك عليه ، أو مُهدّب له.

كما أنه أحد المصادر الخمسة التي اعتمدها ابن منظور في تأليف كتابه : (لسان العرب). هذا وبالله التوفيق.

قائمة المراجع العامة

١. (تدوين السنة النبوية، نشأته وتطوره)
محمد مطر الزهراني، دار الخضير، ١٩٩٨ م.
٢. (بحوث في تاريخ السنة المشرفة)
أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٥ م.
٣. (تاريخ فنون الحديث النبوي أو مفتاح السنة)
محمد عبد العزيز الخولي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دمشق، دار ابن كثير، ١٩٨٨ م.
٤. (أصول الحديث علومه ومصطلحه)
محمد عجاج الخطيب، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ.
٥. (إعلام الموقعين عن رب العالمين)
محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، دار الجيل، ١٩٩٨ م.
٦. (الأنوار الكاشفة)
عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، عالم الكتب، ١٩٨٢ م.
٧. (تقييد العلم)
أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، ١٩٧٤ م.
٨. (تمام المنة في الرد على أعداء السنة)
محمد بن أحمد بن إسماعيل المقدّم، الكويت، الدار السلفية، ١٩٨٨ م.
٩. (الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية)
محمد محمد أبو زهو، دار الفكر العربي، ٢٠٠٥ م.
١٠. (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي)
مصطفى السباعي، دار الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠ م.
١١. (دفاع عن السنة)
محمد بن محمد أبو شهبه، مكتبة السنة، ١٩٨٩ م.
١٢. (توجيه النظر إلى أصول الأثر)
طاهر بن محمد صالح الجزائري الدمشقي، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٩٩٥ م.

